



مطبع على نفقة
الشركة السودانية
للهاتف السيار (زين)



جامعة إفريقيا العالمية
مركز البحوث
والدراسات الإفريقية

السودان في صحيفة الأهرام القاهرية

دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية
١٩٨٩ - ١٩٩٨ م



تأليف الدكتور / المعتصم أحمد علي الأمين

إصدار رقم
٦٤

جامعة إفريقيا العالمية - مركز البحوث والدراسات الإفريقية



أثر الصحافة المصرية على العلاقات السودانية المصرية
دراسة حالة لصحيفة الإهرام القاهرية
يونيو ١٩٨٩م - أغسطس ٢٠٠٢م

د. المعتصم أحمد علي الأمين

٢٠٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ
الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ { سورة البقرة - الآية ٢٠٨

شكر وتقدير

أتقدم بشكري لكل من قدم مساهمة في إنجاز هذا البحث ، وأخص بالشكر الدكتورين الطيب حاج عطية وحسن مكي محمد أحمد لتفضلهما بالإشراف على هذا البحث ، والأستاذ علي محمد شمو والدكتورة حسناء عوض ساتي ، وكذلك أتقدم بالشكر لجامعة إفريقيا العالمية ممثلة في إدارة التدريب .

ولايفوتني أن أشكر الأخوة بجمهورية مصر العربية وعلى رأسهم الأستاذ هاني طلبة والدكتور عبدالملك عودة، والدكتور إبراهيم نصر الدين ، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز الميكرو فيلم .

كما أخص بالشكر الأخوة في مكاتب جامعة إفريقيا العالمية ، وجامعة الخرطوم ومركز الدراسات الاستراتيجية ، ومكتبة الأكاديمية العسكرية العليا.

وأخيراً أتقدم بالشكر للأخ صالح محمد علي والأخت إيمان لمعاونتهم لي في طباعة هذا البحث ، والإخوة بمركز البحوث والدراسات الإفريقية .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الشكر والتقدير
٥	المقدمة
٦	الإطار النظري
٨	أهداف البحث
٨	أهمية البحث
٩	مشكلة البحث
١٠	اسئلة البحث
١٠	فروض البحث
١١	هيكل البحث
١٧	١- الباب الأول مصر من الداخل ١٨٠٠م - ١٩٨١م
٥٧	٢- الباب الثاني تاريخ العلاقات المشتركة ١٨٢١ - ١٩٨٩م
٩٥	٣- الباب الثالث في إيدولوجيا العلمانية والقومية العربية
١٢١	٤- الباب الرابع في إيدولوجيا الدولة الإسلامية
١٤٣	٥- الباب الخامس تتاول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني يوليو ١٩٨٩م - يونيو ١٩٩٨م
١٧٧	٦- الباب السادس تتاول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني يوليو ١٩٩٨م - يناير ٢٠٠٠م
٢٢٥	٧- الباب السابع تتاول صحيفة الإهرام القاهرة للشأن السوداني فبراير ٢٠٠٠م - أغسطس ٢٠٠٢م
٢٧٥	٨- خاتمة البحث
٢٨٩	٩- مراجع الدراسة
٣٠١	١٠- الملاحق

الإطار النظري

يعالج هذا البحث العلاقات السودانية المصرية من خلال رؤية الصحافة المصرية ممثلة في صحيفة الإهرام في الفترة من يونيو ٨٩ وحتى أغسطس ٢٠٠٢م.

حيث تميزت الحقبة التي سبقت يونيو ١٩٨٩م وهي حقبة النظام المايوي وبدرجة ما الديمقراطية الثالثة بالإستقرار والتعاون المشترك في كافة المجالات السياسية والإقتصادية، ويرجع إزدهار هذه العلاقة أبان العهد المايوي إلى أن كلا النظامين منحدر من انقلاب عسكري برر شرعيته من خلال القول بأنه يسعى إلى الإصلاح السياسي ورفع المستوى الإقتصادي بعد أن تدنى كثيراً في العهد الذي سبقه، ومعالجة السلبات الماضية، كما أن كلا النظامين جاءا بتوجهات اشتراكية في بداية الأمر إلا أنهما سرعان ماتحولا عنها في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) إلى توجهات رأسمالية مع رغبة قوية بالإنخراط في المعسكر الغربي، كما أن كلا النظامين حاول في فترة من الفترات التقرب إلى الحركات الإسلامية كي تكون حائط صد متقدم ضد نفوذ الإشتراكيين، إلا أنهما فوجئا بازدياد نفوذ الحركات الإسلامية إلى الحد الذي تضاعلت معه خطورة الإشتراكيين السابقة، مما جعلهما يعملان على التخلص من هذا التيار، وكان من نتيجة ذلك صداما عنيفا مع السلطة في الحالة المصرية، أما في الحالة السودانية فقد حد سقوط النظام المايوي من الصدام المتوقع.

وشهد كذلك كلا البلدين أزمة اقتصادية خانقة بعد ارتفاع أسعار البترول إثر حرب ٧٣، وتعطل مشاريع التنمية، كما أنهما عانيا من هجرة الكوادر المدربة إلى دول الخليج، بعد أن تدنى مستوى المعيشة في بلديهما بدرجات متفاوتة، مما جعل سياساتهما الاقتصادية تواجه ذات العقبات والمشكلات، ونتيجة لتلك الصعوبات تولدت إتفاقية التكامل الإقتصادي بين البلدين والتي اهتمت كثيرا بالجانب الإقتصادي والزراعي وحركة إنتقال الأفراد والبضائع بين البلدين.

والذي قوي العلاقات أكثر في تلك الفترة أيضاً عدم اتخاذ الحكومة السودانية موقفا مؤيدا لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد ١٩٧٩م أثر زيارة الرئيس السادات الشهيرة إلى القدس، والذي نتج عنها طرد جمهورية مصر العربية من جامعة الدول العربية، ليصبح السودان وسلطنة عمان الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين استمرتتا في إقامة علاقات مشتركة مع مصر.

بيد أن هذه العلاقات شهدت بعض التوتر إثر اعلان الرئيس النميري التشريعات الإسلامية في ١٩٨٣م إلا أن ذلك لم يحول دون التنسيق المشترك بين البلدين لحين سقوط النظام المايوي في إبريل ١٩٨٥م.

أما في الفترة الإنتقالية (١٩٨٥ - ١٩٨٦م) فقد تميزت العلاقات بالسكون والهدوء النسبي وذلك لأنها فترة مؤقتة لايني عليها إستراتيجيات طويلة الأمد. بيد أنها شهدت بعض الأحداث المؤثرة تمثلت في امتناع الحكومة المصرية عن تسليم الرئيس نميري للسلطات السودانية الجديدة لمحاكمته، بيد أن الاستعداد للمعركة الإنتخابية القادمة، وفتح الملفات العالقة وظهور الاختلافات العميقة بين الأحزاب السودانية في تلك الفترة حال دون أن يكون طلب تسليم الرئيس نميري ذا أولوية قصوى.

أما في بداية عهد الديمقراطية الثالثة فقد شهدت العلاقات المشتركة بين البلدين تغييراً ملحوظاً عن سابقتها وربما يعود ذلك الأمر إلى أن المرجعية والشرعية التي تقوم عليها السلطة في كلا البلدين اختلفت اختلافات بينة، فحين استمدت السلطة السودانية شرعيتها من الجماهير مباشرة عن طريق صناديق الانتخابات ظلت الشرعية المصرية تستمد وجودها من ثور: ١٩٥٢م، والتي بقتضاها تعاقب أربعة عسكريين على سدة الحكم، دون أن يكون للجماهير رأي مباشر في هذه الإختبارات.

وأمر مثل هذا كفيل بأن يحد من التنسيق والتفاهم المشترك بين البلدين ذلك لأن إتخاذ القرارات يكون شديد التعقيد في النظام الديمقراطي حيث يعرض أولاً على مجلس الوزراء الذي يتكون من وزراء يمثلون أحزاب مختلفة مؤلفين في حكومة واحدة، ثم يعرض على الجمعية التأسيسية (البرلمان) وهي بدورها تضم عدة أحزاب لها تمثيل في داخل الحكومة أو معارضة لها، أما النظام المصري الذي يتسم بالشمولية فاتخاذ القرارات الهامة غالباً ما تقوم به رئاسة الدولة مباشرة، ويتم تنفيذه فوراً، دون معارضة تذكر.

والشيء الآخر الذي يحد من التفاهم المشترك هو اضطرار الحكومة المصرية إلى إقامة علاقات متعددة مع مختلف الطوائف والأحزاب السياسية في السودان حتي تضمن عدم التعرض لمصالحها، وأمر مثل هذا متعذر ذلك لوجود بون واسع بين الأحزاب المختلفة حيث تصعب ترصيتهم جميعاً.

كما أن وجود ديمقراطية حقيقية في السودان يثير حفيظة كثير من الأنظمة المجاورة التي تتطلع شعوبها إلى مزيد من المشاركة والشفافية فيما يختص بالسلطة وإدارة الدولة.

ويبدأ الإطار الزمني لهذا البحث من بداية العشر سنوات الأولى من ثورة الإنقاذ الوطني والتي شهدت اختلافات حادة مع النظام المصري لم تشهدها من قبل، حيث كانت أكثر هذه الاختلافات تتركز في انحياز النظام الإنقاذاي إلى تطبيق تجربة إسلامية في إدارة الدولة على عكس السلطة في مصر التي تتجه اتجاها علمانيا في إدارة شئونها وسياستها.

وهذا الاختلاف العميق بين النظامين، إنعكس على العلاقات بين البلدين وعلى تنسيق السياسات الخارجية، ثم مالبث أن جاءت حرب الخليج الثانية التي اختلفت فيها رؤية النظامين مما عمق الأزمة.

كما أن انعقاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في الخرطوم واتهام القاهرة الحكومة السودانية والدكتور حسن عبدالله الترابي بالدعوة إلى الأهمية الإسلامية، زاد من حدة الأزمة، ثم جاءت محاولة إغتيال حسني مبارك واتهام السودان بالضلوع فيها لتدخل العلاقات أسوأ مراحلها.

بيد أن هنالك بعض الملاحظات، صبت في إتجاه عدم وصول العلاقات إلى حد القطيعة النهائية منها حرص السودان ومصر على إبقاء خيط رفيع من الإتصالات لضرورة وجود علاقة ما ذلك لأهمية المصالح المشتركة بين الدولتين، ورفض مصر حظر السلاح على السودان أبان حادثة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا سنة ١٩٩٥م، ورفضها أيضاً لتقسيم السودان إلى دولتين.

ثم استمرت العلاقة بعد ذلك في التحسن البطيء والتعثر أحياناً حتي إعلان رئيس الجمهورية السودانية في ٤ مايو ٢٠٠٠ اتهام الدكتور حسن عبدالله الترابي بالهيمنة على كافة

الأمر دون أن يتسنى لأحد مشاركته في إتخاذ القرار مما ترتب عليه عزل الدكتور حسن عبد الله الترابي من جميع مناصبه وابعاده عن السلطة، لتؤيد مصر هذا التغيير لأنها طالما إتهمت الدكتور حسن عبد الله الترابي بوقوفه خلف تردي العلاقات بين البلدين، ومن ثم متابعة تطور العلاقات المشتركة حتي التوقيع على بروتوكول مشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م ورد الفعل المصري تجاه هذا الحدث، الذي نص على حق تقرير المصير مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢- أهداف البحث :

- ١- يهدف هذا البحث إلى التعرف على وجه نظر الحكومة المصرية تجاه القضايا المشتركة مع السودان من خلال رؤية صحيفة الأهرام القاهرية لها.
 - ٢- دراسة أهم الموضوعات التي تتعلق بالبلدين والتي تكون أكثر تناولا في أجهزة الاعلام المصرية متمثلا في صحيفة الأهرام القاهرية من خلال طرحها الاعلامي ورؤيتها لحل الإشكالات المتعلقة بين البلدين.
 - ٣- معرفة مدي الاختلاف والتوافق بين رؤية الحكومة المصرية وصحيفة الإهرام القاهرية فيما يختص بالشأن السوداني.
 - ٤- دراسة الإسهامات المختلفة لصحيفة الأهرام القاهرية وقدرتها على التخفيف أو زيادة حدة التوتر من خلال معالجتها للأزمات المختلفة التي واجهت البلدين.
 - ٥- معرفة مدي مقدرة صحيفة الإهرام على الوصول لوجهة النظر السودانية ومحاولة عكسها للمسؤولين المصريين فيما يختص بالقضايا التي اثرت بين البلدين.
- معرفة رؤية صحيفة الإهرام القاهرية للعلاقات المثالية التي يجب أن تسود من وجهة نظرها بين السودان ومصر من خلال طرح كتابها.

أهمية البحث :

- ١- تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله حيث أن العلاقات السودانية المصرية تتصف بالأهمية في مختلف مجالات التعاون وعلى رأسها التعاون الإقتصادي بمختلف فروع الزراعة والتجارية والصناعية، كما أن العلاقات بين البلدين بالغة التأثير والحساسية من الناحية السياسية، حيث تتركز العقبة الوحيدة في إيجاد تفاهم أفضل على المستوي السياسي، وقد دلت تجربة العقود الماضية على أهمية العلاقات بين البلدين والتي لا غني فيها لأي دولة عن الأخرى مهما كانت درجة الخلافات.
- ومن خلال طرح صحيفة الإهرام المصرية نستطيع أن نستشف وجهة نظر السلطة المصرية ورؤيتها لمختلف القضايا العالقة بين البلدين، ومما لاشك فيه أن أمر مثل هذا يستطيع أن يخلق تفهما جيدا، ويوضح مكانم التعقيدات المختلفة بتسليط الضوء عليها.
- ٢- أهمية معرفية حيث يرصد هذا البحث عدة علاقات بين متغيرات أساسية مثل العلاقة بين الصحف وصناعة القرار في جمهورية مصر العربية والتأثيرات المتبادلة بين صناعات القرار والمتقنين المصريين وإيهما أكثر قدرة على التأثير في الآخر، كما أنه يرصد متغيرات بين

اختلافات الرؤى المصرية للسودان والقضايا التي تريد للسودان أن يعالجها وفق مقتضياتها وبين رؤية أنظمة مختلفة مع رؤية الحكومة السودانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

٣- أهمية عملية حيث تساعد نتائج هذا البحث صناع القرار والأكاديميين ومراكز البحوث والمؤسسات الإستشارية والمهتمين بالتصور المثالي للعلاقات السودانية المصرية من خلال رؤية صحيفة الإهرام لها، والتي تعبر بصورة أو بأخرى عن رؤية السلطة المصرية لهذه العلاقات، وبمقارنة هذه الرؤية مع الرؤية السودانية لأهم القضايا بين البلدين يمكن حصر نقاط الخلاف الأساسية ومن ثم الشروع في وضع الحلول لها.

منهج البحث :

يعتبر المنهج التحليلي المسحي الأقرب إلى هذه الدراسة بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، ذلك أن صحيفة الإهرام القاهرية تركز إهتمامها بالشأن السوداني في أوقات مختلفة ومتفرقة (بحسب تطور الأحداث) مما يلزم معه إجراء عملية مسح شامل لكل أعداد الصحيفة اليومية من بداية المدة المقررة لهذا البحث في ١٩٨٩م وحتى نهايتها في العام ٢٠٠٢م. كما أن هذه الدراسة إهتمت فقط بالشئون السودانية في صحيفة الإهرام القاهرية أو بالحالة السودانية وتناولها.

أسلوب تحليل المضمون :

وهو الأداة الرئيسية لهذا البحث، حيث تستخدم على وجه الخصوص في الدراسات الإعلامية لوصف وتحليل المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها تلبية للإحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية للوصول إلى النتائج النهائية وعرضها.

مشكلة البحث :

١- يتعرض هذا البحث لحقبة زمنية تمتد لثلاث عشرة سنة في تطور العلاقات السودانية المصرية، نبه فيها العديدون لأهمية الرابطة المشتركة بين الشعبين وضرورتها الإقتصادية والاستراتيجية وللمخاطر المحدقة بها، بيد أن كل تلك التحذيرات باءت بالفشل نتيجة لاختلافات سياسية إيديولوجية، وسيحاول هذا البحث الإجابة على أسباب هذا الإخفاق من وجهة نظر الصحافة المصرية ممثلة في صحيفة الإهرام.

٢- شهدت العلاقات بين البلدين في الحقبة الأخيرة (ثورة الإنقاذ الوطني) تضخيم الاعتبار السياسي فوق كل الإعتبارات الأخرى وعلى رأسها العامل الإقتصادي، بالرغم من الحاجة الشديدة للتركيز على هذا المجال لأهميته، ما الذي دفع البلدين إلى ترتيب أولوياتهما بحيث يعلو الشأن السياسي على الشئون الأخرى.

٣- تلعب الصفوة المثقفة دورا متعاظما في بلورة الوجدان الوطني والرأي العام، من خلال طرحها وتناولها لمختلف القضايا التي تهتم المجتمع، وعلى رأسها القضايا السياسية، حيث تعمل لمساعدة السياسيين على اتخاذ القرار المناسب وذلك من خلال توضيح الصورة الحقيقية بأبعادها المختلفة، ويفترض فيها عدم الإنجراف للموقف السياسي الموجود عاطفيا، ذلك لأنها أكثر قدرة على التحليل السياسي والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى.

هل ساعدت الصفوة المتقفة التي تكتب في صحيفة الإهرام القاهرية على تجاوز الخلافات المشتركة بين البلدين أم لم تساعد على ذلك ؟
اسئلة البحث :

- ١- ماهي القضايا الأكثر تناولا فيما يختص بالشأن السوداني في صحيفة الإهرام القاهرية ؟
- ٢- كيف كانت تتظر صحيفة الإهرام لتزايد نفوذ الإسلاميين في السودان، وسيطرتهم على الأوضاع السياسية والإقتصادية ؟
- ٣- كيف كانت تتظر صحيفة الإهرام في السنوات الأولى لعهد الإنقاذ الوطني في السودان ؟
- ٤- ماهو شكل العلاقة المثالية التي تريدها أن تسود بين البلدين؟
- ٥- ماهو رأي كتاب صحيفة الإهرام للمشكلات التي تواجه الحكومة السودانية في العهد الأخير مثل حرب الجنوب وخلافات السودان مع جيرانه واختلافه مع النظام الدولي ؟
- ٦- ماهي الأفكار التي تؤمن عليها دائما صحيفة الإهرام عند تعرضها للشأن السياسي السوداني ؟
- ٧- ماهي الوصفة التي يضعها كتاب الإهرام لخروج السودان من أزماته المتعددة ؟
- ٨- هل استطاعت صحيفة الإهرام أن تطرح رايها مغايرا للحكومة المصرية فيما يختص بالسياسات التي يجب اتباعها تجاه النظام السوداني ؟
- ٩- هل ترى صحيفة الأهرام أن التطورات السياسية الداخلية للسودان يمكن أن يكون لها تأثير على الأوضاع في مصر ؟
- ١٠- إلى أي مدى ساهمت صحيفة الإهرام القاهرية في دفع أو تعقيد العلاقات المشتركة بين البلدين ؟
- ١١- ماهي تنبؤات صحيفة الإهرام القاهرية بمستقبل العلاقات بين البلدين؟

فروض البحث :

- ١- صحيفة الإهرام القاهرية لها تأثير على صناعة القرار المصري خصوصا فيما يتعلق بالسياسات الخارجية.
- ٢- هنالك إتجاهات عديدة داخل صحيفة الإهرام لها رؤي مختلفة فيما يختص بالشأن السياسي السوداني.
- ٣- بعض المقالات في صحيفة الإهرام القاهرية كانت تتسم بكثير من الموضوعية في طرحها عن الشأن السوداني وحاولت في كثير من الأحيان التأكيد على الارتباط الأزلي بين البلدين.
- ٤- رؤية كتاب صحيفة الأهرام لحركة التمرد في جنوب السودان كانت على الدوام نظرة سلبية على مدار العشر سنوات الأولى لثورة الإنقاذ الوطني.

٥- إن صحيفة الإهرام تعاطفت مع السودان إبان الكوارث التي تعرض لها في سنواته الأخيرة مثل الفجوات الغذائية المختلفة التي مر بها وأثناء حروبه الحدودية مع إريتريا ويوغندا وبعد ضرب مصنع الشفاء للأكوية في الخرطوم.

٦- إن إتساع الكتابة عن الشأن السوداني في صحيفة الإهرام القاهرية كانت في كثير من الأحيان مرتبطة بتطورات الأحداث الداخلية في مصر خصوصا بعد حوادث العنف ضد السياح الأجانب أو حملات الحكومة المصرية ضد الناشطين الإسلاميين المصريين.

٧- صحيفة الإهرام القاهرية كانت ترى أن تأثيرات السياسات السودانية على مواطني مصر ضعيفة.

٨- إن اعتراف السودانيين بحق تقرير المصير لجنوب السودان كان له وقعا سلبيا في تناول صحيفة الإهرام.

٩- إن السودان لم يصبح العدو الأول للحكومة المصرية حتي إبان تدهور العلاقات ودخولها في أسوأ مراحلها من وجهة نظر صحيفة الإهرام القاهرية.

هيكل البحث :

يقع هذا البحث في سبعة فصول ومقدمة وخاتمة وهوامش تتكون من قائمة المراجع، يتناول الباب الأول تاريخ مصر السياسي منذ العام ١٨٠٠ وحتى العام ١٩٨٠م حيث ساهمت الأحداث السياسية التي مرت بها مصر طوال هذه الحقبة في تصريفها للاستراتيجيات والشئون السياسية.

وفي الباب الثاني يتناول البحث تاريخ العلاقات المشتركة بين مصر والسودان في الفترة من ١٨٢١م وهي الفترة التي غزا فيها محمد علي باشا السودان وحتى ١٩٨٩م، وقد انعكست الأحداث السياسية التي مر بها كلا البلدين من خلال تاريخهم المشترك على شكل العلاقة المستقبلية.

ويتناول الباب الثالث إيديولوجيا القومية العربية والعلمانية، وهي الإيديولوجيا التي هيمنت بافكارها على نظام الحكم المصري خصوصا بعد ثورة ١٩٥٢م، وصارت بحكم انتمائها لهذه الإيديولوجيا مناهضة لأي إيديولوجيا أخرى.

الباب الرابع يتناول إيديولوجيا الدولة الإسلامية، والتي أخذ بها النظام السوداني بعد ٣٠ يوليو ١٩٨٩م (ثورة الإنقاذ الوطني).

ويتناول الباب الخامس والسادس والسابع رؤية صحيفة الإهرام للعلاقات المشتركة بين مصر والسودان طوال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٨٩م - أغسطس ٢٠٠٢م.

الباب الأول

مصر من الداخل ١٨٠٠م - ١٩٨١م

يشير المؤرخون (١) إلى أن تاريخ مصر الحديث يبدأ مع الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٧م والتي قادها نابليون بونابرت، بعد سنوات قليلة من تفجر الثورة الفرنسية، التي نادت بالحرية والإخاء والمساواة.

وربما يرجع تحديد ذلك التاريخ بالذات للنتائج التي تترتب عليه فيما بعد، حيث كان الاحتلال الفرنسي أول إتصال مباشر بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية منذ إنتهاء الحروب الصليبية، التي كان آخرها حملة لويس السادس عشر التي انتهت بهزيمته واسره، إضف إلى ذلك أن الحملة الفرنسية استجلبت معها العديد من المخترعات الجديدة وعلى رأسها المطبعة والسلاح الحديث والمخترعات الكيميائية، مما كان له أبلغ الأثر في نفوس الشرقيين الذين كانت معرفتهم أن تتوقف بالآخر منذ الحروب الصليبية (٢) التي ربحوها في آخر المطاف، وبالتالي ظلت نظرتهم للغربيين نظرة دونية شأنها شأن المنتصرين.

أما على الجانب الثاني في أوروبا وبعد فشلهم بصورة نهائية في الإستيلاء (٣) على المقدسات المسيحية في فلسطين، بعد أكثر من ثمانية قرون من المواجهة، اتجهت انظارهم نحو الأطراف البعيدة من العالم الإسلامي نحو جزر الهند الغربية والصين واليابان، محملين بالدوافع الدينية، إلا أن العوامل التجارية والإقتصادية كان لها القدح المعلى، وربما تفوق دورها في أحيان كثيرة على ما عداها من اهداف.

هذه التحركات الواسعة مكنت الغربيين من الإستيلاء على مناطق شاسعة من العالم غير المكتشف وعلى رأسه الأمريكتين وإستراليا ومعظم جذر المحيط الهادي والهندي، وكان غني هذه المناطق بالثروات الطبيعية التي لم يسبق استغلالها حدثا كبيرا في سلم التطور الإنساني، وكلها بلا استثناء صبت في الوعاء الأوربي، مما مكن الأوروبيين من تطوير معظم أدواتهم للمزيد من الاستغلال لهذه الخيرات، وأول هذه الأدوات التي تم تطويرها السلاح الناري وتطوير الأسطول الحربي وزيادة حجم غاطسه وحمولته وتسليحه، وكان من نتيجة ذلك تراكم الثروات بصورة متزايدة في العواصم الأوروبية مثل لشبونة ومدريد وروما وباريس ولندن وغيرها.

هذه الثروات المتدفقة ساهمت في رفع مستوى المعيشة لطبقات المجتمع الأوروبي، وحسنت من نوعية التعليم والخدمات الصحية، مما هيا البيئة لتقبل الأنشطة العقلية الفلسفية والدينية، ومن هنا ظهرت ثورات الإصلاح الديني بقيادة مارتن لوثر وكالفن، من أجل التخلص من السيطرة الكهنوتية الكنسية التي حرمت الأنشطة الفكرية الخلاقة.

ثم ظهر المفكرون أمثال فولتير ونيتشة وجان جاك روسو وآدم سميث وكارل ماركس وهربرون سبنسر وسان سيمون وداروين وغيرهم من علماء ومفكري عصر النهضة والعهد الذي تلاه.

هذه الأنشطة العقلية ما لبثت أن استصحت معها أنشطة هندسية ميكانيكية، نقلت العالم الغربي نقلات كبرى في سلم التطور الإنساني، ومن أبرزها اختراع المطبعة التي مكنت من طباعة الكتب بأسعار زهيدة، مما كان له الأثر في إنتشار المعرفة والتعليم في قطاعات واسعة من المجتمع.

كما تحسنت القدرات الهندسية للأساطيل الغربية، بعد اختراع المحرك البخاري، الذي استصحب معه القاطرات التي شقت طريقها في طول القارات وعرضها.

وعندما تم التلاقي الدامي بين الشرق والغرب مع حملة نابليون على مصر كانت الحضارة الغربية تحمل معها كل هذه المنجزات الكبيرة أو جزءاً كبيراً منها دون أن يتسنى للشرقيين معرفة أبسط صورة عنها، ومن هنا كانت الفجوة التعليمية بين الشرق والغرب.

لذلك لم يصعب على الغرب ممثلاً في فرنسا الإستيلاء على مصر بكل سهولة بعد معركة الأهرامات التي لم تستمر سوى ساعات قليلة تم بعدها حسم الصراع لصالح الحضارة الغربية المحملة بالتكنولوجيا الجديدة.

وكان لهذه الحملة أيضاً فوائدها (٤) الجمة مثل إدخال المطبعة لأول مرة إلى الشرق واتباع المنهج العلمي التجريبي والطرق الغربية في إدارة الإقتصاد وإدخال الديمقراطية والبرلمان وغيرها.

بيد أنه كان شأنها شأن العديد من الغزوات والحروب لاتخلو من المآسي (٥)، بداية من الإستيلاء على الإسكندرية بالقوة، وقتل المئات من سكانها وإنهاء بثورات القاهرة الأولى والثانية والقصف العنيف الذي أصاب أحياءها، وأسأل دماء أبنائها بالإضافة إلى تهديم المنازل والممتلكات.

كما أن البرلمان أو الديوان (٦) الذي أنشأته القوة الغازية لم يسلم من النقد، بالإضافة إلى توسع الحملة حيث شملت الشام وقد كانت جزءاً من مصر يومئذ التي هي جزء من الإمبراطورية العثمانية، حيث جري في هذه الحملة قتل ما يقارب ثلاثة آلاف جندي (٧)، استسلموا في حامية يافا ثم قتلوا غدرا طعنا بالسوانكي.

لكل ذلك لم يتسن للإحتلال الفرنسي بمصر أن يستقر في أي وقت من أوقات مكثه في الثلاث سنوات التي سيطر فيها على مجريات الأمور، فمنذ قدومه إلى الإسكندرية تم تحطيم أسطوله الذي يعتمد عليه في الإتصال مع الوطن الأم، مما شكل إحباطاً كبيراً له، ثم إن الجيوش التركية قاتلته في العديد من المعارك، وبالرغم من إنتصاراته عليها إلا أن عدم توافر المدد أثر على عددية الأفراد المؤهلين للقتال، إضف إلى ذلك أن الثورات الداخلية في القاهرة والسدلتا والصعيد شنت جهوده واضعفته في آخر المطاف، خصوصاً وأن الجيش البريطاني لعب دوراً مهماً في القضاء على الحملة لذلك كان لابد للفرنسيين من الخروج من مصر نهائياً بجيوشهم، إلا أن آثارهم السياسية والعسكرية والثقافية استمرت بعدهم تتفاعل مع المكونات الداخلية لوقت طويل.

بعد رحيل الفرنسيين عادت مصر للحكم المملوكي الذي ضعف كثيراً عما كان عليه في السابق، وهذه الحقيقة لم تعد تخفي حتي على قطاعات المصريين الشعبية، وذلك للضربات القوية التي وجهت لهم أثناء الحملة الفرنسية، والإنشاقات التي حدثت فيما بينهم، كما أن الجنود الأتراك الأرمنوط الذين أتوا مع آخر حملة تركية لمقاومة الفرنسيين، شكلوا قوة موازية لمماليك فيما بعد وهددوا مراكزهم القديمة.

ومن هذه القوة التركية ظهر محمد علي باشا (٨) قائد لاحدى فصائلها، وقد تميز بصفات ممتازة لفتت المصريين إليه خصوصاً العلماء ورجالات المال والوجهاء، وأول هذه الصفات سيطرته الكاملة على قواته ومنعها من النهب والسلب، أضف إلى ذلك تشدده مع كل من تثبت إدانته بارتكابه لمثل هذه الأعمال، وهذا السلوك كان جديداً تماماً على المواطنين المصريين الذين

تعودوا على النهب المملوكي، كما تميز بمتابعته للعلماء وملازمته لهم، ومحافظة على فروض دينه.

وبما أن الإضطراب كان شديدا في مصر بعد رحيل الفرنسيين والخلاف على أشده بين المماليك والأتراك، وطبقة العلماء الذين عملوا بالسياسة في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، فقد رأى جمهرة (٩) منهم تولية محمد علي واليا على مصر ريثما يتم الإتصال بالباب العالي. ويمكن القول إنها بداية وعي جديد أن يتفق قادة الرأي والعلماء على تولية سلطان عليهم دون أن يكون هذا التعيين مفروضا بقوة السلاح أو بفرمان الباب العالي، ربما يكون ذلك الأمر أثرا من آثار الحملة الفرنسية، وربما كانت المحن الكبيرة قادرة على خلق وعي شعبي جديد لم يكن موجودا في السابق.

إلا أن بدايات الإنقاذ الجماهيري حول محمد علي كانت عندما تصدى (١٠) بحزم لمداولة الإنجليز غزو مصر في ١٨٠٧م، وكانت حربا شعبية اشترك فيها الجنود والأهالي والعلماء حتي تم إفشال هذه الحملة.

هذا الانتصار الذي حققه محمد علي متضامنا مع الأهالي زاد من شعبيته، خصوصا وأن فترة الاحتلال الأجنبي والأحوال التي حدثت فيها وعلى رأسها مذبحة ثورة القاهرة الثانية لم تترك لأحد سببا للدفاع عن حكم المماليك الذين فرطوا باختلافاتهم الكثيرة في أمنهم الشخصي.

كما أن العامل الديني كان مؤثرا بشدة على الجماهير التي استفزها وقوعها في قبضة الأوروبيين المسيحيين الذين استمرت المواجهة معهم لأكثر من ألف عام، وقد صادف كل ذلك نهوض المصريين من الاحتلال الفرنسي وهم أشد قوة يحملون بين جنبيهم قلوبا لا تتواني عن الجهاد، لذلك لم يكن مستغربا أن يعجز الإنجليز عن احتلال مصر في ١٨٠٧م.

ومن جهة أخرى أخذ محمد علي المدعوم من العلماء والجماهير في تقوية حكمه، حيث قام بتجنيد الأهالي في الجيش، وقام بحفر قنوات الري وأنشأ القناطر، وابتعث الطلاب المصريين للخارج، وحدث الجيش، وأنشأ الصناعات المساندة له مثل مصانع البارود والسلاح ومصانع الغزل والنسيج والورق، ثم تلا كل ذلك بناء أسطول كبير في البحر المتوسط وآخر في البحر الأحمر.

كل ذلك المجهود الشاق تحمله المصريون بطيب خاطر، وربما يكون ذلك استعدادا منهم كي لا يلقوا بأنفسهم تحت أحتلال أجنبي آخر، بيد أن محمد علي كان يفكر في إنشاء إمبراطورية كبرى له وللابناء من بعده، يكون المصريون فيها القوة التي يتكئ عليها والتي توصله إلى أعلى القمم، أو اللبنة المطيعة التي يبني عليها صرح إمبراطوريته.

ولكي يزيد من سيطرته نفذ (١١) مذابح كبرى ضد المماليك في ١٨١١م عشية خروج ابنه الأكبر إبراهيم باشا للحجاز لضم أراض جديدة لإمبراطوريته، ولتلبية طلب الباب العالي، وبالرغم من أن هذه الحملة ربما تكون غير مفيدة له ومكلفة ماديا إلا أن حرصه على إرضاء الباب العالي وتنفيذ أوامره خشية من أن ينقلب عليه وهو لم يكمل بعد بناء إمبراطوريته، أو يهدد مركزه الذي مازال هشاً، كما أن السيطرة على الحجاز تضيف له بعدا دينيا مهما (حامى الحرمين الشريفين).

ويلاحظ هنا أن محمد علي بعد خمس سنوات من الحكم ظل فيها معتمداً على إرضاء الأهالي، أخذ يعتمد كثيراً على رجاله المسلحين بعد ذلك، وهذا تحول كبير أيضاً في تطور مصر السياسي.

المذبحة التي نفذها محمد علي باشا ضد المماليك في ١٨١١م عدها بعض المؤرخين (١٢) إنكاسة للنضج السياسي الذي ظل سائداً منذ إنتهاء الحملة الفرنسية على مصر، والذي كان من أولي انجازاته تنصيب محمد علي ذاته سلطاناً على مصر، وإجبار الباب العالي على إجازة هذا التعيين، والتصدي الشعبي للحملة الإنجليزية، وإجبار محمد علي في أول عهده على عدم فرض ضريبة جديدة على المواطنين دون التشاور مع قادتهم، ومساندته في تشكيل جيش قوي من خلال دعوة العلماء للجهاد والإنخراط في الجيش وإطاعة ولي الأمر.

وباستعمال محمد علي للقوة المسلحة لأول مرة للقضاء على خصومه، إنتهي معها أوان الشوري فعلياً، وتم على أثرها إضعاف قوة الشعب الخلقية والمعنوية، خصوصاً بعد أن تمكن من نفي عدد من العلماء الذين ساندوه طوال سنواته الأولى في الحكم.

ومن جهة أخرى وبالرغم من أن المناطق الشاسعة التي ضمها محمد علي إلى سلطته إلا أنها كلفت المصريين خسائر فادحة (١٣) في الأرواح، فالحملة ضد الوهابيين مثلاً كلفت أكثر من عشرة آلاف قتيل، والحروب ضد عكا كلفت أربعة آلاف قتيل، والحملة ضد بلاد الشام كلفت عشرة آلاف قتيل، والخسارة الكبرى حدثت عندما تحالفت الدول الإستعمارية الأوروبية ضد أسطوله وإغراقه مما أفقد مصر علي أثره ثلاثين ألف قتيل، كل هذه الخسائر في الأرواح تحملها قطر لا يتعدى سكانه في ذلك الوقت أكثر من ثلاثة ملايين نسمة نصفهم من الإناث والأطفال وكثير من العجزة والمسنين والأعراب الذين لا يغشون المناطق الحضرية.

هذه الإمبراطورية التي كلفت كل تلك الخسائر ما لبثت أن تدهورت بعد خسارته أمام الغرب المتوثب وإلزامه (١٤) فعلياً بأخذ المنطقة الجنوبية من سوريا طوال سنين حياته، على أن لا يسري ذلك على أبنائه وأحفاده في فترة توليهم السلطة بعده، ودفع جزية سنوية للباب العالي، واعتبار قواته البرية والبحرية جزءاً من قوات الباب العالي ومعدة لخدمته.

ومما لا شك فيه أن محمد علي باشا هو مؤسس مصر الحديثة وبأني قوتها وباعث مجدها إلا أن الخطوات التي سار عليها فيما يبدو كانت أسرع مما يتحمله الشعب، وأسرع مما يتحمله العالم الغربي وعلى رأسه بريطانيا، التي كانت في أوج قوتها يومئذ، ولها أطماع كبرى في العالم العربي وعلى رأسها حفر قناة السويس لربط إمبراطوريتها في الهند وجزر المحيط الهندي، وقد سبق وأن عرضت على محمد علي باشا هذا الأمر ودياً إلا أنه رفض بقوة خشية أن يؤدي ذلك إلى تزايد الأطماع الأجنبية في مصر.

وبزيادة قوة محمد علي البرية وتوسعه في مناطق شاسعة، خشيت هذه القوى الإستعمارية من هذه الدولة الناهضة، لذلك أخذت تسعى عند الباب العالي كي يوقف طموح محمد علي، إلا أنها فشلت في ذلك، بل أدت إلى نتائج أخرى منها توسع محمد علي في أراضي الإمبراطورية التركية ذاتها وتهديد الأستانة مركز الباب العالي، مما استلزم تدخل الدول الغربية بنفسها وتحطيم إمبراطورية محمد علي كما رأينا.

وبوفاة محمد علي باشا في عام ١٨٤٨م تكون صفحة هامة من صفحات مصر الحديثة قد انطوت، حيث أعقبه عدد من الأحفاد والأبناء، إلا أنهم كانوا أقل عزيمة وصلابة، فقد صارت مصر في عهدهم ولاية ضعيفة تابعة خاضعة للباب العالي بعد أن كانت ندا لها، وربما متفوقة عليها في بعض الأحيان.

وفي عهد عباس باشا الأول حفيد محمد علي الذي خلفه على السلطة حدثت إنتكاسة عن التحديث، حيث أغلقت المدارس (١٥) بدعوي تقليل النفقات، ونفي العلماء، وتم استدعاء معظم أعضاء البعثات التعليمية في فرنسا، ولم يعن بامبراطوريته في السودان، ولم يفكر في زيارتها بخلاف جده محمد علي باشا، الذي زارها وعمره فوق السبعين عاما، كما أنه لم يعتن بالجيش (١٦) ولم بطوره، ولم يدره إدارة جيدة، مما أدخل الخلل إلى نظامه، ومن جهة أخرى أهمل الاسطول الذي بقي من اسطول جده.

بيد أنه لم يستدن من الخارج، ولم يمكن للأجانب، ولم يثق (١٧) فيهم، وقام ببعض الإصلاحات الاقتصادية مثل مد خط سكة حديد من الإسكندرية إلى القاهرة، وإصلاح طريق السويس القاهرة.

ثم خلفه سعيد باشا ١٨٥٤م، وكان من عيوبه (١٨) الإستدانة وحسن الظن بالأوروبيين، وفي عهده أخذ الأجانب بيسطون هيمنتهم على مرافق البلاد الاقتصادية، وصار للقناصل نفوذ محسوس في قصر الحكم.

ومن أهم القرارات التي اتخذها والتي سيكون لها شأن كبير في تاريخ مصر السياسي سماحة (١٩) بحفر قناة السويس، بإعطائه إمتياز حفرها لأحد المهندسين الفرنسيين، وهذا الأمر فيه مخالفة لآراء محمد علي باشا، الذي كان يرفض بشدة حفر مثل هذه القناة، تحسبا من تغلغل النفوذ الأجنبي.

وفي عهد سعيد أيضاً تم إلغاء ديوان المدارس (وزارة المعارف) وإلغاء مدرسة المفرزة العسكرية، وإغلاق مدرسة الطب بالقصر العيني، وتوقفت حركت البعثات الخارجية نهائياً. بيد أن التاريخ يذكر لسعيد باشا بعض المحاسن (٢٠)، وعلى رأسها، حق تملك الأراضي الزراعية لأول مرة للمواطنين، وإلغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية، وتخفيف الضرائب، والإعفاء من المتأخرات القديمة.

بيد أن أهم حدث في تلك الفترة كان التحول في بناء الأساطيل، حيث أدخلت الدول الأوروبية المحرك البخاري في السفن بدلا من تلك التي تسير بالشرع، بينما ظل الأسطول المصري على حالته الأولى، لذلك حدثت فجوة واسعة في القوة بعد أن كانت تكاد تتساوي في عهد محمد علي مع القوة البحرية الأوروبية، وبالتالي تغيرت موازين القوة واحتلت بشدة، كما أن العمل في حفر قناة السويس اقتضي تسريح معظم القوات البرية المصرية، وهذا الأمر ساهم بدوره في تقليل القوة العسكرية لمصر.

وبوفاة سعيد باشا في ١٨٦٣م صعد إلى سدة الحكم الخديوي إسماعيل الذي حدثت في عهده تطورات عديدة، ساهمت في تشكيل الخريطة السياسية لمصر لوقت طويل قادم، حيث اكتمل العمل في قناة السويس، وبذلك صارت أهم الممرات المائية في العالم، وحدثت في عهده استدانة (٢١) واسعة من الدول الإستعمارية، مما كبل مصر فعليا بالديون الخارجية، واضطرها

في آخر الأمر إلى بيع أسهمها في قناة السويس للحكومة البريطانية، وقبولها لأول مرة بوجود مراقبين أجانب للإشراف على ماليتها، وقبولها كذلك إنشاء محاكم خاصة للأجانب يديرها قضاة من الخارج، وأحكامها ملزمة للحكومة المصرية وللأهالي.

ووصل الأمر في خاتمة المطاف إلى نجاح الدول الأوروبية في إصدار فرمان من الباب العالي جرى على أثره إقالة الخديوي إسماعيل نفسه وطرده خارج البلاد.

الجدير بالذكر أن الباب العالي سبق وأن أصدر في عهد محمد علي إبان خلافاته معه منشورا أو فرمانا مماثلا طرد بموجبه محمد علي من السلطة، إلا أنه اضطر لسحبه أخيراً بعد أن لم يجد استجابة منه، أو قوة كافية لتنفيذه، أو جهة محلية مساندة له، هذا الحدث يعطينا فكرة مبسطة عن مدي الضعف السياسي الذي حاق بالدولة المصرية في عهد إسماعيل باشا.

كذلك من المبادرات (٢٢) المؤثرة في عهد الخديوي إسماعيل تعيينه لحكام أجانب للمديرية الإستوائية في السودان، وهذه الخطوة لها ما بعدها في المستقبل، حيث عمل هؤلاء الحكام على فتح الباب واسعا أمام الإرساليات المسيحية للتبشير في جنوب السودان، مما خلق وضعاً ثقافياً مغايراً لما هو موجود في وادي النيل شمالاً، وقد تنبه جعفر باشا حاكم السودان في ١٨٦٧م لخطورة هذا العمل، وكتب بذلك للخديوي في مصر، إلا أن ملاحظاته أهملت.

ويعود هذا الأمر إلى حرص إسماعيل على إرضاء الدول الأوروبية، بعد أن أوعز له ولي عهد إنجلترا بأن يسند مثل هذه المناصب إلى رعاياه (أي الإنجليز).

بيد أن إسماعيل باشا بالرغم من هذه المساويء إلا أن صحيفته كانت لا تخلو من إنجازات في مختلف إدارات الدولة، ففي عهده حدثت نهضة (٢٣) زراعية، وشقت أكبر الترع للري ومن أبرزها الترعة الإبراهيمية، التي تخرج من أسبوط وتوازي النيل حتي مديرية بني سويف.

وكان من شأن هذا العمل زيادة الرقعة الزراعية لتصل إلى ٤,٤١٠,٠٠٠ مليون فدان. كما امتدت السكك الحديدية في كل اتجاهات القطر المصري، وتم بحث مشروع ربط السودان بالسكك الحديدية كذلك.

وفي هذه الحقبة أيضاً أخذ الشعور الوطني في التزايد بعد انتكاسة طويلة في آخر عهد محمد علي نتيجة للحروب الطويلة، واستعمال القمع ومصادرة كل الأراضي الزراعية لصالح الدولة، وتكميم الأقواء واغتيال الخصوم.

وربما يعود ذلك الأمر إلى الثورة الفكرية التي قادها جمال الدين (٢٤) الأفغاني وتلاميذه وبقية علماء القطر المصري، كما أن مجلس النواب كان له دور وطني (٢٥) في هذه النهضة الوطنية، ولعل هذه التحركات القومية اثمرت عندما رفض الخديوي إسماعيل تعيين الأجانب في الوزارة المصرية آخر المطاف، وذهب أكثر من ذلك لتثبيت الحكم الوطني عندما جعل الوزارة مسئولة فقط أمام مجلس شوري النواب، أي ممثلي الشعب، وهذه خطوة متقدمة في الإصلاح الدستوري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن جهة أخرى أيضاً أخذ يراجع سياساته القديمة، خصوصاً تلك المتعلقة بالديون والإستدانة، والعلاقات بالأجانب، إلا أن الوقت كان متأخراً لاعادة الإصلاح، حيث سبقه الأجانب وقنصل الدول الكبرى في الدس (٢٦) له عند الباب العالي عندما تأكدوا من انتهاجه سياسة جديدة بعيدة عن مخططاتهم، ومستقلة.

والباب العالي من جهته لم يكن راضيا فيما يتعلق بسياساته، خصوصا تلك المتعلقة ببيع أسهم قناة السويس لبريطانيا، ومحاولة تنصيب نفسه سلطانا موازيا له من خلال علاقته مع أباطرة وملوك أوروبا، لذلك لم يتوان من عزله.

هذه الإقالة من قبل الباب العالي كان لها أثرها على الحاكم الجديد من أسرة محمد علي وهو الخديوي توفيق، فقد صار من أكثر الحكام خضوعا لتوجهات الباب العالي، حيث أجبر (٢٧) على تخفيض عدد الجيش المصري إلى ثمانية عشر ألف جندي لا غير، وحرّم من عقد معاهدات خارجية قبل أن يتفق عليها مع الخلافة العثمانية، وحرّم كذلك من الإقتراض من الخارج إلا بعد تسوية الديون الحالية، وهي مبالغ جسيمة لا تسدد في عقد أو اثنين.

وصحب كل ذلك إنكفاءة على الذات، وعدم التطلع لتجديد الإمبراطورية وإصلاحها وإنفراد المسؤولين الأقل شأنًا بالسلطة خصوصا الضباط الارنؤوط(٢٨). والشركس والأتراك، واضطهادهم للأهالي والضباط المصريين الوطنيين.

أضف إلى ذلك أن حكام المديرية اشتدوا في معاملتهم للمواطنين، وإنعدمت الحرية، وساد الظلم وانتشرت المحسوبية، وتشرّد الضباط.

والنتيجة المتوقعة لكل ذلك هي الثورة على الأوضاع ومحاولة تغييرها، وهذا ما حدث عندما تمكنت عدة (أورط) من الجنود والضباط المصريين من محاصرة قصر الحكم، وإجبار (٢٩) الخديوي توفيق على إقالة ناظر الحربية بعد أن استبد في الجيش من خلال تعيين الضباط من أصول تركية وشركسية في المناصب الكبرى وترقيتهم والعناية بهم دون الإلتفات إلى الضباط الوطنيين.

هذا النجاح الذي حققه هؤلاء الضباط جعل منهم الأعلى سلطة في البلاد بعد أن إلتف حولهم بقية الضباط والجنود المصريين والطبقة المثقفة في مصر والوطنيين.

ثم زاد نفوذهم أكثر بعد أن استطاع العربايون (نسبة إلى أحمد عرابي قائد الحركة) تشكيل الوزارة (النظارة) من الفئات الموالية لهم، وعزل (٣٠) كل من عارضهم بما فيهم شيخ الأزهر الشريف.

وهنا إستشعرت الدول الإستعمارية الكبرى القلق على مصالحها وديونها ومستقبل قناة السويس. في ظل حكومة وطنية تنبع أصول أكثر زعمائها من البيئات الريفية الشعبية، ولهم مقدرة على معرفة احتياجات الأهالي الحقيقية، وبالتالي تحريكهم والسيطرة عليهم، وربما صنع قوة كبيرة منهم.

لكل ذلك قررت هذه الدولة تقوية موقف الخديوي، علّه يستطيع الحد من نفوذ العربايين المتزايد، لذلك قامت بإرسال مذكرة له تؤكد له فيها تأييدها المطلق في مساعيه لبسط نفوذه وسلطته، وقد عدها العربايون بمثابة تحريض من الدول الأوروبية للإطاحة بهم والتآمر عليهم، مما وتر العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

والذي زاد الأمر تعقيدا وصول (٣١) الاسطولين الفرنسي والإنجليزي إلى الإسكندرية، وطلب قائد الاسطول الإنجليزي إقالة الوزارة وطرد عرابي من منصبه، وهذا ما تم عندما خضع الخديوي للإملاءات الأجنبية.

بيد أن احتجاجات (٣٢) الجيش والعلماء والمتقنين والأهالي رفضت تنفيذ هذه المطالب مما أجبر الخديوي مجدداً على إيقاع عرابي وزيراً للحربية.

ثم اضطربت الأحوال نتيجة للتهديدات والشد والجذب من الضباط الوطنيين والسلطة الحاكمة والأهالي والاسطول الإنجليزي والجاليات الأجنبية، وقد تحركت أعداد كبير من هذه الجاليات إلى الإسكندرية للبقاء تحت حماية الاسطول الإنجليزي، ويذكر في بعض المراجع أن بعضهم أظهر السرور بذلك، ويضيف (٣٣) بعض المؤرخين أن الأسلحة تدفقت عليهم بأعداد كبيرة من القنصليات الأجنبية ومن الاساطيل الراسية في شواطئ الإسكندرية.

وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تحدث احتكاكات بين الوطنيين والجاليات الأجنبية، خصوصاً عندما زاد الآخرون من استقزازهم والتلويح لهم باستعمار ديارهم في القريب العاجل كما أن للحماية الدينية أثراً خصوصاً وأن الإنقسام كان كبيراً وحاداً بين الدول الإسلامية والغربية، أضف إلى ذلك أن آثار الحملة الفرنسية لازالت تتردد أصدائها عند الأهالي.

ونتيجة لهذا الإحتقان حدثت مشاجرة بين أحد الرعايا البريطانيين وأحد الوطنيين، قامت على أثره مجموعة من الأجانب باغتيال مصري، فأنفلت العنف من عقاله وحدثت مذابح بين الطرفين، بيد أن أحد المؤرخين ذكر (٣٤) أن عدد الضحايا الأجانب كان مبالغاً فيه وذلك لخدمة هدف معين.

وبالرغم من العنف الذي انفجر في مدينة الإسكندرية إلا أن الخديوي توفيق ذهب إليها، مما زاد من شكوك العرابيين في سبب توجهه المفاجيء، بيد أن ذكر أن في ذهابه تهدة للخواطر، وتخفيف أسباب الفتنة، وطمأنته للأجانب والأهالي على أستتباب الأمن.

أما على الجانب الآخر وهو الاسطول الإنجليزي فقد استغل هذه الحوادث أسوأ استغلال حيث طالب (٣٥) ببعض طوابي وحصون المدينة بحجة أنها تشكل تهديداً لأسطولهم، وطبيعة الحال رفض هذا الطلب، ليجري بعده ضرب المدينة ضرباً عنيفاً خلف آلاف القتلى.

ثم لم يلبث الخديوي بعد انتصار الأسطول الإنجليزي على الوطنيين في الإسكندرية أن انضم بنفسه (٣٦) إلى الجيش الإنجليزي، وتقول (٣٧) كتب التاريخ، إن الخديوي والإنجليز استعملوا الرشاوي والوعود والتهديد لضم قيادات عديدة من ضباط وأعيان مصر لصفوفهم، وكانت نهاية العرابيين في معركة التل الكبير بعد انضمت أعداد متزايدة من المصريين إلى الجيش المنتصر، ويذكر بعض المؤرخين (٣٨) أن ضباطاً في جيش عرابي سهلوا مهمة الجيش الإنجليزي ومكنوه من الإنتصار على الثوار.

ويلاحظ هنا أن معارك الوطنيين ضد الجيش الإنجليزي اختلفت عما كانت عليه في عهد محمد علي، عندما حاولوا غزو الإسكندرية في ١٨٠٧م، حيث عاشت الجبهة الداخلية موحدة تضم السلطة الحاكمة والعلماء والأعيان والأهالي، حيث رفضوا إخلاء الإسكندرية، وقاتلوا من شارع إلى شارع حتي تمكنوا من طرد الإنجليز. أما العدو فقد كان محدداً وواضحاً هو الآخر بخلاف الغزو الأخير الذي تضامن فيه الخديوي توفيق وهو صاحب السلطة الشرعية وعدد من الأعيان بالإضافة إلى فتوى الباب العالي بخروج العرابيين من الملة، والجيش الإنجليزي ضد الثوار.

وغنى عن القول إن هذه الثورة التي حدثت كانت لها مسبباتها التي أدت إليها، ولعل من أكبر مسبباتها الضرائب القاسية واستعمال الشدة البالغة والتعذيب، والبذخ والإسراف الذي تميزت به الطبقة التركية الحاكمة، كما أن للتغلغل الأجنبي دوره كذلك حيث يقول أحد المؤرخين (٣٩) إن الثورة العربية رد الشرائح الطبقية والاجتماعية الذي كان يهدف إلى إيقاف الغزو الإستعماري الأوروبي لمصر، ذلك أن الثورة التي انفجرت كانت في مواجهة حالة استعمارية فعلية تمت بطريقة الغزو السلمي التدريجي وأكبر دليل على ذلك وجود وزراء أجنب يديرون أهم شئون السلطة في مصر.

كما إن إستمرار تعيين القادة الاجانب في الجيش المصري كان له أثره في الثورة ولعل من أكبر الحوادث ذات التأثير العميق في نفسية الجنود والضباط المصريين حدثت (٤٠) في أثناء الحملة المصرية على الحبشة، حيث كان قائد هيئة الاركان الأمريكي الجنسية يسمح للأجانب بالتجسس نهارا على معسكراته مما أدى إلى ابادته ثلاث فرق مصرية كاملة عن بكرة أبيها، وتحميل ميزانية البلاد نتيجة لهذه الحملة أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، ويقال إنها السبب المباشر في إفلاس مصر، وبيع أسهم قناة السويس آخر المطاف.

والإنجليز من جهتهم برروا (٤١) غزو مصر من خلال الإدعاء بنجدة الخديوي، والخوف على أمن قناة السويس، وهي شريان رئيسي يربط الإمبراطورية بأهم مستعمراتها في الهند، كما أن التحرك كان لضمان استخلاص الديون، وحالما تستقر الأوضاع سوف تتسحب جيوش الإمبراطورية من مصر.

وعلى صعيد الجماهير فقد حدثت صدمة نتيجة لهذا الاحتلال تحولت إلى استكانة وعدم مبالاة طوال السنوات العشر الأولى من الاحتلال، وربما يعود ذلك إلى الهزيمة القاسية التي تلقاها العربيون، ثم القمع الذي حدث لقيادات الثورة الوسيطة، كما أدى إلى الوقوع في هوة اليأس والقنوط بعد انهيار روح المقاومة نتيجة للهزيمة المبكرة، أضف إلى ذلك أن دور الأزهر الشريف ضعف كثيرا في ظل حكم أسرة محمد علي.

وبخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الإنجليز، كان من أهمها إدخال الطرق الفنية والتكنولوجية وزيادة الترع (٤٢) الزراعية وتطهير القديمة منها، وإلغاء كل الضرائب غير المبررة التي كانت تذهب للصرف البذخي للطبقة الحاكمة القديمة، ونتيجة لذلك زاد انتشار تداول النقد بصورة متزايدة في الريف، بعد أن كان المواطنون يعتمدون في السابق على المقايضة لقضاء احتياجاتهم الضرورية.

ومن الإصلاحات الأخرى القضاء على الطبقة البرجوازية القديمة (٤٣)، مثل الأتراك والشركس الذين أعاقوا النمو الاقتصادي من خلال عمليات الفساد الذي ظلوا يمارسونه، كما أنهم سعوا إلى توزيع المناصب حسب الكفاءة، وغيروا من أنظمة الإدارة، وقد ساعدت كل هذه الإصلاحات في بروز طبقة جديدة من الريفيين البرجوازيين المنتمين للشعب المصري، وبعض المتعلمين.

وغنى عن القول إن جل هذه الإصلاحات تمت لصالح الإمبراطورية البريطانية، وكان من عيوب هذه السياسات الإصلاحية الاقتصادية، إنتشار زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن الذي

وضع المصريين تحت حاجات البلدان الصناعية، وتحت رحمة تقلبات السوق الصناعية، بالإضافة إلى خلقه ندرة في الإحتياجات الغذائية التي يستهلكها المواطنون.

وعلى الجانب السياسي تمكن الإنجليز (٤٥) من السيطرة التامة على السلطة السياسية سواء كان ذلك من خلال تعيين وإقالة رؤساء النظار (الوزارة) مثل شريف باشا ونوبار باشا أو من خلال إقالة الخديوي نفسه كما في حالة عباس حلمي الثاني الذي أعقب الخديوي توفيق أو من خلال تعيين سلطان جديد كما في حالة حسين باشا أو اختيار خليفة له كما في حالة الأمير فؤاد. أما الحركة السياسية في مصر فقد أخذت تزيل عنها الخمول السياسي الذي لازمها أثر هزيمة العربيين، وأخذت في النهوض مع الحماسة الوطنية التي أشعلها الزعيم مصطفى كامل (٤٦) في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين، كما أن حادثة دنشواي (٤٧) التي أعدم فيها عدد من المصريين الأبرياء ١٩٠٦م أثارت حفيظة الوطنيين، بيد أن كل هذه التحركات لم تكن بالقوة بحيث تجبر القوات المحتلة على الخروج من مصر، حيث غلب عليها الطابع السلمي.

وبمرور السنوات زادت إنجلترا نفوذها في مصر، وكشفت عن وجهها الحقيقي الراغب في البقاء، بعد سنوات طويلة من الإدعاء بأن الجلاء عن مصر سيتم متى ما توافرت الظروف المناسبة، بيد أن إعلان (٤٨) مجلس العموم البريطاني بأن دوام الأحتلال في مصر سيستمر، بل وذهاب إنجلترا أبعد من ذلك عندما خلعت عباس حلمي الثاني الموالي لتركيا وأعلنت الحماية العسكرية على مصر قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، مما جعل من الصعب الوثوق في عهودها بالجلاء، غير أن الأنشطة السياسية المناهضة استمرت بقيادة الحزب الوطني والزعيم محمد فريد، وكان من أبرز القضايا يومئذ (٤٩) الدعوة إلى عدم مد إمتياز قناة السويس لينتهي في تاريخه المقرر ١٩٦٩م بدلا من ٢٠٠٨م، كما كانت إنجلترا تسعى، وكان هناك نشاط حزبي سلمي عبر المنشورات والمقالات الصحفية، إلا أنه ومع توالي نذر الحرب في ١٩١٤م، لم تعد سلطات الأحتلال ترضي حتي بهذه الأنشطة السلمية، لذلك سارعت بنفي الزعيم الوطني محمد فريد خارج وطنه ولم تسمح له بالرجوع أبدا.

ويمكن القول إنه طوال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م - ١٩١٨م ظلت الأنشطة السياسية في حالة خمود، تنتظر ما تسفر عنه الحرب لتحدد مطالبها.

وعند انتهاء الحرب العالمية بانتصار بريطانيا توقع المصريون أن يجلو الإنجليز عن بلادهم بحسب وعودهم، إلا أن إنجلترا كان لها رأي آخر يتمثل (٥٠) في أن الحماية الإنجليزية على مصر حفظتها من الطامعين دون أن يتحمل المصريون أي مشقة أو غناء كما حدث للأمم الأخرى من مصائب الحرب وأهوالها، بل على العكس من ذلك كانت الحرب سببا في غناء ورفاهية مصر.

إلا أن الزعيم سعد زغلول وبقية الوطنيين أصروا على عرض موقفهم في مؤتمر الصلح الذي عقد بفرنسا عند نهاية الحرب العالمية ١٩١٩م لتوضيح مطالبهم، ولكن حرمانهم من الوصول إلى فرنسا زاد من اشتعال الثورة، مما اضطر الإنجليز إلى نفي زعماء الثورة إلى مالطا، وقد خرجت نتيجة لهذه التصرفات الإستعمارية مصر عن بكرة أبيها في ثورة عنيفة من الإسكندرية وحتى أسوان، كما شارك فيها الجنود والضباط وأعداد كبيرة من الإقباط، وقد عاملت

السلطة الإستعمارية هذه المظاهرات بقسوة وعنف، وقامت بإطلاق الرصاص مباشرة على الجماهير، فسقط منهم المئات، كما تمت إعدامات فورية، ووصلت الحملة ضد المواطنين قمتها عندما قصفتهم بالطائرات الحربية (٥١).

وقد اشتكى (٥٢) الإداريون الإنجليز في تقاريرهم الخاصة من أن الإنتفاضة والثورة المصرية تحولت بمرور الوقت إلى حركة دينية، وأصبح الجامع الأزهر مركزا لها، كما أن هناك مؤشرات تدل على أن الحركة بدأت تؤثر في فلسطين وسوريا، وربما تمتد إلى أبعد من ذلك، والأدهى أن المتظاهرين أخذوا في رفع العلم التركي والتلويع به، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن العاطفة الدينية عادت وتملكت المصريين.

أما شخصيات الوفد البارزة فقد طفقت ترسل البرقيات إلى كل الجهات ومنها الرئيس ويلسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩١٩م (إن الوفد المصري يتوجه إليك بنداء باسم جميع السكان لاستخدام وساطتك مع الحكومة البريطانية لأجل السماح لممثلي مصر بالسفر إلى أوروبا، لعرض آمالهم وأمانهم للسلطات المختصة بعد أن منعوا من السفر) (٥٣) وفي برقية أخرى لكلينصو رئيس فرنسا (باسم تلك الحرية التي كنت بطلها، وباسم الإنسانية التي لا ترضي للشعوب أن تكون مثل البضاعة التي تنتقل من يد إلى يد، نتضرع إليك بالأ نقر الصمت الذي فرض عليها تحكما بأنه موافقة منا على الحماية البريطانية).

ونتيجة لهذه الثورة والإلتماسات إستجاب إنجلترا في آخر المطاف ووافقت على سفر ممثلي الشعب إلى مؤتمر الصلح بباريس.

وبما أن مؤتمر الصلح الذي عقد بباريس ١٩١٩م كانت أوراقه وتوصياته شبه معدة سلفا ومتفق عليها من قبل الدول العظمى فإن حظ الوفد المصري في استخلاص إعراف دولي بموقفه كانت منعمة، لذلك استمرت المباحثات في بريطانيا وأوروبا أكثر من عامين دون تحقيق نتيجة.

وكانت الثورة من جهة أخرى طوال هذين العامين مستمرة بصورة منتظمة، وحتى عندما ينس قادة الوفد من استخلاص وعد بالجلء من مصر وعادوا للوطن كانت عودتهم مناسبة لمظاهرات شعبية كبرى، معلنة بأن الثورة مستمرة لحين تحقيق المطالب المشروعة.

كما أن بريطانيا من جهتها لم تتوقف أو تأل جهدا في صنع مناورات تهدف من ورائها إلى تثبيت العزيمة الوطنية وواد الثورة، ومن أبرز هذه المناورات تقديم تنازلات (٥٤) غير جوهرية مثل :

- ١- الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة.
- ٢- بقاء القوات البريطانية ويوضع تحت تصرفها كل وسائل المواصلات وطرقها.
- ٣- يستمر المندوب السامي في أداء مهامه السابقة.
- ٤- عدم عقد إتفاق مع أي دولة أجنبية دون الرجوع إلى بريطانيا.
- ٥- للحكومة البريطانية الحق وحدها في إلغاء الإمتيازات الأجنبية، وهي التي تتولي حماية المصالح الأجنبية.

٦- تعيين مستشار مالي ومستشار قضائي أجنبي للحكومة المصرية.

ويلاحظ هنا أن بريطانيا قدمت إعرافا بمصر بوصفها دولة ذات سيادة من ناحية إلا أنها سلبتها هذه السيادة فعليا، حين نصت على بقاء جيشها في كل مكان وزمان، والهيماح للمندوب

السامي بالسيطرة على الحياة السياسية، وهذه الشروط وغيرها تفرغ الاستقلال في محتواه الحقيقي، والنتيجة الطبيعية لذلك رفض قادة الوفد والجمهور لهذه الإقتراحات وبالتالي استمرار الثورة الشعبية.

وبتزايد الضغط الشعبي قدمت بريطانيا مزيداً من التنازلات حفاظاً على مصالحها وخوفاً من حرب تحرير مكلفة لذلك أعلنت انتهاء الحماية والأعتراف بمصر دولة مستقلة، ذات سيادة، مع تأمين مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل خارجي، وحماية المصالح الأجنبية في مصر، وترك السودان للإدارة البريطانية، والبت في أمره فيما بعد. ويلاحظ هنا أن النقاط الأخيرة أقل تشدداً من مثيلاتها السابقة، حيث تجاهلت مهمة المندوب السامي، وتعيين مستشارين أجانب في الوزارات المصرية، وحصر الجيش البريطاني في قناة السويس، بيد أنها كانت لا تخلو من هيمنة بريطانية صريحة في الشؤون المصرية. وكانت من نتيجة هذه العروض (٥٥) إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢م، وتعيين السلطان فؤاد ملكاً على مصر.

وبالرغم من رفض الكثير من الأحزاب والمجموعات المتقفة هذه الخطوات باعتبارها لاتعني شيئاً جديداً، إلا أن التطورات السياسية تلاحت بعد ذلك حيث صدر دستور جديد لأول مرة منذ غياب طويل بدأ مع الاحتلال الأجنبي في ١٨٨٢م.

وقد جري على أثر قيام انتخابات عامة اكتسحها الوفد بنسبة ٩٠%، وتم لأول مرة تعيين رئيس وزراء مصري بارادة شعبية وهو الزعيم الوطني سعد زغلول.

بيد أن سلطته لم تستمر طويلاً ربما لخوف العرش المصري من هذه الشعبية الجارفة التي من الممكن طغيانها فوق سلطة القصر أو ربما لخشية الإنجليز أيضاً من هذه الشخصية الكارزمانية التي ربما تشكل تهديداً مباشراً لهم كما شكلت من قبل أثناء ثورة ١٩١٩م، لذلك استغلت كل هذه القوي إغتيال السير لي إستانك سردار الجيش المصري وحاكم السودان في ١٩٢٤م بتوجيه إنداز شديد لسعد زغلول باشا يتضمن الآتي (٥٦):

- ١- قمع المظاهرات والبحث عن الجناة والإعتذار عن الجريمة.
 - ٢- سحب الجيش المصري من السودان، وتحويل الأورطة السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية خاضعة فقط للحكومة السودانية في الخرطوم.
 - ٣- زيادة الأراضي المزروعة في السودان.
 - ٤- دفع تعويض مالي قدره نصف مليون جنيه مصري لأسرة السير لي إستانك.
- رئيس الوزراء المصري من جانبه حاول قدر استطاعته الإستجابة لهذه المطالب المشمولة بالتهديد المسلح عدا الشرط الذي ينص على سحب الجيش المصري من السودان، حيث اعتبر أن مثل هذا الشرط يعني فصل مصر عن السودان، لذلك عندما اشتد الضغط عليه من جانب المندوب السامي والقصر قدم استقالته وبذلك تنتهي فترة حكم أكبر حزب شعبي في مصر لحين. أعقب ذلك وزارة من حزب الأقلية، وافقت على كل الشروط السابقة بما فيها سحب الجيش المصري في السودان (٥٧)، وقمع المظاهرات وتشديد المراقبة على الصحف. ثم استمرت الأحداث السياسية في مصر بعد ذلك على وتيرة معينة، هي إقالة حزب الاغلبية (حزب الوفد) من السلطة عند كل بادرة مناسبة، أو عدم إستجابة لتوجهات معينة

واستشعار خطر من قبل القصر والإنجليز من الجماهيرية العريضة التي يحظى بها الحزب، وتعيين رئيس وزراء من أحزاب الأقلية أو الأحزاب الموالية للقصر، وعند اشتداد الضغط الشعبي أو الإخفاق السياسي يضطر القصر إلى إقالته وإعلان انتخابات جديدة يفوز فيها حزب الوفد، ثم ما تلبث الدائرة تعود كما بدأت، والجدير بالذكر أن أية وزارة من وزارات حزب الأغلبية لم تمكث على الإطلاق أكثر من عام أو يزيد قليلا في سدة الحكم.

أما بالنسبة للتفاوض حول الجلاء التام عن مصر فقد استمر، خصوصا في عهد الأحزاب ذات الشعبية الكبيرة، ولم تتوقف على الإطلاق حتى في فترات حكم الأقلية والحكومات المعينة من القصر، كما تضغط بريطانيا لتقديم المزيد من التنازلات للحكم الوطني نتيجة لجيشان الشعور القومي الذي لم تفلح أي حكومة موالية للقصر في الحد منه، كما أن الديمقراطية الإعلامية التي تمتعت بها مصر في حقبة نهاية العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات قل أن يوجد بها الزمان، فبالرغم من وجود البوليس السياسي والقانون الذي يهدف لمحاربة حرية الصحافة، إلا أن ذلك لم يستطيع أن يحد أو يمنع من الكتابة والتنظيم بحرية تامة، وربما يرجع ذلك إلى وجود طبقة سياسية غاية في الثقافة وشعب يتمتع بقدرة سياسية كبيرة وحركة تعليمية وفوران وطني جارف وقضية متفق عليها من كل التنظيمات السياسية المختلفة.

ومن جهة أخرى فإن الذي شجع بريطانيا أكثر إلى التوصل إلى حلول ما مع مستعمراتها ظهور الاتحاد السوفيتي بعد سقوط روسيا القيصرية في ١٩١٧م بشعاراته الكبيرة المناهية بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، والوقوف معها لنيل وحدتها، واستهجان الاستغلال الإمبريالي للشعوب، كما أن القوة المتصاعدة لدول منافسة مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان جعل من عملية التوصل إلى حلول مناسبة مسألة مصيرية.

ففي ١٩٢٩م وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان (٥٨) المصري والبريطاني إلى الآتي:

- ١- إشتراك مصر في عصبة الأمم.
 - ٢- الحكومة المصرية هي المسؤولة عن سلامة الأجانب وأموالهم، (بعد أن كانت هذه المهمة موكلة في السابق لجيش الاحتلال).
 - ٣- إلغاء نظام الإمتيازات المالية (الذي ظل معمولا به لأكثر من خمسين عاما)
 - ٤- إقامة قواعد في قناة السويس للجيش الإنجليزي.
 - ٥- قيام تحالف ملزم في حالة الحرب وتقديم كافة التسهيلات.
- ومع إزدياد نذر الحرب العالمية الثانية وفي ١٩٣٦م وبعد مظاهرات واحتجاجات لم تهدأ أبدا منذ ١٩١٩م، ولتأمين موقف بريطانيا أكثر توصل الجانبان (٥٩) لإتفاقية أخرى هذه المرة مع حزب الأغلبية حزب الوفد نصت على الآتي :
- ١- سحب جميع الضباط البريطانيين من جيش مصر.
 - ٢- إلغاء نظام المفتش العام الإنجليزي.
 - ٣- اعتراف بريطانيا بأن المسؤولية عن سلامة الأجانب مسؤولية الحكومة المصرية (بالرغم من أن هذا النص تكرر كثيرا في المعاهدات السابقة إلا أنه يبدو أنه لا يابه به عمليا).
 - ٤- إلغاء جميع الإتفاقيات والوثائق المناقضة لأحكامها مع هذه الإتفاقية.

٥- لمصر الحق في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية (يلاحظ هنا أن الإتفاقية العسكرية محظورة).

أما الإقتصاد المصري في تلك الفترة فقد استفاد فائدة مقدرة من الحرب العالمية الثانية (٦٠) وذلك لعد أسباب من أهمها أن الحرب لم تصل إلى العمق السكاني والعمرائي المصري وتوقفت عند أطراف الحدود الغربية في العلمين وبالتالي سلمت المنشآت المصرية إلا من غارات متقطعة من حين لآخر ولم يكن لها تأثير يذكر، ومن جانب آخر ازدهرت صناعة النسيج التي تحطمت تماما في أوربا وجنوب شرق آسيا، وصناعة الأحذية، والكيماويات، والجلود، والأسمنت البترول، والصناعات الميكانيكية، وقطع الغيار للآليات المختلفة، صناعة الخشب المضغوط، والبلاستيك والنحاس.

كما أن العمل في توريدات الأغذية لمعسكرات الجيش البريطاني في الصحراء الغربية وحول قناة السويس وفي المناطق المجاورة مثل الشام وغيرها جعل الإقتصاد المصري يدور بأقصى سرعة مما مكن طبقات كثيرة من الخروج من دائرة الفقر، كما أن مهارات جديدة اكتسبت، ما كان للبريطانيين أن يمنحوها للوطنيين في أوقات السلم مثل تصنيع قطع الغيار والآلات المختلفة.

بيد أن هذا الأزهار الإقتصادي لم يوقف أبدا المطالبات والإحتجاجات الجماهيرية بخروج الإنجليز من مصر خصوصا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م التي كسبتها بريطانيا بحسب وعودها التي اطلقتها قبيل الحرب، ثم مالبت أن الغي حزب الوفد وهو داخل الحكومة بمعاهدة ١٩٣٦م، ويرر ذلك بالقول أن ارادة الحكومة المصرية والبرلمان والشعب كلها ترفض وجود قوات بريطانية في مصر، ثم ما لبثت أن اندلعت مواجهات عنيفة بين قوات شعبية ومجموعات غير منظمة من الفدائيين مع جيش الاحتلال في منطقة قناة السويس، حيث وقعت مئات المعارك الصغيرة وسقط مئات من الشهداء، وتكبدت قوات الاحتلال خسائر فادحة، كما كان لانسحاب الأيدي العاملة المصرية من معسكرات الإنجليز بالرغم من الفقر والعوز والحاجة دور كبير في جعل الإنجليز يفكرون جيا في مغادرة مصر، أضف إلى ذلك أن الحرب العالمية الثانية أضعفت إنجلترا، كما أن حليفتها الولايات المتحدة أخذت تحل محلها في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى رافعة شعارات أخرى جديدة، تناسب هذه المرحلة الجديدة.

والاتحاد السوفيتي من جانبه قام بنشر دعاية سياسية قوية مناهضة للهيمنة الإمبريالية رافعا من شأن الشعوب التي تكافح من أجل نيل استقلالها.

ومن جهة أخرى وعلى الجانب المحلي استبد (٦١) الملك فاروق بالسلطة، وفقد كل حليف يمكن أن يوجه له نصائح مخلصة بضرورة توخي الحكمة والدهاء السياسي، حيث قام في الفترة الممتدة في ١٩٣٦م وإلى ١٩٥٢م باعفاء وتعيين أكثر من ٢٩ وزارة بمعدل وزارتين في العام الواحد، وهذا يوضح إلى أي مدى وصل عدم الإستقرار الذي صاحب الحياة السياسية المصرية في تلك الفترة، كما أن الملك أخذ في السنوات الأخيرة في الابتعاد عن الجماهير والإنغماس في حياة اللهو والمجون، وأهمل فعليا شؤون الشعب، وكانت الضربة القاضية لهذا الملك صفقة الأسلحة الفاسدة بعد أن باع أحد شركائه التجاريين أسلحة (٦٢) للجيش المصري والتي كان وراءها أحد موردي السلاح وهو شريك للملك أدت إلى هزيمة الجيش المصري في ١٩٤٨م،

عقب قيام إسرائيل في ١٩٤٨م حيث هزمت هذه الأسلحة الجيش المصري قبل أن تهزمه إسرائيل، مما أفقده الثقة في قياداته.

بيد أن هذا الأخفاق السياسي خصوصا في تسيير دولاب العمل، وفشل الصفوة والطبقة الحاكمة في أن تتحول إلى جزء أصيل من الشعب المصري تشعر بالامه وتستجيب لطموحاته، لم يمنع في أن تكون هذه الحقبة التي بدأت مع ثورة ١٩١٩م وانتهت مع ثورة يوليو ١٩٥٢م من أغني حقب التاريخ المصري في كثير من الأمور، وعلى سبيل المثال شهدت مصر ثورة ثقافية مؤثرة بدأت مع كتب على عبدالرازق وطه حسين والعقاد والمازني، ثم ما لبثت هذه الثورة الثقافية أن تحولت إلى ثورة إقتصادية بقيادة مصرية خالصة خصوصا عندما اخذ رأس المال المصري والشركات المصرية تقتحم مجال الصناعة والاستثمار وتريد من فرص كسبها حتي بلغت شأوا عظيما مع بداية الخمسينات من القرن العشرين فالأحصائيات (٦٣) توضح أن نصيب الاجانب من حجم الاموال في مصر في ١٩٢٢م كان يقترب من ٩١% مقابل ٩% لرؤوس الاموال الوطنية ثم اخذ نصيب الاموال الاجنبية في الانخفاض تدريجيا بعد ذلك ففي عام ١٩٣٤ م كان رأس الاموال الاجنبية ٥٣% والاموال الوطنية ٤٧% وفي ١٩٤٠ - ١٩٤٥م كانت رؤوس الاموال الاجنبية ٣٤% مقابل الوطنية ٦٦% وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمر تصاعد النمو في رؤوس الاموال الوطنية لتصل في ١٩٤٨ م الي ٨٤% مقابل ١٦% للاستثمارات الاجنبية، وعلى حسب هذه الاحصائيات نجد ان الاقتصاد المصري في بداية الخمسينيات وقبيل اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢م اخذ يحل بالفعل محل الاقتصاد الذي ملكه الاجانب طوال الخمسين عاما التي اعقبت الاحتلال.

بيد ان التطورات السياسية خصوصا تلك المتعلقة بفلسطين لعبت دورا كبيرا في عدم استقرار الحياة السياسية المصرية، أضف إلى ذلك الوجود الأجنبي، ونتيجة لكل ذلك ظهرت الجمعيات السرية والتنظيمات السياسية في الجيش المصري، وكانت من أهم الخلايا السرية في الجيش المصري يومئذ (٦٤) خلية تابعة لحركة الإخوان المسلمين، وهي حركة تأسست في ١٩٢٧م (٦٥) حول قناة السويس بقيادة الإمام حسن البنا تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان الجهاد ضد الاستعمار، وضد الإسطيطان الإسرائيلي في فلسطين، وقد نمت هذه الحركة بعد ذلك حتي أن عدد عضويتها الفاعلة وصل في ١٩٤٨م (عام إعلان دولة إسرائيل) إلى أكثر من نصف مليون عضو منظم وفاعل، وقد إستفادت هذه الحركة من الحرية الإعلامية وحرية التنظيم التي انتظمت مصر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وكانت هذه الخلية تتكون من ستة ضباط هم (عبد المنعم عبدالرؤوف وجمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وسعد توفيق وخالد محي الدين وسيد حمودة وصلاح حمودة (٦٦) وقد تكررت اجتماعاتهم طوال الأعوام ١٩٤٤م - ١٩٤٧م بلا انقطاع تقريبا، إلا أن قيام حرب ١٩٤٨م وإرسال الجنود والضباط إلى فلسطين حد من إجتماعات هذه الخلية.

وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨م ازداد سخط الضباط على الأوضاع السياسية، والحكم القائم خصوصا بعد أن تسبب هذا الحكم في هزيمتهم من خلال الأسلحة الفاسدة وتعيين ضباط وقيادات كان ولاؤها أساسا للتاج وللطغمة الحاكمة، لذلك شهدت الخلايا السرية تكاثرا وإتساعا غير مسبوق، وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمون، ويعود نمو هذا التنظيم إلى

أن المتطوعين المنتسبين إلى حركة الإخوان المسلمون لعبوا دورا مهما في القتال بجانب أفراد الجيش المصري، أضف إلى ذلك أن الضابط الشهيد أحمد عبدالعزيز (٦٧) قائد كتاب المتطوعين وهازم الجيش اليهودي في عدة مواقع، عد من تيار الإخوان المسلمون، ففي الوقت الذي كان يقدر فيه عدد الجيش المصري في فلسطين باثنتي عشر كتيبة مشاة، كان للحركة ثلاث (٦٨) كتائب مشاه من المتطوعين، بيد أن نجاح حركة الإخوان المسلمين في الجهاد، بفلسطين شكل خطورة حقيقية على الدولة الإسرائيلية الوليدة، لذلك تذكر إحدى الدراسات (٦٩) إن إسرائيل سعت للقضاء على الحركة من خلال رجالها في لندن، وكان لها نفوذ كبير ولا يزال، بأن يوعزوا إلى الملك فاروق بضرورة التخلص منها، ذلك أن الحركة التي لها مثل هذه القوة مما لا شك فيه سترث عرش مصر، فأمر رئيس وزرائه محمود فهمي النقراشي في ١٩٤٧م بحل الحركة وإتخاذ إجراءات فاعلة ضدها.

وفي غمرة القتال في فلسطين كان رئيس الوزراء المصري يأمر قائد حملة فلسطين بسحب المتطوعين الإخوان من مواقعهم وسحب أسلحتهم واعتقالهم (٧٠) وإرسالهم كاسري حرب إلى المعتقلات في مصر.

هذه التطورات والقرارات الحكومية زادت من التوترات السياسية، ومما يؤسف له أن العنف المسلح ضد الخصوم كان منتشرا في تلك الفترة، وقد انتقل من العنف ضد الجنود البريطانيين بوصفه حقا مشروعاً للتحرير الوطني إلى الخصوم السياسيين، خصوصا الذين يتهمون بموالاتهم للمندوب السامي، والإدارة الإنجليزية عموما، وفي هذا الإطار من ثقافة العنف إغتال أحد شباب (٧١) الإخوان المسلمون رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي، وبعد أربعة وأربعين يوما من عملية الإغتيال هذه أغتيل حسن البنا رئيس حركة الإخوان المسلمون في ١٩٤٩م.

وبعودة ضباط الجيش المصري إلى تكتاتهم، وانتهاء الأمر بهزيمة العرب والمسلمين وتأسيس دولة إسرائيل في التراب الوطني، أخذت الخلايا المنظمة في الجيش المصري في العمل، بيد أن المفاهيم والآفاق اتسعت بعد هذه الحرب، والطموحات كذلك، ففي عام ١٩٥٠م سعي (٧٢) عبدالناصر إلى إعادة تكوين التنظيم السري للضباط الأحرار، وجعله مكونا من عناصر التنظيم السري الأخواني السابق بالإضافة إلى ضباط جدد قاسموه محنة الحصار في الفالوجا بفلسطين في أثناء الحرب، وراي كذلك أن شروط الإخوان المسلمون لضم الضباط وتجنيدهم غير عملية، خصوصا تلك المتعلقة بالسلوك الشخصي لأنه لو اتبع ذلك الأسلوب فإن الحركة لن تستطيع فعل شيء إلا بعد عشرين عاما، وهذا الوقت الطويل سيؤدي حتما إلى كشف الحركة والقائمين عليها. كما أن إستشهاد الإمام حسن البنا والصاغ محمود لبيب مؤسس الخلايا العسكرية الإخوانية في الجيش المصري اضعف من إندفاع الحركة وزخمها وسيطرتها.

ونتيجة لإدخال عناصر جديدة للتنظيم العسكري للإخوان المسلمين، غير متفق عليها، حدثت بعض إنشقاقات حيث إنشق عبدالمنعم عبدالرؤوف وآخرين تابعين بالكامل للحركة، بينما فضل البعض الآخر الإستمرار مثل كمال الدين حسين وحسين الشافعي.

وفي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تمكنت خلية جمال عبدالناصر تحت إسم الضباط الأحرار من القيام بالثورة وقد التفقت حول هذه الثورة مختلف التيارات السياسية في الجيش المصري، حيث

شارك فيها مجموعة من الضباط الوطنيين المستقلين، وضباط تنظيم الإخوان المسلمون (٧٣) بصفة مستقلة، والشيوعيين بقيادة يوسف صديق منصور، وتذكر العديد من الدراسات أن اليساريين لعبوا الدور (٧٤) الأهم في نجاح الحركة، كما أن قبول اللواء محمد نجديب لقيادة الحركة، بالرغم من معرفته بأن فشل الحركة يعني قتله، أدى إلى إلتفاف بقية ضباط الجيش المصري حوله، وذلك لتاريخه العسكري المشرف وتضحياته في حرب فلسطين، ولتحديه مرشح الملك في انتخابات نادي الضباط.

ويذكر (٧٥) أن عوامل خارجية أيضاً ساهمت في نجاح الحركة، من أهمها توسط الولايات المتحدة لدى البريطانيين للحيلولة دون تدخل جيشهم الموجود حول قناة السويس لإجهاض الحركة، وذلك لأن الولايات المتحدة يئست من إصلاح الملك فاروق، بعد أن حاولت كثيراً في السابق جعله رجل دولة يعتمد عليه في حربها ضد الإتحاد السوفيتي، لذلك رأت في هذه الحركة الجديدة، التي يقودها الجيش المصري أملاً جديداً في قيام تحالف بينهما، بعد أن ترتب صلحا ما حول قضية فلسطين، ومما شجعها على ذلك تجاربها العديدة حول الانقلابات العسكرية ورجالاتها خصوصاً في أمريكا اللاتينية، وفيما يبدو فإن الملك فاروق استنتج نفس النتيجة، لذلك إتصل بالسفير الأمريكي صبيحة قيام الحركة، مطالباً بحمايته، ثم فيما بعد خروجه سالماً بمताعه إلى المنفى.

وأول الخلافات التي اعترضت الثورة الوليدة، تصور بعض الضباط بقيادة خالد محي الدين أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م عبارة عن حركة تصحيحية، تقوم بتطهير الحياة السياسية، وتؤمن على الدستور والحريات، وتحاسب المخطئين وعلى رأسهم الذين اشتروا اسلحة فاسدة، ثم تعلن بعد ذلك عن قيام انتخابات جديدة، تخوضها الأحزاب القديمة، وتشرف عليها قيادة الثورة، دون تدخل منها، ومن ثم يعود الجيش إلى مكانته لمباشرة مهامه في الدفاع عن الوطن، وقد شارك في هذه الآراء اللواء محمد نجيب قائد الثورة الحقيقي والرسمي.

ولكن مجموعة أخرى بقيادة جمال عبدالناصر كانت ترى عكس هذه الرؤية، حيث تذكر أن العهد القديم بكل رموزه السابقة من الملك فاروق إلى الأحزاب المختلفة (٧٦) بما فيها حزب الوفد صاحب الشعبية الكبيرة، ساهموا في الإخفاقات الكبرى التي حدثت ومن أبرزها تأسيس إسرائيل، وإفساد الحياة العامة وبالتالي لايجب أن يعطوا أي دور في العهد الجديد، كما أن الديمقراطية فشلت في تحقيق التنمية المنشودة، ولكي تنمو مصر وتتطور يجب أن تدار بخطط جديدة وطرق جديدة وأساليب غير مجربة.

وقد انتصر الرأي الأخير مما أدى إلى ابتعاد مجموعة من قيادات الثورة وإستقالة اللواء محمد نجيب، بيد أن تمسك الشعب به في أعقاب تقديم إستقالته خصوصاً في السودان، أجبر الرئيس عبدالناصر وجماعته على مراجعة إستقالة اللواء محمد نجيب إلى حين، ونتيجة لهذه الصراعات والمهددات الأخرى نمت الأجهزة الأمنية (٧٧) بشكل موسع، واختلقت مسمياتها، من البوليس الحربي إلى المخابرات العامة، إلى مباحث أمن الدولة إلى الأمن الخارجي والمخابرات الحربية، وغيرها من المسميات، حيث تنافست فيما بينها لإثبات إخلاصها للثورة، وتفانيها في خدمتها، لذلك كثرت الإتهامات الحقيقية والملفقة، وأصبحت جرائم التآمر ضد الدولة التي لم تكن معروفة في السابق، متداولة بشدة، وبالتالي المحاكمات، حيث زج بالأكوف في السجون المصرية.

وربما جاء هذا التغيير والإهتمام الموسع فيما يختص بالأجهزة الأمنية، إلى أن النظام نفسه لأول مرة لم يأت عن طريق انتخابات أو إرادة جماهيرية، لذلك يعرف معنى السعي للتغيير السياسي عن طريق القوة المسلحة، ويعي إمكانية تكرار السيناريو الذي جاء به إلى السلطة، لذلك جاءت إهتماماته بالأجهزة الأمنية أوضح من سواها في الديمقراطية، وكانت نتائجها وخيمة، حتي أن الرئيس عبدالناصر بنفسه اعترف بها فيما بعد (٧٨) وذكر أن دولة المخابرات قد سقطت.

والديمقراطيون لايهتمون بالأجهزة الأمنية ذلك أن الأحزاب الموجودة على دست الحكم تدين في ولائها للجماهير التي انتخبته، وتعلم أن هذه الجماهير يمكن أن تتخلي عنها في حالة أهملها أو التقصير في حقها في أول إنتخابات قادمة، لذلك يكون جل إهتمامها منصب على إرضاء الرأي العام.

أما أحزاب الأقلية التي كانت تشكل الحكومات في بعض الأحيان فتستمد نفوذها من الملك وهو الحاكم الشرعي بموجب تفويض أمير المؤمنين في الأستانة، أو بموجب الحق التاريخي، لذلك يكون ولاؤها له، وفي كلا الحالتين لا مجال للأجهزة الأمنية أو الجيش في الحياة العامة.

وثاني الخلافات التي واجهت الثورة في سنواتها الأولى، كانت بينها وبين حركة الإخوان المسلمون، حيث كانت الأخيرة صاحبة نفوذ كبير على عدد من ضباط الجيش والجماهير وتتميز بالتنظيم الدقيق، وقدرة كثير من أعضائها على حمل السلاح، حيث تدربوا على ذلك في فلسطين، وفيما يبدو فإن مثل هذه الحقائق خلقت بعض التخوفات لدى جمال عبدالناصر (٧٩) والمناصرين له، بالرغم من أن الحركة لم تحل في أيام الثورة الأولى حركة الإخوان المسلمين شأنها في ذلك شأن التنظيمات الأخرى، وتعود أسباب الخلاف المعلن إلى إعتراض حركة الإخوان المسلمون على الإتفاقية التي عقدها، جمال عبدالناصر مع البريطانيين للجلء عن مصر، حيث رأت الحركة أن البند المتعلق بأحقية عودة البريطانيين إلى قناة السويس في حالة حدوث نزاع أو خطر حول القناة، وفتح جميع موانئ ومطارات مصر لهذا الغرض، بالإضافة إلى البند المتعلق بإعطاء حق تقرير المصير للسودان، حيث رأت أن من شأن هذه البنود أن تؤدي إلى إنفصال السودان، وعودة البريطانيين.

ثم إزداد التوتر في العلاقات بين الطرفين إلى الحد الذي دفع جمال عبدالناصر إلى حل حركة الإخوان المسلمين، وتبع ذلك وضع الرئيس محمد نجيب رهن الإقامة الجبرية، حين عد من المناصرين للحركة، وسجن عدد من قيادات الحركة أثناء أزمة مارس ١٩٥٤م إلا أن هذه الإعتقالات تميزت باليسر والقصر.

إلا أن الإعتقالات لقادة حركة الإخوان المسلمين عقب الإتهام الشهير بمحاولاتها تدبير اغتياله في الإسكندرية في ١٩٥٦م كانت الأعنف والاقسى (٨٠)، حيث زج بأكثر من مائة وعشرين ألف أخ مسلم في السجون في أيام قليلة، وهذه الإعتقالات السريعة لهذه الإعداد الضخمة من الإخوان تعطي فكرة مصغرة عن مدى إتساع أجهزة مصر الأمنية منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين وقدرتها البالغة.

وقد تعرض الأخوان المسلمون إلى تعذيب قاس في السجون المصرية، واستعملت معهم كافة أنواع التعذيب، حتي أن العديدين ماتوا (٨١) من شدة التعذيب، وقد ذكر أحد قادة الإخوان المسلمين في التنظيم العسكري، أن ليمان طره تحول من مأوي للقتلة واللصوص وهاتكي

الأعراض وتجار المخدرات، إلى مأوي لعلماء الأزهر، وأساتذة الجامعات، والوزراء السابقين، وضباط الجيش، والبوليس ورجال القضاء، والمحامين والصحفيين ورجال الفكر، حتي لم يبق في الخارج سوي الإنتهازيين، والوصوليين، وحتى الذين لم يتعرضوا للإعتقالات من أهل العلم والمتقنين وأصحاب الخبرة لم يعد لديهم كلمة أو رأي في إدارة شئون البلاد. ثم ما لبثت هذه الاعتقالات أن شملت قوي اليسار المصرية، وعلى رأسهم الضابط يوسف صديق منصور صاحب الدور المهم في نجاح الثورة، حيث عوملوا مثل غيرهم في السجون المصرية.

وبالرغم من هذه الصدمات الدامية مع القوي الداخلية بمصر، إلا أن ثورة يوليو ١٩٥٢م كان لها العديد من الإنجازات، وعلى رأسها التفاوض مع البريطانيين للجلاء نهائيا عن مصر (بالرغم من الإعتراضات الإخوانية) وقد ساعدها على ذلك تغير مسرح السياسة الدولي، وظهور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كأهم قوتين دوليتين، وضعف بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وزوال عهد الإستعمار في كثير من المستعمرات السابقة وعلى رأسها الهند ١٩٤٧م.

ثم اتجهت الثورة بعد ذلك نحو التنمية الاقتصادية، حيث سعت إلى إنشاء سد ضخم بجنوب مصر للتحكم في المياه وتوزيعها، وقد اتجهت للثورة أولا نحو الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة في هذا المشروع العملاق، إلا أن إصرار (٨٢) الولايات المتحدة على استصحاب السياسة مع الإقتصاد حال دون مساهمتها حيث كانت ترى ضرورة عقد إتفاقية سلام أولا مع إسرائيل، والإعتراف بها، بيد أن الرأي العام العربي كله في ذلك الوقت كان يعتبر أن مسألة طرد إسرائيل مسألة محسومة لذلك فإن السلام مع إسرائيل كان مستبعدا في تلك الفترة المبكرة.

ثم نشبت أزمة أخرى مع الولايات المتحدة وهي إصرار (٨٣) الولايات المتحدة على عدم تسليح مصر، بدعوي أن هذا يضر بمصلحة إسرائيل، واشترطت أيضا إتفاقية سلام مع إسرائيل، وتعهده بعدم إستعمال هذه الأسلحة إلا بعد موافقة حكومة الولايات المتحدة.

هذان الموقفان الأمريكيان، دفعا الحكومة المصرية إلى التوجه نحو الكتلة الشرقية بقيادة الإتحاد السوفيتي، التي انتهزت هذه الفرصة، وذلك لأهمية مصر في الصراع الدولي، وإشرافها على أهم ممر مائي، ونفوذها الثقافي والسياسي في العالم العربي والإسلامي، حيث وافقت على تمويل السد العالي، وتمويل صفقات السلاح، مما أدى إلى قيام ثورة حقيقية في العلاقات الدولية، حيث سعت كل الدول غير المنضوية تحت الكتلتين إلى الإستفادة من هذا التناقض مما حقق لهذه الدول من وراء ذلك مكاسب كبيرة على المستوي السياسي المتمثل في نيل هذه الدول لاستقلالها، وعلى المستوي الإقتصادي من خلال تمويل مشاريع إقتصادية، لم يكن من المنتظر تمويلها في ظل الظروف الدولية المعتادة.

ومصر من جانبها جعلت من قضية تحرير كافة الشعوب المستعمرة خصوصا الدول العربية والإفريقية قضية أولي لها، وساعدت من خلالها أعلامها القوي المتمثل في إذاعة صوت العرب والصحف في تحريك قضايا الحرية والنهضة لهذه الدول.

وكان أبرز القضايا التي استماتت مصر في الدفاع عنها قضية إستقلال الجزائر (٨٤)، حيث إنها تختلف عن القضايا الأخرى، ذلك أن الدول الإستعمارية تزعم من خلال استعمارها أحد الأقطار إنها إنما ترمي من ذلك إلى تطوير هذه البلاد وإدخال الحضارة إليها، إلا أن فرنسا كانت

ترى أن الجزائر جزءاً لا يتجزأ منها ووجودها غير قابل للزحزحة والتفاوض، لذلك عندما أتى الدعم إلى الجزائريين لنيل حريتهم، كان لوقع هذا الدعم في فرنسا دوي كبير، وذلك لأن الفرنسيين اعتبروا أن مثل هذا الدعم بمثابة تغويض للوطن الأم، ومحاولة تجزئته وتقطيعه، وكانوا في نهاية الخمسينات لا يزالون يعانون من الهزيمة القاسية التي ألحقها النازيون بهم باحتلالهم لبلادهم في أقل من خمسة أيام من بداية الهجوم الألماني، لذلك كان رد فعلهم عنيفاً حيث سارعوا بمد إسرائيل بأسلحة ثقيلة وكثيفة، ومدها بمفاعل نووي قابل للتطوير لينتج أسلحة نووية، وهذا ما حدث بعد سنوات قليلة.

وبريطانيا من جانبها انزعجت من تأثير الدعاية المصرية، خصوصاً لتأثيرها البالغ على مستعمراتها التي تنتج الزيت في الخليج العربي، وتلمل مواطني هذه الدول من الوجود البريطاني، كما أن طرد ممثلها في الأردن الجنرال جالوب (٨٥) بتأثير هذه الدعاية وتر العلاقات بين البلدين.

بيد أن تأميم قناة السويس في ١٩٥٦م قضى على العلاقات المشتركة نهائياً، وكانت وجهة النظر المصرية للتأميم تتمثل في الاستفادة من عائدات القناة، في تحقيق مشاريع تنمية اقتصادية كبرى، بالإضافة إلى التخلص من النفوذ الأجنبي نهائياً.

وقد رد الفعل من الدول الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا بسحب المرشدين والخبراء الأجانب من العمل في قناة السويس، على أمل أن يعجز المصريون عن إدارتها، وبالتالي يتعطل أهم شريان مائي في المواصلات الدولية، مما يجعل المناداة بتشغيل القناة بإشراف دولي ممكن، ولكن نجاح المصريين بالعمل فيها أبطل هذه الحجة.

والغرب من جهته كانت صدمة التأميم أشد عمقا عليه مما يظهر، وذلك لأنه كان يري حفر قناة السويس في القرن الثامن عشر بمثابة تمثيل حقيقي للحضارة الغربية من خلال مشاريعها الحضارية الضخمة التي غيرت وجه التاريخ الإنساني، وهي واحدة من مفآخرهم، إلا أنهم تجاهلوا وفاة ألوف العمال المصريين الذين حفروها نتيجة للإرهاق والجوع بحسب قانون السخرة الذي سناه حكام مصر حينها.

وعلى الرغم من أن قناة السويس قلّت أهميتها في خمسينات القرن العشرين نتيجة لإستقلال كل مناطق جنوب شرق آسيا، وعلى رأسها الهند من الإستعمار الغربي، إلا أن أهميتها ما لبثت أن تجددت مع إكتشاف النفط بكميات هائلة في منطقة شبه الجزيرة العربية، مع ازدياد الطلب على هذه المادة الحيوية من قبل المصانع الغربية التي تطورت تطورا كبيرا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أن قيام الإتحاد السوفيتي بمناهضة الكتلة الغربية والخوف من تجبير حكام هذه المناطق في معسكره، ورفض وجود إسرائيل، ودعم الثوار الجزائريين والإفريقيين، كل هذه العوامل مجتمعة شجعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على القيام (٨٦) بعمل عسكري سريع لإجهاض حكومة جمال عبدالناصر وإسقاطها، وإرجاع قناة السويس، وتنصيب نظام جديد يكون أكثر تعاوناً.

ولكن يبدو أن بريطانيا وفرنسا تجاهلتا بعض الحقائق الأساسية على أرض الواقع، وأندفعتا تحت إحاء التاريخ المنظور، الذي كان يسمح لهما بفعل ما تريدان دون الإلتفات إلى أحد، أو الخوف من عواقب ذلك التحرك، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تضعضعت قوة

هاتين الدولتين كثيرا، وظهرت إمبراطوريات أخرى أشد قوة وشبابا، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

كما أن هاتين الدولتين لم تشاورا حتي حليفتهما الولايات المتحدة في هذا الهجوم، أو ربما نسقوا معها إلا أنها رأت توريطهم في معركة خاسرة للإنسحاب نهائيا من مناطق نفوذها التاريخي في الشرق الأوسط عندما رفضا توريث هذا النفوذ سلميا.

وثلاثة الأثافي في هذه الغزوة إشراك إسرائيل فيها، بالرغم من الكراهية الواسعة التي تحظى بها عند الشعوب العربية، مما أدى إلى تضامن شعبي فوري مع الحكومة المصرية، ويمكن القول إن هذا التضامن الشعبي في ١٩٥٦م أعطي الحكومة المصرية شرعيتها لأول مرة منذ ١٩٥٢م، حيث كانت في أعين الكثيرين إنقلابا عسكريا ضد الشرعية، كما أن توزيع الولاء، والإختلافات بين اللواء محمد نجيب في بدايات الثورة وحتى ١٩٥٤م وجمال عبدالناصر حتي ١٩٥٦م لم يساعد على تثبيت شرعية الحكم في أذهان المواطنين.

وكانت خطة الحرب تنص (٨٧) على تسلي إسرائيل بلواء واحد إلى قناة السويس، وإعلان إستيلائها على القناة، ثم توجيه إنذار من قبل بريطانيا وفرنسا إلى مصر وإسرائيل بضرورة ضمان حرية الملاحة، وانسحاب الطرفين المتحاربين لمسافة عشرة كيلومترات من القناة، لقبول إسرائيل بهذا الإنذار، وعندما ترفض مصر الإنسحاب، تقوم الطائرات البريطانية والفرنسية بقصف المطارات العسكرية المصرية، والإنزال في قناة السويس وإرجاعها للحظيرة الغربية.

وكانت التوقعات البريطانية ترى أن الحكومة المصرية ستتهار، بيد أن صمودها والتفاف الجماهير حولها برغم القصف والإنزال الجوي حول القناة، جعل منها محط تعاطف دولي واسع انتهزه الاتحاد السوفيتي، ليظهر أمام دول العالم الثالث مدى تضامنه معها ضد الإمبريالية العالمية، فوجه إنذارا (٨٨) شديد اللهجة لحكومة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالإنسحاب الفوري من مصر بلا قيد أو شرط، وإلا سيضطر للدفاع عن دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة، ثم تساءل في الإنذار عن ردة الفعل الشعبية في هذين القطرين المعتدين في حالة توجيه قصف صاروخي للندن وباريس.

ومما لاشك فيه أن هذا الإنذار أفزع هذه الدول وأجبرها على الإنسحاب، خصوصا وأن الولايات المتحدة دعت أيضاً إلى الإنسحاب، وقد هدفت من وراء ذلك إلى تنصلها من هذا الإعتداء، كي لاينتصر الاتحاد السوفيتي وحده في معركة الدعاية الدولية.

وبانتصار مصر، وبزوغ نجم الرئيس جمال عبدالناصر، استمرت في دورها المنادي بالتحريض الوطني وبحماس أشد، وأصبحت مصر قبلة للثوار، وانتشت القاهرة، بالرغم من الاخطار التي تحيط بمثل هذا العمل من قبل الدول الإستعمارية القديمة والإمبراطوريات الناهضة، ولا يستثنى حتي الاتحاد السوفيتي من ذلك، فقد كان راغبا (٨٩) في انضواء مصر بالكامل في معسكره، إلا أن مثل هذه الأمنية لم تتحقق حيث احتفظت مصر باستقلاليتها، وساهمت بفاعلية في إنشاء حركة عدم الإنحياز، وقامت أحيانا باعتقال الشيوعيين المصريين، ولم توفر قواعد عسكرية أو مساندة للأسطول السوفيتي في البحر الأبيض، كما كان الاتحاد السوفيتي يؤمل، بيد أن كل تلك الأمور كانت مخفية بمهارة لحاجة الأثنين لبعضهما بعضا.

وبخصوص الإقتصاد المصري في تلك الفترة فقد تحول بالكامل من إقتصاد السوق إلى الإقتصاد الموجه الذي يتحكم فيه القطاع العام، وقد أدى تأميم قناة السويس، وانتصار مصر في الحرب، إلى تشجيع مصر أكثر في تأميم المنشآت الأخرى، مثل الشركات الدولية حيث استولت (٩٠) على شركات حلوان للأسمنت، وشركة ترام القاهرة، وشركات القطن والتأمين والملاحة، وشركات تجارة الأخشاب، وأهم المحلات التجارية، وشركات استخراج البترول وتكريره.

وبعد حركة التأميمات الكبرى هذه شهدت مصر هجرات مكثفة إلى خارجها، خصوصا من قبل الجاليات الأجنبية التي ظلت تستثمر في مصر منذ عهد الخديوي إسماعيل، وقد خسرت مصر خسائر كبيرة نتيجة لهذه السياسات الجديدة، وذلك لأن الخبرات والمهارات التي يمتلكها هؤلاء الأجانب قل أن تتكرر، أو تكاد تكون محتكرة لهم، كما أن رأس المال كما ذكرنا سابقا أخذ يتمصر قليلا قليلا، ثم أن هذه الجاليات التي مكثت في مصر قرابة مائة عام أخذت في التحول التدريجي نحو التمسير، وتجنست بالجنسية المصرية، إلا أن الإستيلاء على مالها دفع بها دفعا للتقريب عن جذورها القديمة، وعندما رجعت هذه الجاليات إلى بلدانها الأصلية، زادت من أسباب عداء الأوروبيين للحكومة المصرية.

كما أن هذه الأموال المؤمنة لم تكن الظروف تسمح بتتميتها، وذلك لغياب أجهزة الرقابة الشعبية، من صحف مستقلة ورأي عام مثقف ومستقل، أضف إلى ذلك أن القيادات العليا في البلاد انشغلت بالتطورات السياسية الدولية، والتخطيط لمشاريع التنمية الكبرى مثل قناة السويس والإصلاح الزراعي والسد العالي والتصنيع.

كل هذه العوامل اجتمعت مع غياب الشفافية وعدم وجود الكوادر المؤهلة لإدارة هذه الأموال، مما أدى إلى زحف ضباط الجيش (٩١) المصري نحو هذه الإدارات، التي خلت بخروج الأجانب، كما أن وجود قيادة عسكرية متنفذة بقيادة المشير عبدالحكيم عامر في السلطة العليا منحازة بالكامل للجيش حالت دون قيام مساءلة حقيقية للإخفاقات والفشل الذي لازم هذه الشركات بعد أن كانت ناجحة قبل التأميم.

أدى كل ذلك فيما بعد إلى ظهور طبقة جديدة من الضباط وأسرههم ومريديهم، كانت محرومة في السابق من كثير من متع الحياة، ثم وجدت نفسها في ظل سنوات قليلة صاحبة الأمر والنهي والتصرف المطلق في الثروة، فأنحرفت كثير من هذه القيادات العليا والوسيطه والدنيا وصار همها جمع المال وكنزّه.

ويمكن القول إن مصر في تلك الفترة حكمت من قبل مجموعتين لاتعارض بينهما، مجموعة بقيادة المشير عبدالحكيم عامر وقادة القوات المسلحة، ودورها منصب في الإشراف على الأجهزة الأمنية التي إتسعت لتشمل كل القطر، بالإضافة إلى تعيين الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء، والإشراف أخيراً على النشاط الإقتصادي بأكمله.

أما الكتلة الثانية فقد كانت حول الرئيس جمال عبدالناصر وتتكون من مجموعة من الإعلاميين والمثقفين، ويقع عليها إدارة الدولة من خلال أجهزة الإعلام والثقافة ووضع الإتفاقيات والبروتوكولات، والتفاوض مع الدول الأجنبية، وتوجيه البلاد بحسب الايدولوجية التي اختطوها، والسعي إلى تطبيق نموذجهم في الحكم خصوصا في الدول العربية، من خلال تقسيم هذه الدول

إلى دول متقدمة ودول رجعية، ويكون الفصل في القضايا الكبرى والخلافة لصالح هذه المجموعة.

بيد أن مجموعة المشير (٩٢) عبدالحكيم عامر ما لبثت أن سيطرت على الأمور فعلياً في مصر من خلال قبضة الجيش والأمن، والرجال المبتوثين في كل أجهزة الدولة، كما أن الوعي بهذه المكاسب جعل هذه المجموعة متضامنة للحفاظ على المكاسب التي حققتها، كما أن انشغال مجموعة الرئيس عبدالناصر بالتطورات السياسية الخارجية، والوحدة مع سوريا في عام ١٩٦١م، وتشكيل أنشطة حول إسرائيل، ودعم اليمن، ومحاربة المملكة العربية السعودية، ومساندة العراق وخلق المملكة الأردنية الهاشمية، جعلها غير منتبهة أو متجاهلة لتطورات الأحداث في الداخل.

وغنى عن القول فإن السياسة المصرية الخارجية بعد حرب ١٩٦٥م حققت إنتصارات كبيرة، جلبت لها عداء كثير من القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد كبير من الدول العربية، خصوصاً تلك التي كانت تصنف في الإعلام المصري بالدول الرجعية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فبعد الوحدة مع سوريا ومساندة الثوار اليمنيين، ودعم إنقلاب في بغداد جرى على أثره إغتيال كافة أفراد الاسرة الهاشمية المالكة برئاسة الأمير عبد الإله، جعل مصر بالفعل تسيطر على خطوط مواصلات النفط، وقد توصلت (٩٣) أجهزة المخابرات الغربية والفعاليات السياسية، إلى أن هذه التطورات ربما تصل إلى ابتلاع الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، مما يعني سيطرة الإتحاد السوفيتي على هذه المنطقة المهمة والحيوية.

لذلك عمل المعسكر الغربي على حرمان مصر من هذه الإنتصارات، حين أنزل الجيش الأمريكي في لبنان ١٩٦٢م مدعوماً بالأسطول السادس، وعلى الجانب السوري استولى الجيش على السلطة، ملغياً بذلك الوحدة بين القطرين، وفي العراق أدى الصراع بين القوميين برئاسة عبدالرحمن عارف والشيوعيين بقيادة عبدالكريم قاسم إلى انتصار الأخير وبالتالي توتر في العلاقات مع مصر، وحتى في الإتحاد السوفيتي بعد الإنقلاب على خروتشوف، اتخذ القيادة السوفيت الجدد سياسة وفاقية جديدة مع الغرب، تراعي مصلحة السوفيت والشيوعيين المحليين في المقام الأول.

وفي اليمن، تحولت المساندة المصرية للثوار بقيادة عبدالله السلال إلى حرب واسعة رأت (٩٤) بريطانيا وأمريكا استنزاف مصر من خلال دعم القبائل المؤيدة لأسرة حميد الدين بواسطة العربية السعودية، وتم الإستعانة بقوات من المرتزقة، لذلك تصاعدت المساندة العسكرية المصرية لليمن حتى بلغت ٤٠ ألف جندي مصري، بالإضافة إلى أسلحتهم وعتادهم، وهذا مما لاشك فيه عبء ثقل على الإقتصاد المصري، وتشتيت للقوة العسكرية المصرية.

ولكن مصر استمرت في المقاومة، وتحقيق إنتصارات بعناد شديد، ففي العراق عاد القوميون للحكم مرة أخرى بقيادة عبدالسلام عارف، وفي سوريا ذهب الحزب الإنفصالية، وإرتفعت أعلام الوحدة وأناشيدها، وفيما يختص بالتسليح فقد تمكنت (٩٥) مصر من صناعة صواريخ ذاتية الدفع هما القاهر والظافر، وبالرغم من الإخفاق في أجهزة التوجيه إلا أن صناعة الصواريخ في حد ذاته كان تطوراً كبيراً، فالتحول من معسكر إلى آخر لشراء الأسلحة آثار ضجة كبرى في السابق، فما بال التحول لصناعتها.

ثم تمكنت (٩٦) مصر من إنشاء مفاعل ذري في إنشاص، وسعت لإنتاج المياه الثقيلة، مما زاد من مخاوف الدول الغربية وإسرائيل.

لكل ذلك رأت (٩٧) الولايات المتحدة ضرورة التخلص من عبدالناصر نهائيا، أما باغتياله أو فرض هزيمة ساحقة عليه بواسطة إسرائيل، تؤدي إلى ذهاب هيئته وبالتالي إسقاط نظامه وقد ساعد الولايات المتحدة في توجيهها نحو هذا المسلك، أصدقاء إسرائيل في البيت الأبيض، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، كما أن التورط في فيتنام ورغبة الولايات المتحدة في تحقيق نصر في الشرق الأوسط يعوض عن الإخفاق الذي أصابها ربما يشفع لدى الناخب الأمريكي لإعادة الرئيس جونستون إلى الرئاسة مرة أخرى، لذلك فتحت كل أبواب التسليح والتجسس والخطط والإمدادات أمام إسرائيل.

وبخصوص بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت لهم ثاراتهم القديمة مع ناصر، مثل تأميم القناة، والإستيلاء على الشركات العاملة في مصر التي يمتلكها رعاياها، وحرمانها من بترول العراق وتهديد أهم مناطق نفوذها في الجزيرة العربية و عدن والأردن وليبيا، ودعم الثوار الجزائريين والأفريقيين، وتصفية الإمبراطورية البريطانية.

وحتى الاتحاد السوفيتي الحليف التقليدي لمصر عمل (٩٨) اليهود السوفييت وسط القيادة العليا الجديدة على إيقائه في الحيد، خصوصا وأن هذه القيادة الجماهيرية الجماعية الجديدة، كانت ترى أن النظام الناصري وحلفاءه يضطهدون الشيوعيين المحليين، وكانت الخطة الغربية تنص (٩٩) على الآتي:

- ١- تدمير جزء كبير من الاسلحة السوفيتية التي تلقتها مصر من الاتحاد السوفيتي.
- ٢- إختبار أنظمة السلاح الغربية ضد أنظمة السلاح السوفيتية من خلال معركة حقيقية.
- ٣- إسقاط هيئة ناصر وبالتالي إسقاط نظامه.
- ٤- تمكين الإسرائيليين من الإستيلاء على أراض يستطيعون من خلالها المساومة بها لتحقيق تسوية في المستقبل.
- ٥- الثأر من هزيمة فيتنام ودعم السوفيت لهوشي منه.
- ٦- تحطيم معنويات الجيش المصري وإزاله حتى لايقبل مرة أخرى أن يقاد إلى معركة ضد إسرائيل.
- ٧- الوصول بالهزيمة إلى حد الإهانة حتى لاتعود مصر مهما كانت دعاويها إلى مكان الصدارة في العالم العربي.

ثم ما لبثت أن وجدت إسرائيل الفرصة الملائمة لشن الحرب، عندما أعلنت مصر أغلقها لخليج العقبة في وجه الملاحه الإسرائيلية في مايو ١٩٦٧م (١٠٠)، وتعود قصة خليج العقبة إلى العام ١٩٥٦م، إثناء العدوان الثلاثي على مصر، حيث كانت إسرائيل ممنوعة من التحرك في خليج العقبة، وذلك بفضل سيطرة القوات المصرية على المضائق والجزر المؤدية إلى مدخل الخليج، كما أن إسرائيل كان وجودها ضعيف في تلك المنطقة نسبة لسيطرة مصر على قطاع غزة، وجود الضفة الغربية تحت إشراف الأردن، وبالتالي كان وجود إسرائيل ضعيفا في صحراء النقب، إلا أنها تسيطر على ميناء أم الرشاش (إيلات) في خليج العقبة، وبعد العدوان الثلاثي

تفاوضت مصر عن ملاحه إسرائيل في البحر الأحمر عن طريق خليج العقبة، كما أن القوات الدولية وضعت حاجزا بين القوتين، المتحاربتين.

ولكن هذا التقاضي عن ملاحه إسرائيل لم يستمر بفعل الدعاية الغربية ضد جمال عبدالناصر ونظامه، معزية ذلك إلى وجود تواطؤ أحيانا أو إلى ضعف في النظام، أو نفاقا، وقد تكررت هذه الإتهامات بشكل أزعج السلطة المصرية، مما دفعها إلى إغلاق خليج العقبة، وبالتالي الدخول في حرب مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه افضل قواتها موجودة في اليمن.

وفي ٥ يونيو ١٩٦٧م قامت إسرائيل بالغارة على إحدى عشرة قاعدة جوية مصرية بواسطة أربعمائة (١٠١) وإثنان وتسعون طائرة حربية تم على أثرها تدمير سلاح الطيران المصري بأكمله تقريبا وهو رابض في الأرض، وبذلك صارت سماء مصر مكشوفة أمام سلاح الجو الإسرائيلي، الذي اندفع بدوره مهاجما تجمعات الجنود المصريين في سيناء، مما أوقع فيها خسائر فادحة، أضف إلى ذلك أن صدور الأوامر بالإنسحاب من سيناء دون خطة واضحة، جعل من آلاف الجنود والألوية المصفحة تتجمع في طرق محدودة وفي توقيت واحد مما سمح لسلاح الطيران الإسرائيلي بتدمير أكبر كمية من العتاد العسكري والجنود المنسحبين، والإستيلاء على سيناء بأكملها حتى قناة السويس.

ثم أكملت إسرائيل بعد قضائها على الجيش المصري الأقوي في المنطقة، اجتياح القدس الشرقية والصفه الغربية وهضبة الجولان، وبذلك صار حجم ومساحة إسرائيل أكبر بثلاث مرات قبل بداية الحرب.

وأرجع البعض (١٠٢) أسباب هذه الهزيمة القاسية للجيش المصري، وذلك لأنه لم يعد جيشا محترفا، بعد أن سيطر ضباطه على كافة مرافق الدولة الإقتصادية والخدمية، مما أدى به إلى الترهل وعدم التدريب والانضباط، كما أن التنافس بين رجالته والطمع في المناصب الكبرى حال دون متابعة احتياجات الجيش الفعلية، أضف إلى ذلك أن عمليات التطهير والإبعاد المستمر لقيادته المختلفة نتيجة لأسباب حقيقية أو نتيجة لوشايات لعبت دورا كبيرا في إضعافه.

ثم إن عملية الترفيقات السريعة التي حدثت للضباط الأحرار الذين نجحوا في إشعال الثورة، مكنت العديد منهم للوصول إلى المراكز القيادية العليا، دون أن يكونوا مؤهلين لذلك.

ففي حالة المشير عبدالحكيم عامر نجد أنه قفز من رتبة الصاغ (الرائد) إلى رتبة اللواء مباشرة، واصبح قائدا عاما للجيش، وقد تجلت عدم خبرته بوضوح عندما أمر قواته في يونيو ١٩٦٧م بالإنسحاب في وقت واحد، برغم علمه بمحدودية الطرق في سيناء ويتفوق الطيران الإسرائيلي المطلق.

أما القيادة السياسية التي سمحت بالإزدواجية في القيادة فقد تحملت مسئوليتها في الهزيمة كاملة بحسب ما جاء (١٠٣) في بيان عبدالناصر للشعب، حين تنحي عن السلطة (أنى لا شعر بأن النكسة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، ولابد أن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينه، على كثير من جوانبنا، وأول ما ينبغي أن نؤكد به فهم وأعزاز، وهو واضح أمام أعيننا، أن الشعوب هو وحده القائد وهو المعلم وهو الخالد للأبد).

بيد أن الشعب المصري رفض هذه الإستقالة متمسكا بالرئيس، ربما لإعادة إصلاح ما يمكن إصلاحه، وفي هذه الفترة التي بدأت مع هزيمة يونيو ١٩٦٧م وانتهت مع وفاة جمال

عبدالناصر ١٩٧٠م شهدت مصر أشق وأقسى أيامها في القرن العشرين، حيث تمت إقالة كافة قادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وترتيب الأوضاع لحرب طويلة قادمة، أو حرب (الإستنزاف).

فبعد ثلاثة أشهر من يونيو ١٩٦٧م رأت (١٠٤) القيادة المصرية أن بقاء القوات الإسرائيلية حو قناة السويس دون مناقشات عسكرية محدودة سيساعد على تثبيت الأوضاع كما هي، من خلال إنشاء مستوطنات فيها، لذلك رأت أن عمليات عسكرية محدودة في قناة السويس يتبعها تسلل أحيانا إلى سيناء ربما يؤدي إلى زعزعة الإسرائيليين، بيد أن ذلك التسلل والعمليات النشطة خرقت وقف إطلاق النار الذي سري عقب إنتهاء حرب الأيام الستة ١٩٦٧م.

وربما كانت مصر تعتقد أن العمليات المحدودة التي شرعت فيها ستوقف حول منطقة قناة السويس، وستكون بالمدفعية والأسلحة الخفيفة، متجاهلة تفوق إسرائيل الجوي، وعندما اشتدت حرب الإستنزاف على إسرائيل رأت دخول سلاحها الجوي، بذلك اختلت الحسابات المصرية التي كانت تراهن على محدودية القتال بالقوات البرية.

ثم ما لبثت أن أخذت القوات الجوية الإسرائيلية تضرب (١٠٥) العمق المصري بالرغم من الدعم السوفيتي، فعلى سبيل المثال قصفت قناطر وكيري نجع حمادي، وقناطر إسنا، ومعسكرات أسبوط، ودمرت محطة محولات الضغط العالي، هذا بالإضافة إلى الأهداف العسكرية مثل بطاريات المدافع وقواعد الصواريخ والمطارات الحربية المصرية التي أعيدت صيانتها.

أما الجماهير التي لم يكن (١٠٦) أكثرها قد استوعب بعد حجم الهزيمة العسكرية، وكانت تتوقع قيام حرب تحرير شاملة بعد أشهر قلائل من النكسة، أصيبت بخيبة أمل بعد مرور عام ونصف من الهزيمة، ثم إنخفضت الروح المعنوية أكثر عندما تواصلت غارات العمق الإسرائيلي إلى نجع حمادي وإسنا ودمنهو وإنشاص والخانكة، وتصاعدت إلى الأهداف المدنية مثل مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر الابتدائية التي راح ضحيتها ٣١ تلميذا.

وفيما يبدو أن عمليات العمق هذه أثرت في صحة الرئيس عبدالناصر حيث تعرض لأزمة قلبية خفيفة عقب إحدى هذه الغارات.

ولم تتوقف غارات العمق الإسرائيلي إلا عندما تدخل الإتحاد السوفيتي (١٠٧) بالأسلحة والصواريخ والطائرات السوفيتية، بقيادة طيارين من الإتحاد السوفيتي، وخبراء يديرون أطقم صواريخ سام ٣، إلا أن مهمة هذه القوات انحصرت في التصدي لغارات العمق المصري، مع ترك الدفاع في الجبهة الشرقية للمصريين، وقد ضغط السوفييت لتوفير قاعدة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط في هذه المرحلة إلا أن الحكومة المصرية رفضت (١٠٨) ذلك وقبلت بزيارة الأسطول السوفيتي للموانئ المصرية متى ما شاء.

وبانتهاء غارات العمق المصري تركزت الجهود المصرية في الإستعداد لمعركة التحرير وبناء حائط صاروخي، وتدريب مجندين للحرب، ليصل تعداد الجيش المصري إلى مليون جندي. إلا أن الجهود الشاقة التي بذلها جمال عبدالناصر في الإعداد للمعركة، وغارات العمق المصري، وبخل الإتحاد السوفيتي بالأسلحة الهجومية، كل ذلك أدى إلى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠م.

اختلت الآراء بعد وفاة الرئيس، جمال عبدالناصر، حول سبب تعيين محمد أنور السادات نائباً أول له وقد أرجعها (١٠٩) البعض إلى توارى كثير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من الحياة العامة، إما بالإعفاء بعد اختلافات حول وجهات النظر، مثل خالد محي الدين، أو بالانتحار والمحاكمة بعد هزيمة يونيو مثل المشير عبدالحكيم عامر، أو بالزهد في الحياة العامة مثل عبداللطيف البغدادي، لذلك لم يجد الرئيس بدا من منح الثقة لأنور السادات كنائب أول له، كما أرجعها البعض الآخر إلى تقدير الرئيس عبدالناصر لقدرات السادات السياسية، أو ربما اتصالاته بالسعوديين ومن ثم بالأمريكيين، كتهديد محتمل للسوفيت للإسراع بمده بالأسلحة للدخول في معركة التحرير، بعد أن تباطؤ في مده بالأسلحة الهجومية.

بيد أن الرئيس السادات واجه عقبات كبيرة لفرض سلطاته في بداية أمره، خصوصاً من المقربين السابقين للرئيس عبدالناصر، الذين حسبو (١١٠) في بداية الأمر إمكانية السيطرة عليه وتوجيهه الوجهة التي يريدون، وعندما تبين لهم استحالة ذلك تأمروا عليه لأبعاده من منصبه، خصوصاً وأنهم كانوا يسيطرون على مواقع مهمة في مفاصل الدولة، ومنها قيادة الجيش، ووزارة الداخلية، والاتحاد الاشتراكي، ووزارة الإعلام، وأجهزة المعلومات، وقد اتخذ بالفعل (١١١) القائد العام للجيش المصري الفريق محمد فوزي أمراً صريحاً بالتحرك والإطاحة بالرئيس السادات، إلا أن تحفظ رئيس هيئة الأركان الفريق صادق على هذا الأمر وتكتمه عليه حال دون تنفيذه ثم ما لبث أن أطاح الرئيس السادات بأمين عام الاتحاد الاشتراكي علي صبري، رئيس المجموعة المتأمرة من مناصبه فتقدمت أغلبية مجلس الوزراء باستقالتها، ظناً منها أن ذلك سيحدث أنهياراً دستورياً، إلا أن السادات سارع بتشكيل مجلس جديد في نفس يوم ١٥ مايو ١٩١٧م وزج بجميع المستقيلين في غياهب السجون، وبذلك يكون قد انفرد عملياً بالسلطة، وسمي حركته هذه بالثورة التصحيحية.

ثم أخذ في الإعلان عن سياسة جديدة، تدعو إلى إغلاق المعسكرات، ومنع أجهزة التصنت، وحرق الشرائط التي تدين بعض الشخصيات المصرية، وإخراج المعتقلين وعلى وجه الخصوص الأخوان المسلمون وتشجيعهم على إعادة تكوين كياناتهم، والسماح لهم بإعادة إصدار مجلنتهم الدعوة، وذلك لخلق توازن في الدولة بين اليساريين والشيوعيين والناصريين الذين كانوا يسيطرون على الشارع المصري وبين الإسلاميين الذين امتلكوا تاريخاً طويلاً في الحراك السياسي.

إلا أن القضية الأهم يومئذ في الشارع المصري كانت إزالة العدوان الإسرائيلي وتحرير الأرض، وقد مر عام ١٩٧١م دون أن يتخذ قرار الحرب بدعوى عدم جاهزية القوات، ثم مر عام ١٩٧٢م أيضاً دون اتخاذ قرار ما، والأهم من ذلك أن الرئيس السادات أخذ قراراً استراتيجياً آخر طرد بموجبه الخبراء السوفيت من مصر، بالرغم من عدم وجود حليف آخر لأمماده بالأسلحة وقد فسر (أي القرار) (١١٢) البعض بالإحياء السعودي الأمريكي، للمساهمة في حل مشكلة الشرق الأوسط، إذ من غير المعقول أن تساهم الولايات المتحدة في ذلك الأمر في الوقت الذي تمتلئ أراضيه مصر بالخبراء السوفيت كما أدعوا.

ثم ما لبث أن تملل المتفقون وقادة الرأي لإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم التي انتظمت خط المواجهة المصرية الإسرائيلية، وطالبوا بإعلان الحرب لتحرير الأرض، وحتى القوات المسلحة

المصرية بعد أن تدربت على عبور قناة السويس عشرات المرات أخذت في التعبير عن مواقفها للسماح لها ببدء العمليات العسكرية، حتي أنه في أحد المرات قام أحد الضباط المصريين بالتحرك بكتيبته إلى حي السيدة زينب في القاهرة كتعبير احتجاجي على عدم بدء العمليات العسكرية بعد أن تأكدت جاهزيته للحرب مرات عديدة من قبل.

وفي ٦ أكتوبر ١٩٧٣م عبرت القوات المسلحة المصرية بنجاح باهر قناة السويس ودمرت خط بارليف المنيع بعد أن فاجأت القوات الإسرائيلية بهذا الهجوم، كما أنه لأول مرة إتحد العرب للدخول في المعركة، حيث شاركت فيها عدد من جيوش المنطقة، كما أن الأموال العربية لعبت دوراً مقدراً في التجهيز لها، أضف إلى ذلك أن توقف العرب عن تزويد الدول الغربية بالبترول في أثناء المعركة ساهم بوضوح في تصميمهم وجديتهم في الحرب، ولفت انظار العالم إلى الظلم الذي تعرضوا له نتيجة لزرع إسرائيل وتمدها في أراضيهم، وتشريدها شعباً آخر هو الشعب الفلسطيني بيد أن المعركة كانت محدودة حيث لم تتقدم من قناة السويس، ولم تصل إلى المضائق والمعابر الاستراتيجية في سيناء، وقد ذكر (١١٣) البعض أن الرئيس السادات أخطر حلفاءه بأن خطة الحرب ستكون جرائت ٢ ويقصد بها أن الجيش المصري سيعبر قناة السويس ثم يتجه بعد ذلك نحو المضائق والمعابر الاستراتيجية في سيناء ويسيطر عليها، إلا أنه أحجم عن هذه الخطوة واستبدلها بخطة جرائت ١ التي تكتفي بعبور القناة، ونتيجة للضغط السياسي والإعلامي السوري على مصر لتطوير عملياتها لتخفيف الضغط على جبهتها تحرك الجيش المصري أخيراً بعد اثني عشر يوماً ثمينة للسيطرة على المضائق، إلا أن الوقت كان متأخراً، حيث استدعت إسرائيل احتياطها بالكامل في تلك الفترة كما أن الولايات المتحدة بدأت في إمدادها بجسر جوي هائل يشتمل على كل التجهيزات العسكرية مما مكن الجيش الإسرائيلي من استعادة زمام المعركة وعبوره عن طريق إحدى الثغرات في الضفة الغربية من قناة السويس، مما أفشل بالفعل خطة التحرك لاحتلال المضائق.

ثم حدثت المفاوضات في الكيلو ١٠١ برعاية أمريكية ودولية لفض الاشتباك بين القوتين وكان ذلك في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، وفيما يبدو كنتيجة لضغوط أمريكية مكثفة وربما رغبة في انخراط الرئيس السادات في معسكر الدول الرأسمالية، حيث كان يري أن ٩٩% من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة، قام الرئيس السادات بتقديم تعهدات مؤثرة للأمريكيين والإسرائيليين من أهمها (١١٤) أن حرب أكتوبر ستكون آخر الحروب بالنسبة لمصر ضد إسرائيل، وذلك حتي قبل الوصول إلى تسوية سياسية على الأرض المصرية أو الأرض الفلسطينية، كما أنه تعهد بفك الحصار العسكري عن باب المنذب، وتعهد أيضاً بعدم تكرار ذلك مهما كانت الظروف، وتعهد بمنع أي أعمال معادية تنطلق من الأراضي المصرية تجاه إسرائيل، وتعهد بإطلاق كل الاسري الإسرائيليين، وتعهد بسحب الدبابات والمدافع من شرق قناة السويس، وتعهد بعدم الدخول في نشاط إعلامي معاد لإسرائيل، ثم تعهد في بدء تعمیر مدن قناة السويس الإسماعيلية وبور سعيد وبور توفيق والسويس كدلالة على حسن النية وكتعبير عن نهاية الحرب، هذه التعهدات كلها حدثت في أثناء مفاوضات فض الاشتباك الأول والثاني أي قبل زيارته لمدينة القدس وقبل التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد.

وقد أثارت هذه التعهدات المصرية المتتالية للأمريكيين حفيظة الجماهير العربية وقادتهم خصوصاً السوريين والعراقيين والليبيين، حيث عدوها (١١٥) استسلاماً لا مبرر له في الوقت الذي كانت فيه معركة أكتوبر قد غيرت كل الموازين الاستراتيجية في المنطقة، وتكون بموجبها تحالف متين بين العرب، وكان سلاح البترول مشهراً، وكانت الإمكانيات العربية المالية في أحسن حالاتها بعد أن ارتفعت أسعار البترول بصورة مذهلة، كما كانت القوتان الكبيرتان في حالة مواجهة بعد أن توترت العلاقات بينهما أثر اسقاط طائرة تجسس أمريكية في الاتحاد السوفيتي، وبذلك انتهى عهد الوفاق بينهما، كما أن أوروبا كانت على استعداد تام للعب دور إيجابي في الوصول إلى سلام مشرف.

أضف إلى ذلك أنه طوال المفاوضات المشتركة بين الجانبين تحت الرعاية الأمريكية كان الرئيس السادات هو المفاوض الأول، لا يتحرك بخطة تفاوضية محددة، ولا ينشاور مع الخبراء، ولا يهتم أو يأبه بهم، بل كان يتضايق من وجودهم، بعكس الجانب الإسرائيلي الذي كان لا يوافق على خطة إلا بعد عرضها على خبراء متخصصين (١١٦) ثم تعرض على مجلس الوزراء ليدرسها استراتيجياً، وتعرض أيضاً على الأحزاب المختلفة حتى المعارضة منها للوصول إلى رأي قومي حولها، وبالتالي كانت جميع خطوات إسرائيل محسوبة بعناية.

بيد أن بعض المفكرين (١١٧) أرجع اندفاع السادات في طريق السلام إلى عدة اعتبارات مهمة، أولها تدهور الوضع الإقتصادي المصري بصورة كبيرة، بعد أن خاض حرب السويس ١٩٥٦م وحرب يونيو ٦٧ وحرب الاستنزاف ١٩٦٧م - ١٩٧٠م وحرب اليمن وأخيراً حرب أكتوبر ١٩٧٣م، كما أنه نتيجة للضغط الهائل على الشعب المصري للاستعداد للمعارك تحطمت الطبقة الوسطى فعلياً، وأصبح أكثر من ٩٠% من أفراد الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر.

وثانيها الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل والمستعد لتمويل إسرائيل بأقوي أنواع الأسلحة وأشدّها فتكاً، واستعداده أيضاً لدعم الإقتصاد الإسرائيلي بلا حدود، كما أن نفوذ اليهود العالمي في مجال المال والأعمال مكن إسرائيل من أن تصبح قوة إقتصادية لها وجود في المؤسسات الدولية، وقد تركّز همها الأوحده في تلك الفترة على استقرار المهاجرين الإسرائيليين في إسرائيل والمستوطنات، وتقديم أحسن الإغراءات الممكنة لهم كي لا تحدث هجرة عكسية، وقد نجحت في ذلك بفضل الدعم الهائل الذي وجدته من أمريكا وألمانيا الغربية، وبقية الجاليات اليهودية في العالم.

وثالثهما: توتر العلاقات المصرية السوفيتية، بعد إصرار السوفيت على توفير قواعد عسكرية لهم، وحماية الشيوعيين المحليين والتعهد لأمريكا بعدم مد مصر بأسلحة قادرة على إزالة إسرائيل من الوجود في زمن الوفاق، والسعي للتوصل إلى حل سلمي يضمن سلامة وأمن إسرائيل.

ورابعهما: الأوضاع العربية التي صارت أفضل عندما قامت بتأمين البترول إلا أنها بخلت بهذه الأموال على المصريين القباضين على الزناد وإعطائهم الفتات بحسب تعبيرهم، على الرغم من أن عبور الجيش المصري لقناة السويس، وقرار وقف ضخ البترول كان من أهم الأسباب التي رفعت أسعاره عالمياً.

وترجع أهمية إتفاقية فض الإشتباك الأولى والثانية من وجهة النظر الرسمية المصرية على أساس أنها فرصة طيبة لإعادة تشغيل قناة السويس بعد أن استمرت مغلقة قرابة سبعة الأعوام وبالتالي إعادة الإستقرار في الإقليم، وإعادة ضخ أموال في شريان الإقتصاد المصري، الذي كاد أن يتوقف نتيجة للعبء الثقيل الذي تحمله، فقد آن الآوان للمصريين أن يستعيدوا قوتهم الإقتصادية واهتمامهم بشئونهم الداخلية، كما أن انسحاب إسرائيل إلى المضائق يسمح بإعادة تشغيل حقول النفط الغنية حول برزخ قناة السويس والضفة الغربية للبحر الأحمر، وهذا بدوره سيحسن أداء الإقتصاد المصري، إضف إلى ذلك أن السياحة الأوروبية والأمريكية ستشهد ازدهارا هائلا في أعقاب تحقيق السلام، وتفرغ مصر لإبراز إمكاناتها السياحية التي لاتضاهيها دولة أخرى.

ونتيجة للحملات والحملات المضادة على النظام المصري، أخذت الصحف المصرية وبعض الكتابات تشكك (١١٨) في عروبة مصر وتعتبر العرب مثلهم مثل الرومان والفرنسيين والإنجليز غزاة مروا على أرض مصر، كما أخذت الدعوات بالعودة إلى الجذور الفرعونية للمصريين ترتفع، وأن مصر لم تحكم بواسطة أبنائها منذ انهيار الحضارة الفرعونية القديمة وحتى عهد الملك فاروق، وأن أول رؤساء مصر هو الرئيس جمال عبدالناصر. وصارت بعض الصحف (١١٩) المصرية تحفل بمقالات حول ضرورة تحمل العرب تبعية الحرب مع مصر، وأن سياسة مصر يجب أن تبني وفق مصلحة مصر، وكيف أن الأموال العربية انسحبت انسحابا تاما من ميدان المعركة، تاركة الإقتصاد المصري يواجه مصيره، بينما الأموال العربية تعمر البنوك الغربية وجلها يتبع لإسرائيل.

(لقد صبر المصريون على إستباحة مدن مثل القاهرة والإسكندرية لصالح الأتقاء العرب، يشترون منها كل شيء من رغيف الخبز إلى الشقق الفآخرة إلى المتع الغالية، وصبروا على تزايد المواخير وصالات الرقص والказينوهات التي يبنها الإخوة العرب بدلا من المصانع والمزارع التي يعود نفعها إلى الشعب المصري. ماذا فعل السادات، لأنه من موقع مسئولية تاريخية جسيمة، ومن مازق تاريخي لم يشهده تاريخ مصر، وبعد أربع حروب دامية أكلت في مصر الحرث والنسل، وعطلت كل تقدم في البلاد، وبعد تقدير كامل لأخطار حرب خامسة وأهوالها أراد لكل ذلك أن يخطو خطوة نحو السلام يقابل بمثل كل هذه الإتهامات؟)

(من حق مصر بحكم وزنها وتقلها السياسي والحضاري والتاريخي والعسكري أن تجتهد، وكان من الخير للدول العربية لو أنها تعاملت مع هذا الأجتهد من البداية وشاركت في تطويره لما يخدم النضال المشترك، بدلا من التعالي واحتكار الحكمة والشجاعة والثورية وتجريد الآخرين منها).

وكانت الخطوة المفاجئة للرئيس السادات بعد ذلك اعلانه الصريح في البرلمان المصري استعداده للبحث عن السلام حتى لو اضطر الذهاب إلى القدس، وقد عد الكثيرون هذا القول مجرد حماسة تلفزيونية عابرة ما تلبث أن تذهب، إلا انه وفي الحقيقة الأمر كان يخطط لذلك، وكان يعي مايقول وقد تأكد ذلك بعد اعلانه قبول الدعوة الإسرائيلية لمخاطبة الكنيست الإسرائيلي في ١٩٧٧م، حيث كانت زيارته بمثابة الخطوة الأخيرة في قطع العلاقات العربية المصرية وتحويل مقر الجامعة العربية التي احتضنتها مصر منذ قيامها في ١٩٤٥م إلى تونس.

ثم بدأت المفاوضات المصرية الإسرائيلية تحت الرعاية الأمريكية بإبرام اتفاقية سلام دائمة بين البلدين، إلا أن كثيرا من الأجهزة المصرية الحكومية لم تكن راضية بهذا التحول الفجائي في سير العلاقات المصرية الإسرائيلية، وهذا الإنقطاع في العلاقات العربية المصرية، وقد عبرت عن عدم رضاها بالاحتجاجات والإستقالات الجماعية، حيث استقال وزير الخارجية المصري بعيد إعلان السادات عزمه على زيارة إسرائيل ثم مالبت أن استقال وزير الخارجية المكلف أيضاً من منصبه، وحتى وزير الخارجية الثالث (١٢٠) قدم استقالته في أثناء سير مفاوضات كامب ديفيد إظهارا لعدم رضائه عن التنازلات التي قدمها الرئيس السادات للأمريكيين الإسرائيليين.

ومن جهة أخرى تعنتت إسرائيل (١٢١) في تقديم أى تنازلات في الأرض المصرية دعك عن أرض فلسطين، حيث اعتبرت أن القانون الدولي يمنحها حق مصادرة الأراضى المصرية وذلك لأنها استولت عليها أثناء الاعتداء عليها، عندما أعلنت مصر حرمانها من حرية العبور في خليج العقبة، وحشدت الجيوش لتنفيذ ذلك الأمر، وبالتالي كان على إسرائيل الدفاع عن نفسها والإستيلاء على أرض الدولة التي بادرت بالإعتداء عليها.

وكان يبدو من خلال هذا التعتت الإسرائيلي رغبتها في أن يكون النقاش منصبا حول الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء ولا يتعداه إلى مناقشة قضية الإستيطان والاحتلال الإسرائيلى لقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان، إي أن يكون الصلح منفردا مع مصر، ولا يستصحب قضايا أخرى كما تدعى الحكومة المصرية في أنها لا ترغب في إبرام صلح منفرد مع إسرائيل حسبما يدعى الإعلام العربي المعادى لسياسة مصر الجديدة تجاه إسرائيل. إلا أن الحقيقة هي أن مصر في آخر الأمر وفي ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م أي بعد عام كامل من زيارة السادات لإسرائيل وقعت صلحا منفردا مع إسرائيل برعاية أمريكية في كامب ديفيد كان من أهم بنوده :-

١- تتعهد مصر وإسرائيل بالألا تلجئا إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاع بينهما وأن أي نزاعات مستقبلا ستسوى بوسائل سلمية، وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢- إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية مثل تلك القائمة بين الدول في سلام مع بعضهما البعض، ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالإلتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل :-

أ- الاعتراف الكامل
ب- إزالة المقاطعة الإقتصادية
ج- الضمان بأن مواطنى الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية القانون.

٣- سيطلب من مجلس الأمن الدولي بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بالألا تخترق نصوصها.

وفى قسم إطار العمل جاء الآتى :-

١- إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء.

٢- استعمال المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العيش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط.

٣- حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناتها على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، وأما مضيق تيران وخليج العقبة فهما ممران مائيان دوليان ويجب أن يكونا مفتوحين لكل الدول.

٤- لايسمح بمراقبة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلومتر من الشرق من خليج السويس وقناة السويس.

وبتوقيع إتفاقية كامب ديفيد يمكن القول بأن تحولات كثيرة في مصر بلغت ذروتها حين تحول الإقتصاد المصري إلى إقتصاد السوق بدلا عن الإقتصاد الموجه الذي كان يسيطر عليه القطاع العام، كما إن إنشاء ثلاثة أحزاب هي حزب اليمين واليسار والوسط بدلا عن الإتحاد الاشتراكي الذي كان يسيطر على الأمور طوال عهد جمال عبدالناصر، كما أن سياسة الصلح مع إسرائيل والدخول معها في علاقات سياسية اقتصادية وثقافية جاء مناقضا للسياسة القديمة التي اعتبرت إسرائيل عدوتها الأولى والتي لا صلح ولا سلام ولا اعتراف بها كانت شعارات مرحلية. بيد أن هناك (١٢٢) شكوكا في جدوي هذه التحولات العميقة وفي فوائدها، فبخصوص سياسة الإنفتاح ذكروا أن هذه السياسة استفادت منها طبقات محددة معظمها أسر ذات نفوذ في السلطة، وأصبحوا بفضل طرق ملتوية وكلاء شركات أجنبية، وتم اغفائهم من الضرائب لعشر سنوات، وأصبح من حقهم أن يستوردوا دون تحويل أو إذن رسمي ما يشاءون من السلع، لسوق جائع لأنواع سلع كمالية لم يعرفوها في السابق أو ما يحتاجون إليها، والنتيجة إرتفاع نسبة التضخم، واستيراد لبضائع استغزائية لايسطيع شراؤها إلا الطبقة التي استفادت من الإنفتاح الإستهلاكي، وقد زاد مستوى التضخم حتى أن صندوق النقد الأجنبي قدم توصية بتخفيض قيمة الجنيه المصري ورفع الدعم عن ٢٥ سلعة أساسية، وعندما استجابت اللجنة الإقتصادية بمجلس الوزراء لهذه الطلبات، ثارت مظاهرات عارمة شملت كل أنحاء مصر من الإسكندرية حتى أسوان وذلك في يوم ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م، ولم يهدئ هذه المظاهرات إلا الإعلان عن سحب توصية صندوق النقد الدولي، وإعلان الأحكام العرفية، وفرض حظر التجوال وتكليف الجيش رسميا بالسيطرة على الموقف. ويذكر أنه في تلك الفترة أصدر البنك الدولي نشرة أظهرت أن هناك ٢١,٥ من الدخل القومي لمصر يذهب إلى ٥% من السكان.

وبخصوص السلام مع إسرائيل ذكروا (١٢٣) أنه بعد خروج مصر من المواجهة المباشرة معها، انفرجت بفلسطين حيث قامت ببناء مئات المستوطنات بالضفة الغربية وقطاع غزة ليكون بقاؤها في تلك المناطق دائما، كما أنها أيضاً أعلنت عن ضم هضبة الجولان نهائيا وأخذت في تعميرها بالمستوطنات، حيث أصبح من الصعب على سوريا الدخول في حرب منفردة مع إسرائيل خصوصا بعد اختلافاها مع العراق في الإيدلوجية المشتركة، وإنغماس الأخير في حرب طويلة مع إيران أخرجه هو أيضا من ساحة المواجهة العربية الإسرائيلية، كما أنها بعد سنوات قليلة في ١٩٨٢م قامت بغزو لبنان وعاصمته بيروت، وبالتالي وجد المصريون أنفسهم في تعاطف كبير مع الذين طالما خاضوا معهم حربا في خندق واحد، إلا أن إلزام الدولة بمعاهدة السلام شل من قدرتهم على عمل شيء، لذلك تكاثرت التنظيمات الإسلامية السرية، والتي أخذت

أفكارها تميل إلى التشدد والعنف كنتيجة مباشرة للعنف الناصري ضدها في إنشاء فترة الاعتقالات الطويلة، حيث اعتقدت اعداد متزايدة من المعتقلين أن التعذيب الذي وقع عليهم لايمكن أن يأتي من مسلم، وبالتالي ظهرت فكرة تكفير الحاكم، وفيما يبدو أن المرشد العام للإخوان المسلمين انتبه إلى هذه الأفكار فأصدر كتابه الشهير "دعاة لا قضاة" إلا أنه لم ينل شهرة كتب سيد قطب خصوصا تلك التي تحدثت عن جاهلية القرن العشرين.

وننتج عن كل ذلك الإضطراب المتمثل في التحول الفجائي في سياسات البلاد العامة، وإطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين من السجون، والصلح مع إسرائيل، وغلاء المعيشة، وظهور طبقة برجوازية جديدة ترغب في التمتع بالحياة ولو أمام الملايين من افراد الشعب المحرومين، ثم ما لبثت أن ازدادت حركات العنف الديني، ففي عام ١٩٧٤م قام صالح سرية ومعه أفراد من خليته بتنظيم هجوم على الكلية الفنية العسكرية بهدف الإستيلاء على الاسلحة ومن ثم السيطرة على الإتحاد الاشتراكي.

وفي عام ١٩٧٧م تم القبض على أول خلية من جماعة التكفير والهجرة بعد أن قامت بخطف وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وقامت باغتياله، وفي العام ١٩٧٨م إستولى الطلاب الإسلاميون على كل مقاعد الإتحادات في الجامعات المصرية.

وفي ١٩٨٠م كان باديا للعيان إن المبادرة قد فشلت في تحقيق كل ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها، فلم يبد أن هناك سلاما حقيقيا، خصوصا بعد أن أصرت إسرائيل على عدم الإنسحاب الكامل من سيناء حيث اعتبرت منطقة طابا الحدودية ذات الموقع الإستراتيجي جزءا من الأراضي الإسرائيلية، مما سبب تعقيدا بالغا للعلاقات الجديدة بين البلدين، كما أن الرخاء الإقتصادي الذي كان يحلم به الجميع لم يتحقق، بقدر ما تحقق لقليل من المنتفعين في السلطة، اضيف إلى ذلك أن رائحة الفساد المالي في الصفقات الحكومية مثل صفقة الأتوبيسات والطائرات أصبحت مثالا يتندر به أفراد الشعب المصري.

ونتيجة لكل ذلك تربصت (١٢٥) مجموعة من إحدى خلايا التكفير والهجرة بقيادة محمد عبدالسلام فرج ومجموعة من الافراد المنتمين للمؤسسة العسكرية المصرية بالرئيس محمد أنور السادات في احتفالات أكتوبر ١٩٨١م وارדתه قتيلا وسط الإستعراض العسكري.

مصادر الباب الأول :

- (١) د. عبدالله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٧٠.
- (٢) ستيفن نيسمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة، بيروت ١٩٨٨م، ص ٥١١.
- (٣) ريتشارد هيل، إمبراطوريات الرياح الموسمية، ترجمة كمال يوسف حسين، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي ١٩٩٩م، ص ١١٦.
- (٤) د. عبدالله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ١١٧.
- (٥) محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر ط ١، الدار العلمية، ١٩٧٢م، بيروت، ص ١٤١.
- (٦) المرجع السابق، ص ١٥٠.
- (٧) عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ١٩٨٢م.
- (٨) عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، المرجع السابق ص ٤٥.
- (٩) المرجع السابق، ص ٥٣.
- (١٠) المرجع السابق، ص ١٠٨.
- (١١) المرجع السابق، ص ١١٦.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٤٣.
- (١٤) المرجع السابق، ص ٢٩١.
- (١٥) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م، القاهرة، ص ١٦.
- (١٦) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، المرجع السابق ص ١٧.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٢٢.
- (١٨) المرجع السابق، ص ٢٤.
- (١٩) المرجع السابق، ص ٥٠.
- (٢٠) المرجع السابق، ص ٢٥.
- (٢١) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، القاهرة ص ٢٦.
- (٢٢) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الأول، مرجع سابق ص ١١٥.
- (٢٣) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤.
- (٢٤) المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (٢٥) المرجع السابق، ص ٢٨٢.
- (٢٦) المرجع السابق، ص ٢٨٢.
- (٢٧) عبدالرحمن الرافعي، الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي، دار المعارف، ط رابعة، ١٩٨٣م، القاهرة، ص ٣٩.
- (٢٨) المرجع السابق، ص ٧٠.
- (٢٩) المرجع السابق، ص ١٣٠.
- (٣٠) المرجع السابق، ص ١٥٦.
- (٣١) المرجع السابق، ص ٢٤٧.
- (٣٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.
- (٣٣) المرجع السابق، ص ٢٦٧.
- (٣٤) صلاح عيسى، الثورة العربية، ط ثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١٠٠.

- (٣٥) عبدالرحمن الراجعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، مرجع سابق، ص ٣٠٥.
- (٣٦) المرجع السابق، ص ٣٩٤
- (٣٧) المرجع السابق، ص ٣٩٥
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٣٩٦
- (٣٩) صلاح عيسي، الثورة العربية، مرجع سابق، ص ٦٥.
- (٤٠) المرجع السابق، ص ١١٣.
- (٤١) سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢م - ١٩١٤م، مطبعة كيس بوشال، بلا تاريخ جنييف ص ٢٠.
- (٤٢) المرجع السابق، ص ٥٣
- (٤٣) المرجع السابق، ص ٤١
- (٤٤) د. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨م - ١٩٣٦م، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٣م، ص ٦٨.
- (٤٥) سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤م، مرجع سابق، ص ١١٣.
- (٤٦) عبدالرحمن الراجعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط ثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
- (٤٧) عبدالرحمن الراجعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ٢٠٢.
- (٤٨) سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤م، مرجع سابق، ص ١١٠.
- (٤٩) عبدالرحمن الراجعي، محمد فريد رمز التضحية والإخلاص، ط ثانية، مكتبة مدبولي النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م، ص ١٣٢.
- (٥٠) مكي شبكية، بريطانيا وثورة سنة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بلا بلد نشر ١٩٧٦م. ص ١٥.
- (٥١) المرجع السابق، ص ١٠٤
- (٥٢) المرجع السابق، ص ٨٠
- (٥٣) المرجع السابق، ص ٤٣
- (٥٤) عبدالرحمن الراجعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م، الجزء الأول، ط الرابعة، دار المعارف مصر، ١٩٨٧م، ص ٣٣.
- (٥٥) المرجع السابق، ص ٨٠
- (٥٦) المرجع السابق، ص ٢٣٠
- (٥٧) المرجع السابق، ص ٢٤٩
- (٥٨) عبدالرحمن الراجعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م، الجزء الثاني دار المعارف مصر ١٩٨٧م، ص ١٠٠.
- (٥٩) عبدالرحمن الراجعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥م - ١٩٥٢م، دار الشروق القاهرة ١٩٧٧م، ص ١٩٧.
- (٦٠) عصام أحمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م - ١٩٤٥م، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٧٦م، القاهرة ص ١٨٣.
- (٦١) د.لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ٣٦ - ١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، ط أولى ١٩٨٩م، القاهرة، ص ١٨٩.
- (٦٢) المرجع السابق، ص ١٩٥
- (٦٣) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٤٧.

- (٦٤) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٢٧.
- (٦٥) فؤاد عبدالرحمن محمد البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، ط أولي، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم بلا تاريخ نشر.
- (٦٦) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، مرجع سابق ص ٣٣.
- (٦٧) المرجع السابق، ص ٥١
- (٦٨) المرجع السابق، ص ٦٨
- (٦٩) المرجع السابق، ص ٥٩
- (٧٠) فؤاد عبدالرحمن محمد البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٩٧
- (٧١) المرجع السابق، ص ٥٦٣
- (٧٢) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٧٤.
- (٧٣) فؤاد عبدالرحمن البناء، الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٥
- (٧٤) حسين محمد أحمد حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، مرجع سابق، ص ٨٦.
- (٧٥) المرجع السابق، ص ٨٩.
- (٧٦) فؤاد عبدالرحمن البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق ص ٤١٠.
- (٧٧) أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥م، ص ١٩١ ومايليها.
- (٧٨) حسين محمد أحمد حمودة، مرجع سابق، ص ١٧١
- (٧٩) فؤاد عبدالرحمن البناء، المرجع السابق، ص ١٨٥
- (٨٠) المرجع السابق، ص ٣٨٨
- (٨١) حسين محمد أحمد حمودة، المرجع السابق، ص ١١٣
- (٨٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ط أولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ١٧٨.
- (٨٣) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ط ثالثة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٣م، ص ٨٦.
- (٨٤) المرجع السابق، ص ٤٧
- (٨٥) المرجع السابق، ص ٤٧
- (٨٦) المرجع السابق، ص ٦٢
- (٨٧) المرجع السابق، ص ١٥١
- (٨٨) المرجع السابق، ص ٢٢١
- (٨٩) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، المرجع السابق، ص ٤٣٥
- (٩٠) المرجع السابق، ص ١١٧
- (٩١) أحمد أبو الفتوح، جمال عبدالناصر، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١م، ص ٢٥٤
- (٩٢) محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧م، ط أولي، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٣٩٥
- (٩٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ٢٨٦
- (٩٤) المرجع السابق، ص ٦٥٦

- (٩٥) المرجع السابق، ص ٦٠١
- (٩٦) المرجع السابق، ص ٦٠٢
- (٩٧) محمد حسنين هيكل الإنفجار مرجع سابق، ص ٤٩٨
- (٩٨) المرجع السابق، ص ٥٠٢
- (٩٩) المرجع السابق، ص ٦٧٤
- (١٠٠) د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧م، الجزء الأول، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٨م، ص ٣٧
- (١٠١) محمد حسنين هيكل، الإنفجار ١٩٦٧م، مرجع سابق، ص ٧١٣
- (١٠٢) د. عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧م، مرجع سابق ص ٣٠.
- (١٠٣) محمد عبدالواحد حجازي، الدكتاتورية، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٨٨م، ص ١٤٦
- (١٠٤) د. بدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة، - الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢٣.
- (١٠٥) المرجع السابق، ص ٢٣
- (١٠٦) المرجع السابق، ص ١٧
- (١٠٧) المرجع السابق، ص ٤٨
- (١٠٨) محمد حسنين هيكل، الإنفجار، ١٩٦٧م، المرجع السابق، ص ٧٩١
- (١٠٩) أنور محمد، شهود عصر السادات، دار ME للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٠م، ص ١١.
- (١١٠) أنور محمد، شهود عصر السادات، المرجع السابق ص ٢٢
- (١١١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط خامسة، بلا بلد نشر ١٩٨٣ ص ١١٠
- (١١٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق ص ١٢٤
- (١١٣) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق، ص ١٣٩
- (١١٤) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المرجع السابق، ص ١٨١
- (١١٥) المرجع السابق، ص ١٤٠
- (١١٦) المرجع السابق، ص ١٧٤
- (١١٧) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، ط أولي، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٩م، ص ١١٥.
- (١١٨) د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات د. عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق ص ١١٩.
- (١١٩) المرجع السابق، ص ١٢٥
- (١٢٠) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، إصدار صحيفة الأهالي لسان حال حزب التجمع القومي الوحدوي إصدار رقم ١٣ المصرية، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٣٣.
- (١٢١) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، ص ٤٥.
- (١٢٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ص ٢٠٩.
- (١٢٣) المرجع السابق، ص ٥٥٣
- (١٢٤) المرجع السابق، ص ٢٩٧
- (١٢٥) المرجع السابق، ص ٤٠٠

الباب الثاني

تاريخ العلاقات المشتركة ١٨٢١م - ١٩٨٩م

شهد السودان تدهورا مستمرا في مختلف نواحي الحياة بعد اضمحلال وانهيار السلطنة الزرقاء فيما بين أعوام ١٨٠٠م - ١٨٢٠م، حيث استطاع الوزراء الأقوياء فرض نفوذهم فوق نفوذ السلاطين، كما أن النزاعات المستمرة فيما بينهم أدت في نهاية الأمر إلى تدهور سريع للدولة التي تأسست في ١٥٠٥م في مدينة سنار (١).

وفي حقيقة الأمر يمكننا أن نقول إن السلطنة الزرقاء نشأت وهي تحمل معها بذور فئائها، وذلك حين انقسمت في بداية أمرها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول الفونج وهم أصحاب السلطة الفعلية في سنار والأقاليم المجاورة لها، والقسم الآخر العبدلاب وهم الذين يتركز نفوذهم في قرى والحلفايا وكل شمال السودان، ولم تمض سنوات فلائل على تأسيس السلطنة الزرقاء حتى اندلع القتال بين القسمين، وقد استغلت قبائل الشايقية والهندوة والعبادة هذه النزاعات المستمرة فقامت بالإستقلال الفعلي مكونة إماراتها الذاتية ومهاجمة طرق التجارة التي هي سر تطور الأمم. هذه الفترة التي سبقت سقوط السلطنة الزرقاء صاحبها حركة كشفية واسعة من أوربيين وغيرهم، وقد ساعد على ذلك وجود سلطنة مستقرة وقوية في مصر بعد أن حسم محمد علي الصراع لصالحه.

ومما لا شك فيه أن محمد علي أطلع على أحوال السودان الحربية والسياسية بطريقة أو بغيرها، فقد كان معروفا بحسن استقباله للرحالة والمستكشفين، فعرف إلى أي حد وصل التدهور في السودان، أضف إلى ذلك أن العديد من رجالات السودان اتصلوا به مطالبين بوضع حد للفظضي التي تضرب بأطنابها في أرض السودان، ومن هؤلاء زعيم قبيلة الميرقاب المك نصر الدين وابن عم الملك نمر وابن سلطان دارفور المعزول الأمير أبو مدين (٢).

هؤلاء الرجال الذين اتصلوا بمحمد علي باشا لحثه على ضم السودان ربما كانوا محملين بدوافع واقعية مثل التدهور الأمني وأغلاق الطرق التجارية وغيرها، أو بدوافع ذاتية تطمح في أن تتال الخطوة في الدولة الجديدة، التي سيكونون من بناتها والداعين إليها، أضف إلى ذلك أن فكرة الدولة القومية لم تكن معروفة في النظام الإسلامي، حيث تتكون السلطة أصلا من أمير للمؤمنين يحكم دولة واسعة تضم من بين جنباتها مختلف الأعراق والسحنات والملل.

والذي دفع أكثر بمحمد علي باشا لغزو السودان ربما كان تأمين منابع النيل من الزحف الأوربي الذي أخذ يومئذ في التآهب لاجتياح العالم (٣)، فبعد نجاح عملية التحديث في أوروبا وظهور كثير من الحركات الاجتماعية النشطة، والثورات مثل الثورة الفرنسية وغيرها، دخلت أوروبا في عهد التصنيع وقطعت شوطا بعيدا في ذلك، ومن المعروف أن العملية التصنيعية تتصف بالدائرية، حين تنتج المصانع السلع الاستهلاكية التي تجد مشترين ذوي قدرة على الشراء لتتحول هذه السلع مرة أخرى إلى أموال لجلب المواد الخام لتعاد العملية التصنيعية من جديد بعد أن تكون دورة رأس المال قد اكتملت وتولد عنها تراكم مالي متضخم.

وفي حالة توقف هذه الدورة التصنيعية في أي من جوانبها تتوقف العملية التصنيعية بأكملها، لذلك رأت أوروبا أنه من الأفضل تأمين أسواق استهلاكية جديدة بعد أن عجزت أسواقها عن تصريف البضائع المتراكمة، كما أن المواد الخام الأولية أخذت في النضوب والاضمحلال في القارة الأوروبية، لذلك كان لابد من عملية اجتياح واسعة للعالم (نقوض النموذج الرأسمالي)، تؤمن الأسواق والمواد الخام.

وفيما يبدو فإن محمد علي كان منتبها لهذه الافكار خصوصا وأنه ابن القارة الأوروبية، كما أن الظروف السياسية واستيلاءه على الحكم في مصر سمح له بالإطلاع من قرب على النوايا الأوروبية والتنبؤ بما سوف يحدث.

وبالفعل في عام ١٨٢١م استولي محمد علي السودان بأكمله بعد أن وجد مقاومة ضعيفة من قبيلة الشايقية التي ما لبثت أن صارت من أهم أنصاره الجدد، وقد ساعده في ذلك القرب الجغرافي، حيث لا توجد فواصل جغرافية بين البلدين مثل الصحاري القاحلة أو الجبال الشاهقة، كما أن النيل يربط بين البلدين ويصل بينهما.

وطوال التاريخ القديم ظل السودان ومصر بلدين قائمين بذاتهما ومستقلين عن بعضهما البعض، صحيح أنه في وقت من الأوقات استطاعت مملكة مروي وعاصمتها نبتة غزو مصر في عهد مليكها بعانخي وتأسيس الاسرة السادسة والعشرين الفرعونية، إلا إنه سرعان ما رجعت الدولة السودانية إلى ماوراء الشلال الثاني أو إلى حدودها القديمة (٤) كذلك نجحت مصر في فترة من الفترات في التوغل جنوبا حتى منطقة الشلال الرابع إلا أنها أيضاً سرعان ما رجعت إلى حدودها إلى ماوراء الشلال الأول.

ويمكن أن نقول إن شكل العلاقة الذي كان سائدا بين البلدين في معظم العصور يتمثل في حالة قوة مصر في مطاردة الخارجيين على القانون عند حدود مصر الجنوبية، الذين يمنعون القوافل التجارية من التوغل جنوبا أو شمالا، ويتمثل أيضاً في محاربة القبائل الحدودية التي تمتع عن دفع الضرائب للحاكم المصري، ومن جهة أخرى وفي أوان ضعف الحكم المصري تأخذ العلاقات المشتركة بعدا آخر حين تنشأ دويلات مستقلة في مناطق النوبا في شمال السودان، وفي مناطق البجا حيث تقوم أحيانا بتهديد بعض المدن المصرية الجنوبية (٥) وهكذا دواليك تستمر هذه العلاقة في التكرار في حالة ضعف وقوة الدولة في البلدين.

وكانت الحدود تعرف يومئذ بالتخوم وتوحي هذه التسمية بالتمدد والاستقلال، بمعنى أن الحدود تزيد بحسب قوة الدولة وتنقص حسب ضعفها، وتدل أيضاً على أن الظروف الطبيعية والبشرية متشابهة بين البلدين، ولا يمكن تحديد نقطة فاصلة يمكن من خلالها رسم حد فاصل وقاطع.

وعند دخول الإسلام مصر في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان اتجه الحاكمون الجدد نحو تأمين حدود مصر الجنوبية ضد هجمات القبائل البجاوية والدويلات المسيحية حول النيل حيث اسفر هذا التحرك عن توقيع إتفاقية البقظ الشهيرة التي وصفت بأنها أطول معاهدة في التاريخ، حيث استمر العمل بها لأكثر من سبعمائة عام ممتدة تغيرت في خلالها الخريطة الديمجرافية للسودان تدريجيا، حتي تمكنت القوة الداخلية في السودان منفردة من قلب الأوضاع السياسية باعلان قيام سلطنة سنار الإسلامية في ١٥٠٥م (٦).

إذا يمكن أن نقول إن فتح محمد علي للسودان هو أول غزو يشمل جميع حدود السودان الحالية، ويزيد عليها جنوبا حاويا يوغندا واجزاء من تنزانيا الحالية.

وقد توقف المؤرخون كثيرا عند الاسباب الأخرى التي دفعت بمحمد علي لغزو السودان وأرجعوها إلى رغبته في تأمين منابع النيل الذي ظل مجهولا طوال قرون عديدة في مصبه،

حاملًا معه خيرا كثيرا إيان فيضانه، ومنذرا بالخطر والجوع إيان انحساره، لذلك تولدت الرغبة العارمة في إكتشاف سر جريانه وإنخفاضه.

وأرجعها البعض الآخر إلى التخلص من الجنود الأرمنووط الذين صحبوه وساندوه في جميع إنتصاراته، إلى حماية مصر من الغزو الإنجليزي في ١٨٠٧م إلى غزوات إخضاع ومطاردة المماليك، إلى محاربة الوهابيين بأمر البابا العالي في شبه الجزيرة العربية (٧)، إلا أنهم وبالرغم من تاريخهم الطويل معه كانوا يتصفون بالإستقلالية وعدم الإنضباط، والتمرد في حالة ضعف السلطة والإعتداء على الأهالي، ومحمد علي كان في اشد الحاجة إلى قوات منضبطة ملتزمة.

أضف إلى ذلك أن القوافل التجارية المحملة من خيرات السودان مثل العاج والرقيق والتبر والجمال وغيرها، والتي ترد إلى مصر عن طريق صحراء كرسكو ودرب الأربعين، لفتت أنظار حكام مصر منذ قديم الزمان، ولم تتوافر عزيمة الإستيلاء على هذه الموارد دفعة واحدة إلا عند محمد علي صاحب الطموح العريض، كما أن الإستيلاء على السودان مباشرة يضمن إستتباب الأمن وبالتالي تنظيم التجارة واستمراريتها حتى داخل إفريقيا الإستوائية، بعد أن ركبت في العهود السابقة نتيجة للتعدى المستمر من قبل القبائل البدوية التي جعلت من السلب والنهب طريقة للعيش والحياة.

وارجعها البعض إلى التخوف المصري من أن تتحول منتجات السودان إلى موانئ البحر الأحمر بعد أن تحول إلى بحر إنجليزي (٨) خصوصا بعد أن نجح الإنجليزي في إقامة وكالة تجارية في ميناء مصوع، وبعد أن استولوا على ميناء عدن وصاروا سادة للمحيط الهندي، وبما أن محمد علي أحتك بالإنجليز أحتكاكا عنيفا إيان محاولتهم غزو مصر في ١٨٠٧م، فقد خشي من تأثير هذه الأحداث على حكمه، لذلك ظلت المخاوف في وجدانه تجاه الإنجليزي.

وأرجعها البعض أيضاً إلى تخوف محمد علي من المماليك الذين نجوا من مذبح القلعة ١٨١١م وفروا إلى السودان (٩)، وقد خشي محمد علي أن يتمكن هؤلاء المماليك من الإستيلاء على أحد موانئ البحر الأحمر، مثل سواكن أو مصوع أو أحد الخلجان الصغيرة الصالحة لرسوا السفن، ومن ثم يفتتح الطريق أمام الإتصال مع الإنجليزي مما يسمح لهم بتعزيز قدرتهم الحربية والتنظيمية.

بيد أن محمد علي صرح في خطاباته حول السبب الأهم في غزو السودان وهو الرجال الاقوياء الذين يصلحون للجندية (انت تدري إن الغاية من كل جهودنا هذه هي استجلاب الزنوج، فعليك أن تظهر الهمة النشاط في تنفيذ رغباتنا في ذلك الموضوع الجوهرى (١٠).

وباستيلاء جيش محمد علي للسودان في ١٨٢١م، بدأ فصل جديد من فصول العلاقات المشتركة بين البلدين، حيث بدأ التاريخ الفعلي للحكم التركي المصري للسودان، وكلمة التركي هنا تعبر عن حقيقة واقعة وفعلية، حيث إن مصر نفسها ولاية عثمانية تحكمها أسرة عثمانية من أصول البانية (١١)، قدمت أصلا بتوجيه من البابا العالي للمساهمة في إخراج الفرنسيين من مصر، وقد استطاعت هذه القوة بعد هزيمتها انتخاب احد زعمائها وهو محمد علي باشا رئيسا لها، وساعدته في الوصول إلى عرش مصر، وظلت الغالبية العظمى من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش العاملين في السودان من أصول تركية، أضف إلى ذلك ان اللغة التركية ظلت لغت

التخاطب اليومي والديواني عند كبار الضباط والموظفين، بالرغم من استخدام العربية في المعاملات اليومية.

وكانت أولى مواقع الصدام بين الدولتين في كورتى بزعامة قيادات الشايكية وفرسانهم، الذين ظلوا مستقلين ذاتيا عن كل سلطة منذ اضمحلال السلطنة الزرقاء، حين اعتمدوا في حياتهم على السلب والنهب من القبائل المجاورة، ومن القوافل التجارية، لدرجة أنهم كانوا يعدون العمل في الزراعة وغيرها من الأعمال التجارية أعمالا غير جديرة بالاحترام، إلا أنهم سرعان ما انهزموا أمام قوة السلاح الناري الجديد والمدفعية التي كانت شبه مجهولة لديهم.

وعند إنجلاء المعركة بانتصار الأتراك إندفع الجنود في هجوم هستيري لقطع وإرسال ثلاثة آلاف أذن بشرية من الأموات والأحياء على السواء (١٢) بعد أن التزم محمد علي باشا كنوع من التحفيز في الإستبسال في المعارك بدفع مبلغ ٦٠ قرشا لكل أذن بشرية تقطع.

ويذكر بعض المؤرخين أن الحملة اتجهت بعد ذلك وعلى طول نهر النيل حتى مدينة سنار وهي تقوم بأعمال شنيعة من ذبح ونهب وإحراق وأغتصاب وسلم آذان (١٣)، حتي إنهم جلبوا عداء كافة السودانيين الذين مروا بهم، لذلك اقترنت سمعتهم بالقسوة والوحشية وقسوة القلب.

بيد أن هناك بعض المؤرخين ذكروا في روايات أخرى غير ذلك، حيث قالوا إن الحملة على السودان كانت في الواقع قوة بوليسية، مهمتها الأساسية كانت تتمثل في القضاء على الفوضى والإضطرابات في البلاد، وإعادة العلاقات بين مصر والسودان إلى سابق عهدها حيث كانت القوافل التجارية تتحرك من وإلى البلدين بكل حرية واطمئنان (١٤) إضف إلى ذلك أن غزو السودان كان شرعيا لاغبار عليه، وذلك لمساندة الزعامات المحلية التي طلبت ذلك، كما أن ضعف السلطة الإسلامية في سنار هدد بتعرض المجتمع المسلم في السودان إلى مخاطر عديدة، إضف إلى ذلك أيضاً أن الباب العالي في إستانبول الذي هو أمير المؤمنين، ومن أهم اختصاصاته توحيد المسلمين أمر محمد علي باشا الذي يتبع له بأن يوحد الأمة الإسلامية من خلال ضم السودان وجعله تابعا للباب العالي.

إلا أن عملية إغتيال إسماعيل باشا في شندي غيرت وللأبد الصورة المثلثية لفتح السودان، حيث طبع هذا الحادث والنتائج التي تمخضت عن الحملة التركية بالطابع العنيف، حيث ارتكب الجنود والقادة الأتراك بدافع الإنتقام فظائع كبيرة شوهت من صورة الحكم التركي المصري في السودان.

وذكرت الروايات أن غضب الدفتردار كان عنيفا، أعماه حتى عن رؤية الذين لا ذنب لهم (١٥)، حيث قام باحراق الممتدة حاضرة الجعليين ودمرها عن بكرة أبيها ثم اتجه نحو الدامر وسائر الاماكن المأهولة على طول نهر النيل من بربر إلى سنار، ويذكر (١٦) المؤرخون في هذه الحوادث أن كثيراً من التجاوزات قد حدثت أثناء حملة الدفتردار الإنتقامية، وترسبت كثير من الأحقاد في النفوس كذلك.

وبانطواء هذه الحقبة الدامية من تاريخ العلاقات المشتركة استقر السودان بعد ذلك تحت سيطرة الإحتلال التركي المصري، وخضع لحكامه الجدد، وقد عرف لأول مرة التقسيم الإداري للمديريات عندما قسم السودان إلى تسع مديريات.

ثم تم تأسيس مدينة الخرطوم كعاصمة حديثة للحكم التركي المصري كي تكون بديلا عن سنار التي استمرت لمئات السنين مركز السودان الحضري وعاصمته، وصارت سوق الخرطوم السوق التجارية الأولى بالبلاد في ميادين التسويق والتوزيع والإستيراد، بل إنها صارت أهم مدينة تجارية في كل المنطقة الممتدة بين وسط إفريقيا وبحيرة تشاد وحتى البحر الأحمر من الناحية الشرقية (١٧).

وقد عرفت الخرطوم لأول مرة البيوتات التجارية العالمية، حيث قدم الأجانب من شتى أنحاء الأرض للعمل في السودان بعد أن اشتهر بمنتجاته المختلفة، خصوصا المنتجات الزراعية حيث كانت الطرق بين الخرطوم وكردفان تعج بقوافل كبيرة طوال العام، بيد أن أهم السلع في تلك الحقبة كانت الرقيق.

ومن أهم أنشطة الإدارة التركية المصرية الجديدة تأمين طرق التجارة التي عمتها الفوضى لأوقات طويلة، حيث تم تأمينها وتقسيمها إلى ثلاثة طرق تجارية رئيسية هي (١٨) :-

١- الإقليم التجاري الأوسط: - ويضم النيل الأبيض والنيل الأزرق وفروعهما والجزء الشرقي من كردفان، ويرتبط هذا الإقليم مباشرة بمصر عن طريق وادي النيل والبحر الأحمر بطريق بربر - سواكن - السويس، وهو من أغني الأقاليم المنتجة للحبوب في السودان ومدينة الخرطوم مركز هذا السوق الواسع.

٢- الإقليم التجاري الغربي :- ويضم دارفور والجزء الغربي من كردفان، ويرتبط هذا الإقليم بمصر عن طريق درب الأربعين، وقد ازدهر أكثر عند ضم دارفور للسودان ١٨٧٤م، حيث صار مخرج متاجر سلطنة وداي وباجرمي، وبرقو وغيرها من الإمارات التي تقع غرب دارفور.

٣- الإقليم التجاري الشرقي: ويضم الحبشة والمناطق المحيطة بها في السودان، ويرتبط هذا الإقليم بمصر عن طريق ميناء مصوع، وقد قامت هناك علاقات تجارية ناجحة بين تجار الخرطوم وسكان السفوح السفلي لجبال أمادوا على الحدود الجبلية لمملكة كافا الحبشية.

هذا الرواج التجاري الواسع يعطي فكرة مبسطة عن مدى الازدهار الذي حدث للسودان في تلك الفترة، بعد أن كان السودان مفككا ضعيفا، تغير فيه القبائل على جيرانها وتسلب بعضها البعض، وتمنع البضائع والحجيج من الحركة، وتنتشر فيه الأمراض المهلكة التي كانت لاتجد العناية أو الوقاية الكافية، في ظل دولة ضعيفة يتلاعب وزراؤها بالسلطة كما يشاؤون، وفي ظل حروب تكاد لا تنتهي بين العبدلاب والفونج وبين القبائل المختلفة.

بيد أنه ومن جهة أخرى عرف السودان سلبيات عديدة للحكم التركي المصري، وكان من أكبر هذه السلبيات إزدهار تجارة الرقيق بصورة واسعة لم تكن معروفة في السابق (١٩)، وربما يرجع ذلك الأزدهار إلى افتتاح النيل الأبيض للملاحة في ١٨٥٢م، حيث أصبحت البواخر الحديثة والمتسعة تروح وتغدو بكميات متزايدة من سكان السودان الجنوبيين، وقد شجعت الحكومة هذه التجارة من خلال وضع التشريعات الخاصة بها، وإنشاء محطات تجارية عديدة على أطراف المناطق التي يمتد إليها سلطانها مع حدود بحر الغزال والنيل الأبيض، حيث صارت هذه المناطق نشطة للغاية في إستيراد الرقيق، كما أنها شجعت مجموعات سكانية عديدة من شمال السودان،

ومغامرين للعمل في هذه التجارة، ومدتهم بالسلطة وقوانين الإحتكار والسلاح اللازم، من أجل ضمان نجاح أكبر لعمليات صيد العبيد.

ويبقى السؤال هل العلاقات بين شمال وجنوب السودان في العهد التركي المصري تتمثل فقط في تجارة العبيد، أم أن هناك أنشطة إنسانية أخرى نمت مثل التجارة والتأثير الحضاري، وللإجابة عن هذا السؤال يجب التذكير بأسباب حملة محمد علي للسودان، حيث كان من أهم مطالبها جلب الرقيق إلى مصر لتجنيدهم في جيش نظامي، لذلك كانت السنوات الأولى للحكم التركي المصري تتصف بالرغبة العارمة في جمع الرقيق لتلبية احتياجات محمد علي باشا، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لذلك لم تترك هذه الحملات أثرا ثقافيا أو حضاريا، بيد أنه بعد ذلك وعند دخول التجار الشماليين والأوروبيين حاولوا الإستفادة القصوي من خيرات جنوب السودان، مثل العاج الذي كان يستلج من مناطق بعيدة في الغابات الإستوائية، لذلك نشأت الحاجة لوجود وسيط جنوبي في هذه العملية التجارية، وكان الإتصال مع الجنوبيين في بداية أمره حذرا إلا أنه توسع فيما بعد لدرجة أن القبائل الجنوبية التي كانت متحاربة مع بعضها البعض كانت تعمل كمرشد لتجار الرقيق في جنوب السودان (٢٠).

ومن جهة أخرى نجد أن التجارة التي نشأت بين الشمال والجنوب أو مع الأوروبيين كانت تتصف بالإستغلال المفرط (٢١) حين كانت حبة الخرز الزجاجية تكفي للمبادلة بناب فيل قيمته الحقيقية في الأسواق العالمية تقدر بخمسمائة فرنك.

ومما لا شك فيه أن العهد التركي المصري تميز بمزايا عديدة من أهمها النجاح في استتباب الأمن، وتنظيم التجارة وتوحيد الموازين والمقاييس مع مثيلاتها في مصر.

وصناعة معاصر الزيوت والصابون وصياغة الذهب والفضة، وصناعة قرن الخريت، وأنياب الفيل، وأسنان فرس البحر، وإدخال أصناف جديدة من الخضروات والنباتات الزراعية ذات العائد التجاري الكبير مثل القطن، وصناعة تنظيف وتصنيف الصمغ العربي بحسب نوعه وجودته، وقد تم استجلاب آلات من أوروبا لهذا الغرض، بالإضافة إلى أن هذا العهد أخرج السودانيون من عزلتهم الطويلة وعرفهم على الكثير من الانماط الحياتية الحضارية، كما أن العلماء الدينيين قدموا من مصر والحجاز والمغرب العربي بأعداد متزايدة، وأنشأوا المراكز الدينية النشطة التي علمت أفراد الشعب السوداني الكثير، بعد أن كان الجهل يطبق على السكان لدرجة اختلاط العادات الوثنية مع المسيحية مع الإسلامية دون تخرج في ذلك.

والحكم التركي المصري شأنه شأن كثير من أنماط الحكم، يبدأ بقوة ويستمر فترة ثم ما تلبث عوامل الضعف والإنحلال تدب في أوساطه، مما يؤدي إلى انهياره في آخر الآخر، ففي بدايات عقد الستينيات من القرن الثامن عشر والسنوات التي تلتها ضعف الحكم المصري في السودان، وربما يعود ذلك إلى ضعف السلطة الحاكمة في مصر نفسها، بعد أن كيدتها التدخلات الأجنبية خسائر فادحة، واستدانة طائلة، وقد انعكس ذلك على السودان حيث كانت مدة الحكم دار عام واحد لا تتجدد إلا في أحيان نادرة، حيث يقوم في هذا العام بإثراء نفسه في اسرع وقت ممكن من خلال الضغط على مرؤوسيه، الذين يقومون بدورهم بالضغط على المواطنين مما انتج ضغوطا لا حدود لها وعمليات عنف واسعة لاستخلاص الأموال، في بلاد لم تكن تعرف الضرائب ولا جبايتها إلا في أزمان قريبة (٢٢).

إضاف إلى ذلك أن تعيين حكام مديريات مسيحيين على الرعايا المسلمين كان مستهجنا لأبعد الحدود، ودافعا للتمرد، وتذكر الروايات أن قبيلة الشكرية في أرض البطانة تركت نصف أراضيها كي لا تقع تحت نفوذ مديرها المسيحي اراكيل باشا.

كما نفشى الظلم والرشوة والمحسوبية في المجتمع السوداني بشكل طاع، مما زاد من معاناة الاهالي، خصوصا وأن التحيز لقبيلتي الشايكية والعبادة ومحاباتهم بلغ حدا كبيرا.

وتذكر إحدى الروايات أن السلطة التركية في السودان، وكنتيجة مباشرة للضغوط الأوروبية على الخديوي منعت تجارة الرقيق المزدهرة في السودان والتي كان لها رجالاتها المستفيدون منها وهم قوة ضخمة لا يمكن الإستهانة بها (٢٣) وبقرارها هذا تكون قد دخلت في عداء مباشر مع قطاع مهم من قطاعات المجتمع السوداني.

ومن جهة أخرى كان الأداء المصري للأعمال في السودان متدنيا للغاية ومتعاليا ويرجع ذلك الأمر إلى عدم توافر الرغبة الحقيقية للمجيء للسودان عند كثير منهم، وذلك لأن السودان في الذهنية المصرية كان لا يأتي إليه إلا المغضوب عليه الذي يراد نفيه، لذلك صار السودان اشبه بالسجن أو المنفى (٢٤).

كما أن مجموعة من الصفوة السودانية كانت ترى أن الإصلاحات التي حدثت في السودان مثل تأمين طرق التجارة وغيرها وإدخال بعض الآليات الصناعية لتجويد المنتجات السودانية، كان القصد منها فائدة الحكومة المصرية في المقام الأول، ولم يكن السودان معنى بها، وقد دللوا على ذلك من خلال تجاهل الحكومة المصرية للمشاريع الكبرى مثل تنمية ميناء سواكن السودانى وربطه بوادي النيل عن طريق السكك الحديدية (٢٥)، حيث خشي الخديوي من أن حدوث إتصال مباشر بين سواكن والنيل سيؤدي إلى تقوق موانئ السودان في توزيع صادراته إلى العالم الخارجي، ويؤثر بذلك في موانئ البحر الأبيض المصرية، حيث تصل البضائع متأخرة ستة اشهر إلى الأسواق الأوروبية عن مثيلاتها المجلوبة عن طريق ميناء سواكن.

لكل هذه الاسباب وغيرها نجح الداعية الإسلامي السوداني محمد أحمد المهدي في تقويض الحكم التركي المصري في السودان في شهور قلائل، بعد أن نجح في جمع مختلف قبائل السودان حوله، حين اجتمع لديه جيش مكون من عشرات الألوف من الثائرين، ثم زحف نحو الخرطوم عاصمة الحكم التركي المصري فسقطت في يده بعد حصار قصير في ١٨٨٥م.

وتقول الروايات أن كثير من المصريين سواء كانوا في السودان أو مصر أيدوا الثورة المهدية، وكتبوا فيها الرسائل الطويلة مثل إبراهيم العوام، وتمنوا لها النجاح في التخلص من قبضة الإحتلال التركي الذي ران على السودان طويلا والتخلص أيضاً من الإحتلال الإنجليزي الذي استغل حوادث الثورة العربية فقام باجتياح مصر في ١٨٨٢م بدعوي حماية الخديوي والمصالح الغربية في مصر (٢٦).

وتفجر الثورة المهدية في السودان خلق شعورا وطنيا جياشا عم كافة أنحاء السودان الحالي، ويمكن القول إن هذه الثورة ربما جعلت من الممكن أن يكون السودان متحدا في المستقبل، وذلك على الرغم من أنها لم تنادى على الإطلاق بالقومية السودانية بقدر ما كانت تنادى بالقومية الإسلامية، حيث تحرك مناديبها غربا وشرقا وجنوبا من أجل التبشير بفكرة المهدية، ونسبة لصعوبة التحرك العسكري خارج المجال السوداني والتعقيدات وموازين القوى الدولية

يومئذ فإن التأثير الأكبر للمهدية كان بالسودان، حين اختلطت القبائل مع بعضها البعض لأول مرة في ميادين القتال، كما أن اقلية سودانية ظلت على الدوام لها سلطتها الخاصة مثل دارفور وكردفان، أو كانت واقعة تحت النفوذ الأجنبي أتحدت لأول مرة تحت ظل إدارة وطنية خالصة. وفيما بعد شكل أنصار الثورة المهدية ملامح السودان الجديد المنفصل عن مصر، بالرغم من أن المصريين يعززون المساويء التي حدثت أثناء الحكم التركي المصري للصفوة التركية التي هيمنت على مصر كما هيمنت على السودان، إلا أنه ومن المهم القول إن هذه الصفوة التركية التي كانت منعزلة عن الشعب المصري إبان الاحتلال الأول للسودان في ١٨٢١م والسنوات التي تلتها سرعان ما تمصرت بعد ذلك (٢٧)، وأخذت في الابتعاد عن جذورها التركية والتلاحم والاندماج مع مكونات الداخل المصري، إلى أن كانت سنوات السبعينيات في القرن الثامن عشر حين انفصلت عن جذورها التركية لدرجة أن حكمدارى السودان كانت أسماؤهم تبدو مصرية خالصة مثل أحمد باشا أبودان.

وعندما تم إعادة احتلال السودان في ١٨٩٨م تم ذلك عن طريق تخطيط وقيادة إنجليزية مع مشاركة مصرية وسودانية، وحدث ذلك نتيجة لوقوع مصر ذاتها تحت الإحتلال البريطاني في ١٨٨٢م، حيث تركت مصر بوضعها الدولي كما هو، إلا أن إنجلترا سيطرت عليها تماما بعد أن قضت على عناصر الإستقلال والحكومة الاهلية، وبعد أن سيطرت على الجيش وبسطت سلطانها على الوزارات والدواوين وألغت الدستور وابطلت المجلس النيابي، وأنشأت هيئة استشارية لا قوة لها ولا تستطيع الحد من سلطان الإحتلال.

ثم أجبرت الحكومة المصرية فعليا على إخلاء السودان وذلك لأهداف بعيدة المدى تعلمها هي، حيث ذكر المصريون أن سياسة إخلاء السودان كان القصد منها تمزيق الإمبراطورية المصرية (٢٨)، بعد أن ضحت في سبيل تأسيسها بالآلوف من أبنائها، وملايين الجنيهات من أموالها، وجهود عشرات السنين من تاريخها، وبهذا القرار الغريب تخلت الحكومة المصرية عن مساحة مترامية الأطراف وتركبتها لقمة سائغة للفوضى ثم الإستعمار الإنجليزي.

ويدللون على رفض قرار الإخلاء على أن رئيس الوزراء يومها شريف باشا أثر أن يقدم استقالته من الحكومة إلى أن يوقع على مثل هذا القرار، ولم يجد المستعمر الدخيل سوي رجل أجنبي من جنور أرمنية لإنفاذ هذا القرار.

ويدللون كذلك على المؤامرة البريطانية بأن عبدالقادر حلمي باشا حكمدار السودان بعيد تفجر الثورة المهدية إستطاع هزيمة المهديين في عدة مواقع حربية وطهر الجزيرة وسنار والنيل الأبيض من مريديهم، إلا أنه أبعد ولو ترك لربما استطاع استخلاص السودان إلى مصر كاملا، أو على أقل تقدير لاستطاع حصار الثورة في غرب السودان حين كانت القوات كافية لذلك، وعندما جاء قرار الإخلاء من السودان وأذيع على الملأ انتفعت جماعات عديدة من الأهالي السودانيين المؤيدين لمصر في الهجرة نحو المهدي لضمان الحماية من النظام الجديد الذي أصبحت سيطرته مؤكدة، كما أن الجيوش المصرية استهدفت من قبل القبائل المحلية بعد أن عرف أمر تراجعها وإنسحابها.

لذلك عندما قدم غردون لإخلاء السودان كانت مهمته الاساسية بث الفوضى في ربوعه، ودق أسفين بين الشعب الواحد، وذلك أن غزو مصر للسودان كان لصالح الوحدة القومية مثل

حرب إنجلترا ضد اسكتلندا أو الحروب الأهلية للولايات المتحدة، لتعود بريطانيا لاحتلاله فيما بعد عندما تبسط سيطرتها الكاملة على مصر وبعد أن تكون الأحداث الداخلية قد تبلورت في شكل وطني منفصل.

إضاف إلى ذلك لم تستطع حكومة الخليفة عبدالله التعايشي فيما بعد المحافظة على مديريات السودان التي ورثتها عن الحكم المصري (٢٩)، حيث صار السودان يتنازع عليه من قبل القوى العظمى الطامعة فيه، ففي دارفور مثلاً أقفرت الحياة في هذا الإقليم تماماً وتراجعت التجارة وحركة التعليم نتيجة للحروب والثورات خصوصاً بعد ثورة أبي جيمزة الذي اتبعه خلق كثير، مما حدا بالخليفة إلى إرسال جيش إلى أماكن نفوذه، وقد أدت هذه الحروب إلى هروب السكان من هذا الإقليم وتركه بدون حكم منظم، وإقليم بحر الغزال عاش فترة من الإنقسات والإضرابات دامت لحوالي عامين بعد أن تركته قوات الخليفة نهياً للطامعين من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب السيادة على مستعمرة الكونغو المجاورة. ومديرية خط الإستواء بعد إنسحاب أمين بك الحاكم المعين من قبل الخديوى سرعان ما أرسلت لها حملة أجنبية بريطانية بقيادة المغامر استانلي بعد أن عجز المهديون عن السيطرة عليها أمام الأطماع الإستعمارية المحيطة بها، أما أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال فلم تصل إليها قوات المهدي.

وقد اقتسم الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون بعد تمزيق الإمبراطورية المصرية الصومال، واستولت الحبشة على إقليم البغوص وهرر، كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون في بحر الغزال، ووصلوا حتى أعالي النيل، وحصل الإنجليز كذلك على يوغندا وبذلك تكون منابع النيل جميعها خارج السيطرة المصرية في الحاضر والمستقبل.

ومن جهة أخرى كان السودانيون ومنذ إشتمال الثورة المهدية راغبين في بقاء صلتهم بمصر (٣٠)، وإن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين وإنما كانوا ضد الحكم بأدواته وأساليبه وعماله من أترار وأوروبيين، لذلك ليس غريباً أن يستقبل أهالي صعيد مصر وكثير من المتعلمين في مصر الجنرال غردون وإنتصارات المهدي بنفس حماس السودانين.

ومجموعة أخرى من المؤرخين المصريين ترى أن الثورة في عهد محمد أحمد المهدي لم تكن سوي ثورات دينية متتابعة، لم يكن لها برنامج وطني سياسي أو اجتماعي، واعتمدت في إنتشارها على سمعة المهدي فقط كشخصية دينية، ولم يتوافر في اتباعه من يستطيع أن يحمل هذه الأمانة من بعده، وقد انتظرت الجماهير السودانية أن يحقق لها المهديون التعمير والإنشاء، إلا أنهم توجهوا إلى العنف وإثارة الشعور الديني، وكذلك لم يكن للخليفة المقام الذي كان للمهدي، لذلك كانت ولايته عنيفة، حيث نمت الخلافات والإنقسات بين القبائل السودانية المختلفة وبين الخليفة والزعماء المهديين، وفي هذا الجو المضطرب نادي زعماء سودانيون بارزون بأعادة وحدة وادي النيل بعد وفاة المهدي، وبإقامة نظام حكومي في السودان يمنع قتل الناس بعضهم لبعض.

وعندما تم إخضاع مصر للنفوذ البريطاني سارع الأخيرون (الإنجليز) بضم السودان بعد أن هددت خطتهم الرامية إلى السيطرة على شرق إفريقيا، وإنشاء طريق يربط بين رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا والإسكندرية في مصر، وكان تصادم هذه الخطة مع الخطة الفرنسية

الرامية إلى اجتياح حزام عريض في إفريقيا من دكاو وحتى جيبوتي عجل بالإسراع في ضم السودان، خصوصا وأن الطلائع الفرنسية الإستعمارية وصلت بالفعل إلى فشودة.

والذي شجع بريطانيا أكثر على احتلال السودان وجود حكومة إسلامية قوية فيه، وهذا أمر يشكل تهديدا مستقبليا على نفوذهم، كما أن ضغط السلطة المصرية لإعادة الإمبراطورية المصرية إلى سابق عهدها شجع الإدارة البريطانية أكثر أضف إلى ذلك أن الإنتقام لذكري مقتل غردون والمناداة بذلك من قبل الرأي العام البريطاني ساهم في هذا الأمر.

وهكذا تمت إعادة فتح السودان في ١٨٩٨م بعد أن دافع السودانيون بشراسة عن إستقلالهم على طول خط سير الحملة الإنجليزية، في دنقلا، وفي النخيلة، وفي أمدرمان، وفي أم ديبكرات وغيرها من المناطق، إلا أن تقوى السلام الناري الحديث مكن في نهاية الأمر الحملة الإنجليزية المصرية من إعادة فتح السودان.

وفي ظل الثورة المهدية حدثت عدة ظواهر كان من شأنها التأثير على مستقبل السودان السياسي لأوقات كثيرة قادمة، وأول هذه الظواهر كما سبق وذكرنا كان شعور السودانيين لأول مرة بالإستقلال الوطني، وبعد أن تولي الخليفة عبدالله التعايشي السلطة عمل على تأمين الثورة وحمايتها من كل الأخطار المحتملة وعلى رأسها خطر الانشقاقات الداخلية (٣١) بالضرب بقوة على كل المخالفين، وكانت أعداد كبيرة من هذه الضربات موجهة لقبائل شمالية مثل الجعليين والشكرية والكبابيش والبطاحين، إلا أنه من جهة أخرى لم يستثن قبائل غرب السودان من فرض نفوذه عليها، أضف إلى ذلك أن الطريقة الصوفية الوحيدة التي كانت خارج الإجماع الصوفي المؤيد للمهدية بصورة علنية كانت الختمية، وكانت مناطق وجودها في شمال وشرق السودان، حيث اندلعت مواجهات حربية بينها وبين القوات المهدية خصوصا في شرق السودان، كما أن الصدام الذي حدث بين الخليفة عبدالله والأشراف من أهل الإمام محمد أحمد المهدي أثر بشكل ما في تصوير بعض المواطنين لحكم الخليفة عبدالله، وانعكست تلك النظرة وشملت كافة الجماعات القبلية الموجودة في غرب السودان، مع أن قبائل غرب السودان تأثرت هي الأخرى من التجريدات المتتالية للخليفة عبدالله عليها وإجبارها على الهجرة إلى منطقة أمدرمان الصحراوية مع اختلافها مع البيئة التي قدموا منها وصعوبة العيش فيها، وفيما بعد سيستغل الحكم الثنائي الجديد هذه الاختلافات بين قبائل السودان من أجل فرض نفوذه، كما أنه سينشأ تصور لدي الكثير من الكتاب المصريين أن الثورة المهدية وأنصارها هم الاعداء التقليديون للوحدة بين البلدين.

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩م عندما استتب الأمر لبريطانيا ومصر في إعادة احتلال السودان تم التوقيع على إتفاقية الحكم الثنائي، وتتبع فلسفتها أساسا من حق مصر التاريخي في السودان من وجهة النظر المصرية (٣٢)، ولإيقاف الدول الطامعة في احتلال السودان، وفي حق الفتح بالنسبة للإنجليز الذين تم على أيديهم هذا النصر، بيد أن المصريين يحتجون على حق الفتح الإنجليزي من خلال القول بأن حملة إعادة فتح السودان تمت على أيديهم تقريبا، وبالنسبة للإنجليز فإن قوات بسيطة اشتركت في إعادة الفتح تقدر بحوالي أربعمئة ضابط وجندي إنجليزي بالإضافة إلى قائدها كشمس، وهم جنود وضباط في الجيش المصري، أضف إلى ذلك أن الإنجليز هم الذين تسببوا في خسارة الحرب تجاه المهديين باعلانهم سياسة إخلاء السودان بالرغم من أن القوات المصرية الموجودة يومئذ كانت كافية لإعادة الأمن لربوع البلاد. لذلك جاءت إتفاقية ١٨٩٩م

بالمشاركة في حكم السودان عن طريق القوة المطلقة بعد أن تمكن الإنجليز من احتلال مصر والسيطرة عليها.

ونصت إتفاقية ١٨٩٩م والتي بموجبها تم حكم السودان طوال الخمسين عاما القادمة على:-

١- يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الكائنة جنوب خط ٢٢ شمالا، وقد اعترض المصريون على هذه النقطة باعتبار أن مثل هذا التحديد يمثل صناعة خط وهمي غير موجود بين البلدين، ولا توجد في تلك المنطقة معالم جغرافية أو طبوغرافية يمكن من خلالها تحديد الفواصل، فعلى العكس من ذلك تتداح العلاقات بين شعب وادي النيل دون عوائق، أضف إلى ذلك أن تحديد هذا الخط أدخل كلا من وادي حلفا وسواكن في الحدود السودانية بالرغم من أن هاتين المدينتين كانتا وباستمرار تحت حوزة الحكومة المصرية، كما أن تجاهل الحدود الجنوبية والغربية للسودان دون توضيح يبين نية بريطانيا في وضع العراقيل والعقبات أمام وحدة البلدين، لذلك افتعلت هذا الخط.

٢- يعين حاكم عام بريطاني لحكم السودان بتوصية من مملكة إنجلترا، وبقرار من خديوي مصر، كما أن هذا الحاكم العام لا يفصل في أمور الحكم إلا بتوجيهها، وجاء اعتراض المتقنين المصريين على هذه النقطة على اعتبار أن الحاكم لابد أن يكون إنجليزيا ومرشحا من بريطانيا، وليس على الخديوي سوي الموافقة على هذه الترشيحات، حيث إن قوات الاحتلال تجعل من الصعب، أن لم يكن من المستحيل رفض قبول توصية ملكة إنجلترا، كما إن إقالته لا تأتي منه ولا يستطيع الخديوي محاسبته.

٣- إن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون تسن من قبل الحاكم العام، ويسري مفعولها في جميع أنحاء السودان، على أن يبلغ بها الحاكم العام مندوب الحكومة البريطانية بالقاهرة ورئيس النظار المصري، وجاء اعتراض المصريين على هذه الفقرة، على أساس أن قوانين السودان التي تسن لا يتم التشاور فيها مع الحكومة المصرية، وأن مهمة الحاكم العام مجرد ابلاغ رئيس النظار بعد أن تكون هذه القوانين قد سرت بالفعل وجري تطبيقها، وبالتالي ستتشأ على المدى البعيد قوانين ولوائح في السودان تختلف عن مثيلاتها المصرية، مما يكرس الانفصال الفعلي بين البلدين.

٤- لا يجوز أن تسرى على السودان أو جزء منه القوانين والقرارات واللوائح المصرية التي تصدر، وقد جاءت هذه الفقرة تكملة للفقرة السابقة، حيث إن قوانين السودان تتشأ بمعرفة الحاكم العام.

ويدلل المصريون على إنفراد بريطانيا بحكم السودان دون مشاركتهم بإتفاقيات الحدود السودانية التي وضعت بعيد اعادة فتح السودان مثل إتفاقيات الحدود مع دولة الكنگو تحت هيمنة البلجيك في ١٩٠٦م أو مع فرنسا لتحديد الحدود الغربية خلال أعوام ١٩١٩م و١٩٢٤م (٢٣)، حيث فاضوا في جميع هذه الإتفاقيات منفردين ولم يشاركهم أي مسئول مصري.

وفيما يبدو أن إنفراد الإنجليز بالسلطة في السودان كان أمرا مخططا له منذ وقت مبكر، وأن اعادة احتلال السودان تحت العلم المصري القصد منه فقط الوقوف أمام الدول الإستعمارية الغربية الأخرى التي كانت تفكر في الإستيلاء على السودان، لذلك ادعت بريطانيا بأنها

وبمشاركتها في إعادة احتلال السودان إنما تعمل لإعادة استرجاع أملاك الخديوي والباب العالي في إفريقيا مع العلم أنها كانت مسيطرة على هذه الأملاك بالفعل وقد كتب السير لي استاك حاكم عام السودان فيما بعد لונجت مندوب بريطانيا السامي في مصر ما يلي (٣٤):

(اقترح أن تتحمل حكومة جلالة الملك جورج الخامس إدارة السودان وحدها إذا ما وجدت الفرصة المناسبة لذلك، لئتم إبعاد العنصر المصري المكروه في السودان، وإنزال العقاب الذي يستحقونه، لأنهم أرادوا الحصول على المكاسب بالفوضى والنهب والقتل، مما نتج عن ذلك فقدانهم لقطر سعوا لحكمه وخسروه لسنين خلت، ولم يستطيعوا استعادته إلا بالمساعدة البريطانية التي جعلت السودان بلدا ذا مستقبل زاهر واستراتيجي لفائدة الإمبراطورية البريطانية) أما الحركة الوطنية المصرية في تلك الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٠م فقد تأرجحت مواقفها بالنسبة للنظر إلى السودان بوصفه جزءا لا يتجزأ من مصر وامتدادا طبيعيا لها حيث كانت ترى مثلا أن تغطية العجز السنوي لميزانية السودان من الخزينة المصرية والبالغة حوالي ٣ ملايين جنيه مصري أمر طبيعي يحدث بين الدولة وأقاليمها (٣٥)، وبين بعض الصفوات الأخرى التي كانت ترى في السودان مستعمرة مصرية يجب الحفاظ عليها (٣٦)، وكان مصطفى كامل يقول في خطبه (إن السودان مستعمرة مصرية وعلى المصريين ألا يفرطوا في حقوقهم فيه بحق ما أريق من دماء وماصرف من أموال، عليكم ذكر ذلك صباحا ومساء) وتتبع أهمية مصطفى كامل بأنه باعث الوطنية المصرية بعد الركود الذي دام منذ عام الاحتلال في ١٨٨٢م وحتى ١٩٠٠م ومؤسس الحزب الوطني.

وفي ١٩١٤م وقبل الحرب العالمية الأولى نظرت بريطانيا في تحالفاتها الداخلية في مستعمراتها من أجل الاستعداد للحرب التي صارت وشيكة، حيث خشيت في السودان من التأثيرات الدينية المتشددة المؤيدة لتركيا في العالم الإسلامي، لذلك سارعت بإحياء الزعامات التي لها ثارات مع الإتراك، سواء كان ذلك في شبه الجزيرة العربية أو في السودان، وكان المرشح الأول للتصدي للنفوذ الديني التركي في السودان هو السيد عبدالرحمن المهدي، الذي أبدي استعدادا للعمل ضد الأتراك (٣٧)، وبموجب هذا الاتفاق سمحت الإدارة البريطانية للأُنصار مرة أخرى بالنمو والتطور التنظيمي على أن يكون ذلك سلميا وإقتصاديا، وقد مكن ذلك السيد عبدالرحمن المهدي من زراعة عشرات الألوف من الأفندة دون تكاليف تذكر بعد أن تطوع الأُنصار بعمل ذلك.

ومن هنا نشأت قوة متضخمة في السودان منظمة وكارهة للنفوذ التركي المصري، ومتحمسة لاستقلال السودان عن كل وصاية، في مقابل جماعات من القبائل والمتقنين مع وحدة وادي النيل.

أدت هذه التغيرات السياسية في السودان واعتماد الإنجليز على حفائهم الجدد (الأُنصار) في إثارة حفيظة المصريين، مما جعل الإتهامات المصرية لانجلترا في الصحف المصرية تتزايد حيث اتهم المصريون الإنجليز بالآتي: (٣٨) :-

١- إسناد الأمور التنفيذية من جباية وضرائب وغيرها عمدا للمصريين.

٢- إنشاء معهد ديني محلي لمنع السودانين من زيارة الأزهر.

٣- منع الوفود السودانية القدوم إلى مصر.

٤- إرسال الطلبة الذين يريدون تعليما عاليا إلى بيروت " أول رئيس وزراء وطني درس في بيروت وكذلك أول مدير سوداني لجامعة الخرطوم "

٥- اعتبار المواطن المصري الذي يود الذهاب إلى السودان أجنبيا، لا يستطيع أن يدخل السودان أو الإقامة فيه أو الإتجار مع أهله أو يمتلك جزءا من أراضيه إلا بأذن خاص من الحاكم العام.

٦- شهادات المدارس المصرية غير معترف بها في السودان، وذلك بهدف منع المصريين أو من تلقى تعليما مصرياً من الإقامة والعمل في السودان، وهي سياسة مرسومة لقطع العلاقة بين أبناء الشعب الواحد.

٧- عدم الإعراف بالنقد المصري المتداول في السودان.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار بريطانيا على أعدائها، تطلعت القوى الوطنية في مصر للإستقلال وعندما لم تجد أذنا صاغية انفجرت ثورة ١٩١٩م، وقد تحمست لها أطراف عديدة في السودان، وعلى وجه الخصوص الطبقة المتعلمة وضباط الجيش والموظفون الحكوميون.

وفيما يبدو فإن التأييد السوداني لثورة ١٩١٩م كان محصورا في فئات محدودة إلا أنه سرعان ما تزايد حيث بعث ونجت مندوب مصر السامي رسالة إلى لندن في عام ١٩١٩م، يذكر فيها أن الحركة الوطنية في مصر كان لها أثر في السودان إلا أنها في الوقت الحاضر تتحصر في الخرطوم وشمالها، وربما يعزي هذا إلى تأثير التجار خصوصا تجار أمدرمان وتجار الشمال الذين لهم علاقات مع المصريين (٣٩).

وأمام التأييد المتزايد لثورة ١٩١٩م لجأت السلطات الإنجليزية إلى أنصارها من الزعماء الدينيين للتصدي لهذه الحركة بالكتابة في صحيفة حضارة السودان، أو في إلقاء الخطب للجماهير المنضوية في هذه الطوائف الدينية.

ثم زاد ضغط الزعماء الدينيين الثلاثة على الميرغني، عبدالرحمن المهدي، الشريف يوسف الهندي " من أجل أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا أكثر صلابة يؤكد حقيقة وضع السودان في الإمبراطورية البريطانية، حيث كانوا يعتقدون أن مستقبل السودان مرتبط بالسلطة البريطانية (٤٠)، وقد تحدث السيد على الميرغني صراحة قائلاً إنه يرى السودان يتطور تحت إرشاد بريطانيا العظمى إلى شعب متحد، ثم يطالب هؤلاء الزعماء بإبعاد العنصر المصري بشقيه الإداري والكتابي من الحكومة بأسرع فرصة، وذكروا أن الناس يكرهون المصريين ولا يتقنون بهم ولا يرون أي فائدة في حكمهم.

ثم أرسل السيد الشريف يوسف الهندي للحاكم العام رسالة يخبره فيها بأنهم قد سمعوا بأن المصريين يعتبرون مصر والسودان قطرا واحدا (٤١)، إلا أننا نرفع أصواتنا لنشرح بأن أهل السودان لا يتبعون مصر بتاتا، ونحن على ثقة بأنهم انفصلوا نهائيا منذ إستعادة الفتح والأحتلال.

هذا الرافض الشديد من الزعماء الدينيين الثلاثة الكبار في السودان ربما يعود إلى عدة أسباب منها ميراث العنف والقسوة الذي حدث إبان الحكم التركي المصري، أو الإدعاءات الحديثة في مصر باعتبار السودان مستعمرة مصرية وبالتالي السيادة المصرية على السودان، وفي ضوء هذه المقولة تحديدا إنبته المصريون مؤخرا لشعار السيادة المصرية على السودان حيث حاولوا

إيجاد تفسيراً لينا يخفف من وقع كلماته، حيث ذكروا أن شعار السيادة المصرية على السودان كان فحاً وقع فيه دعاة وحدة وادي النيل إذ خلط هؤلاء بهذه المقولة خلطاً واضحاً بين طريق التوسع وهو الطريق الذى تؤدي إليه هذه العبارة وبين مقولات أخرى مختلفة (٤٢).

كما أن سبب هذا العداء من قبل هؤلاء الزعماء أيضاً ربما يرجع إلى الخوف من النفوذ المصري على أنصارهم التقليديين في السودان، حيث إن مصر ملأى بالمتقنين والمتعلمين، كما أن التيارات الدينية السلفية والحديثة كان لها وجود مقدر هناك، إضف إلى ذلك أن الحركة التعليمية متطورة، وبالتالي فإن دمج مصر والسودان في قطر واحد سيؤدي بالتأكيد إلى تأثر أعداد كبيرة من أنصار الطوائف الدينية الثلاثة بالسودان بالتثوير، وبالتالي ستتآكل شعبية هذه الطوائف على المستوى المتوسط والبعيد.

وفيما يبدو إن الرأي الأخير أقرب للحقيقة وذلك أن السيد على الميرغني زعيم الطائفة الختمية في السودان سرعان ما غير موقفه الداعي إلى إستقلال السودان إلى تأييد الإتحاد مع مصر بعد أن تبين له أن الأنصار ربما يشكلون خطراً عليه، وذلك بعد عدة مؤشرات منها (٤٣).

١- منح السيد عبدالرحمن المهدي لقب سير في ١٩٢٦م.

٢- زيارة الحاكم العام له في الجزيرة أبا.

٣- تدبير قروض مالية بشروط ميسرة ومنحه أراضي زراعية شاسعة.

٤- السماح له بجمع الزكاة من أنصاره.

٥- تزايد ثروته وعقاراته بشكل متضخم.

٦- زيادة التكهات بترشيحه من قبل بريطانيا ليصبح ملكاً على السودان.

لكل هذه الأسباب وغيرها اتجه السيد على الميرغني إلى المعسكر الوجودي بعد أن كان من أشد أنصار معسكر الإستقلال، حيث ساهم مع عبدالرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي في إنشاء صحيفة حضارة السودان الداعية بقوة لاستقلال السودان.

كما أنه ومن وجهة أخرى كان معسكر الإتحاد مع مصر قد تضعضع، وذلك على أثر إغتيال السير لى ستاك حاكم عام السودان وحكمдар الجيش المصري في القاهرة عام ١٩٢٤م، حيث جرى على أثر ذلك إجبار مصر على إبعاد جيشها وموظفيها من السودان، والتهديد بقيام مشاريع زراعية في السودان غير محدودة المساحة.

وننتج عن ذلك لأول مرة منذ إتفاقية ١٨٩٩م إنفراد إنجلترا بحكم السودان دون المشاركة الرمزية المصرية (٤٤)، وقد صاحب الخروج المصري من السودان احتجاجات عديدة خصوصاً من الضباط وطلاب المدرسة الحربية، وتقول بعض الروايات أن إتفاقاً ما قد تم بين الضباط المصريين والسودانيين ينص على عدم تنفيذ أمر الإخلاء ومهاجمة الإنجليز، وعندما تحركت القوة السودانية بقيادة عبدالفضيل الماظ ورفاقه لم تتم مساندتهم من القوة المصرية الموجودة على بعد أمتار قليلة بالمنطقة الشرقية للنيل الأزرق، مما ترك أثراً عميقاً في نفوس الجماهير المؤيدة لمصر، وقد كان السيد عبدالله خليل "رئيس الوزراء فيما بعد" مشاركاً في هذه الأحداث، حيث انضم إلى الإستقاليين بعد ذلك وصار من قادتهم كما أن السيد محمد أحمد المحجوب، رئيس الوزراء فيما بعد أيضاً (٤٥) "كان يقول" إن نتائج ثورة ١٩٢٤م تتمثل في الدرس المؤلم الذي تلقاه السودانيون من حكام مصر والمصريين، فعود المصريين بالمساعدة لايتمتع عليها ولايعول

عليها، ولعل هذه الأحداث هي التي فتحت علينا كشباب الطريق للبحث عن حركة سياسية مستقلة.

إلا أن إنضمام السيد علي الميرغني بجماهيرتيه العريضة ومريديه لتيار الوحدة زاد من قوته، كما أن تخوف البعض من زيادة النفوذ المهدوي وضح وذكر ذلك الناس بالأحداث العنيفة من قبل المهدية، والمآسي التي حدثت في شمال السودان مما جعل من الممكن لهذا التيار أن يواصل مسيرته بعد أحداث ١٩٢٤م الدامية، ويمكن أن نقول إن الانقسام بين الوحدويين والإستقلاليين بعد انضمام السيد علي أصبح منشؤه الأول المنافسة بين القبائل الشمالية والقبائل الغربية في السودان أكثر من كونه قضية حقيقية تستوجب الإهتمام بها والدفاع عنها.

وبعد انسحاب مصر من السودان طفقت الإدارة البريطانية في فصل الجنوب السوداني عن الشمال، وذلك عن طريق منع التقارب الشمالي الجنوبي، ومنع التأثيرات الثقافية والحضارية من الوصول إلى الجنوب، كما أنها فتحت الباب واسعا أمام الإرساليات الأجنبية لخلق ظروف تعليمية وثقافية مغايرة لما يجري في شمال السودان. ولم يبق للمصريين شيء في السودان سوي التيار الإتحادي المناادي بالوحدة، كما أنهم ومن وجهة أخرى عجزوا عن فعل شيء من شأنه العودة بهم إلى السودان مرة أخرى سوى استمرار المفاوضات مع الإنجليز، حيث كانت دعوتهم الأولى وقيل المناداة بالجلء الإنجليزى عن مصر المطالبة بالسيادة المصرية على السودان، ولعلمهم بذلك يؤمنون بأن الإنجليز لابد أن يتم جلاؤهم عن مصر طال الزمن أو قصر وذلك لحبوبة الحياة السياسية المصرية يومئذ، واستعداد الكثيرين للتضحية في سبيل الإستقلال، أما السودان إذا ما انفصل عن مصر فإن استعادته ستكون صعبة. وكان سلاحهم الوحيد لتحقيق الإندماج التفاوض مع الإنجليز، والدعوة في الصحف لوحدة وادي النيل، والخطب في البرلمان المصري حول هذا الموضوع، ومن جهة أخرى وفي حقيقة الأمر فإن المصريين أنفسهم حتى قبل خروجهم من السودان ١٩٢٤م كانوا يجهلون الكثير عن السودان، ربما للنظرة القديمة التي كانت ترى في السودان مجرد منفى لعقاب الموظفين والضباط والجنود المغضوب عليهم، وفي هذا الخصوص ذكر أحد أعضاء البرلمان المصري " بأنهم أي المصريين لا يعرفون شيئا عن السودان (٤٦)، صحيح أنه توجد بمصر وكالة حكومة السودان إلا أن رئيسها إنجليزي ولا يوجد بين موظفي هذه الإدارة مصرى واحد، وتعلمون أنه تجرى في السودان أعمال هامة كمشروعات الري فإذا تمت هذه المشروعات والسودان به ١٤ مليون فدان صالحة وجاهزة للزراعة فإن مصر تكون صحراء لا نبات فيها فالمسألة كما ترون غاية في الخطورة "

وفيما يبدو وكنتيجة لهذه الضغوط المصرية المتواصلة على بريطانيا نجحوا أخيراً في إستخلاص إتفاقية في عام ١٩٢٧م، تنص على أن جميع المشاريع المائية مثل الخزانات والسدود والترع في الأحباس العليا للنيل لا يتم الشروع فيها إلا بعد موافقة الحكومة المصرية (٤٧).

ثم استمرت الأحوال كما هي عليه في السودان ومصر حتى الحرب العالمية الثانية حيث رأت إنجلترا أنه من الأفضل إرضاء مصر سياسيا طمعا في مساندتها في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، ومن المعلوم يومئذ أن مصر تجاور ليبيا التي يسيطر عليها الإيطاليون كما أن السودان يجاور إريتريا التي يسيطر عليها الإيطاليون أيضاً لذلك عقدت بريطانيا مع مصر إتفاقية ١٩٣٦م والتي تنص بخصوص السودان على: -

- ١- إن لمصر نصيبا فعليا في إدارة السودان.
 - ٢- يختار الحاكم العام المرشحين الصالحين للوظائف الخالية في السودان بين البريطانيين والمصريين على السواء.
 - ٣- ترسل مصر ضابطا عظيما ليعمل مستشارا للحاكم العام في الخرطوم، كما ترسل ضابطا آخر يعمل سكرتيرا حريبا له.
 - ٤- ندب ممثل مصري لتوثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والخرطوم.
 - ٥- يقوم مفتش عام الري في مصر بالإشتراك في مجلس الحاكم العام.
- هذه البنود نصت فعليا على عودة الموظفين المصريين والجيش المصري للسودان والمشاركة الفعلية في حكم السودان، وكان للسودانيين رأي في هذه الاتفاقية يتمثل في أنهم حرموا من المشاركة في المفاوضات بالرغم من أن كثيرا من بنودها يتعلق بالسودان، واعتبرت أن مثل هذا الأمر تهميش لهم خصوصا وأن الطبقة المتعلمة كانت قد نمت نموا لا بأس به في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين.
- إلا أن للمصريين أيضاً تحفظات على هذه الاتفاقية حيث ذكروا (٤٨):
- ١- لم يفتح الطريق أمام الهجرة المصرية للسودان بحجة أن أماكن السفر مشغولة.
 - ٢- لم تذكر في المعاهدة الطريقة التي ستكون عليها الإدارة المشتركة وكيفية تحقيق المساواة في مجلس الحاكم العام.
 - ٣- عادت بعض القوات المصرية إلى السودان إلا أنها كانت تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن حدود النفوذ البريطاني، والسهر على حمايته، وحكم هذه القوات في ذلك هو حكم جيش يعمل في مستعمرة بريطانية مثل تنجانيقا أو كينيا أو يوغندا.
- ثم ما لبثت أن اندلعت الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩م، وتجمدت بالتالي المفاوضات بخصوص الجلاء والاستقلال، وتركزت الجهود بأكملها في دعم المجهود الحربي حتى ١٩٤٥م تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحاولت بريطانية بعد ذلك المماطلة والتسويق وعدم الوفاء بوعودها بخصوص الانسحاب من مستعمراتها حول العالم، كما حدث بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أن التغيير الذي حدث بعد الحرب الأخيرة كان أكبر من أن تتعايش معه بريطانيا وتسترد عافيتها بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في الحرب العالمية الثانية، حين دمرت البنى التحتية لبريطانيا تماما ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها لشهد إقتصادها إنهيارا تاما.
- وعلى الجانب المصري الإنجليزي استمرت الضغوط على الإنجليز من أجل الجلاء عن مصر وتوحيد مصر والسودان في دولة واحدة، وكان ظهور السيد عبدالرحمن المهدي على الساحة السودانية برأسته للجناح المؤيد للإستقلال أثرا كبيرا في تقوية المفاوض الإنجليزي، وقد اتهم الجانب الإنجليزي المصريين بأنهم يريدون الإستقلال لأنفسهم بينما يريدون الهيمنة على الآخرين (٤٩).
- ومن أجل أن تنفادي الحكومات المصرية المتعاقبة الدعاية الإنجليزية النشطة سمحت ولأول مرة للسودانيين بالمشاركة معها في مفاوضة الإنجليز باعتبار أن المفاوض السوداني أو

المصري إنما يمثل وجهة نظر واحدة، وحدث ذلك بإشراك السيد إسماعيل الأزهرى في الحوار في أغسطس ١٩٥٠م.

ثم تقدمت مصر بخطوات أخرى في مارس ١٩٥٢م نحو السودان لتقهم بعض مطالبه، حين أجرت مفاوضات مباشرة مع الهلالي باشا رئيس وزراء مصر يومئذ ورجال حزب الأمة أمثال عبدالله الفاضل المهدي وإبراهيم أحمد ومحمد صالح الشنقيطي وبابونمر وغيرهم توصلت إلى إستعداد المصريين للموافقة على حق تقرير المصير (٥٠)، بشرط أن يوافق السودانيون على اللقب الملكي، إلا أن الوفد السوداني رفض ذلك كي لا يتورط في الإعتراف بوجود أي نوع من العلاقة مع مصر حتى لو كانت رمزية.

ثم ذهبت مصر إلى أبعد من ذلك قبيل تفجر ثورة ١٩٥٢م حين أعلن وزير خارجيتها في الأمم المتحدة أن مصر مستعدة لسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان ليتم استفتاء عام بخصوص العلاقة مع مصر شريطة أن تقوم إنجلترا بسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان (٥١) وبرر هذا الإقتراح بأنهم يتقون في أن خيارات السودانين ستكون مع الوحدة وأنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية، وعندما أذيع نبأ اعتراف مصر في محفل دولي بحق تقرير المصير للسودان زادت الضغوط الشعبية على الحكومة لدرجة اضطرت معها إلى القول بأن بيان الوزير كان اجتهداً شخصياً منه ولا يمثل رأي الوزارة.

وعند تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢م، كان قائدها اللواء محمد نجيب معروفاً في السودان، حيث ولد ونشأ فيه وله علاقات واسعة مع أهله، لذلك استقبل نبا الثورة في السودان بفرحة وأمل في المستقبل.

وكانت من أهم القضايا التي واجهت مجلس قيادة الثورة الجديد مسألة السودان، حيث تركز النقاش حولها في نقطتين أساسيتين (٥٢).

١- إن تستمر السياسة السلبية الماضية في عدم مجاراة بريطانيا في مخططاتها حول السودان، وعدم التنازل عن مبدأ سيادة مصر على السودان، ومعارضة مشروع الدستور الذي يوشك الحاكم العام على تطبيقه في السودان، والذي يمكن السودان من حكم ذاتي، وبعد شهور قلائل قد يمكنه في حالة إتحاد الجبهة الداخلية حول فكرة الإستقلال من إعلانه فعليا، والحل في هذه الناحية التلويح بالوثائق والحجج التاريخية والاسانيد القانونية في المحافل الدولية، بيد أن هذه الطريقة قد جربت في السابق ولم تؤت أكلها، كما أن حكومة الوفد السابقة كانت قد يؤسست من بلوغ أي هدف من خلال المفاوضات.

٢- تركيز الجهود لتعديل الدستور الذي يقوم بأعداده الحاكم العام ليعطي أكبر قسط من السلطات للشعب السوداني وحكومته التي ستتولد من هذا الدستور بدلا من الحاكم العام ومعاونيه، والإصرار على خروج الإنجليز من السودان في أقرب فرصة ممكنة ليقرر شعب السودان بعد ذلك بمحض إرادته مع مصر أو استقلالا عنها، وبذلك نكون في حالة استقلال السودان قد كسبنا سودانا مستقلا استقلالا كاملا وحقيقيا بدلا من سودان مستقل أسميا يتحكم فيه الإنجليز ويهيمنون عليه، وبذلك أيضاً نكون قد ظهرنا أمام السودانيين بمظهر الأخ الأكبر غير الطامع في شقيقه، وبذلك نقلب خطط الإنجليز رأساً على عقب.

ثم حدد مجلس قيادة الثورة سياسته تجاه السودان وبالاتي :-

١-الإعتراف بحق السودان في تقرير مصيره.

٢-زوال الحكم الإنجليزي العسكري والمدني من السودان شرط أساسي لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم.

٣-العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليتضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال التي تمهد لتقرير المصير.

هذا الإتفاق أو السياسة التي توصل إليها مجلس قيادة الثورة فيما يبدو نابعة من واقعية سياسية أكثر من كونها موقفا مبدئيا يقف مع حق السودانيين في تقرير مصير، وقد ذكر السيد / انتوني ناتنج " وزير الدولية البريطانية " أن عبدالناصر هو المسئول فعليا عن سياسة مجلس الثورة الجديدة تجاه السودان، وذلك لأنه كان يعتقد " أي جمال عبدالناصر، أن موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن سياسة عملية (٥٣)، خصوصا وأن المصريين لايمتلكون أوراق ضغط ضد بريطانيا، أضف إلى ذلك أن الوجود البريطاني في الأرض المصرية كان ماثلا فعليا، لذلك اقترح عبدالناصر أنه بدلا من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من بريطانيا في التمسك بمطالب عفا عليها الزمن مثل السيادة المصرية على السودان فإنه يتعين عليهم الإعتراف بحق السودانيين في الحكم الذاتي وفي تقرير المصير، والإجتهد بعد ذلك لضمان موافقة السودانيين على الوحدة.

وفي ظل هذا الجو المواتي من قبل المصريين نصح الإنجليز السيد عبدالرحمن المهدي بانتهاز هذه الفرصة ومواجهة المصريين في عقر دارهم، والتوصل معهم إلى إتفاقية تنص على تقرير المصير قبل أن يغير مجلس قيادة الثورة سياسته.

وهكذا سريعا توصل الجانبان السوداني (ممثلا في حزب الأمة) والمصري في أكتوبر ١٩٥٢م، إلى إتفاقية تنص على الترحيب بممارسة أهالي السودان للحكم الذاتي.

٣-تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان.

وتم في نفس الجلسة عقد إتفاق آخر عرف بإتفاق الجنتلمان ينص على ألا تصرف مصر مالا في السودان، إلا للنواحي الثقافية والصحية (٥٤)، وأن يكون الصرف عن طريق الحكومة السودانية، وألا تعطي الأحزاب الاتحادية أية معونة مالية ليصرف منها في الإنتخابات وأن تمتنع الصحف في البلدين عن شن أي هجوم يسيء إلى روح التعاون والإخاء.

ومن الواضح أن السيد عبدالرحمن المهدي بكل ثقله السياسي فأجأ المصريين على حين غرة بعد شهور قلائل من تفجر الثورة، وقبل أن ترسخ أقدامهم في الحكم بانتزاع إتفاق مهم منهم بعد أن عجزت الحكومة البريطانية طوال عهد الأحزاب التي سبقت الثورة في الفوز به، صحيح أن سياسة حق تقرير المصير كانت سياسة مصرية معلنة، إلا أن التوصل إليها وأعلانها في ظل ظروف سياسية ضاغطة تبدو فيه بعض العجلة، وسوف نرى فيما بعد أن المصريين سرعان ما خالفوا إتفاق الجنتلمان بدعمهم المكثف للأحزاب الاتحادية معنويا وماديا.

وكانت أولى مؤشرات مخالفة هذه الإتفاقية توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد في القاهرة (٥٥)، حيث كانت هذه الأحزاب مختلفة في آرائها، فمنهم من كان يريد وحدة فورية مع مصر، وآخرون تدعمهم الطائفة الختمية كانوا يريدون حكومة سودانية في أثناء الفترة الإنتقالية ثم يختار الشعب مصيره، إلا أنه ومع الإصرار المصري على التوحيد ثم دمج هذه التيارات في

حزب واحد أطلق عليه الوطني الإتحادي، وتم اختيار السيد إسماعيل الأزهرى ليكون رئيساً له، ويذكر المؤرخون أن من عيوب هذا الحزب الجديد أنه لم يكن له برنامج واضح سوى وحدة وادي النيل، ولم يكن له دستور أو مبادئ مكتوبة أو أهداف محددة، أو خطوات عملية للوصول للوحدة لذلك ولد وهو يحمل ضعفاً بداخله.

وقد صاحب إعلان السياسة الجديدة تجاه السودان، تعيين الصاغ صلاح سالم لمتابع ملف السودان، وفيما يبدو أن هذا الاختيار كان عن مصادفة لا عن تخطيط مسبق وأسباب منطقية تتعلق بمعرفته بالسودان أو غيرها، حيث اعترف في مذكراته فيما بعد بأنه لم تكن له سابق دراية أو خبرة بالسودان (٥٦)، ولم يسمع عن السودان إلا من والده الذي عمل في حكومة السودان، كما أنه لم يجد في وزارة الخارجية قصاصة ورقة واحدة تشير إلى المفاوضات والاتصالات السابقة في مصر الملكية حول السودان، لذلك جاءت فترة عمله في السودان مضطربة يغلب عليها طابع التجريب، وقد نتج عنها كثير من الأخطاء التي ساهمت فيما بعد في انفصال السودان.

وكانت أولى هذه الأخطاء الإستعانة بالمال والتركيز عليه بدلاً من إبراز محاسن الوحدة (٥٧) لدرجة شوهت معها سمعة الإتحاديين باعتبارهم ساعين إلى كسب المال أكثر من كونهم مدافعين عن مبدأ أصيل هو وحدة وادي النيل، وقد اعترف صلاح سالم فيما بعد بمساندته للإتحاديين مالياً وقال (لو التزمت بميثاق الجنتلمان لما رحمني التاريخ، ومصر عارضت باستمرار حق تقرير المصير في السودان في ظل وجود الإنجليز، ولم تقبل مبدأ تقرير المصير إلا بشروط زوال نفوذهم وخروجهم قبل أي خطوة، وكان التزامنا مع الإنجليز في ذلك عبر إتفاق دولي، فهل التزمت بريطانيا بهذه الإتفاقية لكي نلتزم نحن ألم تكن تدعم حزب الأمة والإستقلاليين) (٥٨).

وهكذا جرت الإنتخابات العامة في السودان في العام ١٩٥٣م لاختيار الحكومة الإنتقالية التي سوف تحكم السودان لمدة ثلاث سنوات حكماً ذاتياً، وتقوم بسودنة الحكومة والجيش وتمهد للسودانيين لكي يختاروا في جو من الحرية رغبتهم في الانضمام غلى مصر أو الإستقلال التام، وكانت نتيجة هذه الإنتخابات فوزاً كاسحاً للتيار الوحدوي بقيادة السيد /إسماعيل الأزهرى، وقد جاء في تقارير الإنجليز حول هذا الموضوع ما يلي :-

" أتت هذه الإنتخابات إلى السلطة بالحزب الوطني الإتحادي وهو تجمع غير مستقر لعناصر تمتد من الذين يفضلون الإندماج السياسي الفوري مع مصر إلى الذين يرغبون في منع عودة السلطة المؤقتة إلى أسرة المهدي "

ويرجع الإنجليز سبب فوز الوطني الإتحادى إلى ٥٩ :-

١- الثقة الزائدة بالنفس من قبل حزب الأمة.

٢- شهرة حزب الأمة في الارتباط بالإنجليز والسياسة الإنجليزية.

٣- خشية العديد من السودانيين من سيطرة حزب الأمة بغالبيتته التي تتكون من القبائل شبه البدائية في غرب السودان، والخشية من تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً أو سلطاناً على السودان.

٤- الدعاية والرشاوي المصرية للحزب الوطني الإتحادي.

٥- انحياز قانون الانتخابات للمدن دون الأرياف، وبالتالي فوز الحزب صاحب القاعدة الحضرية.

٦- مخاوف بعض المواطنين من الفطائع التي ارتكبتها خليفة المهدي الكبير.

٧- عدم تبلور فكرة القومية السودانية، وهيمنة الأفكار الدينية في هذا الخصوص.

٨- الانتخابات جرت في مفاهيم أغلب الناس بين الطائفة الأنصارية والطائفة الختمية، لا على أساس وحدة وادي النيل أو استقلال السودان، ويمكن أن نضيف أن الانتخابات جرت أيضاً في منافسة بين سكان الشمال والوسط وسكان الغرب.

وفيما يبدو أن خيبة الأنجليز بفوز الإتحاديين كانت كبيرة أفسدت معها كثيراً من مخططاتهم التي كانت ترى أن فوز حزب الأمة بجماهيره الواسعة كفيل بفصل مصر عن السودان، وقد كانوا مستشارين مهمين للقوي الإستقلالية، ووصل نفوذهم للدرجة التي منعوا فيها السيد / الصديق عبدالرحمن المهدي من الترشيح للانتخابات وذلك تطميناً للذين كانوا يشككون في نوايا السيد / عبدالرحمن المهدي الملكية في حالة نيل السودان للإستقلال، حيث كان البعض يعد مسألة استحوار الأنصار على السلطة المؤقتة في السودان سينجم عنها لا محالة رغبة أخرى في إتجاه الملكية، لذلك فإن استبعاد ابن السيد / عبدالرحمن المهدي من الانتخابات ربما يعنى اكتفاء آل المهدي بالسلطة الروحية (٦٠).

ثم فكر الإنجليز مرة أخرى في إنشاء حزب بديل عن حزب الأمة ينادي بالإستقلال فكان الحزب الجمهوري، الذي تتألف قياداته من زعماء القبائل والعشائر السودانية (٦١) وكان سبب التأسيس الرئيسي بالنسبة للإنجليز رغبتهم في وجود جهة أخرى تتادي بالإستقلال ليس لها خلافات طائفية أو تاريخية مع أحد، وبالتالي يسهل على الذين أتوا من خلفيات شمالية الإنضمام لهذا الحزب وبالتالي كسب مناصرين جدد لقضية الإستقلال.

بيد أن هذه التخطيطات جميعها باءت بالفشل واستطاع الإتحاديون كما ذكرنا الفوز في الانتخابات تحت شعار وحدة وادي النيل، وبالتالي صارت الوحدة أمراً شبه مضمون بالنسبة للمصريين، إلا أنه ومن جهة أخرى كانت الزعامات الإتحادية التي حققت النصر لها آراء كثيرة أخرى بخصوص الوحدة، ومن المعتقد أن الإنجليز أحسوا بأن الانتخابات كانت بين أنصار الطائفة المهدية ومناصريها والطائفة الختمية ومناصريها أكثر من كونها انتخابات بين الودويين والإستقلاليين، بمعنى أن أنصار الطائفة الختمية لو اتجهوا نحو الإستقلال لوجدوا التأييد نفسه والعكس صحيح بالنسبة للأنصار، لذلك إتجه الإنجليز نحو قادة الإتحاديين لمعرفة آرائهم الحقيقية وغير المعلنة بخصوص الوحدة أو الانفصال، وفي جلسة سرية مع السيد ميرغني حمزة وهو من كبار القادة الإتحاديين المنتصرين مع المستشار السياسي للحاكم العام قال السيد ميرغني حمزة (الحزب بشكل عام يؤيد الحكم الذاتي التام في جميع المسائل الداخلية، برلمان منفصل (٦٢)، وكذلك جيش منفصل، وستكون للسودان سياسة دفاع خارجية عامة مع مصر، وسيكون هناك تعاون وثيق في المسائل الإقتصادية) ثم سأل المستشار السياسي عن طريقة التعامل مع الإستقلاليين الذين سيكونون أقوى كتلة معارضة في البرلمان والشارع السياسي فأجاب الزعيم السوداني (إن الحزب الوطني الإتحادي لا يشجع النفوذ المصري في السودان، وسيكون من

الصعوبة على الكتلة الإستقلالية الإعتراض على سياستها التي تتجه نحو توحيد السودانين)، وهنا فهم المستشار السياسي للحاكم العام أن الحزب ربما يغير رأيه بخصوص العلاقة مع مصر. ومما عقد العلاقة أكثر بين البلدين أن المصريين اعتقدوا أنه بفوز الإتحاديين في الإنتخابات فإن ذلك يعني أن الوحدة قد تمت بالفعل، لذلك أخذت الوفود المصرية تزور السودان باستمرار مهنته ومخاطبة ومشيرة وناصحة مما نفر قلوب بعض السودانين من هذا التدخل المبكر في شئون السودان.

إضف إلى ذلك أن حزب الأمة بقاعدته الإنصارية العريضة لم يستسلم بسهولة لمسألة احتمال قيام وحدة عما قريب مع مصر لذلك عمل على إثبات قوته الضاربة في السودان باستدعاء أكثر من خمسين ألف أنصاري مسلحين بالمدى والحراب في يوم إفتتاح البرلمان السوداني المنتخب في أول يناير ١٩٥٣م، حيث قاموا بمحاصرة الطرق المؤدية إلى المطار وقصر الحاكم العام والبرلمان لمنع الرئيس محمد نجيب من التحدث في البرلمان والبرهنة على قوتهم بالرغم من الهزيمة، وقد نجحوا في ذلك حيث تم إلغاء الزيارة (٦٣).

ويذكر بعض المؤرخين (٦٤) أن ثورة الأنصار هذه كان لها تأثير بعيد المدى في تفكير السيد إسماعيل الأزهرى، حيث عرف أن الوحدة مع مصر في ظل معارضة الأنصار الشديدة ربما تؤدي إلى الفوضى الشاملة في السودان، وينتج عنها مجازر كبرى في حالة الرغبة في إعادة الإستقرار للسودان، ففي ظل وجود جماعة مسلحة بأسلحة بدائية رغبة في الإستشهاد في سبيل مبادئها التي تؤمن بها لاسبيل للتفاهم معها إلا عن طريق العنف، الذي ستكبر دائرته وثارته يوما بعد يوم، كما أن العنف الشديد ربما لا يؤدي إلى النتائج المطلوبة بالرغم من المآسي التي سوف تتولد عنه.

إضف إلى ذلك أن السيد / إسماعيل الأزهرى عرف أنه لكي يجنب السودان الفوضى والعنف عليه أن يتصل بحزب الأمة ويستشيريه في المسائل القومية الكبرى التي لابد من الإجماع الوطني عليها.

ومن جهة أخرى بنت الإدارة البريطانية في السودان استراتيجيتها تجاه فوز الإتحاديين عبر ممارسة إغراءات كبيرة على الإتحاديين من أجل تغيير المواقف، كما أن كثيرا من الإداريين الإنجليز الذين كانوا لا يبادلون الإتحاديين المودة غيروا مواقفهم المعلنة لكسب ثقتهم ولكي يكون التأثير السياسي مؤثرا، وقد عملت بريطانيا على دعوة رئيس الوزراء السوداني السيد إسماعيل الأزهرى لزيارة لندن ومقابلة الملكة، وذلك لتقوية شعوره بأنه يمكنه الإعتماد على بريطانيا في المساعدة على تحقيق الإستقلال (٥٦) وتشجيعه للسير ببلاده نحو التيار الإستقلالي.

كما تمت دعوات منتظمة للبرلمانيين السودانيين لزيارة لندن، وتبوير زيارة للسيد مبارك زروق إلى لندن أيضاً لمقابلة وزير المواصلات البريطاني، حيث كانت بريطانيا تعتقد أن السيد / مبارك زروق له نفوذ قوي في مجلس الوزراء وينوب عن السيد / إسماعيل الأزهرى في حالة غيابه، وشجعت الحكومة السودانية على إنشاء تمثيل خارجي وإقامة سفارات سودانية حول العالم، واختيار علم وطنى سوداني، حيث كان الحاكم العام يعتقد أن الدعاية المصرية المؤثرة في السودان سوف تنقوض عندما يتنشق قادة الحزب المؤيدين للوحدة طعم السلطة.

ومما زاد من مخاوف السودانيين أكثر في تلك الفترة الصراعات المعلنة بين محمد نجيب قائد الثورة وجمال عبدالناصر، وقد وجد السودانيون أنفسهم مؤيدون تلقائياً لمحمد نجيب وذلك للمعرفة الجيدة به، كما أن نشأته في السودان واختلاطه بالسودانيين كان سبباً في انجذاب السودانيين إليه، أضف إلى ذلك يعتقد أغلب السودانيين أن الرئيس محمد نجيب يؤيد حكومة برلمانية منتخبة في مصر بينما عبدالناصر يؤيد استمرار المجلس العسكري الحاكم (٦٦)، فضلاً على أن هذا الاختلاف يؤدي إلى بلبله وعدم استقرار في الحكومة المصرية ويضعف قبضتها السياسية، ومن هنا يتولد شعور متزايد بأن السودان لا ينبغي عليه أن يربط نفسه بمصر بشكل وثيق، ومن جهة أخرى أخذ الإعلام المؤيد للإستقلال في الحديث عن عدم الثقة في النظام المصري وأنه ليس من الحكمة الإرتباط بنظام غير مستقر في نفسه.

صحيح أن محمد نجيب عاد للحكم بعد أزمة مارس ١٩٥٤م إلا أن الخلافات كانت أعمق من ذلك، فبمجرد امتلاك الرئيس عبدالناصر القوة الأمنية الكافية التي مكنته من إبعاد محمد نجيب فعل ذلك وأبقاه رهن الإقامة الجبرية في منزله لسنوات طويلة، والرأي العام السوداني كان مناهضاً لهذه السياسات الناصرية، لذلك امتلات الصحف السودانية بالنقد للرئيس عبدالناصر ومن أمثلة هذه الإنتقادات ما جاء في صحيفة الأيام في مايو ١٩٥٤م حيث ذكرت (٦٧) (إن الديكتاتورية الفاشية التي تحكم مصر بالحديد والنار لا يرضيها أن يرتفع صوت واحد يناهز بالديمقراطية، وكانت جريمة الرئيس نجيب أنه لم يخضع للكبشاشية ولم يرض بسيطرة الديكتاتورية، والشعب السوداني الذي يقف مع مصر ويؤازرها في محنتها لن يرضى مطلقاً بأن يتحد مع ديكتاتورية أو يرتبط بفاشية، ليعلم حكام مصر أن كلماتهم المعسولة لن تجدي في كسب السودانيين).

ثم ما لبث أن تعرض أنصار الوحدة بعد ذلك إلى أزمات جديدة ساهمت بدورها في ابتعاد الكثيرين عن التيار الإتحادي المؤيد لمصر، ومن هذه الأزمات الصراع العنيف بين جماعة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة المصري (٦٨)، ويمكن القول إن هذا الصراع في حقيقته كان إمتداداً لصراع نجيب وناصر، حيث كانت حركة الإخوان المسلمون تلقى مع الرئيس نجيب في كثير من الأفكار وعلى رأسها ضرورة العودة للحياة الحزبية بعد أن يتم تنقيتها، ووجود دور للإسلاميين في حكم مصر، وبفوز تيار الرئيس عبدالناصر تم حل الحركة وسجن كثير من قادتها وعلى رأسهم مرشدوها العام، وكان لحركة الإخوان المسلمين وجود فاعل في السودان يتكون أصلاً من بعض الطلاب الذين تلقوا تعليماً في مصر وبعض طلاب كلية الخرطوم الجامعية وغيرهم من المناصرين، وقد ساء كل هؤلاء حملات الاعتقالات الواسعة ضد قادة الحركة، وترجع أهمية أنصار حركة الإخوان المسلمون في السودان بالرغم من قتلهم إلى أنهم من الطبقة المتعلمة في السودان على قتلها في ذلك الزمان، حيث يستلزم الانضمام إليها معرفة مبادئها وأهدافها، على عكس الجماعات الصوفية الأخرى التي كانت تضم بين جنباتها مئات الألوف من الإنصار، إلا أن كثرتهم كمية وليست نوعية، وبالتالي مناهضتها (حركة الإخوان المسلمون) للوحدة مع مصر تكون مؤثرة فضلاً على أن حركة الإخوان المسلمون بشقيها المصري والسوداني هي حركة وحدة طبيعية تؤمن بالدولة الإسلامية الكبرى لا الدولة القطرية الضيقة، وترى في تقسيم البلاد العربية والإسلامية إلى دويلات عدة مؤامرة أجنبية تهدف إلى تفتيت

الدولة الإسلامية، لذلك عندما يطرح موضوع انفصال أو وحدة بين مصر والسودان فإنها تلقائياً تجد نفسها مع الوحدة، إلا أن خوف الفرع السوداني من الديكتاتورية العسكرية في مصر جعلها تميل تلقائياً إلى أنصار الانفصال، وقد تقوى هذا الاتجاه فيما بعد عندما تم نصب المشانق لعدد من أنصار الحركة البارزين في مصر عقب اتهامهم بتكبير محاولة اغتيال عبدالناصر في الإسكندرية في ١٩٥٦م.

ومن جهة أخرى وبعد تفكير عميق من الأزهرى توصل إلى أن العلاقة بين مصر والسودان يجب أن تكون علاقة وحدة فضفاضة (٦٩)، يكون فيها السودان جمهورية مستقلة برئيسها ومجلس وزرائها، وأن يكون الإتحاد عبارة عن مجلس أعلى يضم بين جنبيه مجلس الوزراء السوداني ومجلس الوزراء المصري، حيث يجتمع الطرفان مرات محددة في العام، تعرض قرارات هذا المجلس المشترك على البرلمان السوداني لإقرارها أو نقضها أو تعديلها بمعنى أن يكون للبرلمان السوداني الكلمة النهائية والفاصلة فيما يتخذ من قرار، ويظهر من هذا الترتيب أن السيد / رئيس الوزراء كان يرمي في حقيقة الأمر إلى تجنب أي ضغط مصرى عليه لإستصدار قرارات مهمة تتعلق بمصير السودان وذلك بأحاطته للبرلمان وبالتالي الرأي العام والصحافة للبت فيه.

ثم حدثت أزمة عميقة أيضاً تتعلق بنصيب السودان من مياه النيل، ولعل هذا الموضوع بالذات يمثل أهم موضوع يجمع بين البلدين حيث تكتنفه الحساسية المفرطة من قبل المصريين، وتعود بداية هذه الأزمة إلى تعليقات في الصحف السودانية تشير إلى أن المصريين سيترددون في إعطاء السودان الحصة كاملة من مياه النيل في حالة الوحدة (٧٠)، مما لا يمكن معه استصلاح وزراعة أراضيه، أو إقامة خزانات وسدود وقنوات مائية في المستقبل، وقد سافر وفد من السودان بقيادة وزير الري لمناقشة هذه النقطة المهمة، وتحديد نصيب السودان من المياه في حالة الوحدة، وحق أهالي حلفا وتعويضاتهم في حالة قيام السد العالي المزمع إنشائه، وبدلاً من أن تحسم هذه النقطة بالشفافية المطلقة فكان فيما يبدو أن الموقف المصري لم يكن متحمساً لمناقشة هذا الموضوع، أو ربما الإندفاع السوداني لهذا الموضوع تم عن طريق الإثارة الصحفية أكثر من كونه موضوعاً معداً إعداداً جيداً لمناقشته والتوصل فيه إلى حلول من شأنها تهدئة الخواطر السودانية، وعند الإعلان عن فشل المفاوضات شنت الصحافة السودانية خصوصاً الاستقلالية منها هجوماً ضارياً على مصر، وذكرت أن مصر تبحث عن أطماع لها في السودان أكثر من كونها تسعى لوحدة وادي النيل، وقد انعكست هذه الحملات الصحفية بشكل مؤثر على دعاة الوحدة.

وكانت من الأزمات المؤثرة أيضاً في تلك الحقبة المهمة بالنسبة للبلدين، والتي كانت فترة مؤقتة يتم بعدها اختيار الوحدة مع مصر أو الانفصال عنها، الأزمة التي نشبت مع السيد إسماعيل الأزهرى بخصوص موقفه الحقيقي من الوحدة، حيث اتهمته الصحف المصرية بتغيير مواقفه، وأنه صار عميلاً للإستعمار ومطية له (٧١)، وأن السلطة التي تزوقها جعلته يميل لأنصار الإستقلال، وأتبع ذلك تأييد قولي لوكيل الحزب الوطنى الإتحادى للسيد / محمد نور الدين ومحاولة عزل الأزهرى وتنصيب الأخير رئيساً للحزب والحكومة، بيد أن تمكن إسماعيل الأزهرى من اجتياز هذه الأزمة بمساندة السيد / علي الميرغنى جعلته تقريباً مع معسكر

الإستقاليين، وقد وصلت الأزمة بين الطرفين حدا منع فيها السيد/ صلاح سالم عضو قيادة الثورة المصرية إسماعيل الأزهرى من مقابلة الرئيس عبدالناصر لشرح التطورات الجارية ومستقبل العلاقات بين السودان ومصر ودعوة العمال والطلاب السودانيين والجنوبيين إلى التمرد ضده.

ثم ما لبث أن أعلن الأزهرى في أحد أحاديثه للصحافة أنه يرحب بعلاقة صداقة بين الشعبين المصري والسوداني لا أكثر من ذلك، حيث سيكون للسودان جمهوريته المستقلة ورئيسه وجيشه وعلمه وتمثيله الخارجي.

وفي هذه الأثناء زار السيد / إسماعيل الأزهرى في ١٩٥٥م أندونيسيا لمؤتمر دول عدم الإنحياز في باندونج واختار في هذا المؤتمر أن يكون وفد السودان مستقلا عن وفد مصر، وكان لهذا الأمر دلالة عميقة على العلاقة المستقبلية بين البلدين، ثم زار الهند وباكستان وسوريا ولندن وإثيوبيا، وقد ساعد استقباله في هذه الدول ومعاملته كرئيس دولة، والعلاقات السيئة مع مصر إلى تصميمه أكثر على أن يكون السودان دولة مستقلة.

وبذلك تبقى العقبة الرئيسة أمام انحياز أغلب القوى السياسية في السودان للإستقلال التخوف من موقف حزب الأمة تجاه الملكية وطموحه في أن يتوج زعيمه عبدالرحمن المهدي ملكا على السودان، إلا أنه ومن الواضح أن طموح حزب الأمة في هذا الخصوص كان في وقت سابق ربما قبل فوز الإتحاديين بالإنتخابات التي جرت في ١٩٥٣م، ثم تلاشت هذه الفكرة، بيد أن الترويج لمثل هذه الأفكار داخل معسكر الإتحاديين كان سائداً للغاية وله مصداقية كبيرة (٧٢)، ثم استعملت هذه الأفكار كدعاية إنتخابية في فترات لاحقة وكانت من أسباب فوز الإتحاديين، لذلك سعى حزب الأمة إلى إصدار بيان يؤيد فيه شكل الجمهورية الديمقراطية وينفى سعيه إلى إقامة مملكة في السودان، وعندها زالت مخاوف كثيرين في السودان وإتجه الجميع نحو الإستقلال الفعلي.

وقبيل إعلان الاستقلال في أغسطس ١٩٥٥م انفجرت حرب جنوب السودان، حيث تمردت إحدى الكتائب الجنوبية، ثم ما لبثت أن عم العنف في الجنوب، وقد قتل في هذه الحوادث العديد من الشماليين، وترجع بعض الدراسات إلى أن من أسباب تفجرها عدم توزيع المناصب بصورة عادلة بين أبناء الوطن الواحد، وتجاهل رغبات الجنوبيين بالفدرالية (٧٣) ، إضف إلى ذلك أن الإستعمار البريطاني عمل على تقسيم السودان طوال السنوات التي مكثها في السودان، حيث أنشأ المناطق المقفولة وترك التعليم للإرساليات الأجنبية، كما أن الأحزاب الشمالية عند إنتخابات الحكم الذاتي في ١٩٥٣م كانت دعايتها في الجنوب مبنية على تشويه سمعة الطرف الآخر، حيث كان الحزب الوطني الإتحادي يتهم حزب الأمة بأن رجاله من تجار الرقيق والعكس صحيح.

وتذكر دراسات أخرى أن موظفي الري المصري في الجنوب عملوا بأوامر من صلاح سالم على إثارة القلاقل بملكال وجوبا للإيحاء للزعامات السودانية بأن الوجود المصري في السودان ضروري لتحقيق الأمن (٧٤)، إضف إلى ذلك أن جبرائيل كومي المذيع في إذاعة القاهرة قبض عليه مشتركا في التمرد، وقد ذكر اللواء أحمد محمد باشا أول قائد عام للجيش

السوداني أن طائرة مصرية قامت بقذف منشورات تحرض على الثورة، وأن مدير الري في ملكال كان يوزع الأموال والمنشورات المعادية.

بيد أن كل هذه الحرب لم تمنع السيد / إسماعيل الأزهرى من إعلان الإستقلال داخل البرلمان في الأول من يناير ١٩٥٦م، وقد سارعت الحكومة المصرية والبريطانية بالترحيب بهذه الخطوة السودانية، إلا أنه يذكر أيضا حدوث صدمة من قبل الشعب المصري حول سبب الانفصال خصوصا وأن الإعلام المصري كان يظهر لمواطنيه أن مسألة الوحدة قد ضمنت، وأن شعب وادي النيل صار دولة واحدة (٧٥)، وطوال فترة الحكم الذاتي لم يظهر في الإعلام المصري ما يشير إلى حدوث خلافات عميقة بين الشعبين، وربما يعود ذلك الأمر إلى أن الصحافة المصرية بعد الثورة صارت تحت المراقبة، ولا تقوم بنقد ترى أنه من المحتمل أن يثير الشعب على السلطة.

وبعد أن نال السودان استقلاله الكامل في يناير ١٩٥٦م، نشبت في نفس هذه الفترة أزمة السويس بعد أن قرر جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، وقد تعاطف الشعب السوداني مع المصريين في هذه الأزمة خصوصا بعد الضربات الجوية والإنزال البري الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، وقد عقد مجلس الوزراء السوداني يومها جلسة طارئة قرر فيها (٧٦) :

- ١- منع الطائرات الحربية الفرنسية من استخدام مطارات السودان.
- ٢- فتح باب التطوع إلى مصر.
- ٣- فتح مراكز التجنيد في كل مدن السودان الكبرى.
- ٤- وضع القوات السودانية في حالة الإستعداد القصوى.
- ٥- وضع جميع إمكانات السودان الإقتصادية تحت تصرف مصر.
- ٦- إعلان التعبئة الداخلية.
- ٧- تقديم تسهيلات سودانية للصحف السودانية لإرسال مندوبين للقاهرة والجبهة لتغطية أبناء الحرب أولا بأول.

وفي خضم هذه الأحداث أخذت وزارة الخارجية برئاسة السيد محمد أحمد محجوب في إدانة الاعتداءات الحربية على مصر، وقد أعقب ذلك سفر وفد من الوزارة برئاسة الوزير إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة الإعلام الدولي، والتوضيح بأن هذا العدوان ينتهك كافة مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، حيث قررت الدول العربية يومئذ اختيار السيد محمد أحمد محجوب ناطقا رسميا باسمها مجتمعة، وكلف بمتابعة القضية بأكملها داخل أروقة الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزير الخارجية المصري.

وفيما يبدو أن المملكة المتحدة وبحكم معرفتها الجيدة بالسودان كانت تعتقد أن موقف الإستقلاليين سيكون أقل تحيزا لنظام جمال عبدالناصر، إلا أنها فوجئت بموقف الحكومة الإئتلافية بأكملها المناصر لمصر، وفي هذا الصدد رفض الوفد السوداني دعوة الحكومة البريطانية في لندن للتباحث حول هذا الموضوع، كما أن أحد دبلوماسي بريطانيا ذكر للوفد السوداني أن من مصلحة السودان إنكسار الشوكة الناصرية حتي لا يكون عرضة للمطامع الناصرية فيما بعد

(٧٧)، إلا أن إجابة الوفد السوداني كانت حاسمة حول هذا الموضوع حيث أجابوا أن هذا العدوان طعنة للبلدين وأن الخوف الحقيقي إنما يأتي من الإستعمار القديم والحديث. وفي خضم هذه الأزمة أيضاً فتح السودان مجاله الجوي للطيران المصري العسكري حيث استطاعت طائرات مصرية حربية عديدة الهرب من التدمير واللجوء إلى قاعدة وادي سيدنا الجوية بالخرطوم.

ومما لاشك فيه أن هذا التأييد السوداني الواضح لحكومة جمال عبدالناصر قد جر على السودان مصاعب كثيرة من الدول الكبرى التي كان يحتاج إليها ويحتاج إلى خبرتها خصوصاً وإن إستقلال السودان لم تمض عليه سوى أشهر قلائل بعد أكثر من خمسين عاماً من الإحتلال، أضف إلى ذلك أن معاداة بريطانيا وإدانتها والتتديد بها في أروقة الأمم المتحدة وهي الدولة التي كانت تسيطر على السودان وتعرف كل خفاياه أعاق فيما بعد من تدخلها ومساهمتها في حل مشكلة جنوب السودان التي انفجرت منذ العام ١٩٥٥م كان لبريطانيا دور كبير في خلق هذه الحرب، بيد أن هذه الاعتبارات جميعها لم تكن لديها قيمة في موقف السودان المبدئي الداعي إلى إدانة العدوان الذي وقع على دولة مصر العربية.

هذه الأمة التي نشأت في ١٩٥٦م مع تأميم قناة السويس وموقف السودان الداعم والمؤيد لم يسمح بوجود خلافات تذكر بين البلدين طوال هذا العام والعام الذي يليه أي ١٩٥٧م، أضف إلى ذلك أن مصر إنشغلت بعد ذلك بقضاياها الدولية وشئوننا الخاصة، بيد أن ذلك الأمر لم يستمر طويلاً مع إنفجار أزمة الحدود بين البلدين أو ما يعرف بأزمة حلايب (٧٨) في ١٩٥٨م، حيث وضع المخططون الإنجليز بحسب إتفاقية ١٨٩٩م جميع الأراضي الواقعة جنوب خط ٢٢ ش تحت السيادة السودانية، وقد أدخل تعديل على هذه الحدود فيما بعد سمح بموجبه بضم مثلث حلايب للسودان وذلك لكي تتمكن قبيلة البشاريين من الوقوع في إقليم إداري واحد، كما أنها ضمت أجزاء من السودان حول جبل علبة لمصر كي تقع قبيلة العبابدة تحت إقليم إداري واحد أيضاً ويذكر أنه في العام ١٩٥٣م وهو العام الذي جرت فيه انتخابات الحكم الذاتي في السودان كانت حلايب واقعة ضمن الدوائر الانتخابية السودانية حيث شارك ممثلها في البرلمان السوداني. وفي العام ١٩٥٨م وفي أثناء الإعداد للانتخابات العامة في السودان تحرك الجيش المصري نحو حلايب وبعض المناطق الحدودية بهدف منع الانتخابات السودانية والإستعاضة عنها بانتخابات الإستفتاء حول الوحدة بين مصر وسوريا.

هذه التحركات العسكرية المصرية دفعت بالسيد عبدالله خليل رئيس الوزراء حينها عن حزب الأمة إلى إرسال الجيش بدوره إلى حلايب، كما أن الصحف السودانية أخذت في الإهتمام البالغ بهذه القضية حيث انشغلت الجماهير السودانية بأكملها بهذا الموضوع، ويذكر أنه في تلك الفترة تحديداً كانت المفاوضات بين البلدين متعثرة بخصوص نصيب البلدين من مياه النيل، وتعويضات سكان مدينة وادي حلفا والقرى التابعة لها بعد أن قررت الحكومة المصرية إنشاء السد العالي جنوب أسوان.

هذان الحدثان لا أحد يعلم إن كانا قد جاءا متزامنين لسبب من الأسباب أو أن الصدفة وحدها هي التي جمعت بينهما، ولكن إذ افترضنا أن مصر تعمدت إستعراض قوتها العسكرية لاجبار الجانب السوداني على الموافقة إتفاقية جديدة لمياه النيل فقد جانبها التوفيق، وذلك لأن

قضية حلايب وتحريك الجيوش نحوها أضر بالعلاقات الحميمة المشتركة، كما أنه أخرج أنصار مصر في السودان والمتعاطفين معها فضلا عن أنها جعلت كل السودانين كتلة واحدة ملتفة حول الحكومة التي يسيطر عليها حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي.

أضف إلى ذلك أن الموقف المصري دفع بالمفاوض السوداني إلى التشدد في شروطه لتوقيع الاتفاقية، حيث دخلت الوطنية القومية في المعادلة فضلا على أن مثل هذا التوتر دفع بالقوى الكبرى خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والتي لها مع النظام المصري اختلافات عميقة وحروب ساخنة في اليمن وحروب باردة في سوريا والعراق ولبنان إلى إضافة اسم السودان وأغرائه للانضمام للتحالف المناويء لعبد الناصر وبالتالي فتح جبهة جديدة ضد مصر.

لكل هذه الاسباب وغيرها فضل النظام المصري الإنسحاب من هذه القضية والتراجع عنها، حيث ذكر الرئيس جمال عبدالناصر في إحدى خطبه " إحننا لنا مليون سنة قاعدين بجوار بعض وسنستمر بجوار بعض إلى يوم القيامة، نحن في الشمال وهمة في الجنوب، احنا علاقتنا أبدية، وأن اتخافنا مع بعض شهر لازم نتصالح لأن مصالح السودان ومصالح مصر مشتركة". هذا التراجع المصري عن الدخول في مواجهة مع السودان بخصوص حلايب لا أحد يعرف حينها كان بقصد التكتيك وكسب الوقت، أم أنه صادر عن قناعة حقيقية من الجانب المصري بضرورة وحدة الصف العربي وعدم السماح للدول الكبرى بانتهاز هذه الفرص وتعكير العلاقة بين البلدين.

وفيما يبدو من أحداث بعد ذلك أن هدف التراجع المصري ربما كان بقصد التكتيك السياسي والإنحناء للعاصفة لحين التمكن من عمل شيء ما في السودان، حيث ذكر السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء حينها بأن هناك تحركات عسكرية مصرية مشبوهة من قبل الملحق العسكري للسفارة المصرية (٧٩)، كما أن مصادفة وجود وفدين من الاتحاديين في القاهرة بقيادة إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادي والسيد علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي والمقرب من الطائفة الخنمية عمق من هذه الشكوك.

وقد سرت إشاعات مفادها أنه سيجري طرح الثقة في حكومة عبدالله خليل عند انعقاد البرلمان السوداني في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م (٨٠) وأن الأحزاب الاتحادية ستتوحد كما في السابق، وربما تتم وحدة بين السودان ومصر.

كل هذه المؤشرات ربما دفعت بالسيد عبدالله خليل إلى أن يسلم السلطة للجيش، وبالفعل تمت السيطرة على السلطة من قبل كبار قواد الجيش السوداني وعلى رأسهم قائد عام الجيش السوداني الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م أي في اليوم الذي كان من المفترض أن يجتمع فيه البرلمان ليقرر في شأن بقاء أو رحيل الحكومة.

هذا الانقلاب المفاجيء في السلطة سبب بعض الإضطرابات في العلاقات بين البلدين وذلك لأن جهات عديدة خارجية ربطت بين هذا التحرك والتوتر الذي شاب العلاقات، وذكرت أنه ربما يأتي كرد فعل وقائي ضد محاولة الحكومة المصرية بسط نفوذها بالكامل على السلطة في السودان، سواء كانت هذه السيطرة عن طريق جمع وتوحيد القيادات الاتحادية والمستقلين في

جبهة واحدة وإسقاط الحكومة الإنتلافية وتشكيل حكومة جديدة موالية أو عن طريق إنقلاب عسكري.

وبوقوع تحرك ١٧ نوفمبر بإيحاء من رئيس الوزراء ووزير الدفاع حينها السيد عبدالله خليل تكون العلاقات المشتركة قد دخلت طوراً جديداً يختلف كلياً عن الأطوار السابقة، حيث جذبت أفئدة كبار قادة القوات المسلحة السودانية عاطفتان أساسيتان تجاه مصر أولاًهما أن معظم هؤلاء القادة أتوا من خلفيات إتحادية ختمية، وقد أصر الاحتلال الإنجليزي ذلك لكي يكون هناك توازن في القوى بين الإتحاديين والأنصار الذين كانوا أكثر تنظيماً وقوة وبالتالي أن يكون الجيش موالياً للطرف الآخر كان من شأنه أن يحفظ التوازن الدقيق، أما العاطفة الأخرى فكانت الرغبة في المحافظة على استقلال السودان وحمايته من الأطماع الخارجية.

لكل هذه الأسباب وغيرها كان التغيير هادئاً فيما يختص بالعلاقات المشتركة، كما كانت هناك رغبة لدى كبار الضباط في إنهاء الأزمة بين البلدين خصوصاً فيما يتعلق باتفاقية مياه النيل، مع المحافظة على وحدة السودان واستقلاله.

ولعل هذا الموقف الصريح لقادة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م القاضي بإزالة التوتر بين البلدين في أول بيان لهم دفع بالرئيس جمال عبدالناصر إلى التصريح (بأنهم يعملون أن جيش السودان جيش وطني (٨١) بالرغم من أن وكالات الأنباء ذكرت أن هذا الانقلاب من صنع غربي ! لم أصدق ذلك، لأننا نعرف السودان ونعرف السودانيين، لا يمكن لجيش السودان أن يكون أداة في يد الغرب، نحن نعرف جيش السودان الذي حارب في ١٩٢٤م من أجل الوحدة وفي حرب فلسطين (١٩٤٨م)

وكان أول أعمال الحكومة السودانية الجديدة مناقشة موضوع مياه النيل وتعويضات أهالي حلفا والقري التابعة لها، وفتح التجارة بين البلدين، وبالفعل تم في ٢ نوفمبر ١٩٥٩م التوقيع على إتفاقية مياه النيل، التي منحت بموجبها الجمهورية العربية المتحدة الحق في إقامة السد العالي وتنص على الآتي (٨٢):-

- ١- أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان.
- ٢- تتعهد الحكومة السودانية بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان وادي حلفا وغيرهم من السكان المحليين الذين ستغمر أراضيهم مياه التخزين، بحيث سيكون مدى تأثير مياه التخزين ١٧٠ كم ٢ داخل الأراضي السودانية، ويعنى ذلك زوال الأراضي الزراعية والمنشآت والمساكن وأشجار النخيل والفاكهة.
- ٣- تتعهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع ١٥ مليوناً من الجنيهات تعويضا عن الخسائر التي ستنتج عن التخزين.
- ٤- تتحصل الجمهورية العربية المتحدة على ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بينما يتحصل السودان على ١٨,٥ مليار م ٢ من المياه سنوياً، وينظر فيما بعد لاحتياجات الطرفين من المياه.
- ٥- لا تلغى هذه الإتفاقية إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩م، (هذه الإتفاقية نصت على عدم جواز إقامة أي مشاريع مائية على مجارى النيل العليا إلا بعد موافقة حكومة مصر).

وعقب التوقيع على هذه الإتفاقية أرتفعت أصوات عدة منتقدة لها حيث ذكرت (٨٣) (إن مفاوضات مياه النيل الأخيرة لم تبين على حسب المعلومات الفنية المتاحة، كما لم تقم على الاستراتيجية السياسية والإقتصادية التي كان يعول عليها المفاوض السوداني المختص، ولكنها في الواقع كانت قرارا سياسيا استرضائيا قصد به إبعاد مصر عن أي محاولة لتحريك عسكري سياسي ضد السودان) ووجهة النظر هذه تبدو مقبولة في ظل القيادة الاسطورية للرئيس جمال عبدالناصر بعيد انتصاره الداوي في قناة السويس وقبيل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م. وقد استمرت بعد ذلك العلاقات المشتركة في النمو والتطور حتى ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي أطاحت بحكومة الفريق إبراهيم عبود.

وبعودة الحكم الديمقراطي مرة أخرى في ١٩٦٥م واجهت البلدين صعوبات نابعة من اختلاف أنظمة الحكم، حيث ساد في مصر نظام الحزب الواحد وهو الإتحاد الاشتراكي، كما سادت النظرية الاشتراكية في الإقتصاد من تأميم وسيادة القطاع العام وبيروقراطية المكتب ومركزية التخطيط، بينما ساد في السودان النظام الديمقراطي بأحزابه المتعددة ونظامه الرأسمالي وسيادة القطاع الخاص.

وكانت أول أزمة تواجه البلدين في ظل النظام الديمقراطي الجديد في السودان في ١٩٦٥م النقد المكثف في الصحافة السودانية لاعتقال وتعذيب قادة الأخوان المسلمين وتنفيذ أحكام الإعدام فيهم فيما بعد، وقد قاد حملة التنديد هذه جبهة الميثاق الإسلامي وعديد من المثقفين المستقلين، وبحكم الخلفية الدينية للأحزاب الحاكمة في السودان فقد وجدت نفسها تلقائيا متعاطفة مع حركة الإخوان المسلمون المصرية.

استمر هذا التوتر الخفي في العلاقات بين البلدين حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧م حيث طوت هذه العزيمة الثقيلة كافة الخلافات السابقة بين البلدين، واتجه الجميع نحو التخفيف من وطأتها، حيث أعلن السودان (٨٤):

- ١- إرسال قوات سودانية إلى مصر
 - ٢- تأكيد التزام السودان بحالة الحرب المعلنة ضد إسرائيل
 - ٣- تلبية كافة احتياجات الحكومة المصرية على الفور.
 - ٤- إرسال مؤونة وماشية للجيش المصري.
 - ٥- أغلاق المطارات أمام طائرات وسفن أمريكا وبريطانيا
 - ٦- قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل بلد ساعد إسرائيل في حربها العدوانية.
 - ٧- وضع الجيش السوداني في حالة الإستعداد القصوى.
 - ٨- يظل مجلس الوزراء والأجهزة التابعة له في حالة إنعقاد وعمل مستمر.
- ثم طلب الرئيس عبدالناصر من الرئيس إسماعيل الأزهري عقب الهزيمة مباشرة أن يتصل بالملوك والرؤساء العرب ويطلب منهم عوناً ماليا عاجلاً (٨٥) وذلك لأن الإتحاد السوفيتي رفض تعويض الحكومة المصرية بأي أسلحة أخرى، حيث ظل مصرأ أن لا يستحق المصريون أي سلاح إلا بعد الدفع المالي المقدم.
- ثم ذهب رئيس الوزراء السوداني السيد محمد أحمد محبوب إلى المملكة العربية السعودية طالباً من الملك فيصل الإشتراك في القمة العربية، وقد إستطاع أن يتحصل على وعد بحضور

القمة بعد أن قال له (إن من خصال النور العربية الحميدة عدم الإجهاز على أعدائها وهم جرحي).

وفي أغسطس ١٩٦٧م كانت القمة العربية في الخرطوم التي أعلنت أن لاتفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل، كما استطاعت القمة استخلاص أموال مقدرة لمساعدة دول المواجهة مثل سوريا والاردن ومصر على الصمود، ويذكر أنه بعد هذه القمة وبعد التضامن العربي المشهود وافق الإتحاد السوفيتي على مد مصر بالسلاح بشروط ميسرة وقد تصاعدت هذه المساعدات العسكرية فعليا حتى أن الجيش المصري أستطاع أن يستعيد قواه بعد سنوات قليلة. وذكر عبد الناصر في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م (أننى عندما وصلت إلى عاصمتكم المجيدة رأيت شعب السودان البطل في الطرق حتى وصلت لمقر المؤتمر، وكان الشعب كله ينادى بالتصميم على القتال والنضال والوقوف حتى النصر، إن هذا الشعب لم ينهزم وقد عبر عن إرادة الأمة).

وبعيد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم ١٩٦٧م انشغلت مصر بإعداد جيشها لمعركة أخرى فاصلة، كما إرتفعت شعارات لا صوت يعلو على صوت المعركة، لذلك بقيت العلاقات المشتركة في حالها، إلا أن انحياز السيد إسماعيل الأزهرى للتيار الديني الذي مثلته جبهة الميثاق الإسلامي، وازدياد نشاط هذا التيار بشكل واسع في السودان في أعقاب هزيمة ١٩٦٧م التي عجلت بفناء المشروع الناصري، وإبعاد ممثلي الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان، وحل الحزب فيما بعد شكل قلقا متزايدا للحكومة المصرية، وذلك لعدة أسباب من أهمها (٨٦) :-

١- إن جبهة الميثاق الإسلامي تعتبر الحزب الموازى لحركة الإخوان المسلمين في مصر.

٢- بعد هزيمة ١٩٦٧م أصبح النموذج الذي يجد تعاطفا وتأييدا مستمرا هو حركة التيار الديني.

٣- أغلق عبدالناصر كافة طرق المصالحة مع هذا التيار في أعقاب الإعدامات المتتالية والتعذيب والسجن لقادته.

٤- كان عبدالناصر يعتمد في التسلح بشكل أساسي على الإتحاد السوفيتي، وكان يريد أن يثبت كفاءته وأهميته في المنطقة من خلال تحجيم التيار الذي إذا ما نهض كان كفيلا بأن يقضى على الأحزاب الشيوعية والإشتراكية في المنطقة.

٥- كان عبدالناصر يريد أن يثبت أيضاً للغرب أهميته من خلال محاربته لهذا التيار والتوصل فيما بعد إلى إتفاقية ما مع إسرائيل، وقد كانت مبادرة روجرز والموافقة عليها مؤشرا مبكرا لذلك.

لكل هذه الاسباب وغيرها كان التوتر في العلاقات المشتركة سائدا قبيل انقلاب مايو ١٩٦٩م، وربما لهذه الاسباب اتهمت بعض الجهات الحكومة المصرية بتدبير انقلاب مايو وذلك من خلال عدة مؤشرات منها :-

١- إن الذين قادوا هذا الإنقلاب هم الضباط الأحرار أي التنظيم الذي يستمد فكرته من النموذج الناصري بقيادة القوميين العرب متحالفا مع بعض الأجنحة الشيوعية.

٢- عرف السيد بابكر عوض الله بصلته الوثيقة بمصر وهو الرجل الذي تولى التخطيط لهذا الانقلاب، وهو الذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء للحكومة المايوية الجديدة.

٣- تمت اجازة الدستور الإسلامي في البرلمان السوداني في مرحلة القراءة الأولى والثانية، لذلك لم يكن غريبا أن تسبق إجازتها النهائية ضربة إجهاضية من جهات مناوئة وتذكر أحد الدارسات أن السيد إسماعيل الأزهري استشعر أن شيئا ما يتم الإعداد له من قبل الحكومة المصرية لذلك سارع بإرسال السيد صالح محمد إسماعيل إلى مصر لمطالبة الحكومة المصرية بتدارك الموقف ومنع رجالها من المضي قدما في المخطط المرسوم (٨٧) وكان تاريخ إرسال هذا الرجل بصورة عاجلة للقاهرة في ٢١ مايو ١٩٦٩م، إلا أنه لم يستطيع مقابلة عبدالناصر.

٤- وفي ٢٥ مايو ١٩٦٩م وقع إنقلاب مايو في السودان بتحالف قومي عربي شيوعي حيث قام هذا التحالف بحل الأحزاب وإنتهاج النموذج الناصري في إدارة الحكم مثل تأسيس الإتحاد الإشتراكي والتأميم ودعم القطاع العام.

وبعد شهو قلائل من هذا الإنقلاب أي في يناير ١٩٧٠م حضر الرئيس عبدالناصر إلى السودان حين خطب في الجماهير قائلا (٨٨) (نحن قبل ثورة مايو كنا نواجه العدو على قناة السويس، ونقول لقد قارب السودان أن يسقط في قبضة الإستعمار، ولم تمض ايام قليلة حتي أعلن قادة السودان ثورة ٢٥ مايو، لقد استطاعت القوات المسلحة في السودان أن تقوم بدورها وتخرج لتحمي شعب السودان، فأين الآن الإستعمار وأعوان الإستعمار).

ويقال إن قيادات السودان الحزبية حزنّت لتشيبيها بأعوان الإستعمار وكان على رأسهم السيد محمد أحمد محبوب آخر رئيس وزراء سبق ثورة مايو.

وبوفاة الرئيس جمال عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠م دخلت العلاقات طورا جديدا بين البلدين، حين جاء الرئيس محمد أنور السادات وهو يضمّر في نفسه تغيير سياسات عبدالناصر، والإتجاه نحو المعسكر الرأسمالي، وكانت له إتصالات قديمة مع السعوديين والأردنيين في هذا الخصوص، حيث كانت قناعاته الشخصية تتجه نحو فكرة الحل السلمي التي بدأها عبدالناصر في أواخر أيامه، كما كان يؤمن بقدرة الولايات المتحدة على حل مشكلة الشرق الأوسط، وقد انتهز فرصة خلافاته مع رجالات عبدالناصر فأطاح بهم في ١٥ مايو ١٩٧١م ثم ما لبث أن طرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر، وقد صادف كل ذلك خلافات عميقة بين القوميين العرب وحليفهم جعفر نميري والحزب الشيوعي السوداني، حين حاول الأخير في ١٩ يوليو ١٩٧١م الإنفراد بالسلطة بانقلاب عسكري، إلا أنه فشل بعد مساعدة مصرية لجعفر نميري، وبذلك يكون البلدان قد وضعها نفسيهما في معسكر الدول الرأسمالية، وبالتالي إنسجمت سياساتهما المشتركة لسنوات طويلة قادمة.

هذا الإتجاه الجديد وضع البلدين ضد حلف مناوي جديد بقيادة ليبيا واليمن الجنوبي والصومال لذلك زادا من التقارب المشترك.

وكانت أولى مساعدات الحلف الغربي للسودان التوصل إلى إتفاقية أديس أبابا للسلام في مارس ١٩٧٢م كما أن الإستثمارات العربية بدأت تشق طريقها إلى السودان.

وعلى الجانب المصري وبعد حرب محدودة حول قناة السويس في أكتوبر ١٩٧٣م أخذت الجهود الغربية تتكشف للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط وقد تم ذلك فيما بعد.

وبانضمام إثيوبيا للتحالف المناوئ للسودان ومصر في ١٩٧٤م إثر انقلاب منقستو هايلاماريام توسع البلدان في التنسيق المشترك حيث ساعدت الحكومة المصرية حكومة السودان في إفشال محاولة إسقاط النظام المايوي من الخارج في يوليو ١٩٧٦م.

ثم كان التحالف الوثيق والمتين بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨م، حين قاطعت جميع الدول العربية جمهورية مصر العربية فيما خلا السودان وسلطنة عمان، وبالتالي صار السودان من أقرب المقربين للحكومة المصرية.

وحتى بعد إغتيال الرئيس محمد أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١م ظلت العلاقات المشتركة في قوتها السابقة حين ساهمت مصر في توفير الحماية للنظام السوداني المتآكل، وتوج كل ذلك بإتفاقية التكامل بين البلدين التي ركزت على الجانب الإقتصادي من نقل البضائع وإقامة المشاريع الزراعية والإقتصادية المشتركة.

بيد أن إنفجار الحرب الأهلية مرة أخرى في يونيو ١٩٨٣م وإتجاه الرئيس جعفر نميري إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في مشاهد إعلامية مثيرة جلب له عداة الكثيرين ومنهم الحكومة المصرية، إلا أنه كان عداة مستترا حيث كانت تأمل في أن يتراجع النميري عن سياساته الجديدة، إلا أن الظروف السياسية والتدني الإقتصادي والجفاف والتصحر ويأس الشعب السوداني من الإصلاح أطاح في آخر الأمر بحكومة جعفر نميري في إبريل ١٩٨٥م

وبمجيء الديمقراطية للمرة الثالثة للسودان في إبريل ١٩٨٦م بقيادة حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي الذي تراجع كثيرا عن شعبيته السابقة أتت معها الشكوك القديمة بخصوص علاقة حزب الأمة الشريك الرئيسي في الحكم مع الحكومة المصرية، وقد زاد من توتر العلاقات أن حزب الأمة حمل (٨٩) جزئيا جمهورية مصر العربية المساهمة عام ١٩٧٠م في ضرب الجزيرة أبا بالطيران المصري، مما أدى في خاتمة الأمر إلى استشهد إمام الانصار الهادي المهدي على الحدود السودانية الإثيوبية.

كما أن لتحالف حزب الامة القوى مع الجماهيرية العربية الإشتراكية دورا آخر في تعزيز العلاقات حيث كانت العلاقات الليبية المصرية يومئذ تمر في مرحلة شكوك متبادلة بعد أن وصلت اسوأ مراحلها في أعقاب زيارة الرئيس أنور السادات للقدس ١٩٧٧م، وقد استمرت في التدهور المستمر بعد ذلك.

كما أن علاقة حزب الأمة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لها عداة مزمن مع حكومة مصر في أعقاب تفجر الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م، وموافقة مصر على إيواء الإمبراطور السابق لإيران محمد رضا بهلوي بعد أن رفضت كافة الدول الأخرى ذلك، وإتهام مصر لإيران بتشجيع الإسلاميين المصريين وتر العلاقات المشتركة، لذلك عندما زاد التقارب السوداني الإيراني وأصبح لإيران نشاط متزايد في السودان جلب إنتقادا متزايدا للحكومة المصرية تجاه السياسات السودانية.

إضف إلى ذلك أن غياب الديمقراطية الليبرالية في مصر وتطلع الجماهير المصرية بعد سنوات طويلة من الكبت إلى إشاعة الحريات وتزايد أنشطة الإسلاميين، وتوافر كل ذلك في السودان الدولة المجاورة لمصر من ناحية الجنوب جعلها تشعر بحساسية تجاه حكومة الخرطوم. ويمكن أن نضيف أن مشاركة الجبهة الإسلامية القومية في الحكم لأول مرة في ظل حكومة ديمقراطية في ١٩٨٨م أي بعد عامين من تشكيل أول حكومة أئتلافية بين حزب الأمة والحزب الإتحادي الديمقراطي جعل التيار الديني عموماً في الوطن العربي ينتبه لقضية الديمقراطية ودورها في تحقيق مشروعهم السياسي، كما أن هذه الفترة حملت معها علو التيارات الدينية في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وهذه أشياء تهدد أسس النظام المصري الذي قامت فلسفته الأساسية على فصل الدين عن الدولة.

والتأثير المصري البارز في الحياة السياسية السودانية في فترة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦-١٩٨٩م تمثل في محاولة مصر بعث التحالف مع الحزب الإتحادي الديمقراطي بعد أن تراجع هذا التحالف كثيراً في أثناء الحقبة المايوية (٩٠).

وكانت المشكلة الأساسية التي تورق الشعب السوداني يومئذ تزايد الحرب الأهلية في جنوب السودان، وتمدها شمالاً ووجود إرهابيات باحتمال سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على كافة مساحة الجنوب وأجزاء واسعة من الشمال، لذلك كان التخطيط المصري يسعى لإقامة تحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الإتحادي الديمقراطي من خلال التوصل إلى إتفاقية سلام على أسس علمانية تسمح بإبعاد الجبهة الإسلامية القومية وربما حزب الأمة من المعادلة السياسية السودانية، وقد وجد هذا التخطيط، تأييداً من قوى عالمية مؤثرة مثل الدول الغربية والإتحاد السوفيتي الذي كان له نفوذ كبير على نظام الحكم في إثيوبيا.

وبالفعل تمكنت المساعي المصرية من الجمع بين الإتحاديين والحركة الشعبية لتحرير السودان وتوصل الجانبان في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م إلى إتفاق مباديء عام عرف بإتفاقية السلام السودانية، وكان من أبرز بنودها تأجيل البت في قوانين سبتمبر حتي المؤتمر الدستوري، وإلغاء حالة الطوارئ وإلغاء معاهدات الدفاع المشترك مع الدول العربية.

بيد أن هذا التخطيط قوبل بمعارضة قوية من الجبهة الإسلامية القومية وحزب الأمة اللذين إنفردا بالسلطة بعد خروج الحزب الإتحادي الديمقراطي على إثر عدم موافقة حزب الأمة الصريح على مبادرته للسلام.

وقد تمكن تحالف الجبهة الإسلامية القومية وحزب الأمة بعد ذلك من تنقيح قوانين الشريعة الإسلامية في الجمعية التأسيسية وإجازتها في مرحلة القراءة الأولى والثانية، إلا أن الضغوط الشديدة والمستمرة على حزب الأمة لإسقاط الحكومة وكان أوضحها إنذار قادة الجيش السوداني لرئيس الوزراء السيد الصادق المهدي بقبول مبادرة السلام السودانية الدور الفاعل في فض التحالف والموافقة في الدخول في حكومة وحدة وطنية، رفضتها الجبهة الإسلامية القومية، وأعقب ذلك إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م كردف فعل على أخراج الجبهة الإسلامية من السلطة عبر الإنذار العسكري.

مصادر الباب الثاني :

- ١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢م، ص ٤٩١.
- ٢- المرجع السابق، ص ٤٢٦.
- ٣- د. رأفت غنيمي الشيش، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مطبعة عالم الكتب القاهرة، القاهرة بلا تاريخ، ص ٧٥.
- ٤- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، المرجع السابق، ص ٣١١.
- ٥- د. إدريس سالم الحسن، البجا في شرق السودان، مقال بمجلة دراسات إفريقية، العدد الحادي عشر، يونيو ١٩٩٤م، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، صفحات ٥١ - ٦٦.
- ٦- د. مكي شبكية، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت ط الثالثة، ١٩٦٥م، ص ٥١.
- ٧- د. رأفت غنيمي الشيش، مصر والسودان في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ٧٤.
- ٨- د. سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم التركي المصري، الهيئة العامة المصرية، للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٥.
- ٩- سيد أحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ٦٠.
- ١٠- الآن مورهد، النيل الأزرق، ترجمة د. نظمي لوقا، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م، ص ١٩٢.
- ١١- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤى التاريخية في وادي النيل، ترجمة حذيفة الصديق عمر، مطبعة البريد الحديثة، أمدرمان السودان، بلا تاريخ، ص ٢١.
- ١٢- الآن مورهد، النيل الأزرق، المرجع السابق، ص ٢٤١١.
- ١٣- المرجع السابق، ص ٢٤٢.
- ١٤- سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ٦٦.
- ١٥- الآن مورهد، النيل الأزرق، المرجع السابق، ص ٢٥٨.
- ١٦- المرجع السابق، ص ١٨٧.
- ١٧- سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، المرجع السابق، ص ١٨٠.
- ١٨- المرجع السابق، ص ١٨٧.
- ١٩- د. محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجبل ببيروت ١٩٧١م، ص ١١٤.
- ٢٠- المرجع السابق، ص ١١٠.
- ٢١- سيداحمد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم، مرجع سابق، ص ١٩٩.
- ٢٢- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ٦٣٧.
- ٢٣- محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١١١.
- ٢٤- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٨.
- ٢٥- جابريل زاربيرج، اختلافات الرؤى التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٢٩.
- ٢٦- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٨.
- ٢٧- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤى التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٢٨- رأفت غنيمي الشيش، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة بلا تاريخ، ص ١٨٥.
- ٢٩- المرجع السابق، ص ١١٨.
- ٣٠- المرجع السابق، ص ٢٤٤.
- ٣١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ١٢٣٧.
- ٣٢- رأفت غنيمي الشيش، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.
- ٣٣- المرجع السابق، ص ٣٤٧.
- ٣٤- د. مكي الطيب شبكية، بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٩.

- ٣٥- جبرائيل د. واريبرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٦٦.
- ٣٦- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٦١.
- ٣٧- د. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩، ترجمة هنري رياض، المطبوعات العربية الخرطوم ط ثانية ١٩٨٧م، ص ١٧.
- ٣٨- د. بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦-١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
- ٣٩- د. مكي الطيب شبكية، بريطانيا وثورة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٤.
- ٤٠- المرجع السابق، ص ٩٥.
- ٤١- المرجع السابق، ص ٩٩.
- ٤٢- د. بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦-١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ١٨٥.
- ٤٣- د. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٩٧.
- ٤٤- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٥.
- ٤٥- المرجع السابق، ص ٨٣.
- ٤٦- د. بواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ٣٦-١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
- ٤٧- مرجع النيل.
- ٤٨- د. تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان ٣٦-١٩٥١م، الجزء الثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٤٠.
- ٤٩- المرجع السابق، ص ٧٩.
- ٥٠- المرجع السابق، ص ٨٦.
- ٥١- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٤٩.
- ٥٢- المرجع السابق، ص ٢٨.
- ٥٣- المرجع السابق، ص ٦٩.
- ٥٤- المرجع السابق، ص ٧٠.
- ٥٥- المرجع السابق، ص ٨١.
- ٥٦- المرجع السابق، ص ٨٤.
- ٥٧- المرجع السابق، ص ٧٥.
- ٥٨- جابريل د. واريبرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- ٥٩- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٥٧.
- ٦٠- المرجع السابق، ص ١٩٤.
- ٦١- جابريل د. واريبرج، اختلاف الرؤي التاريخية في وادي النيل، المرجع السابق، ص ١٥٤.
- ٦٢- المرجع السابق، ص ١٤٨.
- ٦٣- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ١٩٧.
- ٦٤- مرجع حول أحداث مارس، ١٩٥٣م.
- ٦٥- محسن محمد محسن، مصر والسودان الإنفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢١٤.

- ٦٦- المرجع السابق، ص ٢٣٥.
- ٦٧- المرجع السابق، ص ٢٥٣.
- ٦٨- فؤاد عبدالرحمن البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، بلا تاريخ، الخرطوم ١٨٥.
- ٦٩- محسن محمد محسن، مصر والسودان الانفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٧١.
- ٧٠- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٢٥.
- ٧١- جابريل د. واربيرج، اختلاف الرؤى للتاريخية في وادي النيل، مرجع سابق، ص ١٣٥.
- ٧٢- المرجع السابق، ص ١٨٥.
- ٧٣- مرجع مشكلة جنوب السودان
- ٧٤- محسن محمد محسن، مصر والسودان الانفصال، الطبعة الأولى، دار الشرق، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٩٨.
- ٧٥- المرجع السابق، ص ٣١٨.
- ٧٦- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٣٢.
- ٧٧- المرجع السابق، ص ٣٦.
- ٧٨- المرجع السابق، ص ٥١.
- ٧٩- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٢٤.
- ٨٠- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٨٠.
- ٨١- المرجع السابق، ص ٥٣.
- ٨٢- عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٩٨م، ص ٢٨.
- ٨٣- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٢٤.
- ٨٤- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ٨٠.
- ٨٥- المرجع السابق، ص ٨٣.
- ٨٦- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٣٧.
- ٨٧- المرجع السابق، ص ٢٣٧.
- ٨٨- محمد سعيد محمد حسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م، ص ١٢١.
- ٨٩- محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ١٩٥٦م-١٩٩٦م، المجلد الثاني، دار ابن حزم، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٤٤٥.
- ٩٠- المرجع السابق، ص ٥٦١.

الباب الثالث

في أيديولوجيا العثمانية والقومية العربية

يؤرخ لبداية دخول الفكر العلماني إلى العالم الإسلامي مع الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٧م والسنوات التي أعقبتها (١)، وقد ساعد في نماء العلمانية (والتي تعني فصل الدين عن الدولة) (٢) الإنجازات التكنولوجية والحضارية التي بهرت الشرقين، والتي لم يكن لهم علم بها من قبل، كما أن التنظيم الدقيق للجيش وتنظيم أنشطة الحياة المختلفة أعجب الشرقين الذين دخلت حياتهم طور الأضمحلال الكبير منذ وقت مبكر، وقد توالى عليهم القرون دون أن يدفعهم ذلك الأمر إلى تجديد حياتهم وتطويرها، كما أن التقليد والبحث في القشور والإستدامة على ذلك جعل من الصعب على العالم الإسلامي أن يواكب تطور الحضارة العالمية، لذلك عندما رأوا الأسلحة الحديثة والأساطيل الضاربة وأساليب البحث العلمي والمنهج التجريبي والمخترعات الكيماوية تعجبوا من ذلك، وقد حاول مفكرو الغرب يومئذ أن يوحوا بأن سبب هذا التطور إنما يتبع عملية فصل الدين عن الدولة (٣)، والذي بدأ في أوروبا مع الإصلاح الديني في القرن السادس عشر الميلادي والقرون التي تلتها، وكان من أهم إنجازات الإصلاح الديني (الذي انتهى بعد حروب دامية في أوروبا استمرت لقرون) إتاحة كافة نواحي الحياة للعقل والتجريب، بحيث يكونان المصدر الوحيد والنهائي للمعرفة الإنسانية، وتجاهل كافة الحقائق الأخرى وعلى وجه الخصوص النصوص الدينية اللاهوتية التي اعتمدت عليها أوروبا طوال العصور الوسطى باعتبارها مصدر المعرفة النهائي الموثوق به، إلا أنها سرعان ما تهاوت أمام براهين العلم الحديثة بعد أن حصدت معها أرواح عديدة من العلماء الحقيقيين الذين لم يستطيعوا أن يصدوا أمام طغيان الكنيسة وقوانينها الصارمة.

بيد أن سيطرة الكنيسة سرعان ما بدأت في التفكك والإضمحلال مع الثورة العلمية في عصر النهضة حين ثبت بالبرهان الواضح أن تمسك الأوروبيين بالقوانين اللاهوتية الكنسية طوال فترة العصور الوسطى كان سببا أساسيا في التأخير والتخلف الذي عانوا منه، ومن هنا صارت مسألة فصل الدين عن الدولة أو فصل القوانين اللاهوتية عن قوانين الحياة مبدأ أساسيا وأصيلا ومقدسا في الحياة الأوروبية، ولا يمكن المساس به حيث يعتقد اعتقادا جازما أن قاعدة فصل الدين عن الدولة هي الأساس الأول للنهضة الأوروبية الحديثة (٤).

والذي أوصل الكنيسة الغربية إلى هذه الدرجة من التدهور في نظر مواطنيها أنها ربما في بداية أمرها حاولت معالجة كثير من القضايا الدنيوية لمواطنيها، وقامت بإصباغ هذه المعالجات بصبغة دينية لكي تجد القبول والإستحسان، ثم مالبت رجال الدين أن توسعوا في هذا المنحي، ولم يحاولوا أن ينبهوا إلى أن هناك فرقا بين الأجتهد البشري والقوانين الإلهية، بحيث صار تشريع الكاهن أو البابا تشريعا إلهيا مقدسا لا يأتية الباطل، بالرغم من أن رجال الدين المسيحي في نهاية أمرهم بشر يفعلون الصواب والخطأ، ومع توالي السنوات وتداخل المصالح الشخصية مع المصالح العامة، واستحواز الكنائس الغربية على الإقتصاد باجمعه لدرجة أن أغنى الجهات كانت يومئذ في أوروبا الكنائس وكهانها، بحيث استولت بالفعل على مفاتيح الإقتصاد وحركته، وقد أدى ذلك إلى مواصلة استمرار إصدار القوانين الكنسية التي تسعى إلى تثبيت هذه المكاسب من خلال الإيحاء بأن لهذا الأمر علاقة ربانية، لذلك كان من الطبيعي أن تتفجر الأوضاع في آخر الامر داخل الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا، ويتحول المجتمع إلى ناكز لها أو مستخف بها.

وعندما حدث التصام المباشر مع الحضارة الإسلامية في مصر ١٧٩٨م، فهم الأوروبيون ضمناً أن سبب التخلف والتدهور المريع الذي يعيش فيه الشرقيون ربما يعود إلى سيطرة المؤسسة الدينية والتعاليم الإسلامية (٥)، وعجزهم عن الخروج بثورة إصلاح ديني مثل التي حدثت لهم في أوروبا حتي تضعهم على الطريق الصحيح، والذي ساعد على تأكيد هذه الفكرة وجود تشابه كبير بين الديانتين، كما أن العلماء المستشرقين الذين أعقبوا الحملات الصليبية بكل عنفها أكد البعض منهم أن المحدثية بمثابة طائفة أخرى من الطوائف المسيحية المنتشرة في إنحاء العالم، وإن الخلافات بين المحدثية والكنائس قد تكون أقل من الخلافات بين الكنائس البروتستانتية أو الأرثوذكسية.

إضاف إلى ذلك أن الآثار الحضارية العديدة الموجودة في الحقب التي سبقت المسيحية في إثينا الوثنية، والتي سبقت الإسلام في مصر الفرعونية أوحى للعديد بأن سبب التخلف الأساسي ربما ينبع من الدين أو عدم فهمه الفهم الصحيح والإنحراف به عن مقاصده السليمة.

لذلك كانت دعوة العلماء والمفكرين الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الفرنسية إلى مصر تقوم على ضرورة فصل الدين عن الدولة، وإدخال العلمانية والأفكار الحديثة للتطور، وقد بذلوا جهوداً في هذا المنحى خصوصاً عند تأسيس برلمان تشريعي في مصر لأول مرة بدلاً من الفقهاء الدينيين الذين سيطروا على التشريع طوال الحقب الإسلامية، إلا أن الثورات التي اندلعت ضدهم والحروب الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار والرحيل المبكر حال دون بذر بذرة العلمانية بشكل عميق في الشرق.

ومن جهة أخرى نجد أن السبب الذي حال دون اهتمام الشرقيين بفكرة العلمانية الجديدة كان ميراث العداء الذي استمر طوال قرون عديدة في حقبة الحروب الصليبية (٦)، والمجاهدات والحروب والدماء التي سفكت أثناءها، بحيث لم يجعل هذا التاريخ الدموي لأحد في الشرق القدرة على التفريق بين الحملات الصليبية القديمة وحملة نابليون على مصر، والتي ربما كانت تدافع عن المصالح التجارية المحضة، ولها الرغبة في الإمتلاك والسيطرة مع عدم الإهتمام بالجانب الديني بعد أن تدهورت مكانته منذ ثورات الإصلاح الديني في أوروبا نفسها.

والأثر الوحيد والباقي للحملة الفرنسية لم يكن الإحياء بالتفكير في ضرورة البحث في التعاليم الدينية بقدر ما كان معرفة أسباب التخلف التكنولوجي والتنظيمي الذي أصاب الشرق وجعله يقعد عن أداء رسالته، ويفقد حضارته القديمة التي كانت مهيمنة على العالم، ولحسن الحظ أن العرب على وجه الخصوص لم تكن لهم حضارة سابقة مميزة فيما عدا بعض المذنيات في تدمر واليمن لذلك ارتبطت الحضارة لديهم بالدين الإسلامي وكان من الصعب عليهم تصور وجود رابط حضاري آخر غير رابطة الدين.

أضف إلى ذلك أن المفكرين الدينيين الإسلاميين يذكرون أن الدين الإسلامي لا يوجد فيه الأيكلوريوس (المجلس الكنسي) أو أن علاقة الفرد بربه لا تمر عبر وسيط مثل الكاهن كما في المسيحية، لذلك كان من الصعب نشوء مؤسسة مهيمنة في الإسلام مثل التي حدثت في روما، إلا أن العلمانيين (٧) فيما بعد يؤكدون أن مؤسسة الخلافة الإسلامية التي اعقبت الخلافة الراشدة كانت بمثابة الأكلوريوس الإسلامي خصوصاً في فترات الطغيان التي كان الخليفة المسلم يزعم فيها أنه ظل الله في الأرض.

أما أول محاولة تطبيق حقيقي للعلمانية في العالم الإسلامي فقد أتت مع محمد علي بعد سنوات قليلة من الحملة الفرنسية، وقد ساعد في نموها أن محمد علي ذاته كان ابن البيئة الأوروبية الشرقية، وعلى القرب منه تقع الكنيسة الكاثوليكية في روما حيث لابد أنه قد سمع الكثير عن تحجيمها بعد الطغيان الذي كانت تمارسه لقرون عديدة، كما أن الجيش الفرنسي والأسلحة الحديثة بهرته بعد أن كادت تؤدي به غرقا عند بداية دخوله مصر.

وكانت أول أعمال محمد علي العلمانية إبعاد الأزهر الشريف، من التأثير في الحياة العامة (٨)، بالرغم من تاريخ هذه المؤسسة العريقة في التصدي للحملة الصليبية التي استمرت زهاء سبعة قرون متواصلة، حيث كانت أعمال التعبئة والإستنفار والتجمع تتم من داخل الأزهر كما أن علماء يجوبون أنحاء العالم الإسلامي طولا وعرضا للمساهمة في دعم الصمود الإسلامي أمام الحملات الصليبية المتتابعة على الشرق، إضف إلى ذلك أن الأزهر الشريف لعب دورا مهما في التصدي للحملة الفرنسية على مصر، حيث انطلقت الثورات العنيفة من داخل الأزهر ضد المحتلين، كما أنه (أي الأزهر) تعرض للإستهداف المباشر من المدفعية الفرنسية لإخماد الثورة، وقد تكلفت جميع هذه المجهودات في آخر الأمر بدحر الغزو الفرنسي، كما أن الأزهر الشريف أيضاً هو الذي ساعد محمد علي على اعتلاء سدة الحكم وتثبيتته بها بالرغم من عدم موافقة أمير المؤمنين في الاستانة، بيد أنه لم تكن تأتي سنة ١٨١٩م حتى كان الأزهر الشريف مفرغا من محتواه القديم، ومعظم علمائه في المنافي البعيدة.

ومن أهم اتجاهات محمد علي العلمانية الأخرى تكوين جيش حديث على غرار الجيوش الأوروبية، بحيث تعامل مع رجال هذا الجيش بمبدأ إستدامة الخدمة، وتوفير أجر شهري ثابت يزيد وينقص بحسب الحالة الأمنية، وهذه الفكرة مناقضة للأفكار الإسلامية السائدة فيما مضى والتي كانت تعتمد على الإستنفار والدعوة للجهاد عند الملمات والكروب، بحيث يكون الترغيب بالجنات للمنخرطين، والترهيب بالعذاب للمتخاذلين من أهم الدوافع لتجميع هذا الجيش، كما أن أموال الغنيمة التي جاءت أو ما يعرف بالفقيه تقسم بطريقة معلومة.

ثم تبع في سبيل إنشاء دولة علمانية حديثة إعادة تنظيم أجهزة الدولة، بعد أن كان الوالي أو أمير المؤمنين يحكم حكما مطلقا ويتدخل في كل الأمور الحياتية اليومية ويساعده وزير ومسؤول الخزانة وربما قائد الجيوش وقاضي القضاة تم استحداث وظائف جديدة مثل الزراعة والتعدين والتعليم وغيرها من الوظائف ووصفت مسؤوليات كل من هذه الوظائف توصيفا جيدا وحددت اختصاصاتها وميزانياتها بحيث ظهر لأول مرة مايسمى بمجلس النظار وصار لهذا المجلس رئيس، أما مسؤوليات الحاكم أو الأمير القديم فقد بقيت مؤثرة لكنها انحصرت في المهام السياسية والاستراتيجية العليا، ولم تعد الشكاوي والظلامات تقدم للوالي مباشرة، ومن هنا بدأت محاكاة أوروبا في إدارة الدولة.

بيد أن من أهم المؤثرات التي ساهمت في الترويج للدولة العلمانية الحديثة في العالم الإسلامي كانت حركة البعثات التعليمية الواسعة (٩) التي انتظمت مصر في عشرينيات القرن الثامن عشر وحتى نهاية خلافة محمد علي، أي حتى الإربعينيات من نفس القرن، وتتبع أهمية هذه البعثات في أنها كانت بمثابة الإحتكاك الأول والمباشر مع أوروبا المنتصرة والمنتشبة بانجازاتها التكنولوجية الجديدة التي بهرت العالم الإسلامي الذي كان ولايزال يعاني من الضمور

والإضمحلال والتخلف وكان من الطبيعي أن يحدث الإنهيار والرغبة في التقليد عند هؤلاء المبتعثين بالرغم من ميراث العداء الطويل والمحاذير المسبقة، وعند عودة هؤلاء الطلاب إلى أوطانهم حاولوا تطبيق كافة المعارف الغربية والدراسات في أوطانهم، وتمكنوا من ذلك لعدة أسباب من أهمها دعم الدولة لهم وتنسهم الوظائف العليا في البلاد بفضل الشهادات العلمية التي تحصلوا عليها وبفضل إتساع الإفق والأفكار التي فتحتها عامل الإحتكاك الخارجي.

ومن المهم القول إنه بالرغم من البداية الثابتة والمطرودة في دخول العلمانية إلى العالم الإسلامي بفضل تشجيع الدولة إلا إنه لا الدولة ولا موظفوها الذين يحملون الأفكار العلمانية ذهبوا بعيدا في إنزالها إلى أرض الواقع، ذلك لرسوخ الفكرة الإسلامية عند الأغلبية المطلقة من المسلمين اضاف إلى ذلك أن الأطماع الإستعمارية الأوروبية التي بدأت تتكشف كل يوم للشرقيين حالت دون محاولة تفهم فكرة العلمانية (١٠)، حيث عدت من المخططات الغربية للسيطرة على العالم الإسلامي، ثم ما لبثت أن نزلت هذه الأطماع على أرض الواقع عند احتلال الفرنسيين للجزائر في ١٨٣١م وعلى تونس ١٨٨١م واحتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م وهجوم روسيا على تركيا في ١٨٧٧م وكانت يومئذ قاعدة الخلافة الإسلامية، ومع دخول الحرب العالمية الأولى تم اجتياح ليبيا ومعظم المقاطعات المسيحية التركية في أوروبا.

لكل ذلك كان من المستحيل أن تزدهر بذرة العلمانية في العالم الإسلامي حيث سيطرت الكراهية والعداء بدلا من محاولة تفهم الأفكار الجديدة، ثم اندلعت بعد انتهاء موجة الإستسلام الأولى حروب متفرقة في كل أنحاء العالم الإسلامي قادها المجاهدون في الجزائر والمغرب مثل المجاهد عبدالكريم الخطابي، والسنوسيين وعمر المختار في ليبيا والصوفييين مثل المهديين في السودان والصومال، والسلفيين من أمثال محمد بن عبد الوهاب في جزيرة العرب، والذين تذوقوا ثمار الحضارة الحديثة من أمثال عرابي وصاحبه في مصر، وبالتالي كان خفوت العلمانية شاملا والدعوة إليها بمثابة تشجيع للإستعمار والتمهيد له.

ومن المعلوم بعد ذلك أن الإستعمار الأوروبي استطاع أن يحطم موجة المقاومة هذه بالفعل، وأن يفرض وجوده العسكري والإقتصادي والسياسي على معظم أنحاء العالم الإسلامي من دون أن يتسنى للأخير المقاومة بعد أن حسم السلاح الحديث والتنظيم الدقيق المعركة لصالحه لسنوات طويلة قادمة، ولم يعد باقيا أمام المسلمين سوي التمسك بالهوية الثقافية، بعد أن جردوا من كافة سبل المقاومة.

ثم ما لبث أن اتضح بعد العنف الذي رافق حملات الضم والأحتلال للعالم الإسلامي وبقية العالم أجمع أن المستعمرين يحملون معهم أفكارا جديدة وخططا وطموحا لتغيير العالم، وإنجازات تكنولوجية، بحيث أصبح العالم بأجمعه تقريبا مفتوحا أمام التجارة العالمية، كما أن المواصلات وتوافرها ودخول آليات جديدة من قاطرات وسفن عملاقة ساعد في الإرتفاع بالمستوي المعيشي للمواطنين في كافة أنحاء العالم، وكان لهذه الفوائد والمنافع الجديدة دور هام في تغيير النظرة إلى الإستعمار تدريجيا ولكن ببطء شديد، أي أن بداية التغيير الثقافي نحو التواصل مع الأفكار الحديثة دخلت بعد قيام طبقة من السكان المحليين تلمست بنفسها الفوائد التي يمكن أن يجنيها المجتمع من خلال محاكاة التكنولوجيا والتعليم الغربي والأفكار الحديثة.

بيد أن البداية الحقيقية لدخول العلمانية الغربية إلى الشرق كانت مع إنخراط أدباء ومفكرين ينتمون إلى الأقليات المسيحية في العالم الإسلامي وخصوصا من طائفة الموارنة في لبنان في الدعوة إلى العلمانية (١١)، وفصل الدين عن الدولة، وقد ساعدتهم في ذلك حركة التعليم الكنسي الواسع التي انتظمت هذه الأقليات في القرن الثامن عشر، هذا التعليم الحديث كان من الطبيعي أن يزدهر في المناطق المسيحية، وذلك لأن الديانة المسيحية تجمع كلا الطرفين، صحيح أن هناك بعض الخلافات المذهبية إلا أن الإطار المسيحي العام يظل الجميع أضف إلى ذلك أن التعليم الحديث الذي أوجده الأوروبيون لم يكن يخص التجمعات المسيحية في العالم الإسلامي في أول أمره دون التجمعات الأخرى والصحيح أنه وجد قبولا في المناطق المسيحية من العالم الإسلامي، أضف إلى ذلك أن أسلوب التعليم الإسلامي تم تحديد مناهجه وأساليبه وطرقه وصار من المسلمات، لذلك من الصعب التحول عنه.

كما أنه ومن جهة أخرى نجد أن لبنان في حد ذاته كان مرتبطا عبر البحر الأبيض المتوسط مع أوروبا أكثر من غيره وذلك لوجود الطوائف المسيحية ذات النفوذ الكبير ولقربه من المناطق المقدسة في فلسطين والتي كانت جميعها منطقة تكاد تكون واحدة، أضف إلى ذلك أن لبنان عرف حكاما متحررين في نفس فترة محمد علي سعوا إلى ربط لبنان بأوروبا وبالأفكار الحديثة ومحاولة الإستفادة من التكنولوجيا الجديدة.

كل هذه الأسباب جعلت من مسيحي لبنان المبشرين الأوائل بالعلمانية في العالم الإسلامي، وكان لدخول المطبعة في لبنان وازدهار صناعة الصحف دور في الترويج لهذه الأفكار، كما أن المسيحيين اللبنانيين أسسوا صحفهم أيضا في أهم مناطق النشاط الثقافي كما في مصر مثلا، حيث لازالت صحيفة الإهرام التي اصدرها الأخوان نقلا توالي صدورهما حتي يومنا هذا منذ ١٨٧٥م، وهم أول من أسسوا الصحف في السودان أيضا مثل نمر وشاهين وصروف وغيرهم. والذي دفع بالمسيحيين اللبنانيين للتبشير بالعلمانية حملات الاضطهاد التي قام بها الأتراك ضدهم في منتصف القرن الثامن عشر والسنوات التي تلتها (١٢)، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الاضطهاد لم يكن موها ضد المسيحيين فقط بل تعداه لكافة طوائف الدولة العثمانية التي كانت تواجه تحديات كبرى تهدد وجودها بعد خمسة قرون من الحكم المستمر، وفي آخر المطاف وعند إكتشاف تخلفها الكبير عن أوروبا خصوصا في الجانب التكنولوجي والتحديثي والعسكري وازدهار البيروقراطية حاولت عمل إصلاحات إلا أنها فشلت، لذلك تعاملت الإمبراطورية مع كافة طوائفها بعنف بالغ ربما ظنا منها أن التحكم والسيطرة وحدهما يمكن أن تعيدا لها بعض المجد القديم والحيوية وتحفظا عليها وحدتها، وكانت مخطئة في ذلك مع إنتشار الافكار الحديثة والصحف والجمعيات والمنديات الفكرية.

وكان من الطبيعي أن يكون تحمل المسلمين أكثر لهذا الاضطهاد باعتبار أن الخلافة الإسلامية وجدت قبولا تاريخيا عاما واصبحت تمثل أولي الأمر، وهذا عكس الحالة المسيحية التي رأت في ذلك اضطهادا لامبرر له، ورنث ببصرها نحو انحرافات اندينية والديمقراطية وحرية الفكر فوجدت في ذلك خلاصها، وأخذت تسعى بقوة لتحقيق التغيير نحو العلمانية، وكان من أكبر الداعين لها يومئذ بطرس البستاني، وجرجي زيدان، وأديب إسحق ويعقوب صروف وغيرهم.

ولعل هؤلاء المفكرين المسيحيين اللبنانيين نظروا أول ما نظروا إلى الروابط المشتركة مع محيطهم القريب فوجدوا أن العروبة تجمعهم بمن حولهم برباط وثيق أكثر من الدين الإسلامي، وذلك لأن القومية العربية سبقت وبلاشك الإسلام في جزيرة العرب والهلال الخصيب، إضف إلى ذلك أن الممالك المسيحية العربية كان لها وجود من قبل الإسلام مثل ممالك الغساسنة في الشام والممالك العربية المسيحية المتناثرة في اليمن.

ثم سعوا (١٣) في التأكيد على ضرورة التمييز بين ما هو عربي وبين ما هو إسلامي، وإيجاد تعريف جديد للعروبة، بيد أنهم ييومئذ أكدوا على أن الإسلام أحد عوامل التطور الحضاري العربي، ومن خلال هذه الأفكار نشأ لأول مرة المفهوم الجديد للعلمانية العربية، كما نشأ مفهوم جديد يقوم على الروابط الوطنية والاجتماعية بدلا من الروابط الدينية، سواء كانت هذه الروابط مسيحية أو إسلامية، ومن خلال هذا التصور وجد المسيحي العربي نفسه، صاحب إنتماء أصيل للقومية العربية، وبالتالي أوجد هذا المفهوم الجديد هوية مشتركة في المحيط العربي بدلا من الاتجاه نحو الاندماج مع الفكر الأوربي الوافد والإنسلاخ من المحيط القريب.

ويرجع أحد المفكرين المتأخرين (١٤) أن سبب الاتجاه نحو الروابط القومية بدلا من الإسلامية إنما يعود للأتراك أنفسهم، وذلك بعد تصاعد حركة المد الطوراني والتتريك الذي قادته الجمعيات القومية التركية المختلفة وعلى رأسها جمعية الاتحاد والترقي، وقد حاول العرب والأفغان وغيرهم من الطوائف المكونة للإمبراطورية الإسلامية بقيادة مفكرين عظام مثل الافغاني، على التنبيه بضرورة التمسك بالروابط الإسلامية، ودعوا لإنشاء الجامعة الإسلامية، إلا أنه وفي خاتمة المطاف ذهبت جهودهم أدراج الرياح مع تصاعد فكرة القومية التركية.

ويقول أيضاً إن السلطان عبد الحميد هو أول من أدخل سياسة تتريك المقاطعات التركية المختلفة في الدولة، وسعي إلى توظيف فكرة الجامعة الإسلامية في أحكام سيطرة الترك على غيرهم من القوميات، حتي بلغ الأمر الذروة بالإعدامات الشهيرة التي نفذها جمال باشا في المدن العربية في ١٩١٥م.

وعندما ضاقت كل السبل أمام الساعين لرابطة ما تجمع بين العرب والأتراك انخرطت كل فصائل العمل القومي العربي في طريق الجامعة العربية وحدها.

وكان من الطبيعي أن تنادي بالعلمانية وذلك لأنها خاضت معركتها ضد الدولة العثمانية التي كانت تبرر مظالمها وتسلطها على العرب من خلال رابطة الدين، ومن هنا التحم المفكرون العرب المسلمون مع المفكرين العرب المسيحيين في تيار القومية العربية الذي جعل من العلمانية أيولوجيا رسمية، ثم مالبت أن تعلن عن الأهداف الأساسية القومية والتي تنص على :

١- العرب أمة واحدة والعروبة علاقة روحية تضم إخوة حقيقيين يتساوي فيها الجميع في الحقوق والواجبات.

٢- الأمة العربية جسم اجتماعي واحد، وكل عضو فيه يقوم بوظيفته التي هي وحدها مقياس افضليته.

٣- البلدان العربية بكلياتها وطن واحد.

٤- القومية العربية تبرز كل ماعداها من العصبية الطائفية والقبلية والأسرية والإقليمية.

٥- الحركة العربية حركة بعث ونماء تطور.

٦- تعمل القومية على إقامة نظام إقتصادي عادل وشامل.

وينكر أنه وفي تلك الحقبة المبكرة من ظهور فكرة العلمانية العربية لم يكن هناك صراع واضح بين التيارين (الإسلامي والعروبي) وعلى العكس من ذلك حاول كثير من المفكرين الجمع بينهما، وفي ذلك يقول (١٥) أحدهم أن الدين الإسلامي قاعدة متينة للقومية العربية وذلك لأنه يزودها بركيزة حضارية قوية، ولا تتناقض بينهما، ويوجد في السنة النبوية الشريفة ما يؤيد هذا الرأي، فمن الأحاديث الصحيحة قوله (ص) (من أحب الله ورسوله أحب العرب ولغتهم العربية) والقرآن نزل بلغة العرب، والعرب كانوا ولا يزالون ذوي أهمية قصوى في الحضارة الإسلامية، كما أن الله سبحانه وتعالى أخبر رسوله (ص) أن القرآن شرف له ولقومه العرب، فقال جل وعلا (وإنه لذكر لك ولقومك) الزخرف آية ٤٤. وبالرغم من محاولة التوفيق هذه بين الطرفين إلا أنه وفي ذلك الوقت المتقدم وعند البدايات الأولى لبروز التيارين ظهرت مبادئ خلافات عند الجانبين حيث يري (١٦) دعاة القومية العربية مثلاً أن العروبة كانت أوسع إنتشاراً من الإسلام في الوطن العربي والدليل على ذلك أن جميع سكان الوطن العربي بمختلف طوائفهم ومللهم يتحدثون العربية ويفهمونها، وعلى العكس من ذلك نجد أن الإسلام موجود في نطاق عريض إلا أن المسيحيين العرب كذلك منتشرون ولهم وجود مميز، وهم يشاركون أخوانهم الآخرين جميع طموحاتهم ومشاكلهم).

ويقول كذلك دعاة التيار الإسلامي (١٧) (إن الذين يحاولون خلق توافق بين مفهوم العروبة والإسلام لم يكن تحركهم بدوافع عفوية وإنما بتخطيط وقصد مسبق لخدمة مواقف فكرية معينة وتوجهات سياسية علمانية، فكثير من العرب المسيحيين أثروا عدم فتح قضية التمييز بين ماهو عروبي وإسلامي بحيث يبقى الطرفان متداخلان كي لاينفر المسلمون إلى موقف إسلامي خالص، أو إلى رابطة إسلامية لن يكون للمسيحي أي مكان فيها، وكثير أيضاً من العرب المسلمين أثروا بدورهم أن يتركوا الحدود عائمة بين الفكرتين اعتقاداً منهم بأن العروبة وحدها ليس لها ساق تقوم عليه إذا جردت من الإسلام.

بيد أن هذا الصراع المستمر في تلك الحقبة استمر صراعات فكرياً خالصاً متسماً بالمسالمة والمدافعة اللينة، وربما يعود إلى أن كلا الطرفين كان يبرز تحت نير الإستعمار الأجنبي وبالتالي تركّز معظم المجهودات والأنشطة السياسية في التخلص من الإستعمار أولاً قبل التفكير في شكل الحكم، وبالأحرى فإن هذه الافكار المتقدمة لمآلات الحكم فيما بعد الإستقلال لم تشغل الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية ومعظم المفكرين كذلك.

إضف إلى ذلك أن عدم إمتلاك أي من الطرفين مصادر قوة سلطوية حد من وجود تصادم ما وحصر الاختلافات في الجانب الفكري، وسنري فيما بعد كيف أن الصراع بين الطرفين تطور تطوراً كبيراً وتحول إلى صراع عنيف لدرجة عدم وجود أي قاسم مشترك يمكن أن يجمع بين الطرفين نتيجة العنف المكثف الذي استعمل طوال عقود.

وفي بداية القرن العشرين أخذت الغلبة تميل لصالح التيار العروبي العلماني، وربما يعود ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن المثقفين والمتعلمين المارون والأقباط وغيرهم من الطوائف

المسيحية في العالم العربي والذين وجدوا تعليما غريبا ممتازا انضموا بكل ثقلهم للتيار المنادي بالعلمانية في تسيير شئون الدولة.

ثم إن الإستعمار نفسه من خلال مؤسساته العلمانية مثل الجيش والمؤسسات التعليمية والصحف وغيرها عمل على تثبيت العلمانية والدعوة إليها، فعلى سبيل المثال نجد أن طلاب الخلاوي الدينية والمعاهد الإسلامية كانوا يعانون من عدم وجود وظائف محدودة وأكثرها ذات طابع كاركتوري ودخولهم للحياة العامة، وكانت الوظائف التي ينالونها محدودة وأكثرها ذات طابع كاركتوري وذات طقوس وأزياء تعود للقرون الماضية، ولا تمت للحداثة بصلة، وعلى العكس من ذلك كان خريجو المدارس الحديثة والمعاهد العليا يجدون الوظائف اللانقة والمرتبات المغرية والوضع الاجتماعي المتميز، وبالتالي سعي الجميع للإنخراط في هذا التيار الحديث والانتساب إلى مؤسساته المختلفة للحصول على مزاياه، إضف إلى ذلك أن النموذج الإسلامي يومئذ وقف موقفا سلبيا (١٨) من هذه المؤسسات ولم يحاول استخلاص فوائدها وتجنب مضارها مما أتاح الفرصة الكبيرة للقوميين والعلمانيين للسيطرة فيما بعد على مفاسل الدولة الحديثة دون منازع، وفرض استمرار النموذج العلماني دون إدخال تعديل عليه، بحيث يلبي القيم الروحية والمعنوية للشرق، إضف إلى ذلك إن قوة الدفع الذاتية لهذه المؤسسات العلمانية استمرت بعد ذلك دون الحاجة إلى عناية خاصة.

وأثناء وبعد عمليات التحديث الكبرى التي أدخلها الإستعمار في العالم كله بعد موجة الإستعمار الواسعة نجد أن أكبر المنخرطين في عملية التحديث في العالم الإسلامي هم من دعاة العلمانية، فبالإضافة إلى الأسباب السابقة من تعليم وغيرها نجد أن النموذج الإسلامي المنشود لتأسيس الخلافة الإسلامية كان مضطربا للغاية بعد التجمد الذي أصاب الخلافة الإسلامية لخمس قرون ماضية، عاني فيها العالم الإسلامي ما عاني في سبيل قيام نهضة جديدة، لذلك نجد أن بدايات القرن العشرين وحتى نهاية الربع الأول منه (١٩٠٠ - ١٩٢٠) كانت مجالا خصبا للتشجير بفكرة العلمانية دون وجود منافسة حقيقية من أي تيار آخر، وقد اشدت ساعد التيار العلماني بفضل حركة البعثات التعليمية الواسعة إلى أوروبا، وظهور الطباعة الجماهيرية والصحف والكتب وفيما بعد الإذاعة بالإضافة إلى انضمام اعداد متزايدة من المفكرين لهذا التيار، وربما كان هذا القبول بالفكرة العلمانية من قبل المفكرين العرب يعود إلى الرغبة القوية في تطوير بلدانهم من التخلف والجمود الذي ظلت ترزح فيه لقرون عديدة، كما أن أوروبا استطاعت أن تقنعهم بصورة أو بأخرى من خلال منجزاتها التكنولوجية بأن أفضل الطرق للوصول إلى ما وصلت إليه محاكاتها في كل خطواتها ووصفاتها بما في ذلك فصل الدين عن الدولة، وبما أنه لم يكن هناك طريق آخر واضح للوصول إلى النهضة المنشودة نجد أن الأغلبية انخرطت في هذا الطريق وهي تتشد مصالح شعوبها وتقدمها في المقام الأول.

وقد قاد موجة العلمانية في العالم العربي في بداية القرن العشرين والسنوات التي تلتها مفكرون عرب ومسلمون هذه المرة وعلى رأسهم ساطع الحصري وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد وعلي عبدالرازق وطه حسين وغيرهم، ومن أبرز أفكار هذه الحقبة مثلا نجد أن قاسم أمين في مصر يدعو صراحة (١٩) إلى الإنخراط النهائي في الحضارة الأوروبية والاندماج معها، حيث كان يؤكد أن أمام مصر طريقين لا ثالث لهما هما العودة إلى تقاليد الإسلام أو محاكاة أوروبا،

ويقول إن مصر اختارت الطريق الثاني أي الاندماج في أوروبا، وذكر أيضاً أنها خطت في هذا الطريق خطوات بعيدة حتي أنها ليصعب عليها الإرتداد عنه، ويمكن أن نلاحظ أن مصر تتحول سريعاً الآن إلى بلد أوروبي، حيث أن إدارتها وأبنيتها وشوارعها وعاداتها ولغتها وذوقها وغذاءها وكساءها كلها اتسمت بطابع أوروبي واضح، وإن على المرأة الشرقية وهي الجهة الوحيدة التي يجب عليها أن تسرع لمواكبة التحديث وخلع برقعها والنظر إلى الإمام لتتخرط في قيم الحضارة الحديثة والتعليم باعتبارها نصف المجتمع، ولا يمكن لمجتمع يحاول النهوض أن يترك نصفه كاملاً يروح تحت نير التخلف والجمود، لذلك لابد للمرأة أن تتال التعليم والعناية الفائقة.

ويذهب أحمد لطفي إلى أبعد من ذلك لأول مرة عندما يدعو (٢٠) إلى الفصل بين الأمة المصرية والأمة الإسلامية، مشيراً إلى أن للأمة المصرية خصائصها التاريخية المتميزة والمنفصلة عن الأمة الإسلامية وتراثها، ويستبعد أي حاجة لوجود خلافة إسلامية روحية كانت أم زمنية تركية كانت أو عربية، ويعلن كذلك عدم جدوي التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية الحديثة، وكان أحمد لطفي السيد يرى أن الإسلام مرحلة من مراحل التاريخ المصري، ومنبعاً من منابع الأخلاق والقيم، ويستبعد أي دور له في التشريع المدني والاقتصادي والاجتماعي. وفي سوريا يقول فرح أنطون (٢١) (إن القول بأن الالتفاف حول لواء الدين يمكن الأمة الإسلامية من الوصول إلى المستوي الحضاري الأوروبي، وهو المستوي الذي توصلت إليه بالتقدم العلمي، هو بكل بساطة تجاهل لطريقة تطور الحضارات وفشل في فهم الطبيعة الإنسانية).

ونلاحظ من خلال هذا السرد أن مفكري العلمانية في العالم العربي أخذوا يتعدون تدريجياً عن محاولة التوفيق بين التيارين، ويخطون في طريقهم الجديد منفردين على عكس ما كان يحدث في السابق، ربما يعود ذلك إلى أن التيار العلماني شهد في بداية الربع الأول من القرن العشرين قمة ازدهاره حيث تعتبر هذه الفترة أزهى فترات تطور الفكر العلماني، كما لم تكن هناك منافسة محسوسة من التيار الديني، وكان الإيمان بالعلمانية بوصفه سبيلاً للتطور إيماناً لايدانيه عند الكثيرين إيمان آخر، ولعلها فترة الإنبهار الأولى بالحضارة الأوروبية الحديثة، أو لعل الإنبهار السريع للمدنيات والحواضر الإسلامية زرع عند الكثيرين يمانهم بطرق وأساليب الحضارة الإسلامية القديمة وضرورة البحث في الإصلاح والتجديد للخروج من إسار التخلف.

وفي هذا الطريق العلماني وأصل المفكرون آراءهم، حيث يقول الشيخ علي عبدالرازق مهاجماً الخلافة الإسلامية ونافياً أن تكون جزءاً من مبادئ الدين وتعاليمه (٢٢) (إن الخلافة ووظائف الحكم ومراكز الدولة جميعها ليست من الدين الإسلامي في شيء بل هي أفكار دنيوية صرفة لا شأن للدين فيها، فهو (أي الإسلام) لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لندرج فيها أحكام العقل، وتجارب الأمم وقواعد السياسة، ثم يذكر أنها قامت على القهر والغلبة، وأنها حرمت علماء المسلمين الخوض في العلوم السياسية، أو الكتابة فيها، كما أن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، إنها نكبة على الإسلام والمسلمين، وينبوع قهر).

ومن هذه الأفكار أيضاً في تلك الحقبة أفكار طه حسين العلمانية في بعض كتبه ومن أشهرها كتاب في الشعر الجاهلي، حيث وردت أفكار جريئة حول القرآن والكتب المقدسة ومنها

قوله (٢٣) (للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، ونحن مطرون أن نري في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب).

ومن أسباب إنتشار هذه العلمانية الجريئة في تلك الحقبة بالإضافة إلى حركة البعثات الواسعة تمكن السلطات الإستعمارية من إدارة العديد من المجتمعات العربية بصورة جيدة خصوصاً في المجالات المالية والإقتصادية حيث مكن ذلك قيام وظهور الطبقة الوسطي في المجتمعات الإسلامية، ومن المعروف أن الطبقة الوسطي هي التي تعطي للشعب حيويته، فمن خلال تدافعها للوصول إلى الطبقة العليا ومحاولة تجنب الهبوط للطبقة السفلي يحدث الحراك الإجتماعي، وبالتالي النهضة، ولكي تنمو الطبقة الوسطي لابد من توافر عدة شروط من أهمها تحسن معدلات الإقتصاد ووجود حرية نسبية تمكن الأغلبية من التعبير عما يجيش في صدرها، وكلا الشرطين تحققا في كثير من الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر لذلك تولدت أفكار عديدة ومعارك أدبية أيضاً.

ويمكن القول أخيراً إن الموجة العلمانية التي ظلت مسيطرة على الحياة الفكرية والسياسية طوال الربع الأول من القرن العشرين قد توصلت إلى عدة مبادئ عامة ارتكزت عليها ايدلوجيتها في المستقبل ومن هذه الأفكار (٢٤):

١- إن العلمانية تعني الأهلية لتقبل الطرق والأفكار الجديدة ومحاولة الإستفادة

منها.

٢- العلمانية في مضامينها المختلفة تعني الإستعداد للتعبير عن الآراء وحسن الوقت الذي يوجه اهتمام الإنسان إلى الحاضر والمستقبل لا إلى الماضي.

٣- وتعني أيضاً الإلتزام بالدقة والاهتمام بالتخطيط والتنظيم والفاعلية.

٤- وتعني النزعة إلى اعتبار العلم قابلاً للحساب الرياضي.

٥- وتعني الإيمان بالعلم والتكنولوجيا، بعد أن أعطي العلم الإنسان الوسائل ليكون

سيد هذا الكون.

ثم إن العلمانيين ذكروا (٢٥) أن العلمنة بفصلها العقل عن الفكر الديني وتصوراته اتخذت أهم قرار لها، وسيظل حدثاً مهماً في تاريخ الفكر الإنساني، بل مفصلاً حاسماً وجوهرياً في المسيرة التطورية للإنسان، وذلك لأن هذا القرار أدى إلى ولادة الحضارة الحديثة بعلومها ومؤسساتها ونظمها ومقترحاتها التي شملت بتأثيراتها العميقة جميع البشر، بكل أديانهم ومناطقهم الجغرافية، وبهذا الفهم لم تعد العلمانية مرتبطة بظروف تاريخية معينة تخص أوروبا وحدها بل أصبحت تراثاً إنسانياً تستفيد من تجربته الشعوب والمجتمعات الإنسانية التي تتشابه ظروفها وأوضاعها مع الأوضاع التي كانت عليها أوروبا في تلك العصور المظلمة.

ويقول مؤيدو العلمانية الناهضة في ذلك الزمان أن العلمانية تحولت إلى تيار فكري يتخطى حدود الزمان والمكان الذي نشأت فيه لتصبح نهجاً قابلاً للتطبيق والتكرار في المجتمعات الأخرى، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ظروف كل مجتمع إن العلمانية مبدأ أصيل تحتاج إليه مجتمعاتنا الشرقية من أجل استقلالية الفكر وحرية.

بيد أن هذا التيار العلماني الذي هيمن على الساحة الفكرية تقريبا طوال الربع الأول من القرن العشرين ما لبث أن بدأ في التراجع مع بذوق نجم التيار الإسلامي للمرة الثالثة على يد حركة الإخوان المسلمون في أواخر عشرينيات القرن العشرين، وقد حدثت الموجة الدينية الأولى مع بداية التصادم الأول مع الحضارة الغربية، حيث كانت هذه الموجة تركز على الجانب الجهادي العسكري على وجه الخصوص، دون أن تهتم كثيرا بمصاحبة التآطير الفكري والإيديولوجي، وقد إنكسرت هذه الموجة بفضل الأسلحة العسكرية الغربية الحديثة والتنظيم العسكري الجيد، بالإضافة إلى قوة الإيديولوجية الغربية التي تحمل هذه الأسلحة، وشعاراتها المتمثلة في فصل الفكر العلمي عن الفكر اللاهوتي والقومية والعلمية والإيمان بالمنهج التجريبي والتخلي عن الألقاب والإقطاعيات القديمة والتصنيع.

وجاءت الموجة الثانية بعد أن إبتلع العالم الغربي الشرق بأكمله حيث حاولت هذه المرة عن طريق مفكرها الكبار أمثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا الإهتمام بجانب التآطير الفكري والإيديولوجي قبل الدخول في مواجهات عسكرية جديدة إلا أنها فشلت أيضاً ربما لدخول الشرق بأجمعه في حالة استسلام مؤقت لهذا الإستعمار الجديد، كما أن الإستعمار، عمل على وأد هذه الموجة.

أما الموجة الثالثة فقد أتت مع حركة الإخوان المسلمون التي تأسست في مصر عام ١٩٢٨م بقيادة الإمام حسن البنا، وقد حاولت هذه المرة الجمع بين التآطير الفكري والعمل الحربي، بيد أن التغيرات الكبيرة التي حدثت طوال ربع القرن الأول من القرن العشرين كانت عميقة بحيث جعلت المواجهة هذه المرة ليست بين الإستعمار الخارجي كما كان في السابق وحسب بل تعدته إلى المواجهة مع العلمانيين المحليين الذين تمكنوا من مفاصل الدولة بأكملها في كل أنحاء الوطن العربي، كما أن أيديولوجيتهم وجدت قبولا من الطبقة المتعلمة وهي أهم طبقات المجتمع قاطبة، ثم ما لبثت أن تداخلت المصالح بين شكل الدولة العلماني وبين فعاليات عديدة في الدولة العربية الحديثة.

وكانت فترة الربع الثاني من القرن العشرين (١٩٢٥ - ١٩٥٠) فترة منافسة فكرية بين التيار العلماني والتيار الإسلامي، وكان كلا الطرفين خصوصا في مصر ملتزمان بالديمقراطية وحصر الخلافات بين الطرفين في الجانب الفكري الإيديولوجي دون أن ينزلقا إلى العنف، كما أن العلمانيين الذين سيطروا على الحياة السياسية الفكرية يومئذ في العالم العربي كانوا من أكثر المؤمنين بحرية الفكر والأكثر تأثرا بالإيديولوجية الغربية من خلال معرفتهم واتصالهم العميق بها، لذلك اتسمت المنافسة بين الطرفين بالجدال الفكري العميق والمساندة الجماهيرية الواسعة لكل الطرفين، وهذا الأمر يكون أوضح ما يكون في المستعمرات البريطانية كما في مصر والسودان والعراق، أما المستعمرات الفرنسية فقد تأخر التيار الديني فيها كثيرا لدرجة أن التيارات العلمانية التي ورثت السلطة بعد رحيل الإستعمار كما في تونس مثلا لم تجد أي منافسة لفرض أيديولوجيتها العلمانية المطابقة للغرب بما فيها إلغاء قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية التي لم يستطع المستعمر تغييرها.

ويمكن القول أيضاً بأن التيار العلماني في العديد من الدول العربية بعد ثلاثينيات القرن العشرين والسنوات التي تلتها كان تيارا شعبيا قبل أن يكون تيارا صفويا والدليل على ذلك أن

أكبر الأحزاب العلمانية في الوطن العربي ونعني به حزب الوفد كان على الدوام وفي كل إنتخابات يفوز فوزا كاسحا، ولم يهدد وجوده شيء سوى إلغاء الحزبية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢م، وبذلك يمكن القول أن العلمانية في العالم العربي بلغت ذروتها يومئذ.

إلا أنه ومن جهة أخرى نجد أن حركة الإخوان المسلمين تطورت تطورا كبيرا ولكن ليس للدرجة التي يمكن بها سحب البساط من حزب الوفد العلماني، ففي منتصف الاربعينيات مثلا والسنوات القليلة التي تلتها نجد أن المسجلين رسميا والعاملين في تنظيم حركة الإخوان المسلمين يقدرون بأكثر من نصف مليون عضو فاعل، أما المتعاطفون والمؤيدين فيقدرون بالملايين، ومما لا شك فيه أن مثل هذه القوى الإسلامية شكلت تحديا للتيار العلماني المتسامح يومئذ والمسيطر على مفاصل الدولة.

ويذكر العلمانيون (٢٦) أن سبب تنامي التيار الديني يومئذ ربما يرجع لعدة أسباب من أهمها أن حركة الإخوان المسلمون اتخذت موقف المناهضة المسلحة للإستعمار بدلا من سياسات الأحزاب العلمانية التي كانت ترى أن الحصول على الإستقلال الكامل يمكن أن يتحقق عن طريق التفاوض والإستعانة بعصبة الأمم والعصيان المدني وغيرها من الأساليب، لذلك نجد أن هذه الأحزاب دخلت في مفاوضات معمقة لسنوات طويلة واستطاعت أن تستخلص استقلالا مشروطا في ١٩٢٣م، واستطاعت أيضاً أن تحصل من الإستعمار على إتفاقية في ١٩٢٧م تنص على عدم إقامة مشاريع مائية في منابع النيل العليا دون موافقة الحكومة المصرية، واستطاعت الأحزاب العلمانية أيضاً أن تصل إلى الأستقلال شبه الكامل والعودة لحكم السودان بعد إتفاقية ١٩٣٦م، ولم يتبق لها الكثير لتفوز في خاتمة المطاف بالأستقلال الكامل.

أما حركة الإخوان المسلمين قد اعتمدت على الأساليب العنيفة مثل قتل الجنود الإنجليز في الأماكن الثائية وعملاتهم وإستغلال ذلك في الهياج الجماهيري وإثارة الغوغاء مما جذب العديد من الأجيال الشابة المتحمسة إليهم.

أضف إلى ذلك أن زيادة الإستيطان اليهودي في فلسطين وإعلان الدولة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ساهم في إعلاء الإيديولوجية الدينية التي تنص على الجهاد والإستعداد لمقاتلة الأعداء بشكل مؤثر، حيث تمت الإستفادة جيدا من السيرة النبوية وتوظيفها في خدمة حركة الإخوان المسلمون بالرغم من أن الأحزاب العلمانية هي التي ضغطت على الملك فاروق لإرسال الجيش المصري إلى فلسطين، وحثت المواطنين على القتال لتحرير الأرض.

ويذكر العلمانيون (٢٧) أيضاً أن التسامح الكبير الذي وجده دعاة الدولة الدينية من قبل الأحزاب العلمانية إستغل استغلالا كبيرا عندما إنشأت حركة الإخوان المسلمون تنظيما عسكريا سريا مكونا من ضباط الجيش وشباب الإخوان المسلمون بهدف السيطرة على مقدرات الدولة السياسية والإقتصادية دون الإلتزام بالديمقراطية، كما أن هذا التنظيم السري أسهم في إفشال الديمقراطية الليبرالية من خلال جرها لدوائر العنف والإغتيالات السياسية مثل حوادث إغتيال أمين عثمان (سياسي مصري شهير)، ورئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي وغيرهم.

ويتهم العلمانيون دعاة التيار الديني بأنهم أسهموا في شق صف الأمة المتحد المكون من المسلمين والأقباط من خلال التركيز على عامل الدين، ويذكرون أن قمة تلاحم الأمة تم أثناء دورة ١٩١٩، حيث تعانق الهلال والصليب واتحدا وتوجا نضالهما السابق بإنشاء أكبر حزب

جماهير علماني في العالم العربي، وانصهرت القيادات المسلمة والقبطية تماما وأرغضى الجميع شعار الدين لله والوطن للجميع.

وأخيراً يذكر العلمانيون (٢٨) أن التيار الديني كثيراً ما يستغل الأحداث السياسية ويصبغها بصيغة دينية للكسب الجماهيري، وهذا الأسلوب يدل على افتقار الأيديولوجية الدينية للمتأسسك المنطقي والقدرة على اقناع الآخرين من خلال الفكر المجرد دون اللجوء إلى الإثارة الجماهيرية، فلو أن التيار الديني كانت له أفكار حقيقية توضح شكل الدولة الإسلامية المرتجي ومفاهيمها ومركزاتها ومنطلقاتها واجتهاداتها في العصر الحديث، لكان التركيز منصب على هذه الأفكار في المقام الأول، وفي هذه الحالة ليس من الصعب عليهم إقناع كل الأطراف المكونة للمجتمع بمنطقها الفكري، إلا أن تركيزها على نقد الآخرين، وتجميع بعض الشعارات الدينية ووضعتها كأيديولوجية إنما يبين عدم إدراكها لماهية الدولة التي تدعو إليها، والمجتمع العربي الحديث لن يتخلى عن أيديولوجيته العلمانية الجديدة، والتي بالفعل نزلت إلى أرض الواقع وطبعت الحياة بطابعها وحددت هياكل الدولة وشكلها ومنطلقاتها وآلياتها، ولا يمكن التفريط في هذه المنجزات في سبيل البحث عن دولة جديدة لا يملك حتى الداعون لها تصوراً أولياً لها.

وبلغ الصدام قمته عندما نالت الدول العربية الاستقلال الكامل في منتصف القرن العشرين والسنوات القليلة التي تلتها، فلأول مرة يتواجه التياران وجهاً لوجه دون وجود غربيين للفصل بينهما، كما أن التطورات التي حدثت في الحياة العربية وازدياد الوعي الفكري والثقافي، وإرتفاع معدل الحياة المتوقع بفضل تطور الرعاية الصحية، وظهور الأفكار الاشتراكية ومجانية التعليم وتوسيع مؤسساته، كل ذلك كون مجموعات مصالح اقتصادية قوية حلت مكان الروابط العرقية والقبلية القديمة، وطبعت الدولة بطابعها الجديد وصارت ذات نفوذ عسكري وأمني وإقتصادي وإعلامي ممتد، كما أنها ظلت مستفجرة للدفاع عن مصالحها المكتسبة، وعلى إستعداد أيضاً للتوسع من خلال زيادة حجم تحالفاتها.

هذه التحالفات الواسعة الواعية لمصالحها المختلفة تمت في الحقبة الإستعمارية وارتضت الشكل القديم في إدارة الدولة، ربما لأنها ليست متفقة أيديولوجياً مع هذا الشكل العلماني بوعي بقدر ما كانت مصالحها الاقتصادية محققة من خلاله، وبالتالي ليست على استعداد لتغييره بنموذج جديد ربما يضر بها وبمصالحها، وبذلك استماتت في الدفاع عن الشكل القديم للدولة، وجندت مفكرين بطريقة واعية أو بغيرها للدعوة إلى أبقاء هذا النموذج وعدم المساس به، وقد ساعدها في تثبيت هذا النموذج أنه ظل راسخاً لفترات طويلة في إدارة الدولة وربما من ١٨٠٥م. وحتى عندما تعرض نموذج الدولة القديم لهزة عنيفة مع ثورة ١٩٥٢م في مصر ظلت مسألة إدارة الدولة كما كانت في السابق دون تغيير يذكر، صحيح أن جزءاً من الطبقة العليا حرم من امتيازاته القديمة، وتم تقسيم الأراضي الزراعية إلى المزارعين بعد أن كانت محتكرة فقط لهذه الطبقة، إلا أن فلسفة الحكم العلماني بقيت في آخر المطاف، وربما كانت الخلافات المبكرة التي حدثت في مجلس قيادة الثورة المصري بين أنصار التيار الديني بقيادة الرئيس محمد نجيب، وأنصار التيار العلماني بقيادة زكريا محي الدين ومجموعته والتي حسمت الصراع لصالحها بعد انحياز عبدالناصر لها كان بسبب التغييرات المستحقة في شكل الدولة الجديد وهل يكون التغيير شاملاً بما في ذلك شكل الدولة العلماني الموروث أم يكون تغييراً محدوداً ساعياً للتخلص من بقايا

الطبقة التركية القديمة المتحصنة من آثار دولة محمد علي، والتحول في الإقتصاد إلى النظام الإشتراكي الناهض يومئذ، وإتاحة الفرصة للقطاع العام ليقود التغيير الإقتصادي، وفيما يبدو من نتائج ظهرت بعد ذلك أن الإنحياز كان لصالح التغيير المحدود والمتصل بالشكل الإقتصادي وغير المؤثر على شكل الدولة العلماني القديم.

والأختلاف الواضح بين العلمانية قبل الثورة والعلمانية بعد الثورة كان يتمثل في أن علمانية ما قبل الثورة كانت تنسم في طرحها العام بالإلتزام بالديمقراطية والشفافية وتخضع جميع أجهزة حكمها للنقد والتصويب، وبالتالي كانت علمانية قابلة للتطور من خلال وضوحها أولاً ومن خلال عدم احتكار السلطة لجهة علمانية أو حزب علماني واحد، فكل حزب يتولي السلطة كان يفسر العلمانية تفسيراً جديداً متطوراً محالاً قدر الإمكان عدم التصادم مع مكونات المجتمع الروحية، وراغباً أيضاً في الإستفادة من مميزات العلمانية، مثل إخضاع جميع الأفكار للمنطق العقلي، وعدم اللباس الحقائق المجردة بالغيبيات، والنظر إلى المواطنين من خلال مقياس الكفاءة المجردة، وأخضاع جميع الآراء والأفكار للمناقشة الحرة.

أما علمانية ما بعد الثورة فقد اتسمت بالجمود وذلك لإفتقارها للوضع الديمقراطي، والقباسها بالشئون الأمنية حيث عد المناهضون للعلمانية مناهضين للنظام السياسي نفسه، وبذلك نجد أن أنظمة الحكم يومئذ ربطت وجودها بوجود العلمانية كفلسفة حكم، وقد ساعدها على ذلك الجماعات العلمانية القديمة الواعية بمصالحها، أضف إلى ذلك أن الآليات العلمانية الخارجية مثل سعر الفائدة وتراكم قروض الدين والموازن التجارية وغيرها من المعاملات الربوية التي تسير الإقتصاد العالمية أصبح التعامل معها ضرورة لا بد منها، وأكثر الناس قدرة على الإنماج في هذا المجتمع الدولي الجديدة كانوا من دعاة العلمانية.

ثم حدث التصادم العنيف لأول مرة بين التيارين عقب محاولة إغتيال رئيس مصر جمال عبدالناصر في الإسكندرية في ١٩٥٦م واتهام (٢٩) حركة الإخوان المسلمون بتدبير هذه المحاولة صحيح أن عمليات الإغتيال السياسي عرفت من قبل في العهد الديمقراطي إلا أن أثر محاولة الإغتيال الأخيرة كان عميقاً وفاصلاً، وربما يعود الأمر جزئياً إلى أن الحرية النسبية التي كانت موجودة في السابق سمحت بوجود تفسيرات عديدة لحوادث العنف، واستطاعت من خلال تسليط الأضواء عليها ودراستها التقليل من آثارها ومحاولة إيجاد تفسير علمي لها، ومعرفة مسبباتها، كما أن وجود أكثر من حزب سياسي فاعل يعطي أكثر من تفسير لها، وبالتالي تفحص من خلال جوانب مختلفة، وبذلك يستطيع المجتمع أن يتعافي من آثارها السلبية.

أما في العهد الشمولي فإن الدولة بأجمعها وبأجهزتها الإعلامية المتعددة تعتمد الرواية الرسمية من الأحداث ولا تحاول الذهاب بعيداً في تفسير الظاهرة، كما أن البيروقراطية الحكومية التي تخشي فقدان وظائفها تتأني بنفسها عن استعمال مواهبها الفكرية وتكتفي بما هو مطروح في الساحة، وأمر مثل هذا كفيلاً بأن يجعل من المجتمع الوطني مجتمعا منكفئاً على نفسه غير راغب في المشاركة في الحياة العامة، ومن السهل على السلطة في هذه الحالة تشكيل المواطنين بحسب ما تريد.

وفي ظل هذه الظروف وقع التصادم العنيف بين تيار الدولة العلماني وتيار المعارضة الإسلامي حيث تمت أعدامات لقادة التيار الإسلامي، مثل سيد قطب وعبدالقادر عودة وغيرهم

كما تم سجن أكثر من خمسين ألف أخ مسلم في تلك الفترة، وحدثت تجاوزات في السجون المصرية مثل التعذيب وغيرها، مما أوقع القطيعة النهائية بين دعاة التيارين لأول مرة، وانتقل الخلاف الفكري من وضعية المسالمة والمعايشة إلى وضعية العنف والرغبة في القضاء على الطرف الآخر من خلال التصفية الجسدية والمعنوية.

ومن العوامل الأخرى التي ازمت العلاقة بين التيارين انقسام العالم العربي إلى معسكرين مختلفين، أحدهما يدعو إلى الأخذ بالأسلوب الإشتراكي في إدارة شؤون الدولة، ومديد الصداقة للاتحاد السوفيتي، والآخر يدعو إلى نظام السوق الحر والأنخراط في المعسكر الرأسمالي، وأستعان كلا المعسكرين بالأيديولوجيتين الإسلامية والعلمانية القومية.

ثم مالبت المنافسة بين المعسكرين أن احتدمت على أثر التنافس على كسب حلفاء جدد في الوطن العربي، وقد استغل أعداء الطرفين هذا التنارع وكبدوا كلا الطرفين خسائر بشرية ومادية فادحة خصوصاً أثناء الصراع في اليمن الشمالي (٣٠).

على العموم يمكن القول بأن الصراع بين التيار الإسلامي والعلماني في تلك الفترة مال لصالح تيار العلمانيين العربيين أولاً وذلك من خلال الإنجازات التي حققها وهو في سدة الحكم، ولعل أهم هذه الإنجازات مناهضة الاستعمار، والشروع في خطة تنموية كبيرة، وتأميم قناة السويس، والبدء في إنشاء السد العالي، والتصنيع الحربي، إلا أن جميع هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح عقب الهزيمة التي مني بها هذا التيار في ١٩٦٧م والتي اعتبرت فاصلاً بين تراجع التيار العلماني ونمو التيار الديني في العالم العربي.

وشعر العلمانيون في الوطن العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م بضرورة التأطير والتنظيم للعلمانية وشرحها للمواطنين بعد أن كانت أفكارها تنتقل تدريجياً من خلال إنتصار وانحياز الدولة لها، وبما أن الدولة العربية العلمانية يومئذ كانت قد حققت بعض التقدم في مشروعها التحديثي مما سمح باعطائها شرعية تصريف الأمور، والتفاف المواطنين حولها، فقد كان المنظرون العلمانيون العرب لايشعرون بحاجة ماسة للتصدي الجاد لأفكار التيار الديني المضادة، إلا انه وبعد هزيمة ١٩٦٧م وانهيار آمال الدولة العربية العلمانية في الحديث وتحقيق مشروعها فقد شعر العلمانيون بضرورة تكثيف جهدهم على الأقل لتثبيت المكاسب التي تحققت من خلال آليات الدولة، وفي هذا الخصوص يقول (٣١) أحد العلمانيين العرب (ثمة فرق كبير بين أن أتحدث عن العلمانية وفي ذهني أنها تعني فصل الدين عن الدولة فحسب وإنما تعني الإلحاد أيضاً بحيث أنه في هذه الحالة تكون العلمانية مرفوضة ومحاربة من قبل أي رجل من رجال الدين المهتمين بالسياسية، في حين أنها لو فهمت بمعنى منع رجال الدين المتشدد من فرض سيطرتهم على الدولة والمجتمع وفق اجتهاداتهم التي يعتبرونها من صميم الدين فإنها تفهم فهماً آخر، وعموما العلمانية لا تعني الإلحاد على كل حال بل إنها تحرص على ضمان حرية العبادة والتدين لأي مواطن وأنها مجرد صيغة تنظيمية تستبعد عوامل النزاع والمشغبة وتمنع إنتشارها إلى الدولة والمجتمع باسم الدين).

وربما كان هذا المفكر يرد على الدعاوي التي ترايدت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧م والتي كانت تقول إن سبب الهزيمة الثقيلة ربما كان الإبتعاد عن الدين، إضف إلى ذلك أن كتابات

إسلامية كانت قد راجت في تلك الحقبة حول جاهلية القرن العشرين وحاكمية الله وضرورة الإلتزام بالتشريعات الدينية، ومحاربة العلمانية وغيرها من الأفكار.

وبما أن دعاة العلمانية كانوا في السابق قد ركزوا على شعار فصل الدين عن الدولة، فقد شعروا بعد هزيمة المشروع العلماني العربي إثر حرب يونيو ١٩٦٧م بأنهم في حاجة أكثر إلى شرح فكرة فصل الدين عن الدولة، وفي هذا يقول (٣٢) أحد العلمانيين (إن الذين يزعمون بأن الإسلام لا يعرف اللاهوت الكنسي والسيطرة الكنسية ربما كان زعمهم هذا فيه قليل من الصدق، فليس في الإسلام كهنوت وطبقة من رجال الدين كالإكليروس والرهبان في المسيحية، وأنه لم يعرف الصراع بين السلطتين الدينية والدنيوية على غرار ما حدث في أوروبا في العصور الوسطى، إلا أن هناك كثيرا من الصراعات بين رجالات الدين الإسلامي وأصحاب السلطة الزمنية، فابوجعفر المنصور مثلا أصدر له أحد الفقهاء فتاوي تنص على أنه لا حق لأحد في اختيار الإمام أو مراقبته أو محاسبته أو عزله لأنه بسبب من سلطان الدين المعصوم، ولاحق للأمة في التشريع لأن السماء قد فرغت من التشريع جملة وتفصيلا ولها وكيلها يدير نيابة عنها شؤون هذه الميادين، ومع مرور الزمن أصبح لرجال الدين دور كبير ومؤثر في دعم الحكام ومعارضتهم، فالداعمون يصدرون الفتاوى الدينية المؤيدة لمصلحة الحكام، بينما يستخرج المعارضون فتاوي مناقضة لها، وكل من الفريقين يدعي أنه يطبق تعاليم الإسلام، والخلفاء الذين تبنوا آراء المعتزلة في صدر الدولة العباسية اضطهدوا خصومهم الرافضين لهذا المذهب، كما وقع العكس عندما تبني المتوكل الخليفة العباسي فيما بعد المذهب المناقض للمعتزلة واضطهدهم ومكن لخصومهم، الصراعات بين الحكام ورجال الدين العاملين في السياسة، والذين يتمتعون بنفوذ اجتماعي من خلال مراكزهم الدينية، وغالبا ما يعرفون العلمانية على أنها الإلحاد فقط، وهم بهذا الإصرار على أنها إلحادية وضد الدين كمن يضع قناعا بشعا ومخيفا على الوجه لإخافة الناس وإرهابهم، إنهم يحاولون إحراج خصوصهم وتحقيق أهداف سياسية من وراء ذلك، إن شعار فصل الدين عن الدولة شعار ضروري لوقف إستغلال رجال الدين للدين).

وفي سبعينيات القرن العشرين تزايدت مصاعب العلمانية في العالم الإسلامي وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها إخفاق أنظمة الحكم التي تتبنى العلمانية في عملية التحديث وظهور عمليات فساد واسعة في أجهزة الحكم (أوضح مثال على ذلك الجزائر) وعجز الدولة عن تلبية حاجات المواطنين الأساسية، وتدهور البنية التحتية للدولة بعد أن توقفت عمليات التطور والصيانة، والإنفجار السكاني الذي ابتلع إنجازات الدولة، إضف إلى ذلك أن العلمانيين العرب عجزوا عن التصدي لإسرائيل، وعقب حرب محدودة في أكتوبر ١٩٧٣م اتجهت جمهورية مصر نحو الصلح الإنفرادي، ربما لمحاولة التصدي للتصدع المريع الذي ضرب الدولة المركزية المصرية نتيجة للحروب المستمرة، وتكاليف مشاريع التنمية وهز أسس الدولة الرأسمالية القديمة نتيجة لعمليات التأميم وغيرها، أضف إلى ذلك أن الإنشقاقات التي حدثت بين رجالات الحكم خصوصا في جمهورية مصر العربية، والتحالف الطارئ مع الإسلاميين في بداية السبعينيات سمح لأنصار التيار الديني لأول مرة منذ فترة طويلة بتنظيم صفوفه بعد الضربات الموجعة التي تلقاها من مصر الناصرية، صحيح أن هذا التحالف سرعان ما أنهار إلا أنه كان كافيا لإعادة الحيوية لهذا التيار.

ويرجع (٣٣) العلمانيون أسباب فشل أنظمة الحكم العلماني إلى مؤامرات الإستعمار التي صنعت مشكلات عديدة في جسم العالم العربي تحد من التطور المنشود حتي تستمر قبضة الإستعمار وسيطرته على موارد ومقدرات مستعمراته القديمة، وكانت أكبر هذه المشكلات التي واجهتها أنظمة الحكم العلماني خلق إسرائيل في قلب العالم العربي، وعند الدخول معها في مواجهات عسكرية كانت تجد باستمرار الدعم والتعويض والمساندة بينما أخذت الدول العربية من خلال هذا الإنهاك في التآكل من الداخل حتى وصلت بالفعل إلى حافة الإنهيار.

ومن المشكلات الأخرى التي واجهها العلمانيون مشكلات الأقليات الإثنية والعرقية والدينية في العالم العربي والتي أيضاً كان الإستعمار قد خلقها، ولا تكاد توجد دولة عربية تخلو من هذه الظاهرة، ففي العراق مثلاً توجد مشكلات الاقلية الكردية والمنافسة بين أنصار المذهب الشيعي والمذهب السني، وفي سوريا أيضاً نفس المشكلة، أما في المغرب العربي فقد كان الصراع المستتر بين العرب والبربر على أشده.

ويذكر أيضاً دعاة القومية العربية أن تقسيم الدول العربية في الحقبة الإستعمارية تم من دون وجود أسس علمية سوي الرغبة في إضعاف العرب، ويلاحظ أن هذا التقسيم جعل من أصحاب الثروات المعدنية أقلية لا يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم إلا من خلال حماية خارجية، وتكون هذه الصورة كاوضح ما يكون في الخليج العربي، وجعل أصحاب الكثافات السكانية العالية محصورين في منطقة فقيرة لا تكاد تكفي لأعاليتهم لذلك يظلون في حالة احتياج دائم، وتظهر هذه الصورة في أوضح تجلياتها في حالة مصر والسودان، ثم الوقوف بالمرصاد لأي محاولة تغيير أو تصحيح لهذه الوضعية، ويمكن أن تصل لاستعمال القوة المسلحة لإبقاء الأمور على حالها، والنتيجة أن حالة الشلل لازمت العالم العربي.

هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى مثل إفتقار العالم العربي لأسرار التكنولوجيا، واحتكارها من قبل الدول الكبرى، وتدني أسعار المواد الخام الأولية التي كان يعتمد عليها العالم الثالث في تمويل مشروعاتها المختلفة، حيث استطاعت التجارب العلمية الحديثة الإستغناء عن كثير من هذه المواد الأولية والأستعاضة عنها بمواد بديلة (مثل القطن والمطاط) وبالتالي كان ذلك من أهم أسباب التدهور الإقتصادي.

وخلاصة هذا الأمر أن الدول العلمانية قد أخفقت بالفعل في كثير من الأشياء إلا أن هذا الإخفاق يعود إلى أسباب بعيدة عن إرادتها، وكننتيجة لوجود مؤامرات خارجية واسعة، وأنها من جهتها حاولت التصدي لها، ونجحت مرات واخفقت مرات ولازال النضال مستمرا لتحقيق المجتمع العربي المثالي، وليس صحيحا بالمرّة أن هذا الإخفاق تم نتيجة لتصورات أصحاب التيار الديني.

ومن أهم الإحداث المؤثرة في أواخر سبعينيات القرن العشرين فيما يختص بالصراع بين التيار الديني والتيار العلماني ظهور موجة جديدة من العنف ضد الدولة ومؤسساتها والقائمين عليها من قبل جماعات دينية متشددة تقوم بتكفير (٣٤) المجتمع وتصنّفه من ضمن مجتمع الجاهلية الذي يجب القضاء عليه، وقد صاحب ظهور هذه الجماعات أعمال عنف عديدة كانت غريبة على المجتمع الذي عاش طوال الحقبة الناصرية في هدوء ومنأي عن أعمال العنف.

وعزا العلمانيون ظهور هذه الحركات إلى الرئيس السادات الذي سمح لهم بأعادة تكوين أنفسهم إبان خلافاته مع الناصريين كحماية له، وهذه الجماعات سرعان ما استغلت هذا التحالف للإنتشار في المجتمع واستقطاب الوف من الشباب المحبط الذي فشل في تحقيق أحلامه نتيجة لظروف الحروب والتدهور الإقتصادي، إضف إلى ذلك أن فترات السجن الطويلة في السجون الناصرية والتجاوزات التي تمت أحيانا ضدهم ربما كان لها دور في تشدهم فيما بعد، واعتناق أفكار ابن تيمية الذي تعود أفكاره المتشددة إلى أنه كان معاصرا لحقبة قاسية من حقب التاريخ الإسلامي، وهي فترة استيلاء المغول على حاضرة الخلافة الإسلامية ببغداد، وقتلهم الآلوف من المسلمين، لذلك ليس في الأمر عجب أن ينسب ابن تيمية جميع ما حاق بالمسلمين إلى بعدهم عن العقيدة الصحيحة وتراجعهم في الإلتزام بها وتطبيقها، وقد تجددت هذه الأفكار أيضاً في أربعينيات القرن العشرين إبان الصراع العنيف بين المسلمين والهندوس في شبه الجزيرة الهندية، والتي تمخضت فيما بعد عن ولادة دولة باكستان الإسلامية.

وقد ورث السلفيون العرب هذه الأفكار المتشددة ليضيفوا حيوية جديدة لها في عصر مني فيه المسلمون بالهزائم والإحباطات في جميع الميادين.

وكانت أكبر التحديات التي واجهت التيار العلماني في أواخر السبعينيات من القرن العشرين تفجر الثورة الإسلامية في إيران، وأعلان التزامها بتطبيق القوانين الإسلامية، والإلتجاه نحو الدين لتشكيل الوجدان الشعبي بدلا من الأفكار التحديثية.

وبذلك يشكل للإسلاميين لأول مرة نموذج دولة قائمة بالفعل على أرض الواقع بعد أن كانت تصوراتهم في السابق مبنية على أسس وافتراضات غير واضحة المعالم، صحيح أن باكستان أقامت دولتها على أسس دينية إلا أن نموذجها محكوم بظروفه الخاصة.

وقد جاءت الثورة الإسلامية في إيران في ظل ظروف بالغة الصعوبة للدولة العلمانية العربية، حيث شهد المجتمع العربي تراجعا كبيرا في التنمية، كما أن الدعم الخارجي والمساندة للتنمية قلت، أضاف إلى ذلك إرتفاع اسعار المحروقات وتركز نموذج إستهلاكي جديد في دول الخليج العربي جذب إليه كفاءات الدول العربية المختلفة وأخلاها من كواردها التي تعتمد عليها في تسيير دولاب الدولة، مما أضاف تدهورا جديدا للخدمة المدنية، وقد صعدت في هذه الوظائف الشاغرة كفاءات دون المستوي مما أنتج حالة بيروقراطية خانقة وحالات فساد.

أما العلمانيون العرب فقد وجهوا سهام نقدهم لنموذج الدولة الدينية الجديدة، ونفوا أن يكون هناك نظام ديني يمكن تطبيقه لبيان أن هذا نظام إسلامي وهذا نظام غير إسلامي، وفي هذا الخصوص يذكرون (٣٥) (إن المجتمع الديني في فجر الإسلام كان مجتمعا مدنيا وليس نظاما دينيا صادرا عن تعيين من الله عز وجل، كما فهم المسلمون الأوائل أن السلطة في الإسلام على أنها نظام مدني ينبع من إرادة الناس، فالحاكم في ظل الخلافة الإسلامية الراشدة يؤكد المفهوم الإسلامي في أنه بشر وليس له عصمة أو قداسة، بيد أن السلطة في الإسلام بعد ذلك انحرفت عن المفهوم الإسلامي الذي يؤكد عدم قدسية الحاكم نتيجة لاستبداد وتحريف معاني الإسلام وترزييف قيمه، وفي ذلك يقول معاوية بن أبي سفيان (إن الارض لله وإنا خليفة الله) وكان أبو جعفر المنصور يقول (نحكمكم بحق الذي أولانا وسلطاناه الذي أعطانا، وأنا خليفة الله في أرضه) وقد قصد بقوله إنه خليفة الله في الارض أن يضيفي على نفسه عصمة وأن يصبغ على

حكمه قداسة، وأن يرسخ بأذهان العامة أن الله سبحانه وتعالى هو الذي استخلفه ليعبر عن إرادة الله وليفعل ما يشاء)

ويذكر العلمانيون أيضاً (٣٦) (إن الذين يزعمون أن الإسلام هو دين ودولة وأن نظام الحكم في البلاد الإسلامية لابد أن يستمد من صميم الدين الإسلامي إنما يستهدفون الكسب الجماهيري فقط وذلك لأن القرآن الكريم نفسه لم يتضمن أية تتعلق بالحكم السياسي، أو تحدد نظامه، ولم تتضمن كذلك الأحاديث الشريفة أي حديث في هذا الخصوص، ولو كان ثمة أية واحدة أو حديث صريح واضح لاحتج به أحد الصحابة المهاجرين أو الأنصار إثر وفاة النبي (صلي الله عليه وسلم) أو عند استخلاف أي من الخلفاء الراشدين الاربعة).

(والله تعالى عليم بعباده حليم بهم قصد من ذلك أن يكون نظام الحكم في الإسلام مدنيا (أي نابعا من أرادة الشعب) لا دينيا (أي نابعا عن إرادة ربانية أو تفويض الهي) .

وبخصوص الدعاوي لتطبيق الشريعة الإسلامية في العالم العربي بأجمعه طوال حقبة الثمانينات وإعلان السودان في سبتمبر ١٩٨٣م إنزال هذه التشريعات إلى أرض الواقع، والمطالبة بتطبيقها في دول عربية كانت في السابق بعيدة عن أنشطة الإسلاميين مثل تونس والجزائر زاد من الصراع بين دعاة التيارين، وحاول كل طرف كسب المعركة الإعلامية وإقناع الجماهير بمنطقه، وكانت مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم الإسلامي من أهم مطالب الإسلاميين لذلك نجد أن العلمانيين العرب كثيرا ما تطرقوا لهذا الموضوع للرد على الإسلاميين، وفي ذلك يذكرون (أن الحكم في عهد النبي (صلي الله عليه وسلم) هو حكم الله اسما وفعلا، وذلك لأن الفهم الإسلامي يؤمن بأن النبي (صلي الله عليه وسلم) كان يعمل بإرشاد الوحي وتحت رقيبته، وفيه تتحقق حاكمية الله، أما بعد وفاة النبي (صلي الله عليه وسلم) فالناس جميعا بشر متساوون لا يوحى لاحد منهم وحيا مباشرا كوحى النبي (صلي الله عليه وسلم) ، فمن ثم كان حكمهم حكم الناس، يصيبون فيه فينسب الصواب لهم وحدثهم، ويخطئون فيه فيعزي الخطأ إليهم وحدثهم، واي قول غير ذلك إنما يرمي إلى إضفاء عصمة على الحاكم وقداسة على الطاغية).

ويذكر القوميون العرب أيضا (أن تيار تسييس الدين يستشهدون دائما في هذا المجال بأيتين في القرآن الكريم هما (فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء الآية ٦٥ والآية الأخرى (إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) النساء الآية ١٠٥ - وهذا الاستشهاد خطأ وخطر فهاتان الآيتان تخاطبان النبي (صلي الله عليه وسلم) وحده وتختصان به دون غيره، فأولهما تنفي صفة الإيمان عن لا يحكم النبي (صلي الله عليه وسلم) في أي شجار بينه وبين آخر، ثم لا يرتضي حكمه، وهذا أمر واجب بالنسبة للنبي (صلي الله عليه وسلم) نفسه حتى تستقر الأمور في مجتمع المؤمنين، ولما كان له من اتصال بالوحي، أما أن تنتقص صفة الإيمان لمن لا يلجأ إلى بشر مهما كان وضعه، وكيفما كان علمه ليحكم في أمور ويرتضي حكمه طائفا مختارا، أي يلقي بين يديه بخضوع شديد وتسليم كامل في كل أموره وشئونه وضميره ومصيره فهذا نفى للإيمان، وهو تحكم غريب في شؤون الناس ومصائرهم، فضلا على أنه إستلاب لولاية خص بها الله النبي وحده وذلك بصريح نص الآية وبيان سبب تنزيلها.

أما الآية الثانية فهي كذلك من الآيات التي تخاطب النبي (ص) وحده، وتختص به دون سواه، وهذا واضح أيضاً من ألفاظ الآية ذاتها، فهي خطاب للنبي (ص) فضلاً على أنها تفيد بأن حكمه أو قضاءه هو الرؤية التي وهبها الله تعالى له، والتي لا يمكن لعامل أن يدعي أن الرؤية الواردة في الآية هي رؤيته أو أن الآية تخصه شخصياً وتشير إليه صراحة).

وينتقد القوميون العرب كذلك الإسلاميين لاستعمالهم بعض الآيات الكريمة في غير سياقها الذي نزلت فيه، ويذكرون أن هذا الخط متعمد لاستقطاب أنصار جدد بهدف الكسب السياسي وفي ذلك يقولون (إن آية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) و) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) و) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) يقصدون (أي الإسلاميين) من خلال هذه الآيات أن من لم يحكم في السياسة أو القضاء بغير حكم الله فهو كافر ظالم فاسق، ولا تحق له طاعة ولا يجب له ولاء، وأن محاربته واجبة وجهاده لازم وقتله تنفيذاً لحكم الله (انتهى) ونري في مثل هذا القول مدي تأثير العقل السياسي في تحريف مقاصد الله، واستعمال آياته في غير منازل من أجله، فهذا القول الذي يزعمه السفليون يرمى إلى أهداف سياسية محضه وذلك للآتي.

الآيات المنوه عنها في الأعلى والتي تستعمل شعاراً سياسياً وهتافاً حزبياً نزلت بسبب معين هو عندما أخفي اليهود عن النبي (صلي الله عليه وسلم) حكم رجم الزاني، لذلك فإن المناهج السليم الذي يري ضرورة تفسير الآيات القرآنية على أساس أسباب التنزيل، لأن هذه الآيات التي نتحدث عن من لم يحكم بما أنزل الله نزلت في أهل الكتاب، وإنهم وحدهم المقصودون بها وليس المسلمين، فالطبري يقول إنه قد روي عن النبي (ص) أن هذه الآيات نزلت في أهل الكتاب وليس لأهل الإسلام فيها شيء، والزمخشري يروي عن ابن عباس هذا المعنى، كذلك القرطبي يقول عنها إنها في أهل الكتاب كلها نزلت فيهم.

والمحتجون بهذه الآيات للإثارة الجماهيرية، والشغب على الحكام يستعملونها للدلالة على أن كلمة الحكم الواردة فيها تعني الحكم السياسي، مع أن جميع الآيات التي استعملت للحكم السياسي كانت كلمة الأمر (وشاورهم في الأمر).

ثم يذكر (٣٧) العلمانيون العرب آراءهم حول تطبيق الحدود والتي يراها الطرف الآخر من أهم مظاهر إنفاذ الشريعة الإسلامية، حيث يقولون إن هذه الحدود ست وهي السرقة والقذف والحراية والزنا وشرب الخمر والردة.

فبالنسبة إلى حد الخمر فإنه لم يرد في القرآن الكريم، وليس في أحاديث النبي (صلي الله عليه وسلم) عقوبة محددة له، وهو قياس من سيدنا على بن أبي طالب، فإنه هو ليس حداً ولكنه تعزيز (أي عقوبة لم تحدد في القرآن أو في أحاديث النبي (صلي الله عليه وسلم)).

وبالنسبة لحد الردة فإنه أيضاً لم يرد في القرآن الكريم وإنما ورد في حديث النبي (ص) ولم يثبت أن النبي قد طبقه.

وحد الحراية وقطع الطريق هو ذاته العقوبة الموجودة في قانون العقوبات، وهي الإشغال الشاقة أو النفي من الأرض إذا لم يترتب على الجريمة قتل، والإعدام إذا نتج عنها قتل :

والنبي (ص) كان يقول (أدروا الحدود بالشبهات) فكلماً أسقط المجتمع حداً من الحدود نتيجة شبهة، أو لعفو كان ذلك متسقاً مع روح الإسلام وتعاليم نبيه (ص).

ولكل حد من هذه الحدود شروط يصعب أن لم يكن من المستحيل تحقيقها، فحد الزنا مثلا يستلزم تطبيقه اعترافا أو أن يشهد به أربعة شهود عدول يرون الفعل رأي العين من بدايته إلى نهايته، بحيث لا يمر الخط بين الذكر والانثى فإن نقص الشهود عن أربعة أو اضطراب شاهد أو تبين أنه غير عدل أقيم حد القذف على الجميع.

وحد السرقة يطبق في حالات نادرة ولا يطبق على جائع أو عار أو محتاج ولا يطبق على الخاطف والمنتهب، ولا يطبق على من سرق أموال الحكومة أو المال العام لأن الفقه الإسلامي يري أن لكل فرد من المجتمع حقا في هذا المال، وهو ما يسميه بشبهة ملك وهي تسقط الحد).

ومن المهم القول بأن التيار العلماني لم يكن تيارا متحدا حيث كانت تسود فيه آراء كثيرة تتراوح بين الذين يودون المواءمة مع الإسلاميين في أفكارهم وعدم السماح لهم باحتكار الرؤية الدينية وحدهم، ومحاولة تفسير النصوص الدينية تفسيرا يتفق مع رؤيتهم هم، بحيث يصيرون في آخر المطاف جزءا من الرؤية الدينية بتفسيراتهم (وخير مثال لطريقة المواجهة هذه ما ذكره في السابق حول رؤيتهم للحدود)، وبين تيار علماني آخر يري (٣٨) ضرورة المفاصلة النهائية مع الآراء الدينية أيا كانت وعدم النظر فيها وتبني رؤية علمانية خالصة، ومن أمثلة آرائهم هذه في تطبيق الشريعة الإسلامية فهم يرونها محاولة لإعادة الدولة الدينية، وإلغاء الحريات المدنية جميعا، وفرض الرقابة على الضمائر والسرير، وتحكيم رجال الدين في شؤون المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية، وتطبيق بعض الحدود والأحكام التي قد لا تتفق مع روح العصر وقيمه الإنسانية، وحقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الجسدية مثل الرجم والقطع والبتير والصلب أو بالتمييز بين الرجل والمرأة في الميراث مثلا).

كما يوجد تيار علماني ثالث يحاول التوسط بين المتشددین والمتعاشين وفي ذلك يقول تيار التوسط (٣٩) (إن مسألة ارتباط الدين بالسياسة لا تمثل خطرا على الدين أو السياسة، ولكن الخطر يكمن في تحويل السياسة إلى ممارسة دينية مقدسة، وإلغاء الفعل العقلي والنقدي فيها، سواء كان ذلك بعد تسلّم السلطة باسم دولة الله أو قبل ذلك داخل حزب الله، وليس خطأ أن تستلهم الأحزاب القيم والمبادئ الإسلامية ولكن الخطأ في الأنزلاق نحو أدعاء قدسية العقيدة السياسية المستمدة من القيم الدينية وقدسية السلطة المرتبطة بها، لذلك من المستحسن في جميع الحالات العمل على عدم الزج بالإسلام في المعارك السياسية اليومية، حتي يظل الدين ذخرا للمجتمع ككل ومرجعه وملاذه الأخير في المحن الكبرى، وإلا فسوف يستهلك المجتمع أهم رأسمال لديه لتحقيق أهداف يستطيع الوصول إليها بطرق أسهل، كما ينبغي التمييز بين الإسلام كجماعة ودين والحركة الإسلامية كفريق إسلامي أو كاجتهاد من بين اجتهادات إسلامية ممكنة).

ويستطرد تيار التوسط العلماني قائلا (إن التجارب التاريخية قد دلّت على أن الأزمة الدينية قادرة إذا لم تتجح الأمم في الوقت المناسب في السيطرة عليها أو الخروج منها إلى السير بها إلى الدمار والحروب العنصرية والمذهبية، وأن أخطر مشكلة يمكن أن يعاني منها الدين هي الجماعات الدينية التي تتحدث باسمه وأحيانا تخفي مقاصده الحقيقية من أجل الكسب السياسي).

مراجع الباب الثالث :

- ١- هـ. أ.ل. فيسرا، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٧٩-١٩٥٠، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ص ٧٤.
- ٢- فتحية النبراوي، تطور الفكر السياسي في الإسلام، ج الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م، ص ٤١٣.
- ٣- وصف مصر، المصريون المحدثون، تأليف علماء الحملة الفرنسية على مصر، ترجمة زهير الشائب، ط الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٨٥.
- ٤- ستيفن نيومان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة، بيروت ١٩٩٨م، ص ٢١٢.
- ٥- وصف مصر، مرجع سابق، ص ١٨٠.
- ٦- سمير على الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ط أولي، مؤسسة دار الريحان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٤٣١.
- ٧- شبلي العيسوي، العلمانية والدولة الدينية، ط الثانية، دار الشؤون العربية العامة، بغداد، ١٩٧٣م، ص ٣٠.
- ٨- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولي، الدار العلمية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٢٢٣.
- ٩- عبدالرحمن الرفاعي، عصر محمد علي، ط الرابعة، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢م، ص ٤٠٨.
- ١٠- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البيروني للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٤م، ص ١١٢.
- ١١- المرجع السابق، ص ٢١٠.
- ١٢- د. يسن سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢م، ص ٢١٤.
- ١٣- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، مرجع سابق، ص ٢١١.
- ١٤- مركز دراسات الوحدة العربية، القومية والإسلام، ط ثالثة، وهو مجموعة كتاب، ص ٢٨٥.
- ١٥- المرجع السابق، ١١٤.
- ١٦- المرجع السابق، ص ٩٩.
- ١٧- المرجع السابق، ص ٥٢٤.
- ١٨- فؤاد عبدالرحمن محمد البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم بلا تاريخ ص ١٥.
- ١٩- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
- ٢٠- المرجع السابق ٢٣٣.
- ٢١- المرجع السابق، ص ١١٥.
- ٢٢- المرجع السابق، ص ٢٥٣.
- ٢٣- المرجع السابق، ص ٢٧٢.
- ٢٤- المرجع السابق، ص ١٣.
- ٢٥- المرجع السابق، ص ١١٦.
- ٢٦- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٢٧.
- ٢٧- فؤاد عبدالرحمن محمد البناء، الأخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٥.
- ٢٨- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، مرجع سابق، ص ٤٣.
- ٢٩- فؤاد عبدالرحمن محمد البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٨٤.
- ٣٠- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الطبعة الأولى، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٦٥٠.
- ٣١- شبلي العيسوي، العلمانية والدولة الدينية، مرجع سابق، ص ١٥.

- ٣٢- المرجع السابق، ص ٣١.
- ٣٣- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ١٨١
- ٣٤- عادل حمودة، الهجرة إلى العنف، ط أولي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٧٨.
- ٣٥- محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، ط الثانية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٧٩م، ص ١٣٥.
- ٣٦- المرجع السابق، ص ٣٩.
- ٣٧- المرجع السابق، ص ١٧٠
- ٣٨- برهان غليون، الدين والدولة، ط الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣م، ص ٢٢٤.
- ٣٩- المرجع السابق، ص ٤٦١

الباب الرابع

في إيديولوجيا الدولة الإسلامية

كانت بداية الدولة الإسلامية الأولى بحسب رأي العديد من المفكرين (١) الإسلاميين الصحيفة الدستورية التي عرفتها المدينة المنورة، عهدا مكتوبا وصف بأنه أول دستور مكتوب في تاريخ البشرية، مبادئ وأسس تنزلت على أرض الواقع، ومن هذا المنطلق نجد إن الإسلام دين ودولة لأنه يعني بجميع شؤون الحياة، بدليل أن هذا الدستور المكتوب أشتمل على بضع وستين فقرة غطت مختلف شؤون الحياة والحكم.

ومن فقرات دستور دولة المدينة الأولى (٢):

إن المهاجرين والأنصار أمة واحدة وذمتهم واحدة، وأن المدينة حرام لا حرب فيها ولا عدوان، وتدل هذه الفقرة على الحض على وحدة الأمة الإسلامية وتكاتفها، وعدم اختلافها، حيث إن من أهم مميزات الأمة الوحدة والإنسجام.

ثم يمنع التعامل مع العدو، والتأكيد على ضرورة الأخذ بأيدي الظالمين والمجرمين، وسيادة العدل، وهذه فقرة أخرى أيضاً تنبه إلى أن من أهم مقومات الأمة تحري العدل ومعاقبة الظالمين، بالإضافة إلى عدم التعامل مع العدو الذي يسعى لهدم الأمة.

وجاءت آيات القرآن الكريم تؤكد ضرورة الخضوع للدولة الجديدة، على وجه الخصوص وطاعة ولي الأمر الذي من خلاله تستطيع الأمة أن تتوحد خلفه (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء ٥٩ وفي آية أخرى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) النساء آية ٨٠.

وفي آيات كثيرة من القرآن الكريم تم التشديد والتأكيد على ضرورة الخضوع لحكم الله لدرجة اعتبار أن الإيمان بالله مرتبط أشد الارتباط بالخضوع لحكم الله، وربما تتبع أهمية هذا التأكيد من أن الأمة التي تتحرف عن حكم الله لاتصير أمة الله (فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء ٦٥، وفي هذا التأكيد على الخضوع لحكم الله إشارة للأمة المسلمة والدولة المسلمة التي تسلم أمرها لحكم الله.

ثم يذكرون إن الذين يتحدثون عن أن الإسلام إنما يتحدثون عن تعاليم وسلطة روحية فقط لاشك أنهم مخطئون وذلك أن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يفارق هذه الدنيا حتي وضع الأمة على الدرب الصحيح وعلى رأسها دولة بها جيش مجاهد وسلطان رشيد ومجتمع متماسك له قوانينه وأحكامه.

إن إقامة الدولة وتنصيب الإمام من واجبات الدين المحكمة وسنة الرسول الكريم، ونجد أن الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة وشرعوا في اختيار خليفة للرسول ليكون إماما يقوم على أمر الأمة في قيادتها وحراسة الدين.

ويدعم الساعون (٣) إلى إحياء الدولة الإسلامية أقوالهم بعدة شواهد وأحاديث منسوبة لكبار فقهاء الأمة الإسلامية، وفي ذلك يذكرون أن الماوردي دعم فكرة الدولة الإسلامية حينما قال (إن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين والدود عنه، وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الامة واجب بالإجماع).

ويذكر ابن تيمية أيضاً (أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها) وقد ذكر العلماء من الأدلة على وجوب إقامة الدولة قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لثلاثة يكونون بفاة من الأرض إلا أمروا أحدهم).

ويدعم الإسلاميون أفكارهم بخصوص الدولة الإسلامية من خلال القول إن الله عز وجل أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك الأمر إلا بقوة أو إمارة، وكذلك سائر الواجبات كالجهاد وإقامة الحدود والعدل ونصرة المظلوم ورد العدوان وكلها أمور لا تتم إلا بالقوة والسلطان، والشيء الذي لا يتم الأمر إلا به فهو واجب.

واستمر العلماء (٤) للإسلاميين في التنظير للدولة الإسلامية حيث سعوا لمعرفة أهمية الدولة وسبب قيامها وأرجعها البعض إلى أن الله (جل وعلا) ما خلق الجن والإنس إلا ليعبدوه. (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) الذاريات آية ٥٦، وجعل الله الأرض مستقراً ومتاعاً لبني آدم، فيها حييون، وفيها يموتون، ومنها يخرجون، وأمرهم بعبادتها وعدد لهم الأسباب لذلك العمار، هو أنشاكم من الأرض واستعمركم في الأرض، ثم أخذ الإنسان يجنح إلى الظلم والكفر بنعمة الله، ولم يؤد حق الله توحيداً وإيماناً وشكراً، ولم يستجب لأمر الإحسان إلى خلقه، فكانت الحياة في الأرض على غير منهج الله، وبلغ الظلم في أول جيل من البشرية درجة القتل (هابيل وقابيل).

وعند ذلك أرسل الله الرسل بالشرائع والعقائد والعبادات والأخلاق مع حدود عقابية لتنظيم الحياة، والمعاملات فيها ليقوم أمر الناس على دين الله، وليؤدوا فرض الله في العبادات التي خلقوا من أجلها، ومن أجل العبادات سخر الله لهم ما في السموات وما في الأرض، واسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة.

وهكذا كان رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أئمة هدي، يعملون، ويأمرون وينهون بأمر الله عز وجل، وكان فيهم أنبياء وملوك وحكام وقضاة (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) ص، وهكذا كان الدين في تاريخه القديم والحديث عقيدة وشريعة وأمرًا ونهيًا ونبوءة وملكا.

إن غاية الأنظمة الإسلامية ضبط الارتباط بالله سبحانه وتعالى، بحيث تغدو الحياة بكل صورها ومعالمها ومؤسساتها مصبوعة بالصبغة الربانية، ومن هذه الغاية الكبرى للأنظمة ينبثق مفهوم الإسلام للدولة، فهي ليست أداة للقهرة والإكراه، وليست وسيلة لتحقيق نفوذ طبقة على أخرى، كما أنها لا تخضع للعوامل والمؤثرات المادية من أدوات إنتاج وغيرها، أو من إرادة فرد أو أفراد إنما الدولة في الإسلام لضبط تصرفات الناس في الاتجاه الذي إرتضاه الله لهم، فكمثال الإسلام ديناً وشرعاً ومنهجاً، فلا بد من ضابط يشرف على تنفيذ هذا الأمر، ويسعى جاهداً لتنفيذ تعاليمه بكل دقة وإخلاص، ذلك الضابط الذي نعنيه هو الدولة.

إن الدولة من هذا المنطلق أداة لتجسيد رغبات المؤمنين (٥)، فهي من ذلك المنحى لا تهتم بالأفراد أو حتى بالجماعات إن هم خالفوا المصدر الذي تنبعث منه الدولة، ونعني بهذا المصدر، الشرع، وليس لأي كائن حق تجاه الدولة يراه لنفسه، إلا ما أوجبه الشرع أو ما أقره، ومن ناحية أخرى ليس للدولة نفسها أي سلطة أو قرار أو أي حق تجاه الأفراد إلا ما أوجبه

الشرع كذلك، وبالتالي ليس بين الفرد والدولة عقد مباشر كما يفترض روسو وكثير من المفكرين، إنما العقد بين الفرد وبين الله.

كما أن الأمة في الإسلام ليست مصدر السلطات (٦) وإنما مصدرها شرع الله، الذي جاء به رسول الله(ص)، وللازمة دور وهو القيام بأمر الشريعة وتطبيقها، أما الإمام وهو الحاكم فهو نائب عن الأمة، وليس لها أن تخالف ما لقنها وعلمها الرسول الكريم في أي تشريع، وبخصوص الأحكام والمسائل التي تطرأ دون أن يكون هناك تعاليم بشأنها يشرع لها بما لا يخالف أصلاً من أصول الدين أو يتعارض معه.

وللازمة دور آخر يتمثل في مراقبة سير السلطة حتي تبقى على الصراط السوي وفق نظام الإسلام.

ويذكر علماء المسلمين (٧) أيضاً وظائف الدولة في الإسلام وهي :

- حفظ الدين على أصوله المستقرة.
- حفظ وحدة الأمة وتأمين وجودها عاملة وقوية.
- إقامة الوظيفة العامة وفق النظم والمعايير التي تحدد المسؤوليات.
- وتساعد على حسن الاختيار وحسن الأداء مع العناية بالتدريب والتأهيل.
- إقامة نظام للعدالة يكفل حسن التقاض وسيادة العدل ونفاذه.
- حماية الأمن العام.
- إقامة أحكام الشرع في قوانين وحدود عقابية، وقوانين تنظّم حياة الناس الأسرية والمدنية وسن التشريعات وفق المقاصد الكلية للشريعة.
- اتخاذ أسباب القوة الدافعة والعدة المناسبة التي تؤمن وجود الدولة وتحمي الثغور.

- القيام على حقوق الدولة المالية.
- الارتقاء بحياة الناس بكل جوانبها الصحية والثقافية والاجتماعية.
- والدعوة للأسرة الصالحة وإشاعة معاني الدين.
- العناية بعلوم الكون والحياة كلها مما يؤهل الأمة لنهضة علمية.
- الارتقاء بالحياة الاقتصادية وتنمية مواردها.
- الإشراف والضبط والتنسيق والمناجاة.

ومن أكبر العقبات التي واجهت الدولة الإسلامية كيفية تنصيب الحاكم حيث لا توجد أية في الكتاب الكريم تنص صراحة على كيفية اختيار وتنصيب الأمير أو الخليفة، كما خلت الأحاديث النبوية الشريفة من هذا أيضاً، وربما لهذا السبب وبمجرد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أشد النقاش في سقينة بني ساعدة حول إختيار خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث دعا بعض الأنصار إلى أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، إلا أن البيعة تمت في آخر الامر لسيدنا أبي بكر الصديق، وأوصي بدوره عند وفاته صراحة لسيدنا عمر بن الخطاب، أما هو (عمر بن الخطاب) فقد أوصي لسته من أصحاب الرسول الكريم على أن يتم اختيار واحد منهم ووقع الإختيار في نهاية الأمر على سيدنا عثمان بن عفان، وعند إغتياله على يد ثوار الأمصار لم يوص لأحد وحدث الفتنة الكبرى المعروفة، وقد رفضت جماعات إسلامية البيعة لسيدنا علي بن أبي طالب وأدعت الخلافة لنفسها وقد أيدها في ذلك خلق كثير ثم ما لبثت أن تداعت الحواريين والخوارج.

ومن هنا أخذ أمر تنصيب الخليفة أو الأمير جهدا كبيرا من علماء الإسلام، ومحاولات لابرار افضل الطرق لإنتقال السلطة من أمير راحل إلى أمير قادم بسلاسة، وقد بدأ البحث من القرآن الكريم حيث استدلوا (٨) بالآية (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) البقرة ٣٠ حيث ذكر القرطبي إن هذه الآية أصل في تنصيب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليفة.

وجاء في الحديث الشريف (لابد للناس من إمارة برة أو فاجرة).

ثم ذكروا (٩) أن نصوص الشريعة لم تأت على ذكر الطريقة التي يتم بها إختيار الدولة، ليس ذلك الأمر تجاهلا أو نسيانا من الشريعة لهذا الأمر الجلل، وإنما سكنت عن ذلك عن عمد، إذ لو نص الإسلام على أسلوب معين لوجب على الأمة إلتباعه، لانه نص شرعي لا محيص عنه، ولا بد لها من تنفيذه، والإلتزام به، وقد يكون هذا الأسلوب ملائما لعصر معين ولبيئة معينة، فإن تغير العصر وتطورت البيئة أصبح المسلمون في حرج شديد، لأنهم أمام خيارين، الأول الأعراض عن الأسلوب الشرعي أو إلتباعه على ما فيه من حرج ومشقة، وكلا الأمرين مر ولاشك، ولهذا ترك الشرع الحنيف أسلوب إختيار رئيس الدولة للأمة لتري فيه ما تراه بكل إرادتها ولمصلحتها، على ضوء ما يقدمه عصرها وواقعها من تجارب نافعة ورأي مفيد.

بيد أن (١٠) علماء الإسلام كذلك يرون أن الحكم في دولة الإسلام لابد وأن يتميز بعده خصائص إسلامية لعل من أهمها:

- إن رئيس الدولة لم يتول منصبه إلا بقضاء من الله تعالى، وبيعة أهل الحل والعقد.
- إن رئيس الدولة لا يستمد سلطته إلا من الشريعة الإسلامية.
- إن السلطة التي يمارسها الحاكم في دولة الإسلام لها هدف وغاية هي تحقيق رسالة الدولة في الإسلام.

- الحكم في دولة الإسلام يقوم على قوة مادية وقوة روحية.
- لا عصمة لأحد في دولة الإسلام.
- إن الحكم في دولة الإسلام أمانة في اعناق الحكام من رئيس الدولة إلى حامل أدني رتبة فيها.

- إن كل ما يتمتع به رئيس الدولة من سلطة لم يكن له إلا بصفته كرئيس دولة لا بصفته الشخصية على الإطلاق ما دامت الأمة قد قامت في هذا المنصب الأسمى.

وذكر علماء (١١) الإسلام كذلك عدة حقوق للأمة على رئيسها، كما أن الرئيس أيضاً له حقوق على أمته أضف إلى ذلك توجد حقوق مشتركة بين الطرفين، فمن حقوق الأمة على الرئيس خلعه والخروج عليه في حالة تنكره لأحكام الشريعة الإسلامية، وحق النصيحة، وحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما حقوق الأمير على أمته فتتمثل في طاعته ما أطاع الله، والوفاء بالبيعة ومعاونته، أما الحقوق المشتركة فحق النصائح المتبادلة مع ممثلي الأمة أو أهل الحل والعقد في الإسلام.

وللدولة رسالة في الإسلام لابد من مراعاتها مثل الدعوة إلى الإسلام وحماية الدين وتطبيق أحكامه ورعاية مصلحة الأمة، والحرص على الدين والتربية.

وركز (١٢) علماء الإسلام على الشوري باعتبارها ركنا مهما من أركان الحكم، لا يمكن أن يتصف النظام بالصفة الإسلامية في حالة عدم الإلتزام بها، كما أنه ومن جهة أخرى يجب على الذين يمارسونها الإلتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية والمثل العليا مثل:

- الإيمان بأن الناس سواسية كأسنان المشط لهم حقوق وواجبات متساوية.
- إن لهم الحق في تكوين ارائهم باستقلالية والتعبير عنها بحرية، ولهم الحق في أن يسمعوا آراءهم للآخرين.

- ليس لأحد أن يدعي أن رأيه دائماً هو الأفضل، أو أنه معصوم من الخطأ، بل الكل يخضع رأيه برضي وسماحة للبحث والتمحيص والمداولة والنقد.
- لاستتقيم الشوري إلا إذا رضي الجميع بأن الحكم لله والرسول.
- لايد أن يقبل الجميع بمبدأ المحاسبة والمراجعة وحتى المساءلة.
- وللشوري خصائص عند علماء المسلمين (١٣) ومزايا، فمن طريق الشوري يمكن تحقيق العديد من المكاسب التي تصب في إستقرار الحكم ومن هذه الخصائص :
- المشاركة الواسعة من جانب الجماهير المسلمة في العملية السياسية أمر ضروري ولكي تكون هذه المشاركة فاعلة لايد من توفير مناخ الحرية الإعلامية مع ضرورة أن تكون هذه الجماهير على جانب معقول من الإلمام الضروري بمقاصد الدين في المجالات العامة وعلى وجه الخصوص في المجال السياسي.
- ولايد من السعي لإشراك أهل العلم والحل والعقد.
- ولايد لأولي الأمر من بيعة باسم الشريعة الإسلامية، فلا خلافة أو ولاية بلا بيعة من الناس.
- والإستماع إلى نقد الجماهير وشوراهم والرد على استفساراتهم ومن أخذ الشوري بجدية وبلا كثير حساسية.
- لايد لولاية الأمور من قبول المساءلة والمحاسبة والرد على تلك المساءلة بلا عنف أو استكبار أو تدمير.
- لايد أن يستشعر الحكام المسلمون أن الملك لله وأن لله السلطة بالأصالة، وأنهم حكام على الناس والجمهور بالوكالة.
- بيد أن تأكيد علماء المسلمين على الحرية السياسية في دولة الإسلام لم يمنعهم من وضع شروط لهذه الحرية كي لايتحول هذا الأمر إلى فتنة من وجهة نظرهم لذلك نجد أن كثير من العلماء اجتهدوا في تحديد قواعد للحرية السياسية في الإسلام، ومن هذه الإجتهدات نجد أن أحدهم يذكر (١٤):
- إن الحرية السياسية في دولة الإسلام ليست منحة من أحد وإنما جزء لايتجزأ من الدين الإسلامي الحنيف.
- إن الإسلام جعل المواطن رقيباً على رئيس الدولة، ومن دونه من مسؤولين وأهل حكم، وجعله كذلك محاسباً ومراجعاً لهم على كل ما يأتون به، لأحد على الحرية السياسية في نظام الإسلام إلا ماوضعه من قيود عامة تنظم الحقوق وتضبطها، بأن هذه الحقوق مردها إلى أمرين هما:
- إلا يخرج المواطن عن حدود الإسلام وأحكامه ومبادئه وآدابه.
- إلا ينشأ عن ممارسته لحرية السياسية ضرر بمصلحة الأمة أو الدولة أو فتنة تؤذي المجتمع.
- ليس على رئيس الدولة أن يهيء المناخ الصالح لتحيا الحرية السياسية وتترعرع فحسب بل عليه أن يحض الناس على ممارساتها وأن يكون لهم وجود في مراقبة الحكام.
- على رئيس الدولة في الإسلام أن يتجاوز عن كثير من أخطاء الساعين لتأكيد حريتهم السياسية، ويتسامح معهم فتعليم الحرية السياسية يحتاج لزمان حتي يكبر نبتها وتؤتي أكلها.
- هذه بعض الافكار عن الدولة الإسلامية والتي وردت في عصور مبكرة من الإسلام ثم أخذت في التكاثر والتوسع حتي عصرنا الحديث، بمعنى أن هذه الأفكار حول الدولة

الإسلامية كان بعضها معروفا ومسلما به منذ بدايات الدعوة الأولى، والبعض الآخر جاء بعد اجتهادات واستنباطات من علماء المسلمين على مر العصور.

بيد أن هذه الأفكار لم يتح لها التطبيق بكاملها في العصور المختلفة من عصور الدولة الإسلامية، حيث حالت أطماع الحكم والمكائيدات السياسية والرغبات الفردية في التوصل إلى صيغة موحدة لشكل الدولة الإسلامية وانتقال السلطة من طرف إلى آخر دون عقبات.

فمع إغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) على أيدي الثوار (١٥) من بعض الأمصار الإسلامية بذرائع مختلفة رأت جماعة من المسلمين في الشام بقيادة الأمير معاوية بن أبي سفيان أنه من غير المعقول مبايعة خليفة جديد للمسلمين قبل أن يقتص من قاتلي الخليفة السابق، أو على أقل تقدير تأجيل مسألة الخلافة ريثما يتم التحقيق في مسألة إغتيال الخليفة عثمان بن عفان، وبالتأكيد تقف خلف هذه الدعاوي أطماع سياسية، فبعد استقرار في حكم الشام الإقليم الغني في الدولة الإسلامية لأكثر من عشرين عاما، وليبت واحد من بيوت قريش هو بيت أبي سفيان بن حرب تجمعت لديهم قوة مادية كبيرة، واجتمع من حولهم الأنصار والمؤيدون وصاروا من أكبر القوي في الدولة الإسلامية، لذلك عندما اغتيل الخليفة الثالث الذي يمت لهم بقرابة رحمية طمعوا في خلافته، وكيف لايطمعون وهم يملكون قوة لايمكن الإستهانة بها، وتق وراء دعاويهم السياسية أيضا المخاوف من تجريدهم من سلطتهم السياسية والمالية في حالة مبايعة خليفة جديد للمسلمين، وهم متأكدون من أن الخليفة الجديد سيكون على بن أبي طالب (رضي الله عنه) الذي كان يرى عن قرب في أثناء خلافة سلفه تفرد الأمويين بالسلطة على طول الأمصار الإسلامية، وربما مخاتلتهم الخليفة الثالث بحكم كبر سنه في الفوز ببعض المكاسب الدنيوية، لذلك ستكون أول قراراته تعيين ولاية جدد للأمصار من أنصاره، ومن عامة المسلمين.

ومن هنا حدثت الفتنة الكبرى التي قسمت المسلمين إلى أقسام عديدة منهم أنصار سيدنا على بن أبي طالب الخليفة الرابع والشرعي، ومنهم جماعة معاوية ابن أبي سفيان وأنصاره والبيت والأموي، ومنهم الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي بن أبي طالب بدعوي موافقته على التفاوض مع معاوية في وقت لا يحتمل التفاوض، بعد أن كاد النصر أن يتحقق لهم، كما أنهم كانوا متأكدين من أن الدعوة إلى التحكيم لم تكن سوي خدعة يراد بها النجاة.

ثم ما لبث أن إغتيل الخليفة الرابع كذلك سيدنا علي بن أبي طالب لتستقر السلطة ولأزمان طويلة قادمة في أيدي الأمويين، صحيح أن سيدنا الحسن رضي الله عنه ترك الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان حقنا لدماء المسلمين، إلا أنه تركها بشرط أن تؤول من بعده لعامة المسلمين ليختاروا المناسب للخلافة.

إلا أن سيدنا معاوية بن أبي سفيان خالف هذا الشرط عند وفاة سيدنا الحسن رضي الله عنه، حيث أراد الخلافة لأبنه يزيد من بعده، وبذلك تحولت الخلافة الإسلامية ولأول مرة إلى ملك متوارث، كما أن الأموال استعملت لتلبيح قلوب القبائل العربية المختلفة وإرضاء الكارهين لهذا الأمر.

أما في الحجاز موطن أنصار الطالبين ومهد الدعوة الإسلامية فقد استعمل السيف لإجبار الناس على مبايعة يزيد بن معاوية على الخلافة، حيث تذكر الروايات (١٦) أن أمير المؤمنين معاوية ابن أبي سفيان قسم الأموال أولا على أبناء المهاجرين والأنصار ليغضوا الطرف عن بيعه أبنه يزيد، أما من رفض ذلك فقد عالج ذلك الأمر بأن جمع الناس في المدينة المنورة، ووضع عند رأس كل من يخشي مخالفته جنديا شاهرا سيفه ثم تلى البيعة لأبنه يزيد.

وزادت الأمور سوءا فيما يختص بانتقال السلطة السياسية في عصور الدولة الإسلامية الأولى أثناء تولي يزيد بن معاوية السلطة وثورة سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنهما ومن ثم قتله هو وآل بيته في كربلاء، ومما لاشك فيه أن إغتيال سبط الرسول الكريم وآل بيته كان حدثا

كبيرا أثر بشكل عميق وما زال يؤثر في وجدان المسلم، وصارت من بعده مسألة إنتقال السلطة من الأشياء التي يصعب الخوض فيها، ولم تقف الإغتيالات السياسية والتصفيات عند ذلك الحد بل إستمرت حيث تمت تصفية الأئمة من آل بيت الرسول واحدا تلو الآخر.

وعندما استولي آل العباس على السلطة أيضا قاموا (١٧) بتوريثها لأبنائهم، ولم يعد الأمر ابدا شوري بين المسلمين، كما أن سياسات القتل والتصفية الجسدية بقيت على حالها حيث قاموا بتصفية الأمويون عن بكرة أبيهم ولم ينج منهم سوي القليل.

وحتي آل البيت الذين أتت السلطة الجديدة باسمهم ما لبثوا بعد تحالف مع العباسيين لزمّن قليل أن قلب لهم هؤلاء ظهر المجن وتمت إزاحتهم عن طريقها، لينفرد آل العباس بالسلطة دون آل علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء وهم ما فهم الأنصار إنهم آل البيت المعنون بالدعوة وليس الفرع الآخر الذي لم يشتهر بخوضه غمار السياسة.

وبتوالي الليالي استولي أحفاد مزعومين لعلي بن أبي طالب على جزء من الدولة الإسلامية في المغرب الأقصى ثم زحفوا إلى مصر وأسسوا الدولة الفاطمية إلا أنهم ساروا على خطي سابقهم في توريث السلطة للأبناء وقمع المعارضين.

ونجد نفس هذا النموذج أيضا يتكرر مع قيام الإمبراطورية العثمانية التي هيمنت على العالم الإسلامي لأكثر من خمسة قرون متتالية، حيث إن شكل إنتقال السلطة هو الشكل الوراثي من الأب لابنه إلى حفيده وهكذا.

ويتضح من كل ذلك إن إنتقال السلطة في الدولة الإسلامية اصابه خلل كبير منذ إنتهاء الدولة الإسلامية الأولى أو الخلافة الراشدة، والتي كان الحكم فيها ينتقل عبر آليات مختلفة، منها الشوري أو الوصية لمجموعة من الأشخاص يتميزون بصفات عديدة تؤهلهم لتولي أمر المسلمين وكانت القرابة العصبية لا محل لها في تولي هذا الأمر.

ولشدة الاضطراب الذي اعترض سير الجهاز السياسي في تاريخ الإسلام نجد أن العديد من المفكرين المتقدمين والمتأخرين كتبوا عن إنتقال السلطة في الإسلام وتحدث آخرون عن عدم أهميتها حيث ذكروا (١٨) أن حديث الرسول (ص) الذي يقول فيه: (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي) فيه إشارة واضحة إلى أن قوة نظام الإسلام لا تكمن في جهازه السياسي بقدر ما تكمن في جهازه الإجتماعي والفكري الذي يركز على نموذج (الفرد المجتمع) أو (المواطن الدولة) الذي متي ما عاش إسلامه أصبح قرآنا يمشي على قدميه، ولم يعد يتصرف في حياته بدافع رهبة أو خوف، وإنما يلتزم بكل الفضائل ويتعد عن كل الرزائل بدافع من إيمانه، فلا يعود للقانون من سلطان عليه لأن سلطان الدين والأخلاق قد قام مكان القانون.

عموما وبالرغم من هذه الخلافات الدموية التي تصاحب عادة إنتقال السلطة من ملك إلى ملك نجد أن الإسلام كحركة مجتمع رسالي تطور إلى الامام بشكل كبير، ففي عهد الدولة الأموية الذي شهد أسوأ المذابح ضد آل بيت النبي (صلي الله عليه وسلم) استطاع المسلمون أن يوسعوا رقعة الإسلام إلى أضعاف مضاعفة بعد ضم المغرب الإفريقي الشمالي بأكمله إلى الدولة الإسلامية بالإضافة إلى عبورهم إلى اسبانيا واستيلائهم عليها والوصول إلى حدود فرنسا الحالية. وفي الشرق توسع الإسلام كذلك ليشمل الهند واجزاء من الصين وروسيا الحالية، وبلغت جيوشهم في الشمال أسوار مدينة القسطنطينية حاضرة الدولة البيزنطية.

وتم في تلك الفترة أيضا إكمال تدوين الاحاديث النبوية في مجلدات صحيحة وتم تقسيم هذه الاحاديث إلى عدة أقسام، منها الحديث المثبت والمتفق عليه والحسن والضعيف الإسناد، وبذلك تكون للحضارة الإسلامية معين إسلامي ضخم من أقوال الرسول (ص) يمكن الوثوق من صحته، ونتج عن ذلك توليد عشرات الكتب التي بنت فلسفتها في الفقه الإسلامي على القرآن

الكريم وأقوال الرسول (ص) المثبتة في كتب الأحاديث الصحيحة مما شكل في آخر الأمر ثورة علمية شاملة.

وفي تلك الحقبة والحقبة التي تلتها ومع تميزها بالإضطراب السياسي فإنها ولدت الأئمة الفقهاء الأربعة وهم الإمام مالك والإمام أبوحنيفة والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل وظهرت فتاواهم وأحكامهم التي وضعت أسسا جديدة ومستمرة للدولة الإسلامية في مجال الفتاوى والفقه الإسلامي، وعن طريقهم تم توضيح وإيانة كثير من المسائل التي ظهرت إثر معاشة الإسلام في فترات جديدة ومتجددة.

ازدهرت الدولة الإسلامية في تلك الحقبة التي تلت إنتهاء الخلافة الإسلامية والعهد العباسي الأول لعدة اعتبارات لعل من أهمها اندثار العبادات الوثنية القديمة بشكل شبه نهائي كما في فارس والهند والتي كان يتحلق حولها كثير من الأعراق والمجموعات السكانية، وكانت تشبه الدمامل في جسد الأمة الإسلامية الوليدة، إلا أنه وبعد أن زحف الإسلام في هذه المناطق انحسرت الوثنية قليلا قليلا حتي باتت لاتشكل خطرا حقيقيا على الدين ونظامه السياسي، بيد أن بعض المجموعات المتعلمة من عناصرها القديمة والتي ترغب فما أن تلعب دورا سياسيا حاولت إزاحة الستائر من حول هذه العادات الوثنية (أو محاولة إيجاد صلة بينها وبين الإسلام)، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الغيبية مثل الروح وإحلالها وغيرها.

وبخصوص الديانة اليهودية التي كان لها وجود فاعل مع بدايات البعثة المحمدية فقد اندثرت نهائيا وبشكل ظاهر من شبه الجزيرة العربية بعد أن اجلاهم الرسول الكريم من خيبر، وهي عموما لم تشكل تهديدا سياسيا للدولة الإسلامية خصوصا بعد أن أفاض الإسلام في الحديث عنها، وعن غدر المنتسبين إليها بأنبيائهم، وعدم إيفائهم بالعهود والنزور، وحبهم للمال والربا، وتخاذلهم عند الحرب.

بيد أن اليهود شكلوا تهديدا من نوع آخر هو التهديد الثقافي التعليمي، حيث استطاع بعض المنتسبين إليهم إضافة شروح عديدة للقرآن وللأحاديث النبوية ذات صلة بالتفسيرات الإسرائيلية، صحيح أن المسلمين انتبهوا إلى كثير من هذه الشروح إلا أن العديد منها ظل متداولاً في كتب المتأخرين من فقهاء العالم الإسلامي، وربما ساهمت هذه المفاهيم الإسرائيلية في زيادة حدة الاختلافات بين المسلمين.

أما المسيحيون الشرقيون فلم يكن لهم عدا مع الدين الجديد، وكان عداؤهم منصبا في تلك الحقبة بالتحديد (ونعني بها بداية الإسلام) مع الدولة البيزنطية التي حاولت اقناعهم بضرورة اتباع مذهبها الملكي الذي كان يري أن الأب والإبن والروح القدس هم آلهة المسيحية، بينما كان يرى المسيحيون الشرقيون أن الإله واحد أو ذا طبيعة واحدة متفردة.

وعندما وصل الإسلام إلى بلاد الشام ومصر وجد أن الخلاف بين المسيحيين قد وصل حدا بعيدا، لدرجة أن آباء الكنيسة القبطية كانوا إما مسجونون وإما هاربون في الصحراوات بفعل الإضطهاد البيزنطي.

وقد أمن الإسلام الخائفين منهم واعترف بكنائسهم، واعتبر أن نبيهم نبي عظيم شقيق للرسول الكريم، وأن أمه مريم العذراء سيدة فاضلة وتقية، بيد أن ضلالهم عن طريق الحق مسألة مسلم بها عند المسلمين، لذلك لم يشكل هذا الدين تحديا للمسلمين أيضاً.

أما أكبر أنواع التحدي التي واجهت الدولة الإسلامية وجهازها السياسي في عصورها المختلفة فقد تمثل في إنتشار الشعوبية بين طوائفها المتباينة، ولهذه المسألة جذور مع بداية الدولة الأموية التي إنحازت للعرب وقبائلهم المختلفة، ومع توالي الحروب والنزاعات داخل جسد هذه الأمة انحازت مجموعات من الإيرانيين (١٩) (الفرس) والأتراك والأكراد إلى رؤسائهم

المحليين، وأخذوا في إعلاء شأنهم فوق شأن العرب نكاية فيهم، وهذه التحديات والتحديات المضادة أضعف الدولة الإسلامية على المدى البعيد.

ثم ظهور طوائف الشيعة بفرقها المختلفة المعتدلة منها والغارق في تطرفه إلى حد بعيد، ونبتت هذه الأفكار مع عمليات التصفيات الجسدية العنيفة لآل بيت الرسول وأنصارهم في كربلاء وغيرها، والتي تركت جرحاً غائراً في النفس الإسلامية، كما أن اليهود استغلوا هذا الحادث ووضعوا العديد من الأحاديث لزيادة الفتنة وتقديس التضحايا واعتبارهم كائنات تعلو فوق المستوي الإنساني العادي، في اتجاه لم يعرفه الإسلام أو يقربه، وقد أدى كل ذلك إلى ظهور فتن عظيمة أضعفت الدولة الإسلامية كثيراً.

ومن التحديات التي واجهت الإسلام أيضاً ثورات المجموعات غير العربية مثل الزنج والمماليك بفضل الدعاية الشعبية واليهودية، حيث يرجع إلى هذه الحركات بالذات إضعاف الدولة العباسية والسماح للتتار باجتياح بغداد فيما بعد ببسر.

بيد أن علماء المسلمين وعلى مر العصور الإسلامية استطاعوا أن يواجهوا مختلف هذه الفتن، ويوضحوا للامة ما يعصمهم من الإندفاع فيها أو المشاركة فيها، ووقفوا لها بالمرصاد وفندوا دعاويها، ثم ما لبث أن أضمحل كثير من هذه الجماعات وزال خطرهما.

ومن خلال ذلك السرد يمكن القول إن الدولة الإسلامية استطاعت أن تواصل سيرها في الطريق الذي أرتضاه الله لها مع هنات وانحرافات قليلة خصوصاً في مسألة انتقال السلطة، وفيما يبدو فإن شكل الخلافة الوراثي قد استقر في أذهان أغلبية الأمة المسلمة وصار من المسلمات من طول ما عمل به، ذلك استمرت الخلافة العثمانية لأكثر من خمسة قرون دون خروج وثورات كبيرة عليها أو تشكيك في شرعية وجودها على نطاق واسع.

وفي هذه الحقبة أيضاً شهدت الأمة الإسلامية تحديات داخلية ذكرناها وتحديات خارجية تمثل في إجتياح المغول لأرض الخلافة وعاصمتها بغداد، صحيح أن هذا الإجتياح مثل كارثة كبرى على الأمة الإسلامية إلا أنها سرعان ما خرجت منها معافاة، كما أن التتار أنفسهم لم يلبثوا أن صاروا من المسلمين.

أما التحدي الخارجي فقد تمثل في الصليبيين (٢٠) القادمين من أوروبا، وهم أيضاً شكلوا تحدياً كبيراً للأمة الإسلامية ودمروا كثيراً من مقدراتها طوال الحملات التي شنوها على ديار الإسلام، والتي استمرت زهاء ١٧٦ عاماً حيث تضعف فيها الحملات أحياناً وتشتد لتتحول إلى استيطان في فلسطين والشام، بيد أن هذا التحدي أيضاً تم إحتواؤه في آخر المطاف.

إلا أن التحدي الأكبر الذي واجه الأمة الإسلامية في بواكير القرن الثامن عشر والتاسع عشر وإلي يومنا الراهن جاء على صورة ثقافية وتمثل في الحضارة الغربية الحديثة بانتصاراتها التكنولوجية والعلمية وفلسفتها العلمانية وأسلوبها الديمقراطي في الحكم الذي أعجب به الكثيرون في الأمة الإسلامية وفتنوا به.

أضف إلى ذلك أن الأمة الإسلامية فقدت رؤيتها الموحدة مع إلغاء الخلافة الإسلامية لأول مرة في ١٩٢٤م، ولم تعد هناك جهة واحدة يستظل تحتها المسلمون على فقر وبؤس الخلافة العثمانية السابقة في أواخر أيامها.

وهنا حاول العلماء المسلمون المحدثون التنظير الجديد للأمة الإسلامية للتعرف على مواطن العيوب وسبل النهضة والتطور.

وشهد أواخر القرن الثامن عشر كتابات عديدة لمفكرين إسلاميين لاستنهاض الأمة الإسلامية من كبوتها التي سقطت فيها وصارت لأول مرة بالكامل تقريباً تحت سلطة المستعمر الخارجي دون أن يلوح أي أمل في الأفق للتخلص من المأزق الذي وجدت فيه.

ويذكر (٢١) بعض علماء الأمة الإسلامية أن بداية دخول الفكر العلماني إلى العالم الإسلامي بدأ مع تولي محمد علي باشا للسلطة في مصر، وينفي الآخرون ذلك الإتجاه العلماني حيث يذكر (٢٢) أحد الإسلاميين أن محمد علي باشا كان عثمانياً مسلماً، وهو شبيه في إصلاحاته التي أنشأها بإصلاحات صلاح الدين الأيوبي وأمثاله من الأعلام، وكان الأخذ من أوروبا في عهده يجري على نطاق نقل التكنولوجيا فقط، ليخدم مشروعا إسلاميا سياسيا، فالتيار الفكري الإسلامي في عهد محمد علي هو الأساس، والذين يستشهدون باضطهاده للأزهر لتعزيز الفكرة عن علمانيته يخطئون الطريق، ذلك أن الصدام بينه وبين الأزهر كان بسبب تمرده واستقلاله عن الباب العالي، وبهمه دعم نظامه، الذي سيهدده بلا شك انحياز علماء الأزهر لخصمه الباب العالي باعتباره ولي أمر المسلمين.

إلا أنه من عيوب نظام محمد علي باشا والتي أدت فيما بعد إلى نجاح العلمانية بحسب رأي البعض إقامة المؤسسات الحديثة التعليمية والصناعية وغيرها جنبا إلى جنب مع المؤسسات التعليمية القديمة دون أن يمزج بينها، ومن هنا حدثت الفجوة بين أصحاب التعليم الحديث والقديم. ويرجع الإسلاميون (٢٣) دخول العلمانية الحقيقية على يد إسماعيل وبفعل النفوذ الأوروبي كذلك، فقد أخذ هذا التيار العلماني، يعم البلاد الشرقية قليلا قليلا حتي الإحتلال الكامل لمصر من قبل الإنجليز في ١٨٨٢م، إلا أن التيار الإسلامي ظل هو المسيطر على الساحة حيث كانت يومئذ جميع الفعاليات الإسلامية مستنفرة.

وقاد الحركات لمقاومة الإستعمار والعودة بالدين إلى جذوره رجال نابهن أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وعلى مبارك ومحمود الفلكي وغيرهم كثيرون.

أما الأزهر كمؤسسة في تلك الحقبة فقد أصابه الجمود بفضل إبعاد علمائه وتشريدهم، وسكوت المتبقي منهم عن معارضة السلطان، أضف إلى ذلك أن الحكام الذين اعقبوا محمد علي كانوا ينظرون إلى قضية التعليم على أنها فضيلة فردية، ولم يكونوا يرون أن نشر التعليم من واجبات الدولة، بل ترك ذلك الأمر لجهود الأفراد والمؤسسات الخيرية.

أما العلم الذي كان موجودا في تلك الحقبة والمهتم به من قبل الأفراد فقد كان العلم الشرعي فحسب، أما العلوم الأخرى التي تطورت في الامم الأخرى وأدت إلى قيام نهضتها فقد كانت مهملتا تماما ولا قيمة لها في نظر الكثير (٢٤)، ولعل هذا السبب من أهم أسباب أضمحلال الدولة الإسلامية في قرونها الأخيرة.

وباحتلال بريطانيا لمصر كمعظم دول العالم الإسلامي مع شركتها الآخرين دخل العالم الإسلامي في موجة تحد ضد ذلك الغزو الخارجي.

وتمثلت أول إستجابة لذلك التحدي في الدعوة إلى الإسلام والتمسك به، مع دعوة جمال الدين الأفغاني الذي جعل من منزله الخاص مدرسة لإستنهاض الهمم وأخذت المقاومة في شق طريقها وبرز العديد منهم في الحياة السياسية المصرية والإسلامية.

ومن أفكار الأفغاني التي ظل يدعو لها فكرة الجامعة الإسلامية، ويذكر (٣٥) في أول دعوته للنهوض الإسلامي أنه إذا كانت نهضة الأمة الإسلامية قد تحققت من قبل بواسطة الدين فإن أسباب الهوان والضعف والجمود تعود إلى البدع التي ألصقت بالدين وابتعاد المسلمين عن الأصول التي كانت سببا في نهضة المسلمين.

ودعا أيضاً إلى فتح باب الإجتهد الذي يعد مبدأ أساسياً في النهضة الإسلامية المرتقبة، ويذكر إن إلغاء باب الإجتهد جمد الامة الإسلامية.

ودعا الأفغاني إلى ضرورة النضال الجماعي للأمة الإسلامية ضد الغرب، لذلك نادي بالجامعة الإسلامية وإقامة حكومة إسلامية كبرى، واهتم كذلك بالجانب الإيدلوجي للسياسة، ذاكراً بأن دور السياسة يتلخص في تصحيح البنية الفكرية للأمة الإسلامية، وذلك لأن هذه البنية

انحرفت عن مسارها الأخلاقي وضعفت مما ألحق بها تأثيرات علمانية، والحل يكمن في العودة إلى الإيمان الصافي.

ثم دعا الأفغاني إلى أن يكون للعقل دوراً مقدراً وأساسياً في علاقته بالإسلام ومنهجاً، ويمكن أن نقول في خاتمة الأمر أن الأفغاني التزم بخط التجديد لإستهاض الدولة الإسلامية، وابتعد عن المدرسة التقليدية.

أما تلميذ الأفغاني المقرب محمد عبده فقد كان يدعو (٣٦) كأستاذه إلى الدولة الإسلامية والجامعة الإسلامية وكان يدعو إلى عدة أفكار في هذا الخصوص لعل من أهمها :

١- تطهير الإسلام من انعادات والتأثيرات الفاسدة والتي يظن كثير من العامة أنها من صلب الدين.

٢- إعادة النظر في طريقة عرض المذاهب والمعارف الإسلامية في ضوء الفكر الحديث.

٣- إصلاح التعليم العالي والإسلامي.

٤- الدفاع عن الإسلام ضد التأثيرات الأوروبية وهجمات المستشرقين.

ويذكر محمد عبده أن هناك أخطاء متعددة ألصقت بالإسلام منها الفهم المغلوط للقصاء والقدر، ويقول إن المسلم يخطيء عادة في فهم التوكل على الله والقدر.

ومن أبرز أفكاره حول الشريعة الإسلامية إنه يدعو إلى تفسيرها في ضوء العقل، وإذا ما حدث تعارض بين العقل والشرع فإن العقل يأخذ المكانة الأولى.

ويذكر كذلك أن الدين لا يمكن أن يتعارض مع العلم، بل إن الدين يشجع في كثير من تعاليمه على دراسة العلم والتفكير في الكون وفي ملكوت الله والفكر الإصلاحية يعمل على وضع الدين في محتوى علمي.

ثم يحذر محمد عبده من خطر تعليم أبناء المسلمين في المدارس الأجنبية، ويذكر في هذا الشأن أن كتب التمرين والإملاء والمطالعة فيها كثير من مما يوافق مذهب مدير المدرسة ومشربه الديني، وبذلك يسمع أبناء المسلمين ما يناقض عقائد الدين الإسلامي، ولا يرون إلا ما يخالف أحكام الشرع، بل لا يترق أسماعهم إلا ما يزرى بدينهم وعقائدهم، فلا تكاد تنقضي سنوات التعليم حتى تكون قلوبهم قد خلت من كل أثر إسلامي، وأصبحوا كفاراً تحت حجاب الإسلام، ثم ما يلبثون إلا قليلاً في هذا الجو حتى يكونوا من أكبر مناصري العلمانية والاستغراب، وبذلك تحارب الدولة الإسلامية المرتقبة بيد بنيها.

ويأخذ محمد عبده على المدارس اهتمامها بتخريج الطلاب لشغل من معينه دون أن تستم بموضوع التربية والأخلاق السليمة

ويقول إن الدولة قائمة على الدين بالضرورة، وكلما قوي الدين في القلوب ظهرت آثاره في الأعمال وكلما ضعفت آثار الدين ظهر أثره أيضاً في الأعمال، وأن من أهم أسباب الخذلان الذي يعيشه المسلمون القصور في التعليم الديني.

وبخصوص المقارنة بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الغربي يقول محمد عبده إن الزراعة العلمانية ضرورة في الغرب لأن طبيعة الديانة المسيحية ذاتها تتعارض مع العلم والعقل بعدد التحريف الكبير الذي تم فيها، على عكس الحالة الإسلامية إذ أن أصول الإسلام لا تتعارض مع العلم ولا مع العقل.

أما تلميذ جمال الدين الأفغاني الآخر والمشهور كذلك الأستاذ شيد رضا فتتبع رؤيته حول أهمية الدعوة الدعاة إلى الدولة الإسلامية عبر حقبة طويلة عاشها، وأصدر من خلالها مجلته الشهيرة منار الإسلام والتي استمرت زهاء العشرين عاماً في الصدور دون توقف، مما خلق أنصاراً عديدين للتيار الإسلامي الذي ظلت تدعو له.

تعتمد عليه مثل نظام الأمن الداخلي ونظام العلاقات الدولية، ونظام القضاء ونظام الدفاع والجنسية، ونظام المال والإقتصاد.

والأخوان المسلمون (٣٣) إنتقدوا كذلك حكومات الجزيرة العربية وبالأخص العربية السعودية، وذكروا أنها تدعي الإسلام وتقيم الحدود مثل قطع يد السارق وجلد الزاني، بينما تعاني تخلفا رهيبا في مختلف مجالات الحياة، ويظنون أنهم يقيمون كل الإسلام مع أن الحدود جزء منه، وانتقدوا الإنتقائية في تطبيقها، حيث تقطع يد اللص الصغير الذي يسرق دربهات، ثم يدرأ الحد ولا يفكر في إقامته أبدا على لصوص القناطير المقنطرة من خزائن الدولة ومن موارد الشعب.

ويرى الأخوان المسلمون ضرورات الحكم الإسلامي كذلك لأجل الحياة الحاضرة فقد أقلقهم الفساد في كل المرافق وكل مظاهر الحياة، وعدم الإستجابة للمطالب الوطنية من قبل الإستعمار، والإنشقاق والخصام بين القادة والزعماء، وبين الحاكمين والمحكومين، وفساد الجهاز الإداري، وضعف سلطان القانون على النفوس، وفساد الأخلاق وإنتشار الرزائل ومظاهر الإنحلال الأخلاقي.

ومنها أيضا مشاكل الإستيطان اليهودي في فلسطين والعدوان على باكستان، ومعاناة المسلمين في كل مكان جراء الإستعمار الغربي.

ويدعو الإخوان المسلمون كذلك للدولة الإسلامية لأنها تستطيع أن تحمي التشريعات الإسلامية، وذلك لأن جماعة الأخوان المسلمون تعلم أن كل تشريع لا تحميه قوة تنفيذية تشريع عاطل مهما كان عادلا ورحيما، ولا يظفر من النفوس إلا بدرجة من الإعجاب لا تدفع إلى اتباعه والنزول على حكمه، لذلك لابد من قوة للبرهان، بإحلاله واحترامه، كذلك رعاية الحقوق وإقامة الحدود وحراسة القوانين بحاجة للدولة (ولقد أرسلنا رسلا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم للناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) (الحديد ٢٥) لذلك قال ابن تيمية من عدل عن الكتاب قوم بالحديد، وتساءل أحد الإخوان هل نريد إيماننا اعزل أمام الحاد مسلح.

ومن دواعي إقامة الحكومة المسلمة عند الإخوان (٣٤) المسلمون، أن أي دولة إسلامية لابد وأن تقوم بغرس آداب وأخلاق الإسلام في أنفس أبنائها بإيجاد مناهج التعليم الإسلامية، ووسائل التنقيف والأعلام وأدوات التوجيه والترفيه، وتسييرها جميعا وفقا لمفاهيم وآداب الإسلام، بحيث تعمل كلها على غرس فضائله واحترام محرماته، ولن يضمن حدوث ذلك إلا وجود الدولة الإسلامية التي تبني كل هذه المؤسسات على هدي من الله.

كان موقف الإخوان المسلمين من قضية الديمقراطية (٣٥) يتعدل من آن إلى آخر ففي البداية تم رفضها من قبل الإمام حسن البنا وذلك لعدة أسباب عدها البعض أسبابا ظرفية وليست أسبابا دينية فقهية، وبالتالي متي ما تغيرت هذه الأسباب تغيرت النظرة إلى الديمقراطية ومن هذه الأسباب، عدم موافقة الأحزاب التي سبقت قيام الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢ لمرحلة النضال الوطني من أجل التحرر ومنها أنها أحزاب ظرفية مصلحة، ومنها أن هذه الأحزاب قسمت البلاد شيعا وأحزابا وأثارت الشقاق والمنازعات.

إلا أن الحركة وافقت على الحكم الديمقراطي في الفترة التي أنتت بعد العام ١٩٧٦م، بعد أن شبه بعض الأخوان الأحزاب بالمذاهب الفقهية في العصور السابقة فإذا جاز تعدد المذاهب جاز تعدد الأحزاب.

ولكن لابد أن يكون للديمقراطية شروط عند جماعة الأخوان المسلمون من أهمها رفض التصريح بالعمل للحزب الذي يعارض ما علم أنه من الدين بالضرورة أو الذي يرفض الإسلام جهرا، والحزب الذي يوجه ولاءه لاعداء الإسلام.

ونحن نعتقد أن فكرة القومية العربية التي تبنتها كثير من الدول العربية بعد الإستقلال مباشرة دفع بمفكري الإسلام للرد عليها (٣٦) حيث اعتبروها وليدا أجنبيا احتصنته بيئات نافرة من الإسلام ومبغضة له، وأن هذا الوليد يستمد نماءه من الثقافات الدخيلة، حيث تتسع دائرة القومية العربية على أنقاض موارثنا الروحية والخلقية وتقاليدنا الاجتماعية، وهي استجابة صريحة للغزو الإستعماري بكل ما يحمله في نواياه من أحقاد وأطماع.

أن الذين يتحدثون عن العناصر التي تتكون منها النهضة العربية ويعتمدون طرح الإسلام منها مخطئون، ذلك أن القومية لم تتفخ فيها الروح وتبرز للحياة العالمية إلا مع الإسلام.

إن بعض مفكري العصور الحديثة والذين يضمرون شراً بهذه الأمة جعلوا من حب الأوطان الساذج البريء عبادة للتراب وولاء للوطنية وتغانيا فيها، أي جعلوا الوطن إلها، وضخمت المشاعر حول هذا المحور المسحور، بحيث ابتعدت علاقات الناس بدينهم، وإن تكن الدعوة للقومية لم تفلح في أستئصال الدين نهائيا من النفوس فإنها أفلحت في تأخير نهوضه.

إن التاريخ يقف شاهدا على أن العرب من دون الإسلام كانوا ضعفاء ومهزومين حتي أن الحبشة الدولة الضعيفة مقارنة بالفرس والروم أفلحت في أن تجتاح اليمن كلها والحجاز حتي أنها كادت أن تدمر أقدس بقعة للعرب يومئذ لولا أن منعه الله، فأين العرب وأين كيانهم.

للأسف أن ما نجحت فيه القوة الإستعمارية المختلفة حين غزت العالم الإسلامي هو محو الرابطة الإسلامية محوا تاما وخلقت الوطنية لتحل محلها، ومن ثم أصبحت الوطنية مناط الولاء ومظهر الحماس وأحد أسباب الرقي والإنطلاق، والمعبد الذي يقدم على المسجد والراية التي يجتمع حولها الكل، ويلوم الإسلاميون الغربيين على معاداتهم في التدهور الذي أصاب المسلمين، وفي ذلك يستدلون ببراهين قديمة وحديثة، ومن ذلك يذكرون (٣٧)، أنه ومنذ انتهاء الحرب الصليبية بانتصار المسلمين في دمياط وأسر لويس التاسع وهزيمته في رشيد، دعا قومه بعد عودته إلى تأخير دور السيف، واستعمال الخديعة، وذلك لأن الحروب التي استمرت على مدي قرون عديدة لم تؤت أكلها، لذلك ظهرت مدارس الرحالة المستشرقين الذين جابوا العالم الإسلامي من أوله إلى آخره لمعرفة ومن ثم معرفة مناطق ضعفه للسيطرة عليه فيما بعد.

ومن أوائل الأفكار التي نفذت في العالم الإسلامي من قبل المستعمرين ازدواج التعليم وإنقسامه إلى مدني وديني، والتعليم الديني يقوم على مخلفات بآليه أو قشور من الفكر الإسلامي واللغة العربية، والتعليم المدني لا يوضح أو يبين عن الإسلام شيئا، ويكاد التعليم الثانوي والجامعي أن يخلو في كل الأقطار من المعرفة الإسلامية الناهضة.

وعند هذه المرحلة يتخرج المهندسون والأطباء والكيميائيون والضباط والمحاسبون وغيرهم وهم لا يدرون شيئاً عن أمور دينهم، بل أن دارس الحقوق لا يعرف عن الشريعة الإسلامية إلا مثل ما يعرف عن القانون الروماني البائد.

ثم اتجه الغزو الثقافي إلى لغة القرآن فاصابها في مقتل، إذ عزل هذه اللغة عزلاً تاماً عن تدريس العلوم، فلا وجود للغة العربية في كليات الطب أو الصيدلة، أو الهندسة أو العلوم أو غيرها من الكليات التي تدرس الكون والحياة، وأخيراً صارت لغة التخاطب تتجه بقوة إلى اللهجات العامية المحلية في كل قطر عربي.

ثم عزل الاستعمار الثقافي الشريعة الإسلامية بإبعادها عن مكان الصدارة، وقد كانت من قبل تحكم الدماء والأموال والأعراض وتحرس الحقوق الخاصة والعامّة، حتي دخل الاستعمار الحديث والغني شرائع الحدود والقصاص، وذلك لإبعاد الإسلام عن الحياة العامة وتجريده من سلطة النهي والأمر وتمزيق القيم الدينية أمام أعين الرجل المسلم لأنه إذا رأي أمر الله معطلاً في شأن من الشؤون هان عليه أن يعطل في شأن آخر كذلك.

ويلوم (٣٨) العلماء المسلمون حكامهم كذلك ويحملونهم الشيء الكثير مما وصلت إليه الحال ويقولون إنه من الغريب أن ديناً من الأديان لم يحفل بمثل الوصايا التي أكدها الإسلام عن النهي عن طلب الإمارة وزم الحريصين عليها، وتخويف الحكام من أمانة السلطة التي حملوها وترهبهم من الغرور بها، ومع ذلك فإن هذه الأمة لم تؤت من قبل أعدائها بقدر ما أوتيت من تنازع رجالها على الرئاسة.

ولا يدعو (٣٩) العلماء المسلمون إلى مقاطعة الآخرين بالكامل كذلك بل يدعون إلى الاستفادة عما في أيدي الغير، ذلك أن الحكمة ضالة المسلم، ويذكرون أن الدساتير الحديثة التي صانته الحريات العامة ولها فوائد عديدة يجب أن يستفاد منها في بلاد المسلمين إذ كان غيرنا قد أحسن أحكامها، والإسلام لم يمنع سيدنا عمر بن الخطاب من أن يمصر الأمصار ويدون الدواوين ويقتبس الطيب من نظم الفرس والرومان وهو يبنى الدولة الإسلامية الحديثة.

ويستمر علماء المسلمين في الدفاع (٤٠) عن الإسلام والدولة الإسلامية في العصور الحديثة ويزداد هذا الدفاع مع الإنحراف الذي يروونه من قبل الحكام باتباعهم الليبرالية أو القومية العربية أو الاشتراكية أو غيرها من المذاهب الوصفية الوضعية، حيث يوضحون بأن الإسلام يختلف عن المسيحية وفصلها ما بين الدين والدولة، ويذكرون أن الإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق، فكل مسلم في أطراف الأرض أو في فجاج البحر يستطيع بمفرده أن يتصل بربه بلا كاهن ولا قسيس، والإمام المسلم لا يستمد ولايته من الحق الإلهي ولا من الوساطة بين الله والناس، وإنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة، فليس في الإسلام رجل دين بالمعني المفهوم في الديانات التي لا تفتتح مزاولة الشعائر التبعية فيها إلا بحضور رجال الدين، وإنما في الإسلام علماء بالدين، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين.

أما وقوف رجال الدين في صف السلطان وأصحاب المال وتخدير البسطاء بالدين من عاقبة الثورة والمطالبة بالحقوق والالتزام بالشرع، فلا نكران لوقوعه في بعض العهود التاريخية، ولكن روح الدين الحقيقية تذكر على هؤلاء موقفهم، والذين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما

اشترى بآيات الله ثمنا قليلا، وقد حفظ التاريخ الإسلامي بجانب هؤلاء العلماء علماء آخرين لم تأخذهم في الله لومة لائم.

ويذكرون (٤١) إن الإسلام هو المؤهل للحكم وذلك عن طريق العديد من المزايا ومن أهمها أنه يحقق العدالة الاجتماعية حيث يضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء وتصبح عنده سياسة المال والحكم عادلة، كما أنه ينذر الذين لا يتنازلون عن حقوق الفقراء في أموالهم بسوء العذاب في الآخرة ويسمهم بظالمني أنفسهم.

ويذكر العلماء كذلك أن الانحرافات التي تحدث في العالم بأجمعه تأتي نتيجة للاعتداء على سلطات الله في الأرض، وبالأخص خصائص الألوهية، وهي الحاكمية، لأنها تسند الحاكمية إلى بشر فتجعل بعضهم لبعض أربابا، لذلك يجب أن يقوم النظام الإسلامي على أساس أن الحاكمية لله وحده، وهو الذي يشرع وحده وسائر الأنظمة المنحرفة تقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان فهو الذي يشرع لنفسه، ومن ثم فالنظام الإسلامي لا يلتقي مع أي نظام آخر.

ثم تقوم سياسة الحكم في الإسلام بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكمية الواحدة على أساس العدل من الحكام، والطاعة من المحكومين، والشوري بين الحاكم والمحكوم، وهي خطوط أساسية كبيرة تنفرد منها سائر الخطوط التي ترسم شكل الحكم وصورته، وسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس الضمير فوق قيامها على أساس من التشريع، والمؤمن يعرف أنه في كل لحظة مع الله وهو رقيب عليه.

أما الذين يرفضون الحكم بما أنزل الله فأولئك جاهلون، والجاهلية تعني حالة نفسية ترفض الاهتداء بهدي (٤٢) الله، وتضع تنظيمًا يرفض الحكم بما أنزل الله، ولذلك فالجاهلية ليست محصورة في فترة تاريخية سبقت الإسلام، وإنما يمكن وجودها في أي زمان يرفض أهله فيه حكم الله.

وعلى العكس مما يتصور الكثيرون أن الكفار قبل الإسلام لم يكونوا يعرفون الله أو كانوا جاهلين به بل إنهم يعرفون الله جيدا إلا أنهم لا ينفذون شريعته ولا يتحاكمون إليه في أمرهم، وبهذه كانوا كفارا وجاهلين.

ويدافع الإسلاميون عن الشريعة الإسلامية ويرون صلاحيتها في كل زمان ومكان، ويذكرون أنه قد اقتضت حكمت الله تعالى أن تكون هذه الشريعة هي خاتمة الشرائع، فهي ناسخة لما قبلها، ولا تتسخ بشريعة بعدها إذ ليس بعد كتابها كتاب، ولا بعد نبيها نبي، فقد كمل الدين بالإسلام.

ويزعم (٤٣) بعض الناس بحسب المفكرين الإسلاميين أن الشريعة الإسلامية لم تطبق إلا في عهدي أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، ويدللون على ذلك بأنها شريعة مثالية لا تصلح للتطبيق، وهذه دعوي عريضة يكذبها الواقع التاريخي للمسلمين، إذ أن الشريعة ظلت أساس الحكم والتعامل في جميع ديار الإسلام لمدة تزيد عن ثلاثة عشر قرنا، ولم يدر بخلد شعب من الشعوب الإسلامية استبدال هذه الشريعة السماوية بغيرها حتي ابتليت بهجوم الاستعمار الصليبي عليها.

بيد أن الشريعة الإسلامية وفي أوقات (٤٤) كثيرة طوال الثلاثة عشر قرنا أعقبت بأمرين مما حال دون الفوز بثمارها، السبب الأول الإنحراف السياسي نتيجة لظلم الحكام وفسوقهم في سياسة الحكم وسياسة المال، والآخر هو الجمود الفقهي نتيجة لإغلاق المشتغلين بالفقه باب الاجتهاد.

إن تعاليم الإسلام والشريعة كل لا يتجزأ يسند بعضها بعضا ويكمل أحدها الآخر، وأخذ بعضها دون بعض يضعف الجانب المأخوذ منه، وربما أرقق الناس من أمرهم عسرا، فأقامة حد الزني يفترض وجود مجتمع مسلم يبسر أمر الزواج الحلال لمن أراده، وعندما يفتح للحرام ألف

باب وباب وينشأ في مجتمع يساعده على الفاحشة ويقربه من المعصية يشعر الفرد بعدم عدالة عقوبة رجم الزاني.

ومثل ذلك السرقة فلا يجوز أن تنفذ أمر الله بقطع يد السارق ونهمل أمر الله بإيتاء الزكاة وإقامة التكافل الاجتماعي، لقد جاءت آية واحدة في القرآن الكريم تأمر بإقامة الحد على السارق ولكن عشرات الآيات جاءت تأمر بإيتاء الزكاة والإنفاق في سبيل الله وتحض على إطعام المسكين.

إن سبل السياسة الرائدة موجودة في القرآن الكريم وموضحة وهي (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً) النساء..

إن رد النزاع إلى الله والرسول يعني في خاتمة المطاف رده إلى القرآن والسنة وإلي أولي الأمر خاصة العلماء منهم أو الذين يملكون القدرة على استنباط الأحكام وفهم المقاصد الكلية للدين.

ومع توالي الإتهامات من قبل الجناح العلماني المناهض للتيار الديني بخصوص لجوء الإسلاميين إلى العنف، وتعزيز الحياة السياسية والاجتماعية مع الطوائف الأخرى في المجتمع، يعترف (٤٥) الإسلاميون بالعنف الذي يقوم به كثير من المنتمين إليهم دون بصيرة ويرجعونه لعدة أسباب لعل من أهمها إن الذين يقومون بهذا العنف غالباً ما تكون نظرتهم ومعرفتهم بالدين قليلة، يعرفون نصف العلم الذي يظن صاحبه أنه به دخل في زمن زمرة العالمين.

ومن أسباب العنف أيضاً أن كثيراً من شباب الحركات الإسلامية يتمسكون بحرفية النصوص دون التغلغل إلى فهم محتواها، كما أن عدم الرسوخ في الدين والإشتغال بالمعارك الجانبية عن القضايا الكبرى يساهم في زيادة الجدال وبالتالي الخصومات والعنف.

ومن أسبابه أيضاً أن الشاب الملتزم بتعاليم دينه يرى المنكر ظاهراً والفساد يستشري والباطل يعلو والعلمانية تتحدث بملء فيها والماركسية تدعو إلى نفسها والصليبية تخطط وتعمل بلا وجل، وأجهزة الإعلام تشيع الفاحشة وتنتشر السوء، ويرى الخمر تشرب جهاراً واندية الفساد منتشرة، يرى المسلم كل هذا في ديار الإسلام، ويرى التشريع الذي يجب أن يمنع هذا ويعبر عن عقائد المسلمين، ثم يرى حكامهم يوالون من عادي الله ويعادون من وإلي الله، ولا يذكرون الإسلام إلا في الأعياد والمناسبات تمويهاً على شعوبهم، ومعنى ذلك أنه فرض على الإسلام أن يكون نسخة من النصرانية أي يكون عقيدة دون شريعة وعبادة دون معاملة وديناً دون دولة وقرناً دون سلطان.

فلا غرو أن تصدم هذه المنكرات بعنف وجدان الجيل المسلم وتقلقل ضميره، مما يؤدي إلى الغليان النفسي الذي لا يظل مكبوتاً أبداً الدهر.

ومن الأسباب الأخرى الهجوم العلني والتآمر الخفي على الأمة الإسلامية ورؤية المسلمين في كل مكان يقتلون ويذبحون ولا يواكي عليهم، أضف إلى ذلك أن الحكومات العلمانية قامت بمصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام الشامل، وعاقبت بأشد العقوبات كل من يخالف نواهيها حتي وإن لم تتفق مع الشرع.

مراجع الباب الرابع :

- ١- أحمد محبوب حاج نور، مقدمة في فقه الدولة، سلسلة البعث الحضاري، رقم ٨، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم ١٩٩٥م، ص ٢٣.
- ٢- المرجع السابق، ص ٢٤.
- ٣- المرجع السابق، ص ٢٦.
- ٤- المرجع السابق، ص ٢٠.
- ٥- سعدي أبو حبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ص ٦٠.
- ٦- المرجع السابق، ص ٧٤.
- ٧- أحمد محبوب حاج نور، مقدمة في فقه الحركة، مرجع سابق، ص ٦٦.
- ٨- سعدي أبوحبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص ١٥٠.
- ٩- المرجع السابق، ص ٢١١.
- ١٠- المرجع السابق، ص ١١٠.
- ١١- المرجع السابق، ص ٣٠٤.
- ١٢- بروفيشور زكريا بشير إمام، مدخل إلى النظرية السياسية في القرآن الكريم، دار هزابر للنشر، الخرطوم ١٩٩٩م، ص ٨٢.
- ١٣- المرجع السابق، ص ٩٨.
- ١٤- سعدي أبوحبيب، دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مرجع سابق.
- ١٥- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، جزء أول الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤م، ص ٢٦٧.
- ١٦- المرجع السابق، ص ٢٨١.
- ١٧- جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج ٧، ط ثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، ص ٤٧١.
- ١٨- د. عادل ثابت، الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٢م.
- ١٩- السيد أمير على، روح الإسلام، ج ١، ترجمة أمين محمود الشريف، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ، ص ١٧٨.
- ٢٠- أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ط ثانية، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي لبنان ١٩٩٨م، ص ٢١٥.
- ٢١- عبدالرحمن الراجحي، عصر محمد علي، دار المعارف، ط ٤، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٨١.
- ٢٢- د. أحمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي، ج أول، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية رقم (١٦) ط أولي، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٥م، ص ٩٣.
- ٢٣- المرجع السابق، ص ٩٥.
- ٢٤- المرجع السابق، ص ٩٧.
- ٢٥- المرجع السابق، ص ٢٩١.
- ٢٦- المرجع السابق، ص ٣٦.
- ٢٧- المرجع السابق، ص ٣٩٨.
- ٢٨- أحمد محبوب حاج نور، مقدمة في فقه الحركة، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ٢٩- د. أحمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

- ٣٠- فؤاد عبدالرحمن البناء، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، بلا تاريخ، ص ٤٦.
- ٣١- المرجع السابق، ص ٣٠٣.
- ٣٢- المرجع السابق، ص ١٤٦.
- ٣٣- المرجع السابق، ص ١٤٧.
- ٣٤- المرجع السابق، ص ١٥٤.
- ٣٥- المرجع السابق، ص ٢٠٦.
- ٣٦- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعة، والنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤.
- ٣٧- المرجع السابق، ص ٥٦.
- ٣٨- المرجع السابق، ص ٢٧٤.
- ٣٩- المرجع السابق، ص ٢٧٧.
- ٤٠- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق بيروت ١٩٩٥م، ص ١٤.
- ٤١- المرجع السابق، ص ١٧.
- ٤٢- محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، بيروت ١٩٥٠، ص ٤٤.
- ٤٣- د. يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، ط خامسة، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٤٠.
- ٤٤- المرجع السابق، ص ٤١.
- ٤٥- د. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، ط ١٢، دار الشروق القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٨.

الباب الخامس

تناول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني
يوليو ١٩٨٩م - يونيو ١٩٩٨م

تمهيد

شهدت العلاقات السودانية المصرية خلال فترة الديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٦-١٩٨٩م) كثيرا من التوترات السياسية، وربما ترجع هذه التوترات إلى اختلاف النظام السياسي في كلا البلدين بعد أن كانا شبه متطابقين في الرؤي والأفكار، وفي علاقاتهما الدولية في الحقبة المايوية ١٩٦٩-١٩٨٥م خصوصا في الفترة الأخيرة منها، ويرجع (١) أحد الكتاب سبب توتر العلاقات أساسا إلى أن مصر استطاعت أن تربط إيقاعها السياسي الخاص منذ عام ١٩٥٢م، وذلك بعكس الحالة السودانية التي تخبطت في حقول التجريب السياسي، وهو تجريب أعاق مصر في إيجاد خطاب سياسي موحد مع السودان، وأعاق السودان في إيجاد خطاب سياسي لنفسه في المقام الأول.

ويلاحظ هنا أن الرؤية السابقة عمت الاستقرار السياسي في مصر منذ ميلاد ثورة يوليو وهذا الأمر تعوزه بعض الدقة. ذلك أن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢م مر بثلاث مراحل مختلفة، يمكن تقسيمها إلى: مرحلة الرئيس محمد نجيب ١٩٥٢-١٩٥٤م، ومرحلة الرئيس عبدالناصر ١٩٥٥-١٩٧٠م، ومرحلة الرئيس السادات ١٩٧١م، وإلى يومنا هذا، وكل مرحلة من هذه المراحل اختلفت عن سابقتها، فمثلا مرحلة الرئيس نجيب كان هناك حديث عن عودة الحياة الحزبية القديمة بعد تنقيتها، وحديث عن وجود دور أكبر للدين في الحياة العامة، أما مرحلة الرئيس عبدالناصر فتميزت بأيدولوجيا محاربة الرأسمالية والاستعمار، والتأميم، وحزب مركزي واحد هو الإتحاد الإشتراكي، واهتمام بالقطاع العام، أما مرحلة الرئيس السادات وحسن مبارك فقد تميزت باحاديث عن إقتصاد غير موجه، وتحالف مع المعسكر الراسمالي وعلاقات طبيعية مع إسرائيل، بيد أن صدق الرؤية السابقة لتوتر العلاقات المشتركة بين البلدين ربما ينبع من أن حدة الخلافات داخل نظام ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت أقل بكثير عن مثيله السوداني، كما أن آلية الدولة المصرية وسلطاتها استطاعت أن توحد الرؤية العامة في كل مرحلة من المراحل مهما كانت الخلافات.

ومع مجيء ثورة الأنقاذ الوطني في السودان في يونيو ١٩٨٩م، رحبت الحكومة المصرية بها، وقدمت لها دعما واضحا، تمثل في حض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي وليبيا للإعتراف بالوضع الجديد في السودان، كما أنها دعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تفهم سبب التغير في السودان، والدواعي التي أدت إليه، وذلك لأن هذه الدول ما كانت لترضى بوأد تجربة ديمقراطية في العالم الثالث.

وقد انعكس ذلك التأييد في الصحف المصرية، حيث رحبت في مجملها الأعم بالتغيرات الجديدة وحملت كذلك في معظمها حكومة السيد الصادق المهدي الإخفاقات التي لازمت فترة الديمقراطية الثالثة في السودان، والمتمثلة بحسب الصحف المصرية في تدهور الأوضاع العسكرية في جنوب السودان لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، وانعدام الأمن، والشح في الموارد الغذائية والبتروولية، والفوضى السياسية والإضطرابات في السودان، وعلى الأخص في دارفور.

وجاء في صحيفة الأهرام (٢) (موضع الدراسة) في اليوم الثاني لانقلاب يونيو مقال مطول لرئيس تحريرها السيد إبراهيم نافع قال فيه (إن العالم لم يفاجأ بالانقلاب الذي وقع في

السودان، وفي اعتقادي أن الشعب نفسه لم يفاجأ بما حدث فقد كانت هناك مقدمات أولية يوحي بها التمزق الرهيب الذي أصاب جسد السودان وروحه خلال الفترة الأخيرة، بعد أن عادت تطل من جديد كل الأحقاد الطائفية والحساسيات المذهبية، وأصبحت السيادة للحسابات الذاتية والطائفية والإقليمية.

ومن المؤسف فإن حزب الأمة وزعامته لم يستطع أن يفصل بين أهدافه وأغراضه الشخصية، وبين المصالح العليا للبلاد، وكلنا يعلم التخططات التي سار عليها الصادق المهدي مثل تفجير العلاقات السودانية المصرية وغيرها).

ثم ما لبثت أن أرسلت الصحيفة محررها المختص بشؤون السودان السيد محمود مراد لتغطية هذا الحدث، فكتب من الخرطوم قائلًا (٣) (يمكن القول إن ثورة الإنقاذ الوطني هي أول تحرك عسكري صرف قامت به القوات المسلحة بمعزل عن القوى السياسية، وبالتقاء مباشر مع الجماهير، والمتابع لتاريخ السودان الحديث يجد أنه شهد تحركين عسكريين هما تحرك الفريق إبراهيم عبود في ١٩٥٨م، وتحرك العقيد جعفر نميري في ١٩٦٩م، إلا أن كلا التحركين كانا مدعومين بالقوى السياسية الحزبية أو بالتعاون معها، وأحياناً بطلبها، أما ثورة الإنقاذ فكانت بعيدة عن هذه التشكيلات ومناقضة لها.

وجاء في كلمة صحيفة الإهرام (٤) في تلك الأيام بخصوص السودان (أنه يمكن تقسيم الانقلابات إلى نوعين، انقلابات مصنوعة، وإنقلابات مطبوعة، أما الانقلابات من النوع الأول فتحدثت تحت تأثير خارجي، لتعطيل مسيرة ناجحة اصطدمت بمصالح أجنبية، أما النوع الثاني فيأتي بدعوي من الظروف الداخلية، لانقاذ مسيرة شعبية وإنشالها من افتتات الحكم المدني وانحرافات، ومن الواضح أن انقلاب السودان ينتمي إلى النوع الثاني).

ثم بدأت مظاهر التأييد واضحة في الأعداد التالية من الصحيفة حيث حملت في إحداها (٥) مقابلة مطولة مع قائد الانقلاب الجديد الفريق عمر البشير، وصورة في الصفحة الأولى كذلك لعضوي مجلس قيادة الثورة يومئذ العقيد فيصل أبو صالح والعقيد التجاني آدم الطاهر لدى وصولهما إلى القاهرة لتقديم الشكر للرئيس مبارك لدعمه للسودان وثورته بحسب الصحيفة.

وتوالت بعد ذلك الكتابات في صحيفة الإهرام حول السودان حيث كتب محمد عيسي الشرقاوي قائلًا (٦) (بلا دموع يزرفها عليه أحد سقط الصادق المهدي وحكمه في انقلاب فجر الجمعة ٣٠ يونيو، ولم يكن ممكناً لحكم المهدي أن يستمر دون أن تطبق الكارثة من كل جانب)، وكتب سلامة أحمد سلامة نائب رئيس تحرير الإهرام تحت عنوان عريض - وهل كانت هناك ديمقراطية في السودان - ذاكرة - أي ديمقراطية تلك التي تسمح بحالة الإنهيار الإقتصادي الرهيب الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أرقام خيالية، وإلى اختفائها من الأسواق شهوراً متتالية فيما يشبه المجاعة، وأي ديمقراطية تلك التي تسمح بسيطرة المتمردين على ثلث مساحة السودان، وأي ديمقراطية تلك التي تبيح قيام ميليشيات مسلحة لكل حزب سياسي أو طائفة دينية، ثم يتم تمويل هذه الميليشيات من قوت الشعب السوداني أو من الخارج، بينما يجري أهمل أعداد وتسليح قوات الجيش المتهاكمة في حرب لا يكثرث السياسيون لوضع نهاية لها.

أما السيد مرسى عطا الله رئيس تحرير صحيفة الإهرام المسائي فقد جاء مقاله (٧) محملاً بدلائل ومؤشرات غير واضحة مثل حديثه عن الضباط الأحرار، ومن المعروف أن أول من

تسمى بهذا الاسم هم ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢م، في الفترة التي سبقت التحرك، وقد اتبعهم في هذا الاسم عديد من التنظيمات المشابهة في الجيوش العربية، إلا أن الذين استطاعوا الوصول عبر رؤية تنظيم الضباط الأحرار وفلسفتهم إلى السلطة كانوا في السودان واليمن وليبيا وسوريا وموريتانيا، ومن أبرز ما يدعو إليه هذا التيار الوحدة العربية، والإشترابية، والتأميم، ودعم القطاع العام، كما أن السيد مرسي عطا الله تحدث كذلك عن ثورة يوليو في مقاله المذكور في دلالة ذات أبحاث خاصة وقد جاء في المقال مايلي (إن فكرة التحرك السريع من جانب الفريق عمر البشير ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة أتت لأنه لم يكن هناك مجال للانتظار لكي يسمح للصادق المهدي بمواصلة الإدعاء بمؤامرات يديرها نميري من أجل التخلص من صفوة الضباط الأحرار في الجيش السوداني، وإكمال اللعبة الخطرة التي كان قد بدأها قبل سنوات لتسييس الجيش السوداني لصالح حزب الأمة، ولم يكن هناك أيضاً مجال للانتظار لكي يسمح لنميري بركوب موجة الغضب، والعودة مرة أخرى إلى مسرح السياسة السودانية، ومن هنا جاءت حتمية الحركة السريعة التي ربما لم تكن تحتل الانتظار ولو ليوم واحد فيصبح أسماها ثورة يوليو بدلا من كونها الآن ثورة يونيو).

وعموما يمكن القول إن معظم تغطية صحيفة الإهرام لأنباء الانقلاب في السودان كانت إيجابية للغاية بالنسبة للثوار الجدد، وحوى معظمها عبارات تأييد لا لبس فيها، وقد استمرت هذه التغطية الإيجابية لعدة شهور، ويبدو ذلك أوضح ما يكون من خلال إستعراض عناوين الأنباء والمقالات عن السودان في تلك الفترة لمعرفة ذلك الأمر :

- قلوبنا مع السودان (٨)
- مجلس قيادة الثورة يؤكد حرصه على وحدة السودان والإلتزام بالمواثيق الدولية (٩).
- قادة السودان والرؤية الواعية (١٠).
- هل أفلس الديمقراطية في العالم الثالث (١١)
- برنامج ثورة الإنقاذ الوطني في السودان إصلاح العلاقات مع الدول المجاورة وخاصة مصر (١٢)
- الجيش السوداني يتعاون مع الجيوش العربية (١٣)
- مجلس قيادة الثورة - عفو شامل عن المتهمين بالتمرد منذ ١٩٨٣م وإعلان هدنة بالجنوب (١٤).
- صحيفة بريطانية تشير إلى أن القاهرة قد تقدم مبادرة لإنهاء صراع جنوب السودان (١٥).
- حركة قرنق تؤكد موافقتها على المفاوضات مع الحكومة السودانية (١٦)
- مساعدات للسودان من مصر والسعودية والكويت (١٧)
- برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان (١٨).
- حكومة السودان ستبيع المؤسسات الخاسرة (١٩)
- ليبيا تؤكد مساندتها للنظام الجديد في السودان (٢٠)
- عودة الهدوء إلى إقليم دارفور بعد الصلح بين القبائل (٢١)

- إثيوبيا قررت وقف دعمها لحركة قرنق (٢٢)

ومما لاشك فيه أن هذا التأييد المصري الواضح للسودان قد أفاده كثيرا، خصوصا في مجال علاقاته الخارجية، ذلك لأن الحديث الإيجابي من مصر بكل ما تملك من علاقات خارجية مميزة عن السودان في هذه المرحلة الدقيقة ساهم بلاشك في الاعتراف بالحكومة الجديدة، لأن دولا عديدة ترى أن مصر من أكثر الدول العربية معرفة بأحوال السودان من خلال القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، واعترافها وحماسها للوضع الجديد بعد تغيير في قيادة الدولة يعني ذلك ضمنا الإطمئنان لذلك التغيير، وأنه لن يأتي خصما على مصالحها أو مهددا لها، إضف إلى ذلك أن رأس المال الوطني والعربي على وجه الخصوص يود استمرار الإستثمار في السودان، وذلك للمزايا العديدة التي يتحلى بها. مثل الثروات الطبيعية وغيرها، إلا أن الذي يعيق مثل هذا الأمر عدم الإستقرار السياسي، لذلك عندما يركز الإعلام المصري عموما على جدية القادة الجدد في النهوض بالإقتصاد من خلال التخلص من المؤسسات الخاسرة والإلتزام بالمواثيق الدولية والعمل بالتضامن مع دول الجوار العربي والإفريقي وغيره يعني ذلك على الأقل البحث الجاد عن إستثمار أموال عربية في السودان.

بيد أن صحيفة الأهرام لم يفتها أن تبرز أحيانا بعض الإشارات التي يستشف منها معرفة محرريها ومن ثم السلطات المصرية بنفوذ الجبهة الإسلامية القومية في الحكم الجديد بالسودان، ومن ذلك أنها أوضحت (٢٣) تأييد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم للوضع الجديد، وهو اتحاد يسيطر على إنصار الجبهة الإسلامية يومئذ، كما أنها أيانت (٢٤) على صدر صفحاتها الأولى كلمة السيد علي الحاج محمد القيادي الإسلامي البارز في الجبهة الإسلامية والتي جاء فيها - أن القيادة الجديدة تلقى تأييدا واسع النطاق من القواعد الشعبية في السودان، ومن داخل فصائل الجيش بلا استثناء.

أضف إلى ذلك أن الوجود المصري قبل ثورة الإنقاذ الوطني كان ممثدا عبر السودان من خلال البعثات الدبلوماسية في كل من الخرطوم وبورتسودان والأبيض، وعبر مدارس البعثة التعليمية المصرية ومفتشي الري في ملكال وجوبا وعطبرة وحلفا القديمة وغيرها، لذلك لم يكن مستغربا أن تكون المعرفة المصرية للأوضاع السودانية مساوية للمعرفة السودانية نفسها ولا عجب في ذلك نسبة للمصالح الكبيرة لجمهورية مصر في السودان.

كما أن الساحة السياسية يومئذ كانت ترشح (٢٥) الجبهة الإسلامية القومية للقيام بمثل هذا الدور الإنقلابي لأنها كانت الحزب السياسي الوحيد المعترض على السلطة الموجودة وسياساتها، وكان إعلامها يرى أن تشكيل الحكومة الإنتلافية الأخيرة تم بطريق غير ديمقراطي تمثل في مذكرة كبار ضباط القوات المسلحة السودانية لرئيس الوزراء السيد الصادق المهدي.. تدعوه فيها إلى ضرورة الإستجابة لإتفاقية السلام السودانية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني راعي الحزب الإتحادي الديمقراطي مع العقيد جون قرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م، أو دعم القوات المسلحة دعما مقدرًا.

وكانت هذه الإتفاقية فيما بدأ ثمار جهود إتحادية ديمقراطية من أجل المساهمة في حل مشكلة جنوب السودان، والإستعداد للإنتخابات العامة التي اقترُب أوانها باعتبارها انجازا سياسيا باهرا يمكن الإتحاديين من الفوز في الإنتخابات العامة، وكانت صحف الجبهة الإسلامية القومية

تحدث (٢٦) عن مساندة مصرية في إبرام هذه الإتفاقية لمساعدة حليفها الحزب الإتحادي الديمقراطي.

وجاء الرافض من الإسلاميين لعدة أسباب لعل من أهمها (بحسب وجهة نظرهم) أنها تجمد العمل بالشرعية الإسلامية حتي انعقاد المؤتمر الدستوري، وهذا التجميد المؤقت لو مر سيؤدي إلى إلغائها في آخر الأمر، لأن من له القدرة على التجميد له القدرة على الإلغاء، كما أن إلغاء إتفاقيات الدفاع المشتركة مع بعض الدول العربية سيؤدي إلى إضعاف الجيش السوداني الضعيف أصلا في تلك الفترة، أضف إلى ذلك إن إلغاء حالة الطوارئ سيدخل البلاد في حالة فوضى عارمة بدأت نذرها واضحة في كل أقاليم السودان.

ومن هنا إتجهت الأنظار نحو حزب الأمة القومي باعتبار أن موقفه سيرجح موقف أحد الطرفين - الحزب الإتحادي الديمقراطي أو الجبهة الإسلامية القومية، وفيما بدأ أن حزب الأمة رجح موقف الجبهة الإسلامية القومية بدليل سقوط الإتفاقية عند عرضها على الجمعية التأسيسية وإنسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي من الحكم وتشكيل إئتلاف يجمع لأول مرة بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية لوحدهما في سد الحكم.

وعند صدور مذكرة الجيش الداعية إلى إحياء إتفاقية السلام السودانية أو دعم الجيش السوداني إنحاز السيد الصادق المهدي تحت الضغوط العسكرية ربما للإتحاديين والشيوعيين والكتلة الجنوبية، فخرجت الجبهة الإسلامية من السلطة مغاضبة، ولم يكن مستغربا عندئذ أن تدبر تحركا عسكريا مضادا لصالحها.

لذلك لم يكن مستبعدا أن تعرف السلطات المصرية حقيقة الوضع الجديد في السودان منذ أيامه الأولى، وربما ينبع السبب الذي جعلها تواصل تأييدها للنظام أنها لم تكن تعرف مقدار النفوذ الذي تتحلي به الجبهة الإسلامية القومية في مجلس قيادة الثورة والجيش على وجه العموم، لأن التجارب علمتها أن هناك بعض الأحزاب تستطيع أن تدبر انقلابا ناجحا لكنها لا تستطيع أن تسيطر عليه فيما بعد، وتجربتها مع ثورة يوليو خير شاهد على ذلك، حيث بدأت واضحا منذ البدء مدى نفوذ الإخوان المسلمين لدى ثوار يوليو، وعلى وجه الخصوص الرئيس محمد نجيب، إلا أنه لم تكد تمضي بضعة سنوات حتي تلقت حركة حركة الإخوان المسلمون أكبر ضربة لها من ثوار يوليو، وحتى اختيار الرئيس السادات بعد موت عبدالناصر تم من خلال توازن قوى بين رجال عبدالناصر الأقوياء إلا أنه سرعان ما أطاح بهم بعد أقل من عام في ١٥ مايو ١٩٧١م، وتجربة الرئيس نميري كذلك مع الحزب الشيوعي السوداني.

وفيما يبدو لكل هذه الحقائق اختارت مصر أن تتعامل مع الوضع الجديد كما هو، أضف إلى ذلك أنها ربما لم تكن تتوحيص أصلا خيفة من خطورة التغيير في السودان وذلك لسبب بسيط هو حالة الضعف الشديد الذي اعتراه في الفترة الأخيرة، بداية من الجفاف والتصحّر الذي ضرب أجزاء واسعة من أقاليمه وأهدر ثروته الحيوانية وشرّد الملايين من سكانه، بالإضافة إلى عدم الإستقرار السياسي المتمثل في الثورات والإنتقالات والاضرابات، حيث مر على حكم السودان في سنوات قليلة عدة حكومات بداية من حكومة نميري المنهارة أمام ثورة شعبية في إبريل ١٩٨٥م، ثم حكومة إنتقالية لعام واحد، ثم حكومة ديمقراطية منتخبة أئتلفت وانفضت لأربع مرات، بالإضافة إلى حركات التمرد الواسعة في جنوب السودان ودارفور وجبال النوبة والنيل

الأزرق والإضرابات والإحتجاجات العمالية والنقابية، لذلك كان من المستبعد أن يشكل السودان في مثل هذه الظروف تهديد محتملاً للقطر المصري، الذي رتب أوضاعه الإقتصادية والعسكرية والأمنية وتحالفاته الخارجية في أعقاب إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م.

والكتابات المصرية في تلك الحقبة تعكس بوضوح حقيقة ضعف السودان حيث ذكر (٢٧) الدكتور عبدالمك عوده في أوائل التسعينيات في أحدي مقالاته أن السودان ينحدر بشدة نحو الإنقسام وانهيار الدولة، وأنه يمكن حل مشكلة حلايب العالقة بين البلدين عن طريق مقايضة السودان، وهو أن يمنح مايشاء من منطقة حلايب وجبل علبة وتعوض مصر بامداد حدودها الجنوبية على ضفتي نهر النيل حتي الجندل الثالث عند مروى وكريمة، وبهذا لا يكون هناك غالب أو مغلوب، إذ تتوحد منطقتا النوبة المصرية والسودانية كجزء من الدولة المصرية، ويمارس السودان سلطاته في مناطق القبائل على ساحل البحر الأحمر، وله في ذلك خبرات تفنقدها مصر التي تمارس الحكم والسلطة تاريخياً في مناطق الإستقرار الحضري على ضفاف النهر، وهذا الأمر ربما يساهم في إستقرار السودان.

ويمكن إفتراض أن مثل هذا التوجه لم ينبع من فراغ أو نتيجة لنزوة سياسية، وإنما نشأ لأسباب منطقية على رأسها أن كل الدلائل كانت تشير يومئذ إلى زوال الدولة المركزية في السودان، وإلا كيف يتم الإفتراض أنه يمكن أن يقبل أن تشمل مقايضة الصحراء الجرداء بضفاف النيل الخصيبة حتي حدود مروى وكريمة، مدخلا في نطاق هذه المبادلة قبائل أسهمت بعمق في تاريخ السودان القديم والحديث مثل الحلفاويين والمحس والدناقلة والبديرية والشايقية، والأغرب من ذلك أن منطقة حلايب أصلاً يطالب بها السودان دون مقايضة، ومنطقة جبل علبة منطقة صغيرة لا تكاد تظهر حتي في الخرائط الجغرافية، وانتزاع هاتين المنطقتين يكاد لا يؤثر على الخريطة الجغرافية لمصر.

ثم يعيد الدكتور عبدالمك عوده نفس هذا الإقتراح بطريقة أخرى قائلاً (ربما يشهد السودان حالة تقسيم سياسي، وربما نشهد قيام دولتين أو أكثر، وإن على السياسة المصرية أن تفكر وتهتم أشد الإهتمام بمصير الإقليم الشمالي، وسواحل البحر الأحمر في الشرق). لذلك كان من المستبعد في تلك الحقبة تصور أن السودان يمكن أن يشكل أي خطورة على أمن مصر.

أما صحيفة الإهرام والصحف والمجلات الأخرى عموماً فقد تنوعت كتاباتها بعد ذلك حول السودان وكانت لاتخلو من تأييد واضح لحكومة السودان حتى أواخر عام ١٩٨٩م وأوائل عام ١٩٩٠م.

ومن ذلك مقالة (٢٨) مطولة للسيد فتحي علي يقول فيه (إن أهم مسألة معلقة بين الحكومة السودانية وحركة التمرد موضوع الشريعة الإسلامية. . والإسلام حسم هذه المسألة منذ نشأته الأولى (لا أكره في الدين) وهو ما نص عليه دستور الجبهة الإسلامية القومية في ١٩٩٠م في مادتيه الرابعة والعاشرة، التي تعني بصيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة، والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية وحرية الاعتقاد والعبادة واستقلال نظم الأحوال الشخصية، أما بخصوص المادة ٢٩ التي تنص على أن اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحله يمكن تجميدها بقليل من التفاوض والأرجح أنها وضعت هكذا لأغراض تفاوضية.

ثم زادت بعدئذ فيما بدأ من خلال الصحيفة اهتمامات الكتاب الإسلاميين بالأوضاع في السودان. . وجاء على رأس هؤلاء الكتاب المهتمين الأستاذ فهمي هويدي الكاتب الإسلامي المعروف والمتعاطف مع التيارات الإسلامية عموماً في الوطن العربي والإسلامي من خلال عدة كتب ومقالات كلها تدافع عن هذا التيار وأبرزها القرآن والسلطان "وتزييف السوعي" و"المفترون" وغيرها، حيث ذكر (٢٩) أن تدين أعضاء مجلس قيادة الثورة في السودان يعني في حقيقة الأمر أنهم سودانيون أقحاح، فالأصل في السوداني مسلماً كان أم مسيحياً أن يكون متديناً وصوفياً أيضاً، وأكبر القوى السياسية في السودان خرجت من وعاء التدين وقاعدته، وبالتالي ما هو شاذ ولافت للنظر حقا أن يكون المرء سودانياً ومقطوع الصلة بالدين وليس العكس. ومن ناحية ثانية صارت تلك الشائعات التي تتحدث عن ارتباط وثيق بين النظام الوليد والجهة الإسلامية أكبر دعاية للأخيرة لأن أصحابها ضموا كل متدين لعضويتها واعتبروا عن غير حق أن الإسلام هو الجهة.

ثم إستمر السيد فهمي هويدي ذاكراً أنه لما يعجب له ويثير الدهشة حقا في هذه الظروف أن يخرج مجلس قيادة الثورة قراراً يلغي فيه المحاكم العسكرية الإستثنائية، بحيث لن يحكم في البلاد سوى القضاء المدني، وبسبب هذا الإلغاء ستعقد محاكمة مجددة للسيد إدريس البنا نائب رئيس مجلس رأس الدولة السابق بعد أن كان القضاء العسكري قد حكم عليه بالسجن لاربعة سنوات (عاماً).

وبدأ واضحاً في الفقرة لأخيرة أن الأستاذ فهمي هويدي يغمز الجانب الرسمي المصري لإعتماده في مرحلة ما على المحاكم العسكرية الإستثنائية ثم إعادة تنشيط قانونها فيما بعد. وفي مقال آخر (٣٠) للأستاذ فهمي هويدي بعد أن ذهب إلى الخرطوم والتقى الرئيس البشير وأجري حواراً مطولاً معه سأله فيه بحسب الصحيفة عن الديمقراطية والإيمان بها؟ والمعتقلين السياسيين والشرعية الإسلامية؟ حيث أجابه البشير بخصوص الشرعية أن الجدل الدائر حولها مبالغ فيه ومفتعل والذين حثونا على التراجع عن موضوع الشرعية قلنا لهم بصراحة أن البلاد كانت فيها حكومة إنتقالية وحكومة أخرى منتخبة أي منهما لم تقم بهذه الخطوة رغم أن رئيس الحكومة المنتخبة وعد بالغائها ولم يستطع، فلماذا نطالب نحن بهذه الخطوة. ومن أجل معالجة هذا الموقف عقدنا مؤتمراً للحوار الوطني من أجل قضايا السلام، حيث إتفق الجميع على ضرورة احترام مختلف الديانات والمعتقدات السائدة في البلاد واقرروا أنه من حق الأغلبية المسلمة أن تتبع تشريعات دينها في مجالات الحياة المختلفة دون غمض لحقوق الآخرين أو الإضرار بها، كما أنهم قرروا من حق أي ولاية أن يستثني نفسها من المواد التشريعية ذات الصبغة الدينية.

ثم حدثت خطوة أخرى في العلاقات السودانية المصرية تشير إلى وجود مشكلة ما في العلاقات بين البلدين بحيث عدها المراقبون الأكثر تأثراً ودلالة في تلك الحقبة والمتمثلة في إعلان تكوين التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة في ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من قيام الإنقلاب، ربما في خطوة تعكس تأكيد القاهرة التام من سيطرة الجهة الإسلامية القومية بالكامل على الأوضاع في السودان، لذلك سمحت بإنشاء مثل ذلك الكيان واختيار يوم ٢١ أكتوبر تحديداً للإعلان عن تكوينه لأنه يصادف ذكرى ثورة شعبية أطاحت

بحكومة عسكرية في السودان في ١٩٦٤م. وربما يذكر البعض أن الاعلان عن إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي حدث نتيجة لتطورات داخل السودان تمثلت في الحكم الديكتاتوري الذي ازاح الديمقراطية في السودان وأتى بحزب عقائدي منفردا للسلطة ولا علاقة لمصر بهذا الأمر، إلا أن مثل هذا الأمر يبدو مستبعدا لأن الديكتاتوريات توجد في مناطق كثيرة في الوطن العربي مثل ليبيا وسوريا والعراق، وجميعها لا توجد لديها أحزاب معارضة تتطلق اعلاميا على الأقل من مصر، إلا أنه ربما كانت الخصوصيات السياسية بين مصر والسودان أكثف من سواها لذلك سمح في هذا الإطار بمثل هذه الخطوة، كما أن الأحزاب التي شكلت التجمع المعارض ذات تاريخ عريق في الحكم وفي علاقاتها مع مصر.

إلا أننا يمكننا القول ومن خلال ما بدأ في أجهزة الإعلام المصري بعد انقضاء الأشهر الأولى لثورة الإنقاذ الوطني أن مصر لم تكن راضية عن الارتباط العميق بين النظام السوداني وحزب الجبهة الإسلامية القومية، إلا أنها فيما يبدو لم ترد أن تثير مثل هذه القضية، وذلك لعدد أسباب لعل من أهمها أن النظام الجديد بدأ كترياق مضاد لعوامل الانقسام في السودان وزوال الدولة المركزية، أضف إلى ذلك أن عوامل الإستمرارية لهذا النظام في ظل وجود تحديات كثيرة كان مشكوكا فيه، كما أن اتجاه النظام لفرض هيبة الدولة خصوصا في جنوب السودان كان عامل تهدة أخرى، لذلك لم تكن توجد إشارات مع بداية عام ١٩٩٠ في صحيفة الإهرام عن حدوث تطور اقتصادي أو تبادل تجاري بين البلدين أو الشروع في بروتوكول ينظم تبادل السلع بين البلدين أو حتي مساعدات مصرية للسودان، وهذا لا يعني أن مثل هذه الأشياء غير موجودة بقدر ما يعني عدم وجود إنعكاس لها في صحيفة الإهرام، وأن بدأ ذلك احتمالا بعيدا لأن الصحيفة على وجه العموم تهتم في كثير من الأحيان بالأنشطة الحكومية السياسية والإقتصادية.

وعلى العكس من ذلك نجد أن اهتمامها منصب (الصحيفة) على وجه التحديد في تلك الفترة على التطورات العسكرية في جنوب السودان وذلك ربما يأتي من رغبة الاستراتيجيين المصريين والسلطة السياسية في مصر على وجه العموم أن يروا السودان كبلد متحد ومجموعة دول حوض النيل كذلك، وذلك لسبب بسيط هو أن إنقسام السودان ودخوله في حالة فوضي سيؤثر بالتأكيد على الأوضاع في المنطقة، أضف إلى ذلك أن الأوضاع القانونية لتوزيع حصص مياه النيل قد استقرت منذ الخمسينيات على وضع ثابت متفق عليه مع كثير من دول حوض النيل وأصبحت ذا طابع دولي، وصار مثل هذا الإستقرار من ثوابت السياسة المصرية التي ترى أن دخول دولة جديدة لمجموعة دول حوض النيل قد يخل بهذه التركيبة، كما أن لمصر مشاريع مائية عديدة خصوصا مع السودان مثل مشروع قناة جونقلي، ومشروع قناة مشار، وكلها مشاريع متفق عليها مع حكومة السودان، إلا أنها تقع في جنوب السودان وبالتالي المحافظة على السودان الموحد تعني المحافظة على الصيغة القانونية لهذه الإتفاقيات.

وسوف نرى أن صحيفة الإهرام أبنت باستمرار تأييدا للحكومة المركزية مهما كانت نوعية الحركات الانفصالية، خصوصا في السنوات الأخيرة التي تفاقم فيها التمرد بجنوب السودان، وقد أبرزت كل ذلك على صفحاتها، وأرجعت فيما بعد سبب سقوط الصادق المهدي إلى هذه القضية تحديدا، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك عندما نشرت (٣١) وجهة نظر يؤيد فيها صاحبها قيام قوات دفاع شعبي بالسودان، ويرجع سبب هذه الخطوة إلى سعي الحكومة لتحقيق

نجاحات عسكرية في جنوب السودان لدعم موقفها التفاوضي مع المتمردين (من أجل تحقيق مثل هذا الهدف فإنها خططت لزيادة قوتها العسكرية بإنشاء هذه القوات)، وذكرت أيضاً أن الرئيس السوداني قدم إلى مصر خصيصاً لهذا الغرض وهو إنشاء الدفاع الشعبي، بيد أنها لم توضح إذا كان طلبه بغرض الدعم العسكري أم بغرض التفهم السياسي المصري لضرورة هذه الخطوة. وعموماً يمكن القول إن متابعة صحيفة الإهرام للفترة التي سبقت غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ اتسمت بالحيادية مقارنة بالحماس الأول للإنقلاب، وغلب عليها طابع المهنية الإعلامية، وأنباء الحرب في جنوب السودان، وكانت أبرز الأخبار عن السودان يومئذ كالاتي :

- حل المحاكم العسكرية بالسودان والعودة للقضاء المدني (٣٢).
- كيف يتنفس الجنوب والسودان هواء الحرب الفاسد (٣٣)
- قائد الجيش التشادي يعالج بباريس لإصابته في معارك بالسودان (٣٤).
- سفارة السودان تنفي مواصلة ترحيل الفلاشا لإسرائيل (٣٥)
- في أول تقرير رسمي الخرطوم تعلن مصرع نحو ٣٠٠ ألف مدني وعسكري خلال سنوات الحرب بالجنوب (٣٦)
- صراع عنيف داخل حركة التمرد بجنوب السودان (٣٧)
- البشير الثورة لن تفرط في شبر من السودان والجنوب لن ينفصل (٣٨)
- قلق أمريكي بعد انهيار وقف إطلاق النار بالسودان (٣٩).
- قصف سوداني لمواقع المتمردين في أوغندا (٤٠).
- انتصار كبير لجيش السودان على المتمردين (٤١)
- القليلي يحذر من استمرار تفجر مشكلة جنوب السودان (٤٢)
- تنفيذ حكم الإعدام في ٢٨ ضابطاً شاركوا في محاولة إنقلاب (٤٣)
- ضبط أسلحة إسرائيلية مع المتمردين في الجنوب (٤٤).
- مصرع ٢٠٠ متمرّد بجنوب السودان (٤٥).

ويلاحظ في عناوين الأنباء التي جاءت في الصحيفة مقارنة بالعناوين التي وردت في السابق عند بداية الإنقلاب أن الأخيرة تخلو تماماً من الأنباء الإقتصادية مثل سابقتها، كما تخلو أيضاً من أنباء حول تقديم مساعدات أياً كان نوعها للسودان، فعلى سبيل المثال ورد في السابق عناوين حول عزم حكومة الثورة على النهوض بالإقتصاد، ووجود رغبة في التخلص من الشركات الخاسرة وغيرها من عناوين، كما تمت الإشارة إلى تقديم مساعدات كويتية وسعودية ومصرية إلى حكومة السودان، بيد أن كل ذلك تلاشي في العناوين الأخيرة، وهذا الأمر ربما يعني أن السودان تمكن جزئياً من تجاوز أزمته الإقتصادية، وهذا أمر مستبعد لأن فترة الثلاث أشهر غير كافية لمثل هذا الغرض، أو يعني أن هناك بعض التعقيدات في العلاقات المشتركة دفع بأحد الأطراف للالتزام بالحيادية والحذر من الطرف الآخر، أو أن الإقتصاد شهد سكونا غامضاً صعبت فيه الرؤية للأطراف الخارجية، أو أن السودان ممثلاً في حكومته امتنع عن استلام مساعدات بغرض الإعتماد على الذات.

ويمكن تلخيص العلاقات المشتركة حتي غزو العراق للكويت بأنها مرت بطورين رئيسيين: الأول تميز بالتأييد للحكومة الجديدة في السودان، والتعريف بها على نطاق الدول العربية والدول الأخرى، ومسايرتها إعلامياً وسياسياً وإقتصادياً مع العلم بوجود دور ما

للجبهة الإسلامية القومية في التغيير الجديد، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تعرف أبعاد هذا الدور وعمقه الحقيقي وامتدادات نفوذه، وبعد إدراكها هذا الدور دخلت العلاقات المشتركة في طور آخر تميز بالتقرب والحياد والحذر، مع وجود نازعين مختلفين تجاه الحكومة الجديدة، تمثل الأول في الحذر من وجود تنسيق بين حركة الإخوان المسلمون في مصر والتيار المعارض الرئيسي للحكومة المصرية مع الحكومة الجديدة في الخرطوم، وتمثل الثاني في تأييد السلطة الجديدة لأنها فرضت سيادة الدولة وعملت على حسم التمرد وهذا أمر له تفضيل عند الحكومة المصرية، وأخيراً يبدو أن السلطات المصرية قد انحازت إلى الخيار الثاني والذي ربما يكون قد شجع عليه أكثر في تلك الفترة ضعف السلطة المركزية في السودان وعدم استقرارها، والتحديات الكبيرة التي تواجهها مثل الحرب في جنوب السودان، والإنفلات الأمني في دارفور والتدهور الاقتصادي وهجرة الكفاءات العلمية وغيرها:

بيد أن غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وضع المنطقة كلها في مرحلة جديدة اختلطت فيها العلاقات الإقليمية مع الأوضاع الداخلية.

وقد شكل هذا الغزو علامة فارقة في العلاقات بين البلدين، أضف إلى ذلك أن الخلاف لم يعد متعلقاً بين بلدين متجاورين بقدر ما أصبح خلافاً إقليمياً واسعاً من الصعب أن يحل في إطار ثنائي، فالمعسكر الأول يضم مصر، ودول الخليج الست، وسوريا، والمغرب، كان يري (٤٦) أن العراق أخطأ بغزوه للكويت كما أن تهديد المملكة العربية السعودية باجراء مماثل جعل من حق هاتين الدولتين الدفاع عن نفسيهما بالطريقة التي يودانها، بغض النظر عن أي تحفظ، بما في ذلك الاستعانة بقوات أجنبية للدفاع عن بلديهما، وبالفعل أرسلت مصر والمغرب وسوريا قوات عسكرية للدفاع عن السعودية بالإضافة إلى قوات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا وغيرها من الدول.

أما المعسكر الآخر الذي يضم الأردن، واليمن، والسودان، وموريتانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان يري (٤٧) أن مسألة الغزو لدولة عربية مجاورة فيه تجاوز لميثاق جامعة الدول العربية، وخطأ كبير إلا أن الحل من الأفضل أن يكون عربياً في المقام الأول، ومحاولة إرجاع الأمور إلى ما قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠م، لذلك عندما صوتت جامعة الدول العربية على قرار الاستعانة بقوات خارجية تحفظ المعسكر الأخير على القرار بدعوى السماح أولاً بمجهودات عربية مما عد هذا التوجه في أجهزة الإعلام المملوكة للمعسكر الأول انحيازاً للجانب العراقي. وبما أن الإستقطاب كان حاداً في الدول العربية والحدث يتكرر لأول مرة بصورته الراهنة مع بدء وصول طلائع القوات الأجنبية التي خشى الجميع من عدم خروجها في حالة إستكمال مهمتها، لأن بقاءها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم يمكنها من أن تسيطر على أكثر من نصف الأحياطي العالمي من البترول، لذلك خرجت الأمور فيما بدأ عن نطاق المستوى المحلي والعلاقات بين البلدين.

وأخذت أجهزة الإعلام في كلا البلدين تزيد من تدهور العلاقات على أمتداد الوطن العربي، وشهد التدهور في العلاقات حداً لم يصله منذ العام ١٩٥٧م عندما رفض رئيس الوزراء السوداني يومها السيد عبدالله خليل قيام استفتاء في منطقة حلايب يقوم به الجانب المصري، وذهب أبعد من ذلك بإرسال قوات مسلحة إلى تلك المنطقة مما أجبر الجانب المصري على العدول عن مشاريعه.

وواصل الإعلام على وجه العموم الأزمة إلى منتهاها، حتى أن بعض العاملين فيه بعد عام من الأحداث ذكروا هذا الأمر حيث أكد (٤٨) كاتب سوداني في أحد الصحف المصرية أن بعض صحف المعارضة المصرية ولحاجة في نفسها أو لتحقيق نسبة توزيع أكبر يومئذ لجأت إلى حديث مثل نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالي، ومن ثم اللعب على ذيول

وخلفيات هذا الخبر الوهمي بطريقة صعّدت من مشاعر الرأي العام في البلدين، بيد أن الكاتب هذا خص صحف المعارضة بتصعيد الموقف إعلاميا كما بدأ بالرغم من أن الإعلام في كلا البلدين ساهم بشكل ما في تصعيد الخلافات.

هذا الموقف السوداني الذي اتخذ تجاه أزمة الخليج على وجه العموم أضاع كل رصيد السودان من علاقات عربية، وعلى الأخص الدول العربية الغنية ذات العلاقات الدولية المؤثرة، وتسبب في وقف كافة المساعدات العربية للسودان، كما أنه سمح للمعارضة الخارجية ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الشعبية لتحرير السودان بتوسيع نطاق تحركهما على المستوي العربي والدولي، ووضع امكانيات مادية وإعلامية هائلة بين أيديهما، أضف إلى ذلك أن السودان بدأ وكأنه يفقد مجموعته العربية الإقليمية التي طالما انتمى إليها وانتسب بحيث شكل هذا الإنتماء درعا واقيا ضد الأطماع الخارجية، سواء أكانت على نطاق الدول الإفريقية المحيطة به أو على نطاق العالم الخارجي، وبالتالي أصبح ظهره مكشوفاً الآن للإستهداف ومعرضاً للتقسيم أو التغيير الديمغرافي الشامل، بالإضافة إلى ظهور أحاديث حتى على لسان الرئيس البشير نفسه - بحسب صحيفة الإهرام (٤٩) - بأن المملكة العربية السعودية مدت التمرّد بالأسلحة والتمويل، وهذا تحول عميق في علاقات السودان الخارجية.

وبالرغم من أن الموقف السوداني عشية الغزو العراقي للكويت بدأ منطقياً بضرورة اللجوء للحل العربي أولاً إلا أن الغزو أخرج الحل عملياً من أيدي الدول العربية، ووضعه في يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها البريطانيين والإستراليين، وأصبحت كل الدول العربية تقريباً متفرجة أكثر من كونها مشاركة، ومن هنا كان لا بد لأجهزة الإعلام العربية المملوكة للدول العربية من تبرير موقف قادتها، وإظهار صدقه، ومهاجمة المواقف الأخرى بعنف، لأن المعركة يومئذ لم تكن مجرد اختلاف عابر بقدر ما أصبحت صراعاً يهدد حتى مشروعية الحكومات العربية في ذاتها.

وقد إتضح فيما بعد أن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية قبيل وبعد غزو العراق للكويت كانت نتيجة لتخطيط محكم وفعال وضعته (٥٠) أكبر المراكز الاستراتيجية في الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم للإستيلاء نهائياً على هذا المنطقة الحيوية والمهمة من العالم، وذلك باستنزاف العراق الخارج لتوّه من حرب استمرت ثمانية أعوام أو تزيد دمرت فيها بنيته الاقتصادية بشكل شبه تام، مع وجود تراكم في القوة العسكرية لا يمكن لها أن تهدم في حالة عدم وجود تعويض إقتصادي مجز للعائدين من ميادين القتال إلا وتحولوا إلى عنصر اضطراب، ومن هنا وعندما وقع الإستنزاف الكويتي الموجه وجدت القيادة العراقية أن أفضل حل لشغل هذه الطاقة العسكرية والخروج من الأزمة الاقتصادية الإتجاه جنوباً نحو الكويت، وعندما وقع الغزو وأخذ مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين وحلفائهم يتدفقون نحو المنطقة بمئات القطع البحرية والأسلحة الحديثة شعر الجميع أن هناك مصيدة هائلة أطبقت على الجميع.

وكان العقل الاستراتيجي الأمريكي قد جرب (٥١) مثل هذه الخطط من قبل وأثبتت نجاحاً كبيراً لدرجة ساهمت مساهمة كبيرة في إسقاط الإتحاد السوفيتي عدوه التقليدي دون الدخول معه في مواجهة مباشرة، وذلك من خلال إستنزافه في المناطق الحساسة على حدوده الجنوبية ذات الأغلبية الإسلامية عن طريق باكستان ودفعه لغزو أفغانستان، ليرتفع صوت الجهاد المقدس، ثم الإحياء لدول الخليج الغنية بدعم الجهاد وإرسال المتطوعين، ليسقط الإتحاد السوفيتي في آخر المطاف، بعد أن خسر أكثر من خمس وثلاثين ألف جندي ومليارات الروبلات.

وربما ترجع خسارة موقف الحكومة السودانية من الغزو العراقي في أنها لم تنتبه للمخططات الهائلة التي تحاك في المنطقة وتتصرف بحسب قدرتها الحقيقية وأوضاعها الداخلية، والتحديات التي تواجهها خصوصاً في جنوب السودان واندفعت إلى مواقف مثالية بدأت استنزافاً

لآخرين، أضف إلى ذلك أن الإعلام السوداني الداخلي والمظاهرات المناهضة أكدت أو أوحى بالتأييد السوداني للغزو بالرغم من الموقف المعلن بضرورة اللجوء أولاً للحل العربي.

والحقيقة أن الأوضاع الداخلية في السودان لم تكن تسمح بأي هامش للخطأ على المستوى الخارجي أو شبهه انحياز لأي طرف لا يستطيع أن يسهم في معالجة مشكلة السودان في المستوى الأول، وذلك لأن السودان يعاني من حرب أهلية طاحنة في جنوبه مع امتدادات شمالية، كما أن بنيته الاقتصادية منهارة وتحتاج إلى إعادة تأهيل، وهذا أمر يتطلب أموالاً ضخمة، أضف إلى ذلك أن أقاليم السودان الشمالية أخذت تضعف تدريجياً، وتخلو سكانياً بفعل الهجرة، والتناقص الديمغرافي لدرجة أن هذا الأمر هدد بتغيير وجه السودان الذي استمر على حاله منذ قيام دولة سنار في ١٩٥٥م، أي دولة تتأخر أقاليمها المختلفة مع وجود غلبة للصوت العربي والإسلامي، إلا أن انتصار الحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها ضد الشمال يعني في المقام الأول دخول السودان في مرحلة جديدة من تاريخه لا يمكن التنبؤ معها بحقيقة التغيير الذي سوف يتم.

وشبهة الانحياز للعراق تستدعي للذاكرة تطابق الموقف العراقي مع الموقف المصري في المطالبات بأن الكويت والسودان جزء لا يتجزأ من كلا البلدين، وأن الاستعمار بذور الفتنة في البلد الواحدة وقسمها إلى قسمين، ولا تزال هناك مجموعات سياسية فاعلة في كلا البلدين تطالب بعودة الأمور إلى طبيعتها الأولى، لذلك في حالة سكوت المجتمع العربي على ضم العراق للكويت يعني ذلك ضمناً أن هذا الأمر يمكن أن يتكرر في حالة مصر والسودان.

والذي أضف غرابية للموقف السوداني أن العراق تتناهض أيديولوجيته الحتمية مع أيديولوجيا السودان الأصولية، وسبق للعراق أن حامت حوله التهمة في الإسهام بمحاولة إنقلاب في السودان كادت أن تطيح بالحكومة القائمة، ونتج عنها إعدام ثمانية وعشرين ضابطاً يشبهه في إنتمائهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي جناح العراق في ١٩٩٠م.

إذاً فيما يبدو أن الموقف السوداني ربما ينبع من واقع داخلي أو من مواقف تاريخية أو أيديولوجية معينة حالت دون أن يرفض السودان ومكوناته الداخلية غزو الكويت بوصوح أشد. وأغلب الظن أن هذا الموقف متعلق بأيديولوجيته الأصولية التي تقترض أنها يجب أن تتخذ مواقف نابعة من تفسيراتها الدينية للعلاقات الدولية بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك. كما أن النظرة السلبية للغرب على وجه العموم أسهمت في هذا الأمر، لأنها ومن خلال تجاربها التاريخية تعتقد أن الغرب في جميع حركاته وسكناته يغلب مصالحه الذاتية فوق كل ما عساه، ويتأمر على الدول الإسلامية، وعلى الحركات الإسلامية على وجه الخصوص، وتستند على ذلك من خلال تجاربها القريبة، خصوصاً أبان تحالفها مع الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، وكيف أن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلاً في نائب رئيسه يومئذ جورج بوش أوحى إلى الرئيس نميري بضرورة التخلص من حلفائه الإسلاميين حتي تعود العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية إلى عهدهما السابق، وإنقاذ نظامه من المخاطر التي تحيط به من حرب أهلية ومجاعات، وبالفعل استجاب الرئيس نميري لهذا الطلب وزج بقيادة الحركة الإسلامية في السجون تمهيداً لإتخاذ إجراء أكبر ضدهم لولا تفجر إنتفاضة داخلية ضده في إبريل ١٩٨٥م.

وتستدل أيضاً من خلال تجاربها في حقبة الديمقراطية الثالثة عندما تبلور تحالف متين بينها وبين حزب الأمة القومي وشكلاً تحالفاً وثيقاً في السلطة بدأ في إنزال تجربة ديمقراطية بمشاركة إسلاميين لأول مرة في الوطن العربي إلا أن التآمر الداخلي والخارجي سرعان ما أطاح بها ورمي بها بعيداً عن سدة الحكم، لذلك أصبحت مواقفها تجاه الآخر خصوصاً دول الغرب تنقسم بالشك والريبة ومن هنا عندما رأت الإنزال الغربي العسكري الكثيف في أراضي العربية السعودية والكويت وبقية دول الخليج اتخذت ما إتخذته من مواقف.

ولازالت بعض أفكار الإسلاميين المنشورة (٥٢) ترجح اتخاذ مثل هذا الموقف خوفاً على عروبة العراق وشعبه لا تأييداً للنظام البعثي، ونقطة الضعف في هذه الرؤية - كما يرى البعث - أن السودان في مقام أولي أن يخاف عليه أكثر من العراق، وذلك لأن حجم التهديد على السودان أكبر مما عدها في فقدان قوميته وعرويته، فالأوضاع حول العراق قد استقرت بالفعل، بحيث يمكن لأي دولة مجاورة مثل تركيا أو إيران أن تضم إليها العراق عسكرياً دون أن يتغير نمط الحياة السائد في العراق كثيراً، وقد حدث مثل ذلك الأمر في التاريخ القريب والبعيد دون أن يغير في الأمر شيئاً وحتى لو افترضنا أن الولايات المتحدة قد احتلت العراق، فإن مثل هذه التجربة مرت بها معظم الدول العربية، ولم تعدو أن تكون استعماراً جديداً لا يغير الواقع الداخلي، مثلما لم يستطع الإستعمار القديم أن يغير الأوضاع الداخلية في الدول الإسلامية، بالرغم من أن فترات احتلال بعض الدول استمرت أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وسيزول هذا الإستعمار بالمقاومة الداخلية، أو تغير ميزان القوى الدولية التي لا تبقى على حال أجلاً أم عاجلاً، أما في حالة السودان فالأمر يختلف لأن انتصار الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحرب سينجم عنه تغيير غير محدد المعالم.

المهم فيما يختص بالعلاقات السودانية المصرية أنها وصلت درجة كبيرة من التدهور، والذي زاد من نسبة هذا التدهور اكتشاف السلطات المصرية للعلاقات الوثيقة بين النظام السوداني والجهة الإسلامية القومية، ولقد رأينا كيف أن مصر صارت أكثر حذراً في تعاملها مع السودان، إلا أنها لم تقطع إتصالاتها مع الحكومة السودانية، ربما أملاً في أن تنجح السلطة الجديدة في توحيد السودان أمنياً، وتصل إلى معادلة ما مع حزب الجبهة الإسلامية القومية يجعلها أكثر سيطرة على قراراتها وتوجهاتها الخاصة، بيد أن اشتعال أزمة الخليج الثانية عجل بتغيير الأوضاع التي كانت في حالة أزمة أصلاً.

ومن خلال استعراض أهم ما نشرته صحيفة الإهرام يومئذ يمكن إستكشاف توجهات الإعلام المصري نحو السودان بعد أزمة حرب الخليج :

- السودان يعلن تأييده للعراق (٥٣).
- السعودية لن تمنح تأشيرات لدخول السودانيين (٥٤).
- أنباء عن نقل صواريخ أسكود العراقية إلى السودان (٥٥).
- المجاعة تهدد الخرطوم بعد نزوح الريفيين إليه بأعداد كبيرة (٥٦).
- المعارضة السودانية تبحث إعلان الحرب العسكرية لإسقاط البشير (٥٧).
- ٥ من كبار قادة الجيش السوداني ينضمون إلى المتمردين (٥٨).
- القائد العام السابق للجيش السوداني يدعو للإطاحة بنظام البشير (٥٩).
- سفارة بريطانيا في السودان تنصح جاليته بمغادرته خشية المجاعة (٦٠).
- مسئول أمريكي ٨ ملايين سوداني عرضة للموت جوعاً لعدم تعاون الحكومة (٦١).

- المجاعة الصامتة تزحف على السودان (٦٢).
- القوات السودانية تلحق بالتمرد هزيمة في منطقة باننو (٦٣).
- السودان تضاعف أسعار الخبز والبنزين (٦٤).
- البشير يعلن تطبيق الشريعة في شمال السودان (٦٥).
- دبلوماسي غربي يحذر - السودان سيتعرض لمجاعة رهيبية في الربيع (٦٦).
- أزمة إقتصادية في السودان بعد توقف البترول الخليجي المجاني (٦٧).
- حظر التجول يعود للخرطوم (٦٨).

- الآلاف يموتون من المجاعة في السودان (٦٩)
- البشير يقبل عضوين بمجلس قيادة الثورة دون تحديد أسباب (٧٠).
- السودان يجمد ٣٠% من ودائع مواطنيه في البنوك (٧١)
- إيران تؤكد مساندتها لتطبيق الشريعة بالسودان (٧٢)
- أنباء عن عرض سوداني بتخزين مواد نووية عراقية (٧٣)
- دعوة القوي العربية لإنقاذ السودان من نظام القهر والظلام (٧٤)

ويمكن تقسيم الأنباء السابقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الأولى أنباء صحيحة مثل أخبار المجاعة في السودان، وربما يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى الجفاف الذي ضرب السودان منذ منتصف الثمانينيات ولا زالت تداعياته تؤثر على الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وكان السودان يتلقى أعانات سنوية إبان حقبة الديمقراطية الثالثة تقدر بأكثر من ثمانمائة مليون دولار أمريكي سنويا من جهات مختلفة، وقد توقفت معظم هذه المعونة لأسباب مختلفة منها إطاحة النظام السوداني الجديد بحكومة ديمقراطية منتخبة، أو موقف السودان من حرب الخليج الثانية، وبالتالي حدث نقص كبير في الإمدادات الغذائية التي كانت المساعدات في معظمها تتجه نحو تأمينها فحدثت المجاعة، ويلاحظ أنه في تلك الحقبة لم تصاحب أنباء المجاعة أنباء مساعدات خارجية.

أما مجموعة الأنباء الثانية فأنباء مبالغ فيها مثل نقل صواريخ عراقية من طراز اسكود إلى السودان، ونصبتها باتجاه السد العالي، أو وجود عرض سوداني بتخزين مواد نووية عراقية، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن التكنولوجيا الأمريكية المتطورة مثل الأقمار الصناعية وطائرات التجسس تستطيع رصد الأراضي العراقية طوال ساعات اليوم وتستطيع أن تعرف عدد القطع العسكرية من صواريخ وغيرها خصوصا تلك التي يتم تحريكها من مكان إلى آخر، ولا يبطل مثل هذه التقنية إلا تمويه معقد حتى داخل الدولة نفسها، أضف إلى ذلك أن قطع الاساطيل الأمريكية والغربية في الخليج العربي وخليج العقبة تمنع أي سفينة من الدخول إلى الخروج إلا بعد تفتيش دقيق وإذن من الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى أن الوقود النووي يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة لحفظه لا تتوفر في السودان.

أما المجموعة الثالثة فهي أنباء جديدة في صحيفة الإهرام مثل المعارضة السودانية تبحت إعلان الحرب العسكرية لإسقاط البشير، ومثل هذه الأنباء التي تتحدث عن معارضة ترغب في الإطاحة بنظام سوداني عن طريق الحرب لم تكن موجودة في السابق، وكما رأينا فإن مصر كانت تتجنب حتى توجيه أي دعوة لجون قربنق لزيارة القاهرة تدليلا على رفضها للأساليب العسكرية في التعامل مع الحكومات القائمة.

وتوجد ملاحظة أخرى حول هذه الأنباء هي أن الإعلام المصري رغم الأزمة استمر في تسمية الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتمرد، وواظب على نشر أنباء يمكن أن نطلق عليها انتصارات للجيش السوداني، مثل القوات السودانية تلحق بالتمرديين هزيمة في منطقة باننقو (بانتيو)، أو ٥ من كبار قادة الجيش السوداني ينضمون إلى المتمردين.

أما فيما يخص بموتون الأنباء في الصحيفة فقد أتت مماثلة للعناوين، وباستعراض جزء من هذه المتون يتضح ذلك المعنى، ومن تلك المقالات مقال يري (٧٥) (إن الإفراج عن محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني وفك الإقامة الجبرية عن السيد الصادق المهدي يؤشر لمدى عمق الأزمة السياسية التي يعيشها النظام العسكري، ويتمثل ذلك في عجزه عن الوصول لحل مشكلة جنوب السودان وتفاقم المجاعة في جنوب وغرب السودان).

وفي مقال آخر جاء (٧٦) فيه أن لجوء الحكومة العسكرية وأنصارها من الجبهة الإسلامية إلى الإعلان عن إحباط محاولات انقلابات عسكرية ومدنية كدليل على تحقيق

إنتصارات ويقظة للحكومة العسكرية يعني على نفس المستوى أن هناك من يرفضون تحالف نظام الحكم والجبهة الإسلامية).

وأكدت الصحيفة كذلك في المتن على ضرورة احترام سيادة السودان على كامل أراضيه دون تدخل خارجي مهما كانت دعاويه، ومن ذلك إستتكار الصحيفة (٧٧) لدخول وزير الشؤون الإنسانية الفرنسي برنار كونشير إلى جنوب السودان دون إذن من الحكومة السودانية بغرض الإجتماع مع جون قرنق بعد أن أحبط محاولة إنقلاب ضده قادها د. ريك مشار ود. لام أكول، حيث ذكرت الصحيفة أن هذا العمل غير مفهوم ويتناقض مع مباديء استقلال الدولة وسيادتها على أراضيتها، وأن مصر مهما اختلفت مع نظام الخرطوم فإنها تعتقد أن السودان شماله وجنوبه كيان واحد، وأنها من منطلق الحرص على كل شبر من الأراضي السودانية ترفض أية محاولة لفصل الجنوب تحت أي حجة أو ذريعة.

وفي فترة حرب الخليج الثانية وبعدها حدثت تطورات ومؤثرات في الساحة السياسية والعسكرية السودانية أسهمت إلى حد ما في تخفيف الضغوط العسكرية على حكومة السودان ومنها سقوط نظام منقستو هالي مريام في إثيوبيا وحدث انشقاق واسع في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وجاء سقوط النظام الإثيوبي متماشيا مع سقوط الأنظمة الشيوعية في تلك الحقبة وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي نفسه، ثم بفضل الحرب الشرسة التي خاضتها أريتريا بمختلف فصائلها منذ العام ١٩٦١م وحتى زوال نظام منقستو، بالإضافة إلى حركات القبائل الجبهوية داخل إثيوبيا نفسها سواء كانوا من التجراي أو الأرومو أو الأوغادين.

وقد أسهمت الحكومة السودانية بدورها في هذا التغيير بالسماح لقوى المعارضة الأثيوبية بالإنطلاق من أراضيتها، نكاية في الدعم الإثيوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان، والحقبة إن إمكانيات السودان الاقتصادية والعسكرية كما رأينا لم تكن تسمح بتقديم أكثر من ذلك، ومن هنا يمكن القول أن نهاية النظام الإثيوبي جاءت على يد جهات أخرى مثل مخابرات الدول الغربية وإسرائيل وبمساعادات مؤثرة من الدول العربية خصوصا اليمن وسوريا والعراق قبل حرب الخليج الثانية، وقد بدأت تلك الحقيقة كأوضح ما يكون عندما وصل إلى السلطة في كل من إثيوبيا وأريتريا بعد الإستقلال قادة مقربون من الدول الغربية.

أضف إلى ذلك أن شرط التغيير الأساسي فيما يبدو كان عدم تمزق إثيوبيا إلى قوميات متصارعة وانهار شكل الدولة فيها، وهو أمر كان محتملا في إثيوبيا أكثر من الصومال، إلا أن مطلب المحافظة على الدولة الإثيوبية كان مطلبا غربيا في المقام الأول، والجدير بالملاحظة أن ضمان استمرار الدولة الإثيوبية بشكلها الراهن ظل تحت ضمانات الدول الغربية منذ عهد توسع الإمبراطورية البرتغالية في ١٥٩٢م.

أما الحدث الآخر فقد كان إنقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان على نفسها في أكبر إنشقاق مؤثر بعد الإنشقاق الأول التي صاحب تأسيسها في ١٩٨٣م، وفي كلا الحالتين كان سبب الإنشقاق واحد، حيث رأت (٧٨) إحدى المجموعتين بقيادة ريك مشار ولام أكول أن مسألة تحرير السودان بأكمله بحسب رؤية الحركة طموح مبالغ فيه ومن الصعب تحقيقه، وسيؤدي العمل به إلى أفناء القبائل الجنوبية وخيرة شبابها، لذلك من الأفضل النضال من أجل إقامة دولة مستقلة في جنوب السودان، وهو مطلب يمكن تحقيقه بقليل من التضحيات، أضف إلى ذلك أن الشمال مل الحرب أيضا وتوجد قطاعات عديدة داخله مع فصل جنوب السودان مهما كان الثمن المترتب على ذلك.

أما رؤية المجموعة الأولى فيبدو أنها كانت ترى أن تحقيق الإنتصار الكامل على حكومة الخرطوم ممكن. وذلك من خلال عدة مؤشرات لعل من أبرزها أن الحركة الشعبية استطاعت

أن تعقد تحالفا وثيقا مع أحزاب مؤثرة في الشمال مثل الحزب الشيوعي السوداني بمنظوماته العديدة، والحزب الإتحادي الديمقراطي والحزب القومي السوداني بقيادة الأب فيليب عباس غبوش، وأخيرا حزب الأمة بالإضافة إلى اعداد متزايدة تقدر باثنين مليون من الجنوبيين في الخرطوم، كما أن تحالفها مع الدول الغربية والإفريقية وإسرائيل متين للغاية، ثم أخيرا بات السودان معزولا عن محيطه العربي بعد موقفه من حرب الخليج الثانية.

وهناك سبب آخر أيضا يحتم ضرورة القتال تحت شعارات الوحدة وهو أن الدول الإفريقية المجاورة لها مشاكل مشابهة لمشاكل السودان ولا تحبذ اللجوء إلى خيار الانفصال كي لاتصيبها العدوي ، لذلك تقايل الحركة الشعبية بشعاراتها الوحدية.

أما الحكومة السودانية فقد استفادت من سقوط النظام الإثيوبي والنتائج المترتبة عليه والمتمثلة في انقسام الحركة الشعبية، وذلك من خلال فقدان الحركة الشعبية لدعمها السياسي واللوجستي، ومن خلال الإستيلاء على أسلحة الجيوش الأثيوبية التي فرت بها إلى السودان، حيث استولت الحكومة السودانية عليها، وبذلك ضمنت امدادات عسكرية هائلة ظل النظام الإثيوبي السابق يحشد لها منذ أكثر من عقد من الزمان، ثم ما لبثت أن وجهتها نحو الحركة الشعبية بشقيها في عمليات صيف العبور ١٩٩٢م، وكان من نتائجها فقدان الحركة الشعبية لكافة مكاسبها العسكرية السابقة وحصارها في شريط ضيق مع الحدود السودانية البوغندية.

وفي هذه الأثناء تابعت صحيفة الإهرام أخبار التطورات العسكرية في السودان ،ونبهت كالعادة للتدخلات الأجنبية في السودان، وقد نشرت (٧٩) في ديسمبر ١٩٩٣ تنديدا بالإجتماع الذي عقد في واشنطن من أجل إعادة توحيد الفصيلين (قرنق ومشار) في نفس الشهر، وذلك تحت أسس الرضاء بحق تقرير المصير - حسب رأي الصحيفة - .

كما بدأ واضحا في تلك الحقبة من خلال الصحيفة رفض السلطة المصرية دعوة جون قرنق للحضور إلى القاهرة، حيث ورد (٨٠) في أحد نواتها أن السيد علي أبوسن من التجمع الوطني الديمقراطي أرجع سبب إنعقاد ملتقى التنسيق بين القبائل الجنوبية في واشنطن إلى رفض القاهرة استقبال جون قرنق، وذكر أنهم في التجمع الوطني الديمقراطي الحوا في السماح لقرنق بزيارة مصر إلا أن رجاءاتهم لم تقبل، وطلبنا مرة أخرى أن يحضر خلال إنعقاد مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد في القاهرة ليجري إتصالات ومشاورات مع الزعماء إلا أنهم رفضوا أيضا.

ومن أمثلة عناوين الأنباء التي حملتها صحيفة الإهرام في فترة عمليات صيف العبور ١٩٩٢م والحقبة التي تلتها ما يلي :-

- القضاء على فلول المتمردين بإحدي مناطق كردفان (٨١).
 - القوات المسلحة السودانية تستعيد ٤ مدن من المتمردين (٨٢)
 - استسلام كتيبة من حركة التمرد بجنوب السودان (٨٣)
 - ٥٠ ألف طفل تحتجزهم قوات التمرد بالسودان (٨٤)
 - الجيش السوداني يقترب من توريث المقر الرئيسي لحركة التمرد في الجنوب (٨٥)
 - القوات السودانية تستعيد توريث مقر قيادة المتمردين (٨٦)
 - بدء خطة صيف العبور للقضاء على المتمردين بجنوب السودان (٨٧).
 - وثيقة تكشف مذابح قرنق ضد معارضي الحرب بالجنوب (٨٨).
 - مصرع عشرات السودانيين في القتال الدائر بين أجنحة المتمردين (٨٩).
- وهكذا تغيرت الصورة في السودان في خلال ثلاثة أعوام عما كانت عليه في السابق، حيث تراجع تهديد الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد أن انقسمت على نفسها، وبعد عمليات صيف العبور التي حصرتها في شريط ضيق في اقصى جنوب السودان، أضف إلى ذلك أن

انهيار إثيوبيا وسقوط منقستو هايلا ماريام، واستقلال أريتريا ووصول أصدقاء السودان في كل من إثيوبيا وأريتريا خفف من الضغوط العسكرية على حكومة السودان، كما أن النظام التشادي المناوئ كذلك للحكومة السودانية سقط أيضاً تحت ضربات المعارضة المدعومة من الحكومة السودانية، وبذلك أمكن عن طريق تنسيق مشترك السيطرة على الاضطرابات في إقليم دارفور. أما على المستوى الداخلي فقد استطاعت الحكومة السودانية بسط قبضتها الأمنية والعسكرية على كافة الأوضاع، وذلك من خلال إبعاد كافة المشكوك في ولائهم سواء كان ذلك في القوات المسلحة أو في الخدمة المدنية، وإستنفار كوادرها من خارج السودان لقيادة العمل التنفيذي، وإنشاء أجهزة أمنية متعددة، وقوات عسكرية موازية للقوات المسلحة يغلب عليها الطابع الإيديولوجي.

وفيما يبدو كذلك أنها حلت أشكالياتها المالية المزمنة بعد توقف الدعم الخارجي عن طريق ثلاثة حلول رئيسية، الأول من خلال أموال الحركة الإسلامية المستثمرة خارج السودان منذ سبعينيات القرن الماضي، وكانت الحركة قد درجت على إيتعات بعض من لديهم خبرات مالية إلى خارج السودان وتزويدهم ببعض الأموال لإستثمارها.

أما الطريقة الثانية فقد كانت عبر جذب أموال المستثمرين العرب ذوي الخلفية الأصولية، خصوصاً من المملكة العربية السعودية، وكان هؤلاء يرفضون في الأصل إستثمار أموالهم في الغرب للشكوك المتعلقة باستعمالات هذه الأموال في دعم إسرائيل، والمنظمات الكنسية، بالإضافة إلى تعاملاتها الربوية، وقد قنعوا آخر الأمر بتواجد أموالهم في العربية السعودية، إلا أن إنزال القوات الأمريكية والعربية في المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج الثانية وبقياءهم هناك بصورة دائمة أغضب هؤلاء الأصوليين، وصادف أنه في تلك الفترة أن أعلن السودان عن توجهاته الإسلامية وإفاد قوانين الشريعة الإسلامية وغيرها من خطوات، مما أقنع أصحاب الأموال الإسلامية في الخليج العربي بالتوجه نحو السودان.

أما الطريقة الثالثة فقد تمثلت في قيام تحالف (غير مكتوب) بين الحكومة السودانية والرأسمالية الوطنية غير المسيسية، قوام هذا التحالف يتمثل في الإصلاح الإقتصادي وخصصه شركات القطاع العام، وحرية التجارة، وعدم التراجع عن المنهج الرأسمالي، وبسط هيبة الدولة، لذلك نجد في هذه الحقبة أن أسماء تجارية كبرى عاودت نشاطها بعد توقف إستمر منذ التأمينات الشهيرة التي قادها الرئيس جعفر نميري إيان تحالفه مع الحزب الشيوعي السوداني في أول السبعينيات، مثل آل النفيدي وآل داود عبداللطيف وآل إبراهيم مالك وآل الشيخ مصطفى الأمين وآل البرير وغيرهم، وعلى سبيل المثال نجد أن آل النفيدي قاموا بنقل أنابيب البترول السوداني. وظلت الحكومة المصرية ترصد كافة التطورات في السودان بعنث، ومما لاشك فيه أنها بدأت الآن أكثر تخوفاً مما يجري في السودان عن السابق، كما أن النظام السوداني اعتمد بشكل متزايد على استنفار اتباعه واعلاء الحماس الديني بشعارات تكاد تتطابق مع شعارات الجماعات الإسلامية (التكفير والهجرة) في مصر مع وجود تفاعل صوفي حد من لجونها قليلاً إلى العنف في الحالة السودانية، بيد أن الشعار المرفوع متطابق، وبدأ السودان في تلك المرحلة مثل التيارات السياسية التي كانت تنشأ عند أطراف المدن وفي الصحاري والفلوات، عند أقوام أقل في المدنية متأثرون بالبدواة ومتقشفون، عركتهم الحروب الأهلية، ثم فجأة يتبنون أيديولوجية ما ويدافعون عنها بحماس بالغ ويندفعون للإستيلاء على الدول القريبة، ويسيروا إلى المدن بحماس طاع لا يبرر إلا بعد إنشاء إمبراطورية جديدة، تبدأ في إكتساب المدنية والتحضر إلى أن تدخل في مرحلة التفسخ عند الجيل الثالث والرابع كما يقول إبن خلدون.

وبالرغم من أن عصر الإمبراطوريات قد انتهى مع ميلاد الدولة الحديثة بحدودها المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، إلا أن ذلك لاينفي أن التأثير بالإيديولوجيات يبقى موجوداً

خصوصا بين الدول التي تتشابه في النسيج السكاني والثقافي والاجتماعي كما في حالتى مصر والسودان، أضف إلى ذلك أن فكرة العودة بالدولة مرة أخرى للحكم بالإسلام في العصر الحديث أصلا فكرة منبعها الاساسي حركة الإخوان المسلمون التي نشأت أول ما نشأت في مصر منذ ما يزيد على السبعين عاما، وبالتالي ترسخت الفكرة لدي الجماهير المصرية بالرغم من الاختلاف مع السلطة الحاكمة، والدخول معها في مواجهات مستمرة، كما أن التدهور الإقتصادي والإحباط السياسي جعللا العديدين يؤمنون بأن الخلاص يتمثل في قيام دولة دينية.

ويمكن فهم حقيقة هذا الصراع بين السلطة المصرية والإخوان المسلمون وتأثيرات ذلك على السودان بصورة أفضل لو تابعناها منذ بداية عهد الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أكتوبر ١٩٨١م على الأقل، وهي فترة منقسمة إلى مرحلتين أساسيتين في التعامل مع حركة الإخوان المسلمون.

تميزت الفترة الأولى (١٩٨١-١٩٨٧) بنهج مماثل لنهج الرئيس السادات في تعامله مع الإخوان المسلمون، إلا أن السادات منح (٩٠) مساحة واسعة للحركة خصوصا في المجال الإعلامي حيث سمح لهم باعادة إصدار مجلتي الدعوة والإعتصام وغيرها من الدوريات، مما سمح لها (الحركة) بالإنعاش مجددا بعد فترة كبت عاشتها طوال العهد الناصري، ويذكر المؤرخون (٩١) أن السبب الذي جعل الرئيس السادات يتخذ مثل هذه الخطوة رغبته في أن تتصدي الحركة لتيارات القوميين العرب والناصريين الذين خرج عن مناهجهم واتجه اتجاهها آخر، أما السبب الذي دفع بالرئيس مبارك في حقبة الأولى لتجاهل أنشطتهم فربما يتمثل في رغبته أن تتصدي الحركة فكريا لتيارات العنف الديني الخارجة من ثيابها مثل الجماعة الإسلامية والجهاد وغيرها، وكانت هذه الجماعات قد تكاثرت بشكل كبير في ثمانينيات القرن الماضي، وتوسعت لدرجة أنها شملت القطر المصري بأكمله، وقتلت الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١م، وحاولت الإستيلاء على مديرية اسيوط ونفذت مئات من العمليات المسلحة ضد النظام المصري ورموزه المختلفة.

وحينها ارتفعت أصوات حركة الإخوان المسلمون وطالبت بحرية الحركة لتقطع الطريق أمام هذه الحركات المتطرفة لأنها فعلت ما فعلت من قتل وإرهاب لعدم وجود جهة إسلامية غير مرتبطة بالسلطة تشرح لها الطريق القويم، وتدعوهم إلى نبذ العنف والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن هنا ربما جاءت حكمة تجاهل حركة الإخوان المسلمون في الحقبة الأولى للرئيس مبارك، بالرغم من الشكوك العميقة في مسئوليتها عن إخراج هذه الحركات المتطرفة ورغبتها في الوصول إلى الحكم.

أو ربما كان هناك سبب آخر يتمثل في أن السلطة الحاكمة لم ترغب في الدخول في مواجهة شاملة مع جميع التيارات الإسلامية في فترة لم تتبلور فيها فوائد السلام الإقتصادية والسياسية مثل، انسحاب إسرائيل من سيناء، وتوالي الدعم الإقتصادي الغربي للحكومة المصرية وغيرها، أو ربما السببين معا.

ثم كان أن استغلت حركة الإخوان المسلمون هذه الحقبة، وشاركت بنشاط في الحياة السياسية المصرية، وقد أدى هذا الأمر إلى إسماع صوتها وأفكارها لأعداد مقدر من الأجيال

الحديثة التي لم تعاصر نشأة الحركة في بدايتها الأولى اثناء الفترة الحزبية التي سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وتحالفت في إنتخابات ١٩٨٤م مع حزب الوفد بالرغم من التحفظات على مباديء وأفكار هذا الحزب التي تنكئ على العلمانية، وذلك لعدم السماح لها بممارسة نشاطها السياسي بصورة مستقلة، ويعكس هذا الأمر مرونة الحركة الكبيرة في المجال السياسي، وقد سمح هذا التحالف الجديد بكسب سبعة وخمسين مقعدا في البرلمان المصري من مجموع أربعمئة خمسة وخمسين مقعدا (٩٢).

وفي انتخابات ١٩٨٧م تحالف الإخوان مع حزب العمل المصري بالرغم من توجهاته العربية وحققوا مكاسب أكبر من سابقتها، حيث نال الإخوان وحدهم ٣٦ مقعدا في البرلمان (٩٣).

وكان لدخول الإخوان المسلمون البرلمان المصري في هاتين الدورتين مكاسب عديدة لعل من أهمها إسماع صوتهم للمسؤولين المصريين، وتدريب كوادر جديدة للحركة لتحمل المسؤولية بعد وفاة أعداد كبيرة من الجيل المؤسس سواء كان ذلك داخل السجون الناصرية من أمثال سيد قطب وعبدالقادر عودة أو بواسطة تقادم السنوات مثل المرشد حسن الهضيبي والمرشد عمر التلمساني.

إضافة إلى ذلك أن الحركة استطاعت في السابق أن تصعد أجيالا قيادية جديدة أبان فترة الهدنة مع السادات خصوصا في الجامعات المصرية من خلال وصولهم لرئاسة الإتحادات الطلابية مثل الدكتور عبدالمعزم أبو الفتوح والدكتور عصام الدين العريان وغيرهم، وبالتالي سمحت الفترة البرلمانية الأخيرة بتكثيف خيرات هؤلاء الكوادر الصاعدة.

واتجهت بعد ذلك حركة الإخوان المسلمون إلى النقابات والعمل العام وحرزت فيه أيضاً نجاحات كبيرة واستطاعت أن تسيطر على معظم النقابات الفاعلة، وعلى سبيل المثال كان لها في نقابة الأطباء ٢٠ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا، وفي نقابة المحامين كان لها ١٨ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا، وفي نقابة المعلمين كان لها ١٦ مقعدا من أصل ٢٥ مقعدا (٩٤).

ويضاف إلى ذلك أن بعض المراقبين ذكروا أن حركة الإخوان المسلمون تستطيع أن تكتسح معظم النقابات الموجودة (٩٥)، إلا أن الأمر الذي يحول دون ذلك أن هناك بعض النقابات كانت تعتمد بشكل تام على الحكومة في دفع مرتباتها مثل نقابة المعلمين وغيرها لذلك فضلت الحركة الابتعاد عن هذه النقابات وعدم تحدى مرشحي الحكومة.

والأهم من ذلك كله أن بعض الدراسات (٩٦) أشارت إلى أن أكثر من ٦٠% من أعضاء النقابات المهنية دون سن الأربعين صوتوا لصالح التيار الإسلامي، ويعنى ذلك ضمينا أن الحركة صار رهانها على المستقبل شبه مؤكد، فمن يستطيع أن يجذب الشباب يستطيع أن يكسب المستقبل.

أما السلطة المصرية الحاكمة من جانبها فقد أخذت في معالجة قضايا الإقتصاد المصري بصورة جذرية وقد ساعدها على ذلك إن الإنفاق لصالح المجهود الحربي الذي أضر بالحكومتين الناصرية والساداتية رفع عن كاهل حكومة حسني مبارك بفضل إتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل من جهة، وتوجيه ضربات موجعة للنظام الليبي من جهة أخرى جعلته لايفكر مرة ثانية في

الإقدام على أي مغامرة تضر بالأمن القومي المصري، أما من جهة الجنوب فقد كان النظام السوداني غارقا في حروبه الأهلية ومشاكله الاقتصادية وموجات جفافه التي تظهر صورا مأساوية تصلح للإستعطاف الدولي ومد يد العون والمساعدة.

وكان من تداعيات السلام مع إسرائيل أن قررت الولايات المتحدة تقديم مساعدة اقتصادية لمصر تقدر بثلاث مليارات دولار في العام، وبذلك صارت مصر ثاني دولة في العالم بعد إسرائيل تلقيا للمعونات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى المعونات الأوروبية والكندية والإسترالية واليابانية وغيرها.

أضف إلى ذلك أن إعادة فتح قناة السويس مرة أخرى للملاحة بعد توقف استمر منذ حرب حزيران ١٩٦٧م رفد الخزينة المصرية بأكثر من ثلاثة مليارات دولار أخرى.

كما أن الجيش المصري أسهم كذلك في النهوض الإقتصادي حيث حول فلسفته (٩٧) إلى إعادة البناء الإقتصادي والإسهام في التنمية، وتوفير إحتياجات افراده من السلع الأساسية وغيرها بالإضافة إلى المشاركة من خلال مؤسساته الهندسية في تجديد خطوط السكك الحديدية، وإنشاء الشبكات التلفونية، والطرق والكباري، وحفر الآبار في الصحراء، وتأمين الجبهة الداخلية وحل مشاكل انتاج الخبز.

وشهد القطاع الإقتصادي الصناعي كذلك نهوضا بفضل توفير قطع الغيار والتدريب للعاملين في داخل وخارج مصر، ودخول شركات عالمية للإستفادة من وفرة الأيدي العاملة المصرية، وحاجة السوق المصري للمواد الإقتصادية الإستهلاكية، ثم كانت الركيزة الأساسية في دعم الإقتصاد المصري تتمثل في تنشيط السياحة، حيث قدرت أرباحها في أوائل التسعينيات بأكثر من ثلاثة مليارات دولار.

ومما لا شك فيه أن تحقيق مثل هذه الطفرة الإقتصادية قد شابه كثير من المعاناة، لأن النتائج الإقتصادية لأي إصلاح اقتصادي قد لا تبدو واضحة للعيان خصوصا للطبقات الأقل تعليما في المجتمع وهي أشبه بحالة المخاض التي تسبق الولادة، والدليل على ذلك أن هذه الفترة شهدت تظاهرات حاشدة قام بها العمال في المحلة الكبرى وشبرا الخيمة، وعمال السكك الحديدية، ومظاهرات الصيادين في بحيرات مصر الشمالية، وإضراب عمال الحديد والصلب بحلول ١٩٨٧م، وعمال شركة مصر للغزل والنسيج وغيرها (٩٨)، وفيما يبدو أن نجاحات حركة الإخوان المسلمون كانت في هذه الفترة.

أما على صعيد العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة الإخوان المسلمون طوال هذه الفترة فقد اتسمت من قبل السلطة بالتجاهل والحدز والتدنيد الإعلامي مع عدم التصادم معها إلا فيما ندر، وربما اختراقها من الداخل.

بيد أن الصدام سرعان ما وقع كما هو متوقع بين السلطة المصرية وحركة الإخوان المسلمين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، نتيجة للتناقض الحاد بين الإيديولوجية العلمانية والدينية، وقد اختلفت الآراء في السبب الحقيقي الذي فجر الصراع مجددا، ويذكر أنصار السلطة (٩٩) أن حركة الإخوان المسلمين بعد دورتين برلمانيتين خاضتهما متحالفة مع أطراف أخرى يؤسست من الإعتراف الرسمي بها، لذلك فكرت في زيادة مساحتها وحركتها السياسية عن طريق أساليب أخرى منها مناوئة السلطة ومعارضتها بطريقة أشد من السابق، وقد زين لها أتباع

مثل هذا الطريق قوتها السياسية التي اكتسبتها في النقابات المصرية، أضف إلى ذلك أنها في ١٩٩٠م رفضت خوض الانتخابات البرلمانية تحت دعاوي مختلفة مثل التزوير وغيره، بالرغم من أرتضائها في السابق أسلوب الانتخابات القديم، وهذا ربما يدل على أنها ترغب في تصعيد مطالبها السياسية وسقف مطامحها كذلك.

وترى بعض الجهات الأخرى (١٠٠) أن السلطة المصرية بعد أن استكملت أصلاحتها الاقتصادية وكثيراً من المشكلات السابقة التفتت عندئذ لحركة الإخوان المسلمين ورادت تحجيم قوتها التي زادت بشكل مطرد أقلق الحكومة المصرية، لذلك انتهت الهدنة غير المعلنة مع الحركة وشرعت في تعاملات جديدة معها مثل المراقبات الأمنية للصيقة، ومنع الاجتماعات، والإعتقال التحفظي، وإعادة العمل بقانون المحاكمات العسكرية، ومصادرة الأموال، وإغلاق الصحف المالية.

وأخذ الإعلام المصري الحكومي يتهم (١٠١) حركة الإخوان المسلمين بأنها وبقية الحركات المتطرفة مثل جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) والناجين من النار والجهاد في منزلة واحدة، وأنهم متفقون على عدة نقاط منها ضرورة وحدة العمل الإسلامي، وأهم أهدافهم إعادة بناء المجتمع الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية.

وارتفعت أصوات أخرى (١٠٢) حول الإضطهاد الذي يمكن أن يحدث للأقباط في حالة وصول الإسلاميين للسلطة، حيث سيعاملون معاملة اليميين وأهل الكتاب وهي حقوق لاتعطىهم حق المشاركة في السلطة أو التشريع.

ويذكر السيد إبراهيم نافع (١٠٣) رئيس تحرير الإهرام وقتها أن الجماعات الإسلامية تريد أن تسوء الأحوال الاقتصادية ويفجر السخط الشعبي على الحكومة فتنتقل هذه الجماعات منتهزة فرصة الإضطرابات للإستيلاء على الحكم بالقوة.

وجاء في الأنباء (١٠٤) أيضاً أن الغرب ممثلاً في استخباراته كان قد نصح الرئيس السادات في أواخر عهده بالتخلص من نفوذ الإسلاميين بمختلف تشكيلاتهم إلا أن استجابته كانت بطيئة إلى أن حدث له ما حدث، ويمكن بقليل من الإستشفاف معرفة أن هذه النصيحة مقصود بها المستقبل أكبر من كونها ذكريات.

ودافع الإخوان أيضاً في هذا الجو المتوتر بضراوة عما يعتبرونه حقاً، وذكروا (١٠٥) أن القوة الغربية تخشى أن تتجح الحركة الإسلامية في مصر في ضم صوتها الشعبي إلى قوة الدولة وسلطان الحكم، وبذلك تتاح الفرصة لظهور صلاح الدين آخر في مصر، فتتبرخ أحلام اليهود في القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات كما تحطمت من قبل آمال الصليبيين، ويلاحظ في دفاع الإخوان السابق أنهم تحدثوا عن تحالف بين السلطة والحركة، ولم يتحدثوا عن تغيير شامل في الأوضاع كما أنهم دغدغوا مشاعر مواطنيهم بحديث عن صلاح الدين والصليبيين والقدس.

ثم أبرز آخرون (١٠٦) في ظل هذه المعركة الإعلامية المشتعلة تصريحات الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان والمستشار السياسي للرئيس جورج بوش الابن والتي جاء فيها أن المساعدات السخية للنظام المصري تعزز من قدرته على الصمود أمام الخطر الأعظم الذي تمثله الحركة الإسلامية لأن هذا الدعم الأمريكي سيؤخر أن لم يمنع حدوث ثورة إسلامية في مصر.

وفي ظل هذا الصراع الممتد تحركت الدولة المصرية في أوائل التسعينيات لمواجهة الإخوان المسلمين بأساليب أشد صرامة، ففي مجال الإعلام مثلاً نصت (١٠٧) القوانين الجديدة على إلغاء العمل بالتوكيل الخاص بإصدار صحف أو مجلات في حالة وفاة صاحب التوكيل الأصلي، وبذلك تمكنت من منع كافة الصحف والمجلات التي كانت تؤيد الإسلاميين وتصدر بين الحين والآخر بأسماء لصحف ومجلات قديمة.

وفي مجال النقابات أصدرت قوانين جديدة لتحجيم نفوذ الإسلاميين، منها ضرورة إكمال النصاب القانوني في أي نقابة تود إجراء إنتخابات، وفي حالة عدم إكمال النصاب تسلم النقابة ممتلكاتها إلى جهة قضائية لحين اعلان موعد انتخابات جديد، والذي يحدث في الغالب أنه لايعلم لسنوات عن إنتخابات جديدة، أي أن الأوضاع تتجمد داخلها، بينما كان القانون السابق ينص في حالة عدم إكمال النصاب تحديد ميعاد آخر في ظرف اسبوع على الأكثر ثم تجرى الإنتخابات بأي نسبة حضور، وتصبح إنتخابات قانونية.

وفي العام ١٩٩٥م أعيد العمل بقانون المحاكم العسكرية استنادا إلى نصوص صدرت في الحقبة الناصرية (١٠٨)، وقد نكأ العمل بهذا القانون جراحات قديمة لقادة الإخوان المسلمين، وكان قد توقف العمل بهذا القانون بعيد حرب رمضان ١٩٧٣م.

ومن جهة أخرى تواصلت أعمال العنف المتبادل بين السلطة المصرية والجماعات المتطرفة حيث شهدت تصعيدا متتاليا راح ضحيته المئات، وكان من أبرز من قتلوا في هذه الحقبة رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري في ١٩٩٠م وفرج فودة ١٩٩٢م، وحدثت محاولات لإغتيال وزير الإعلام المصري السيد صفوت الشريف ورئيس مجلس الوزراء السيد عاطف صدقي والداخلية ذكي بدر والكاتب نجيب محفوظ.

وفي هذه الأثناء لم تستثن السلطة المصرية منتسبي حركة الإخوان المسلمين عن غيرهم من جماعات العنف الديني، وزجت بالجميع في السجون، وقد قدرت (١٠٩) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اعداد المعتقلين السياسيين في السجون المصرية في النصف الأول من التسعينيات ما بين ٥٥ ألف و ٦٠ ألف معتقل.

هذا هوعلى وجه التقريب الواقع السياسي المصري وتأثيراته المختلفة غداة تمكن الحكومة السودانية من حل مشاكلها مع إثيوبيا وتشاد بوجود حكومات صديقة في هذين البلدين، كما أنها الفترة التي صادفت أكبر حملة عسكرية حكومية في جنوب السودان في صيف ١٩٩٢م، والتي نتج عنها دحر الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا من شريط ضيق على الحدود السودانية اليوغندية.

وصادف كذلك بداية تعافي الحكومة السودانية من آثار المجاعة المتفشية نتيجة لخريف جيد في ١٩٩٢م، والإعتماد على مصادر تمويل جديدة لتسيير شؤون السلطة المختلفة، أضف إلى ذلك أن السودان شهد مؤتمرا أمميا جديدا هو المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وتنبع فكرته الاساسية من جعل الحراك السياسي الداعي لوحدة الامة الإسلامية حراكا شعبيا، بمعنى عدم الإعتماد على الحكومات في مناهضة التحديات الخارجية، والإعتماد على فعاليات المجتمع المدني بمنظوماته المختلفة وأحزابها، وربما أن معظم الكتل والمجموعات الحزبية خارج السلطة كانت ذات اتجاهات إسلامية فقد عد هذا المؤتمر بمثابة مؤتمر للمعارضات الإسلامية في العالم العربي على وجه الخصوص، بالرغم من وجود جماعات قومية ومسيحية ويسارية، إلا أن الطابع العام وشعارات الدولة السودانية يومئذ كانت تشير إلى هذا الإتجاه.

أضف إلى ذلك أن هذه الفترة شهدت اضطرابا متواصلا سواء كان ذلك بفعل حرب الخليج الثانية، ووجود قوات أمريكية مكثفة في الخليج العربي، أو من خلال تنامي التيارات الإسلامية، ووجود صعوبات إقتصادية معقدة، وزيادة حجم القوي العاطلة عن العمل، وفشل

عمليات التحديث عموماً في الوطن العربي، بالإضافة إلى مشكلة فلسطين وكبت الحريات وغيرها، لذلك عد قيام المؤتمر العربي الشعبي والإسلامي بمثابة تهديد محتمل لعدد من الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية والتي كانت حركة الإخوان المسلمين المعارضة لها تحظى بدور مهم في فترة انعقاد المؤتمر وغالباً ما يخصص مقعد في المقصورة الرئيسية لممثلها.

ومن أسباب توتر العلاقات السودانية المصرية أيضاً في تلك الفترة تنامي العلاقات السودانية الإيرانية حيث اعتبرت السلطات المصرية أن مثل هذا الأمر قد يشكل خطراً محتملاً على أمنها القومي، فكلتا الدولتين (السودان وإيران) ترفعان شعارات سياسية إسلامية.

وفي السنوات الأولى لتطور العلاقات السودانية الإيرانية، بدأ المصريون في مراقبة تطورها لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقات طبيعية أم علاقات استراتيجية لها أبعاد أخرى، وفيما يبدو من مقالات في صحيفة الأهرام أن المصريين اعتبروها علاقات امتلأت الحاجة المشتركة بين كل من الدولتين لأن كليهما يعاني من عزلة دولية خانقة، وفي ذلك يقول السيد رئيس تحرير الإهرام (١١٠) (إن تطور العلاقات السودانية الإيرانية أملت احتياجات اقتصادية وحاجات عسكرية لمواجهة جون قرنق، وإيران تريد من خلال هذه العلاقة الضغط على الولايات المتحدة ودول الخليج لإدخالها في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج، لأنها من خلال وجودها في السودان تصبح مطلة على الخليج العربي والبحر الأحمر) ويذكر كاتب آخر هو أحمد نافع (١١١) (إن الوجود الإيراني بالسودان يفتح لها أكثر من مجال للانطلاق في إفريقيا التي أصبحت هدفاً مشتركاً للقوي الاستثمارية العالمية لوفرة مواردها وسعة حجم استهلاكها).

بيد أن هذه النظرة التي تعد وجود إيران في المنطقة لدوافع اقتصادية سرعان ما تغيرت وربما يعود ذلك لعدة أسباب، منها أن عمليات صيف العبور في السودان وانهيار النظام الإثيوبي والتشادي ربما عد في جمهورية مصر أنه تم من خلال أيدي إيرانية، أو إن القوي الدولية حذرت مصر من تنامي الوجود الإيراني في حدودها الجنوبية، أو أن المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي جعل الشكوك المصرية تتزايد حول السودان وعلاقته الخارجية، أو أن السودان بالفعل سعي لدعم المعارضة المصرية، أو أن كتابات إبراهيم نافع وبعض الكتاب الذين تحدثوا عن الأبعاد الاقتصادية في العلاقات السودانية المصرية كانوا يعبرون عن أفكار خاصة لا تمثل الرؤية الرسمية للمخططين السياسيين المصريين، والنقطة الأخيرة تتعلق بالبحث في صورته الشاملة حيث أنه ليس من الضروري أن كل ما يتم نشره في الإهرام يعني ذلك رؤية الدولة الرسمية.

وأول الإشارات لعلاقة السودان وإيران بالجماعات المتطرفة وردت (١١٢) في صحيفة الأهرام في أواخر ١٩٩٢، حيث ذكرت الصحيفة نقلاً عن صحيفة جزائرية أن هناك فريقاً إيرانياً في الخرطوم لإقامة إذاعة للمتطرفين - الجبهة الإسلامية للإنقاذ - وفي الأسبوع الثاني ذكرت أيضاً أن وكيل الخارجية الإيرانية المعروف بارتباطه بالإرهاب يمد زيارته للسودان.

ويمكن اختيار عدة عناوين رئيسية للتدويل على رؤية صحيفة الإهرام فيما يختص بالعلاقات السودانية الإيرانية وذلك في الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٤م.

- شبكة تلفزيونية ألمانية - ٣ آلاف جندي إيراني يشتركون في قتال متمردي السودان (١١٣).

- وزير الخارجية السودانية الأسبق - تنسيق بين البلدين لإنشاء إمبراطورية عاصمتها طهران (منصور خالد) (١١٤).

- الموت والمجاعة والخراب مواليد حكم التراخي الثمن الباهظ للحصول على التأييد الإيراني (١١٥).

- ندوة دولية في باريس - إيران تصدر الإرهاب إلى الدول العربية عن طريق الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان (١١٦).
- واشنطن تقرر إضافة السودان إلى قائمة الدول المؤيدة للإرهاب (١١٧).
- إيران أكثر الدول رعاية للإرهاب تزيد إرتباطها بالسودان (١١٨).
- المعارض السودانية تدين انعقاد مؤتمر المتطرفين بالخرطوم (١١٩)
- صحيفة أمريكية إيران تريد تحول السودان إلى قاعدة خارجية لنشاطها

(١٢٠)

- السودان يدرّب أجيالا جديدة من الإرهابيين (١٢١).
 - مسئول أمريكي لدينا أدلة على دعم السودان للجماعات الإرهابية (١١٢).
- ويلاحظ في في هذه العناوين بالرغم من خطورة محتواها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها أن مصادرها ضعيفة مثل شبكة تلفزيونية أو صحيفة أمريكية أو المعارضة السودانية (من الطبيعي أن تبالغ أي معارضة مسلحة لكسب المعركة الإعلامية) وكلها غير معززة بدليل حاسم بيد أن نشرها في الصحيفة ربما يدل على تخوف ما من العلاقات السودانية الإيرانية أكثر من أن يعبر عن واقع حقيقي له أدلته الملموسة.

أما في متون الأخبار في الصحيفة فقد أوردت (١٢٣) في هذه الفترة تقرير معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في لندن حول إيران والسودان، جاء فيه (أن إيران لها أطماع في الدول العربية وتحتل الجزر الإماراتية، وتسعى للتسلح بمبالغ طائلة، وتود الحصول على تكنولوجيا نووية، وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو تأييد الحركات الأصولية في كل من مصر وتونس والجزائر واضح، واستغلال الجبهة الإسلامية القومية لتحويلها لقاعدة إنطلاق لنشر التطرف في كل من مصر وتونس والجزائر، أما السودان فإن زعيمه الترابي لا ينفى عن نفسه ولأبده تهمة الطموح لنشر رياح التطرف الإسلامي في الدول المجاورة).

وفيما يبدو أن العلاقات السودانية الإيرانية المتنامية والشكوك الدائرة حولها لم تكن قضية علاقات بين دولتين بقدر ما كانت صراعات دوليا ولد في منطقة أخرى هي منطقة الخليج العربي وذلك لعدة اعتبارات أهمها البترول الذي يقدر بأكثر من ٦٠% في هذه المنطقة من العالم، حيث وجد السودان نفسه مقحما في هذا الأمر أو أقحم نفسه نتيجة لعدة أسباب لعل من أبرزها حاجة السودان الاقتصادية خصوصا لسلة البترول بعد أن توقفت الإمدادات العربية، وتوافق إيديولوجيته السياسية جزئيا مع الرؤية الإيرانية.

وقد وجدت القوى العظمى في هذه العلاقات الجديدة سببا يمكن من خلاله تأزيم العلاقات العربية العربية، وأجبار بعض الدول تحت ضغوط الخوف شراء أسلحة وإجراء تنسيق أمنى مشترك وإجبارها على غض الطرف مثلا عن الحصار الأمريكي على العراق، أو تأييد خطوات السلام الإسرائيلي العربي، أو الوجود الأمريكي في دول الخليج بعد انتهاء الحرب بانسحاب العراق من الكويت وموافقته على كافة شروط الأمم المتحدة.

أضف إلى ذلك أن العلاقات المصرية الإيرانية كانت مقطوعة أصلا منذ أكثر من عقد من الزمان، عندما كانت هناك حكومة سودانية متفقة في كثير من النقاط مع النظام المصري بما في ذلك السلام مع إسرائيل.

ومن المعروف أن إيران ومصر لم يلتقيا في تاريخهما القريب وظلا على خلافتهما منذ أكثر من خمسين عاما، فحينما كان النظام المصري معاديا لإسرائيل داخلا معها في عدة حروب بداية من حرب ١٩٤٨، وحرب السويس ١٩٥٦م وحرب يونيو ١٩٦٧م، وحرب الإستنزاف ١٩٦٨-١٩٧٠ - وحرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت إيران أكبر داعم لإسرائيل بالوقود ولها سفارة نشطة في طهران، وعندما إتجه الرئيس السادات نحو السلام مع إسرائيل والإنخراط في المعسكر

الراسمالي، خرجت إيران من هذا المعسكر بعنف عن طريق الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وعندما ارتفع العلم الإسرائيلي في القاهرة أنزل في طهران.

ويذكر السيد محمد حسنين هيكل في كتاب (١٢٤) منشور حديثاً يستشف منه أن مصر هي التي بدأت بمعاداة الثورة الإيرانية والكيد لها من خلال السماح للطائرات الأمريكية بالإنطلاق من قواعد مصرية في الصعيد لإنقاذ الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية في طهران، وإيواء الشاه الإيراني بعد أن أطاحت به الجماهير الإيرانية في ثورة شعبية، وكل ذلك لتأكيد إستعداد مصر للإنخراط في كتلتها الراسمالية الجديدة.

وعند توريط العراق في حرب ضد إيران في ١٩٨٠م وجدت السلطات المصرية أن هذه الحرب تمكنها من التخلص من أسلحتها الروسية القديمة التي يعتمد عليها النظام العراقي في تسليح جيشه وبيعها له لأنها اعتمدت في تسليح جيشها بعد السلام على المعسكر الراسمالي، كما أنها بعثت (١٢٥) بمستشاريها العسكريين وطيارها ومهندسيها للعراق للمساهمة في الحرب، وبذلك تكون قد عوضت العسكريين المصريين قبيل تقاعدهم بفرصة ممتازة لتحسين أوضاعهم المعيشية من جهة وتنفيذ طاقاتهم القتالية من جهة أخرى، وكان لذلك الأمر مردود كبير على الإستقرار السياسي في مصر.

أضف إلى ذلك ونتيجة للمساعدة المصرية للعراق غض الأخير الطرف عن مقاطعة مصر اقتصادياً بحسب قرارات جامعة الدول العربية بعيد زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات لإسرائيل ١٩٧٧م، وبالتالي نشطت المبادرات التجارية وامدادات الحروب مثل الأغذية والأدوية والأكسية وغيرها، وزادت هجرة الأيدي العاملة المصرية للعراق لسد النقص في الأيدي العاملة العراقية التي اتجهت نحو ميادين النقل حتى أنها قدرت بالملايين.

ومما لاشك فيه أن إيران كانت تعرف الدور المصري في هذه الحرب وتأثيراته العسكرية والإعلامية خصوصاً على المواطنين العرب، مما قطع أي أمل في وجود تطبيع بين الدولتين في ظل وجود النظامين الحاكمين في كل منهما.

أما مسألة تصدير الثورة فلربما أخطأ الإعلام الإيراني في التركيز على هذا الأمر إبان تفجر الثورة نتيجة للحماس وعدم الخبرة السياسية، حيث جرت عليه مثل هذه الشعارات مصاعب جمة، واستعملت كدلالة على نوايا الثورة الإيرانية المبيتة، مع العلم أن النظام الإيراني الشيعي تكاد فرصته في نشر الثورة أن تكون معدومة في الدول العربية السنية فيما عدا العراق والبحرين.

وعند غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م تغيرت الصورة في المنطقة بزوال عدو إيران الأساسي المتمثل في حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق، مما سمح لإيران بالبروز كقوة إقليمية ضخمة مناوئة للوجود الأمريكي في الخليج، وثابتة عند أسوار مدينة القدس بحسب تعبير (١٢٦) محمد حسنين هيكل، والأهم من ذلك فيما يختص بمصر أن إيران رفضت الوجود المصري ضمن ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي، ورفضت كذلك كل محاولات التقارب أو إعادة العلاقات أو توجهات مصر بالتطبيع مع إسرائيل والإنخراط في المسيرة السلمية.

وعند ميلاد النظام الجديد في السودان وتعقيد علاقته مع الدول العربية الغنية بعد حرب الخليج، وإعلان الجماهيرية الليبية بين الفينة والأخرى رغبتها في قطع المواد البترولية المجانية عن السودان إتجه لإيران للتعاون الإقتصادي والتأذر السياسي، وربما لمساعدته في مجال التسليح، بيد أن تلك الخطوة زادت من تأزيم العلاقات مع مصر المتأزمة أصلاً نتيجة لتوجهات النظام الإسلامية، وموقفه من حرب الخليج، ثم أخيراً تعاونه مع إيران الدولة التي تعتبرها مصر من أكثر الدول المناهضة لها في العالم.

وقد ورد في الصحف المصرية (١٢٧) إن إيران والسودان يسمحان للإرهابيين بالتسلل عبر حدود مصر الجنوبية، ويسمحان أيضاً لشحنات الأسلحة بالوصول إلى أيدي المتطرفين، وأن هناك تنسيقاً مشتركاً لأسقاط النظام المصري.

وقد رد السودانيون بإنكارهم هذا الأمر وذكروا أن العمليات الإرهابية داخل مصر، مستمرة منذ الثمانينيات بحالتها الراهنة ولا يوجد تصعيد فيها، وعلى العكس منذ ذلك وتيرة العنف قد إنخفضت كثيراً عما كانت عليه في السابق، ولو وجدت مساعدات إيرانية سودانية كما تذكر الحكومة المصرية لثم استعراضها في أجهزة الإعلام المصرية المؤثرة سواء كانت أسلحة أو متطرفين.

وهناك بعض المؤشرات تبدو معززة لوجهة النظر السودانية ومنها أنه في بداية التسعينيات صدرت فتاوى من قادة الجماعات المتطرفة للإستيلاء على ذهب الاقباط المصريين واعتباره حلالاً، وهذه الفتوى تثبت جزئياً أن الجماعات المتطرفة كانت تعاني من أزمة تمويل بدليل لجوئها لخيار الإستيلاء على أموال الاقباط على خطورتها وإثارته للرأي العام ولو وجد تمويل مالى إيراني أو سوداني لما احتاجت هذه الجماعات للمال.

وثانى المؤشرات أنه في تلك الفترة أصدرت الحكومة المصرية أوامر مشددة لأصحاب المناجم التي تستعمل الدناميت بمسئوليتهم المباشرة عن هذه المادة بعد أن ثبت أن بعض الأسلحة التي استعملت في بعض الجرائم الإرهابية العنيفة كانت من الدناميت الذي يدخل في صناعة التعدين، وهى نقطة أخرى تثبت أن الحركات المتطرفة كانت لديها أزمة تسليح، كما تم ملاحظة سرقات أسلحة من مخازن الجيش، وحرص المتطرفون على الإستيلاء على سلاح الضحايا من البوليس عقب تنفيذ هجمات ضدهم.

وثالث المؤشرات أن إيران لها تجارب ثرة في دعم المعارضة المنطلقة ضد إسرائيل خصوصاً حزب الله، حيث استطاعت أن تلحق بإسرائيل خسائر فادحة على مدى سنوات قليلة من انطلاق المقاومة من جنوب لبنان للدرجة التي أجبرت (إسرائيل) على الانسحاب لأول مرة من أراض دول عربية دون قيد أو شرط، فلا يعقل في حالة دعمها للجماعات المتطرفة المصرية مع إتساع الحدود السودانية المصرية أن تكون محصلة هذا الدعم حوالي ٩ عمليات في أربع سنوات.

ويمكن أن نستنتج - وهو مجرد إستنتاج قد يصدق أو يكذب - أن أجهزة الإعلام المصرية ركزت على الدعم الإيراني السوداني للمتطرفين لمخاطبة قضايا داخلية في المقام الأول، فمن خلال الإعلان عن وجود دعم أجنبي للمتطرفين لضرب الاستقرار المصري سيؤدي ذلك تلقائياً إلى حالة عاطفية وطنية، وتدمج الجماعات الإسلامية بالخيانة، والتعامل مع عدو مما يسمح بأحكام رادعة مبررة أمام المواطنين ومخيفة لبقية أعضاء الجماعات الإسلامية.

أما الحادث العميق الذي أوصل العلاقات السودانية المصرية إلى أدنى مستوياتها كان محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م، بعد أن اتهمت الحكومة المصرية على لسان رئيسها بعد الحادث مباشرة بضلوع السودان في هذه المحاولة، ونفت الحكومة السودانية صحة الاتهام المصري، وكانت أبرز العناوين الرئيسية صحيفة الإهرام في تلك الفترة مايلي:-

- معارض سوداني البشير أبعد ما يكون عن الإسلام (١٢٨).
- النظام الثنائي المعزول (حول الثنائي البشير والترايبي) (١٢٩).
- زعيم حركة إستقلال جنوب السودان المحاولة الإجرامية كشفت الوجه القبيح لنظام البشير الترايبي (حول محاولة إغتيال مبارك) (١٣٠).
- نظام الترايبي ينتظر دفنه في مقبرة التاريخ (١٣١).

- وزير سوداني سابق: النظام السوداني يعذب الشعب (١٣٢)
- أبو عيسى السودان يعيش الإرهاب والفقر والمجاعة (١٣٣)
- سياسي سوداني بارز: نظام البشير مأساة الشعب السوداني (١٣٤)
- في بيان للجان الثورية: السودان أصبح وكرا للإرهاب العالي (١٣٥)
- مظاهرات عارمة ضد البشير بجامعة الخرطوم وإصابة وإعتقال ٧١ طالبا (١٣٦).

- أريتريا تطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات ضد السودان (١٣٧)
- تعاون بين السودان والعراق في مجال التخابر (١٣٨).
- وزيرة سودانية هاربة من جحيم البشير: الإعتقال والتعذيب مصير أي معارض (١٣٩)

- مجلة فرنسية السودان الأرض الموعودة للتطرف والأرهاب الجديد (١٤٠)
- ترايد أزمة الخبر (السوداني) وظهور أزمة بالمواصلات (١٤١)
- المعارضة السودانية تدعو الجيش والشرطة إلى الانضمام للجماهير (١٤٢)
- السودان يسب وزراء خارجية الدول الإفريقية (١٤٣)
- الثراني : السودان سيحرر العالم (١٤٤).
- حكومة إثيوبيا تتهم النظام السوداني بمحاولة إغتيال مبارك في أديس أبابا (١٤٥)

- معارض سوداني: الخرطوم تتآمر لقلب نظام الحكم في ليبيا (١٤٦).
- المعارضة الإريتيرية بالسودان تستعد لشن هجوم ضد قوات افورقي (١٤٧)
- حزب الأمة نظام البشير استخدم الأسلحة الكيماوية ضد المتمردين بالجنوب (١٤٨).

- مصرع ٥٠٠ جندي سوداني والحكومة تستعمل الأسلحة الكيماوية (١٤٩).

- الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠ شخصا بالنابالم (١٥٠)
- هذه هي أهم عناوين صحيفة الإهرام عقب محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا يوليو ١٩٩٥م والشهور التي تلتها ويمكن القول أنه في هذه الفترة شهدت العلاقات السودانية المصرية أسوأ حالتها.

وقد استمر تدهور العلاقات بعد ذلك لأكثر من عامين، وقد بدأ ذلك واضحا في صحيفة الإهرام، حيث أصبحت المعارضة السودانية والمتمثلة في التجمع الوطن الديمقراطي هي صاحبة الصوت الأعلى فيما يختص بالعلاقات المشتركة. ومن أكثر الصعوبات التي واجهت العلاقات بعد ذلك إعلان القاهرة أن ما يجري في جنوب وشرق السودان من عمليات حربية هو أمر داخلي يختص بالسودان، ولا علاقة لإثيوبيا وإريتريا ويوغندا بما يجري، وكان السودان قد اعتبر في أوائل العام ١٩٩٧م، أن إثيوبيا وإريتريا ويوغندا دخلت بجيوشها إلى حدوده تحت غطاء المعارضة السودانية، في عملية غزو واضحة، وكان تصريح الرئيس مبارك في هذا الخصوص مصدر غضب عارم للحكومة السودانية.

وذهبت صحيفة الإهرام في نفس الاتجاه الرسمي المصري حيث ذكرت في عناوين بارزة:

- قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تهاجم القوات الحكومية وتستولي على معظم ولاية النيل الأزرق (١٥١).

- المعارضة السودانية: الجيش السوداني محاصر في مدن الشرق والوسط والجنوب (١٥٢).
- المعارضة السودانية تحتل شمال كسلا والتراكي يهدد بمهاجمة إثيوبيا وإريتريا (١٥٣).
- التلفزيون الإثيوبي يبرز تصريحات مبارك بمعرض الكتاب حول الأوضاع في السودان (١٥٤) (وكان الرئيس مبارك ذكر في هذا المعرض أن ما يجري في السودان شأن داخلي).
- الباز مصر لا تتدخل في الشؤون السودانية (١٥٥).

مصادر ومراجع الباب الخامس :

- (١) حسن ساتي، حركة المد والجزر في العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ١٩٩١م، ص ص ١٢٢ - ١٢٥.
- (٢) صحيفة الإهرام ١ يوليو ١٩٨٩م.
- (٣) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
- (٤) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
- (٥) صحيفة الإهرام ٥ يوليو ١٩٨٩م.
- (٦) صحيفة الإهرام ٧ يوليو ١٩٨٩م.
- (٧) صحيفة الإهرام ١٠ يوليو ١٩٥٥م.
- (٨) صحيفة الإهرام ١/٧/١٩٨٩م.
- (٩) صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٨٩م.
- (١٠) صحيفة الإهرام ٧/٧/١٩٨٩م.
- (١١) صحيفة الإهرام ٧/٧/١٩٨٩م.
- (١٢) صحيفة الإهرام ٤/٧/١٩٨٩م.
- (١٣) صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٨٩م.
- (١٤) صحيفة الإهرام ٥/٧/١٩٨٩م.
- (١٥) صحيفة الإهرام ٢٥/٧/١٩٨٩م.
- (١٦) صحيفة الإهرام ٢٩/٧/١٩٨٩م.
- (١٧) صحيفة الإهرام ١٥/٨/١٩٨٩م.
- (١٨) صحيفة الإهرام ١٤/٨/١٩٨٩م.
- (١٩) صحيفة الإهرام ٢٠/٨/١٩٨٩م.
- (٢٠) صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٨٩م.
- (٢١) صحيفة الإهرام ٢١/٨/١٩٨٩م.
- (٢٢) صحيفة الإهرام ٢٠/٩/١٩٨٩م.
- (٢٣) صحيفة الإهرام ٢ يوليو ١٩٨٩م.
- (٢٤) صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
- (٢٥) المعتمد أحمد على الأمين، دور إتفاقيات السلام في تحقيق الإستقرار بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩، ص ٩١.
- (٢٦) د. عمار الشيخ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب والسلام في جنوب السودان ١٩٨٩-١٩٩٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية ٢٠٠١م.
- (٢٧) د. عبد الملك عودة، مستقبل العلاقات السودانية المصرية (مجلة السياسة الدولية) عدد يوليو ١٩٩٠م.
- (٢٨) فتحي على حسين، مشكلة الجنوب والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل ١٩٩٠م.
- (٢٩) صحيفة الإهرام ٧/١١/١٩٨٩م.
- (٣٠) صحيفة الإهرام ١٤/١١/١٩٨٩م.
- (٣١) صحيفة الإهرام ٢/٢٨/١٩٨٩م.
- (٣٢) صحيفة الإهرام ٧/١٠/١٩٨٩م.
- (٣٣) صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١٩٨٩م.
- (٣٤) صحيفة الإهرام ٢٨/١٠/١٩٨٩م.
- (٣٥) صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/١٩٨٩م.
- (٣٦) صحيفة الإهرام ٥/١٠/١٩٨٩م.
- (٣٧) صحيفة الإهرام ٩/١٠/١٩٩٠م.

- (٣٨) صحيفة الإهرام ١٠/٢٥/١٩٩٠م
 (٣٩) صحيفة الإهرام ١١/٥/١٩٩٠م
 (٤٠) صحيفة الإهرام ٢/٢٦/١٩٩٠م
 (٤١) صحيفة الإهرام ٢/١٢/١٩٩٠م
 (٤٢) صحيفة الإهرام ٣/٢٢/١٩٩٠م
 (٤٣) صحيفة الإهرام ٤/٢٥/١٩٩٠م
 (٤٤) صحيفة الإهرام ٤/٤/١٩٩٠م
 (٤٥) صحيفة الإهرام ٧/١٦/١٩٩٠م
 (٤٦) د. محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٩٥، الكويت ١٩٩٥م، ص ٢٣٣.
 (٤٧) المرجع السابق، ص ٣٣٥
 (٤٨) حسن ساتي، حركة المد والجزر في العلاقات السودانية - المصرية، مقال مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٩١م، ص ص ١٢٢ - ١٢٥
 (٤٩) صحيفة الإهرام ٥/٢٩/١٩٩٢م
 (٥٠) محمد حسين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، ط الثالثة، المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة ٢٠٠٢م ص ١٧٥
 (٥١) المرجع السابق ٢٣١.
 (٥٢) د. عبدالوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السودان، الناشر منتدى أبن رشد لنسب ١٩٩٥م، ص ٢٥.
 (٥٣) صحيفة الإهرام ٨/٦/١٩٩٠م
 (٥٤) صحيفة الإهرام ٨/١٤/١٩٩٠م
 (٥٥) صحيفة الإهرام ٨/٢٧/١٩٩٠م
 (٥٦) صحيفة الإهرام ٩/١٨/١٩٩٠م
 (٥٧) صحيفة الإهرام ٩/٢٥/١٩٩٠م
 (٥٨) صحيفة الإهرام ١٠/١٢/١٩٩٠م
 (٥٩) صحيفة الإهرام ١٠/١٦/١٩٩٠م
 (٦٠) صحيفة الإهرام ١١/١/١٩٩٠م
 (٦١) صحيفة الإهرام ١١/٢٩/١٩٩٠م
 (٦٢) صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٠م
 (٦٣) صحيفة الإهرام ١٢/٢٥/١٩٩٠م
 (٦٤) صحيفة الإهرام ١/٢٢/١٩٩١م
 (٦٥) صحيفة الإهرام ١/٦/١٩٩١م
 (٦٦) صحيفة الإهرام ٢/١٠/١٩٩١م
 (٦٧) صحيفة الإهرام ٣/٢٦/١٩٩١م
 (٦٨) صحيفة الإهرام ٤/١٩/١٩٩١م
 (٦٩) صحيفة الإهرام ٤/٢٢/١٩٩١م
 (٧٠) صحيفة الإهرام ٧/١٦/١٩٩١م
 (٧١) صحيفة الإهرام ٥/٢٧/١٩٩١م
 (٧٢) صحيفة الإهرام ٧/٢٠/١٩٩١م
 (٧٣) صحيفة الإهرام ٧/٢٣/١٩٩١م
 (٧٤) صحيفة الإهرام ١٢/٢٥/١٩٩١م
 (٧٥) صحيفة الإهرام ٥/٨/١٩٩١م
 (٧٦) صحيفة الإهرام ١٠/٩/١٩٩١م
 (٧٧) صحيفة الإهرام ٩/٧/١٩٩١م

٧٨) إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٣٠ - ٢٠٠٠م، إصدار جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم ٢٠٠١م، ص ١٦٤.

٧٩) صحيفة الإهرام ١٢/٢٧/١٩٩٣م

٨٠) صحيفة الإهرام ١٢/٢٢/١٩٩٣م

٨١) صحيفة الإهرام ٤/١/١٩٩٤م

٨٢) صحيفة الإهرام ٤/١٢/١٩٩٢م

٨٣) صحيفة الإهرام ٤/١٢/١٩٩٢م

٨٤) صحيفة الإهرام ٥/١٨/١٩٩٢م

٨٥) صحيفة الإهرام ٥/٢٦/١٩٩٢م

٨٦) صحيفة الإهرام ٧/١٥/١٩٩٢م

٨٧) صحيفة الإهرام ١٠/٤/١٩٩٢م

٨٨) صحيفة الإهرام ١١/١٢/١٩٩٢م

٨٩) صحيفة الإهرام ١٢/١٠/١٩٩٢م

٩٠) د. فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩م، ص ١٩٨٠م.

٩١) المرجع السابق، ص ١٩٧

٩٢) د. عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط أولي، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م ص ١٦٩.

٩٣) المرجع السابق، ص ٢١٩.

٩٤) أحمد حسين حسن، الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، ط أولي الدار الثقافية للنشر القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٢٤.

٩٥) د. عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٥٤

٩٦) أحمد حسين حسين، الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، مرجع سابق، ص ٢٣.

٩٧) إبراهيم نافع، افق التسعينيات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، طبعة ثانية ١٩٨١م، ص ٥١.

٩٨) د. عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٩٩) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

١٠٠) د. فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٩٧.

١٠١) د. فؤاد عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

١٠٢) المرجع السابق، ص ١٦٩.

١٠٣) إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الاقنعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط أولي، ١٩٩٤م، القاهرة ص ٨.

١٠٤) د. فؤاد عبدالرحمن البنا الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، مرجع سابق ص ٤٧٩.

١٠٥) المرجع السابق، ص ٤٥١

١٠٦) المرجع السابق، ص ٤٨٤

١٠٧) المرجع السابق، ص ٤١٥

١٠٨) المرجع السابق، ص ٤٤٢

١٠٩) المرجع السابق، ص ٤٤٥

١١٠) صحيفة الإهرام ١٢/٢١/١٩٩١م

صحيفة الإهرام ١٧/٧/١٩٩٢م	(١١١)
صحيفة الإهرام ٨/١٢/١٩٩٢م	(١١٢)
صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٣م	(١١٣)
صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٣م	(١١٤)
صحيفة الإهرام ١٩/٥/١٩٩٣م	(١١٥)
صحيفة الإهرام ٨/٥/١٩٩٣م	(١١٦)
صحيفة الإهرام ١٥/٨/١٩٩٣م	(١١٧)
صحيفة الإهرام ٢/٥/١٩٩٣م	(١١٨)
صحيفة الإهرام ٣٠/١١/١٩٩٣م	(١١٩)
صحيفة الإهرام ٢٨/٤/١٩٩٤م	(١٢٠)
صحيفة الإهرام ١٧/٥/١٩٩٤م	(١٢١)
صحيفة الإهرام ١٦/٦/١٩٩٤م	(١٢٢)
صحيفة الإهرام ١٩/٥/١٩٩٥م	(١٢٣)
محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، مرجع سابق ص ١٥٢	(١٢٤)
محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك أي كابول، مرجع سابق، ص ٢٥٦	(١٢٥)
محمد حسنين هيكل، <u>ازمة العرب ومستقبلهم</u> ، دار الشروق، ط ثانية القاهرة ٢٠٠٢م، ص ٤٦	(١٢٦)

صحيفة الإهرام ٧/١/١٩٩٤م	(١٢٧)
صحيفة الإهرام ١/٧/١٩٩٥م	(١٢٨)
صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٩٥م	(١٢٩)
صحيفة الإهرام ٢/٧/١٩٩٥م	(١٣٠)
صحيفة الإهرام ٥/٧/١٩٩٥م	(١٣١)
صحيفة الإهرام ١١/٧/١٩٩٥م	(١٣٢)
صحيفة الإهرام ١٢/٧/١٩٩٥م	(١٣٣)
صحيفة الإهرام ٢٥/٧/١٩٩٥م	(١٣٤)
صحيفة الإهرام ٣١/٧/١٩٩٥م	(١٣٥)
صحيفة الإهرام ٣٠/٧/١٩٩٥م	(١٣٦)
صحيفة الإهرام ٨/٧/١٩٩٥م	(١٣٧)
صحيفة الإهرام ٤/٧/١٩٩٥م	(١٣٨)
صحيفة الإهرام ٨/٨/١٩٩٥م	(١٣٩)
صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٩٥م	(١٤٠)
صحيفة الإهرام ١١/٩/١٩٩٥م	(١٤١)
صحيفة الإهرام ١٣/٩/١٩٩٥م	(١٤٢)
صحيفة الإهرام ١٣/٩/١٩٩٥م	(١٤٣)
صحيفة الإهرام ٢٢/٩/١٩٩٥م	(١٤٤)
صحيفة الإهرام ٢/٩/١٩٩٥م	(١٤٥)
صحيفة الإهرام ٨/٩/١٩٩٥م	(١٤٦)
صحيفة الإهرام ٢/١٠/١٩٩٥م	(١٤٧)
صحيفة الإهرام ٣٠/١١/١٩٩٥م	(١٤٨)
صحيفة الإهرام ٢٦/١١/١٩٩٥م	(١٤٩)
صحيفة الإهرام ٢٨/١١/١٩٩٥م	(١٥٠)
صحيفة الإهرام ١٤/١/١٩٩٧م	(١٥١)
صحيفة الإهرام ١٥/١/١٩٩٧م	(١٥٢)
صحيفة الإهرام ٢٦/١/١٩٩٧م	(١٥٣)
صحيفة الإهرام ٢١/١/١٩٩٧م	(١٥٤)
صحيفة الإهرام ٣١/١/١٩٩٧م	(١٥٥)

الباب السادس

تناول صحيفة الإهرام القاهرية للشأن السوداني
يوليو ١٩٩٨م - يناير ٢٠٠٠م

في الشهور القليلة التي أعقبت قصف مصنع الشفاء للأدوية في ٢١ يوليو ١٩٩٨م شهدت العلاقات السودانية المصرية جموداً شبيهاً بالحياد فيما يختص بأخبار الحكومة السودانية والمعارضة، حيث برزت في تلك الحقبة بصحيفة الإهرام (١) أخبار مبتثرة حول ما يدور في السودان، وفي هذا الصدد أبرزت الصحيفة قرار النظام السوداني حول تشكيل محكمة عسكرية سودانية للصادق المهدي وابنه وكبار مساعديه لدورهم في الأنشطة العسكرية المعارضة لحكومة السودان والتفجيرات التي حدثت في مدينة واد مدني، وذكرت الصحيفة أن هؤلاء المعارضين يواجهون تهمة تقويض النظام الدستوري وإثارة الفتنة والتستر حيث يواجهون حكماً بالإعدام أو المؤبد، ومن جانبها لم تعلق صحيفة الإهرام على هذا الخبر بعد أن اكتفت بإيرازه داخل الصحيفة.

ومن أمثلة الأخبار التي طغت على سطح هذه الحقبة أخبار الحرب الأهلية المشتعلة في جنوب السودان، حيث اكتفت الصحيفة في أغلب الأحيان بإيراد الخبر دون التعليق عليه في الصفحات الداخلية للصحيفة ومن ضمن هذه الأخبار نجد (٢) (أعلن مصدر رسمي سوداني أن القوات الحكومية السودانية قتلت ٤٥ متمرداً سودانياً في معارك جرت بالجنوب).

ولم تنس الصحيفة في تلك الفترة إبراز بعض نقاط الخلاف مع الحكومة السودانية في عدة قضايا ومن أهمها إتهام الحكومة السودانية بعدم التعجل في طي صفحة دعم الأنشطة الإسلامية (الإرهابية بحسب الصحيفة) المعارضة لمصر، وإيواء جماعات منهم، والجدير بالذكر أن الحكومة السودانية اتخذت ظاهرياً عدة مسارات لتحسين العلاقات مع مصر ربما لحماية نفسها ضد الجبهة المسلحة العريضة التي تكونت ضدها في السابق، والمكونة من كل من إريتريا وإثيوبيا ويوغندا بالإضافة إلى كينيا من وراء ستار (تحتضن رئاسة الحركة والدعم اللوجستي).

وأثارت صحيفة الإهرام (٣) أيضاً الخلاف حول عودة الممتلكات إلى مصر والتي فيما يبدو أن الحكومة السودانية رفضت عودتها في شكلها القديم، وأبرزت في أحدي أخبارها أن وزير الإعلام السوداني ذكر أنه لا خلاف على عودة الممتلكات إلى مصر، وأظهرت تحفظه فيما يختص بالمؤسسات التعليمية، حيث ذكر الوزير أن للسودان أفكاره الخاصة فيما يتعلق بها.

أما الحدث الأكثر أهمية في تلك الحقبة والذي جعل أخبار السودان تأخذ أهمية متزايدة تمثل في قصف الولايات المتحدة الأمريكية لمصنع الشفاء في الخرطوم ضمن عدة أهداف أخرى في أفغانستان رداً على تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام بحسب الدعاوي الأمريكية، في إطار حربها المعلنة ضد الإرهاب الدولي كما تذكر.

أما تناول صحيفة الإهرام فقد كان كالاتي.

ففي عدد صبيحة اليوم الذي تلي الضربة الأمريكية أبرزت صحيفة الإهرام (٤) هذا الخبر في صفحتها الأولى بعناوين كبيرة، ومن هذه العناوين "المحللون" والدبلوماسيون يقولون أن الولايات المتحدة اكتوت بنار الإرهابيين الذين احتضنتهم - ومن الواضح أنها ربما تقصد من هذه العناوين - الأفغان الذين حاربوا ضد الاتحاد السوفيتي بين أعوام ١٩٧٩-١٩٨٩م بتمويل أمريكي سعودي، وجاء في الخبر أن المستهدف الأول من هذه الغارات أسامة بن لادن الذي جند آلاف الأصوليين، وتحول أخيراً إلى أكبر راع للإرهاب الدولي.

وجاء في الصفحة الأولى أيضاً في نفس الصحيفة (٥)، وتحت عنوان رئيسي أن الغارات ستردع الإرهابيين عن شن هجمات في المستقبل، وجاء في متن الخبر أن خبيراً أمريكياً متخصصاً في مكافحة الإرهاب أكد أن إقدام الولايات المتحدة على توجيه ضربات صاروخية لقواعد الإرهاب في أفغانستان والسودان يحمل أكثر من رسالة ذات مغزى ودلالة، فالرسالة الأولى هي أن الأشخاص الذين الحقوا ضرراً بالسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام قد عوقبوا، والرسالة الثانية هي ردع الجماعات الإرهابية عن القيام بأعمال مماثلة في المستقبل.

وفي الصفحة الأولى أيضاً من نفس الصحيفة وتحت عنوان رئيسي كلينتون الضربات لا تستهدف العرب أو المسلمين، جاء في متن الخبر أن الرئيس كلينتون بعث برسالة لبعض زعماء المنطقة ذكراً فيها أن الضربات الموجهة للسودان وأفغانستان لا تستهدف العرب والمسلمين. وفي الصفحة الأولى أيضاً والتي خصصت بأكملها لخبر الضربات الأمريكية جاء وتحت عنوان بارز - أن مصر تطالب مجلس الأمن بالقضاء على الإرهاب - وجاء في متن الخبر أن مصر تدعو إلى عقد مؤتمر دولي على مستوى القمة لمكافحة الإرهاب، وذلك في بيان رسمي، ثم وضحت بالتفصيل بعد ذلك خبر الضربة، وحرصت على القول أن معسكرين للمتطرفين الإسلاميين قد دمرتا تماماً في منطقة خوست بأفغانستان.

وابرزت في نفس الوقت تصريحات وزير الخارجية السودانية داخل متن الخبر حين ذكرت أن الوزير السوداني قال إن أي ضربة جديدة للسودان لن تمر دون عقاب. وبعد هذه الفقرة مباشرة داخل متن الخبر أبرزت تصريحات الرئيس الأمريكي أيضاً، والذي ذكر أن القصف يعد بداية حرب طويلة المدى ضد الإرهاب، وذكر أن القصف تم بعد التأكد من تورط عملاء ابن لادن في نفس السفارتين.

ثم أبرزت تصريحات ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي الأمريكي والذي ذكر فيها أن الصور التي التقطت تؤكد أن المصنع السوداني قد دمر تماماً وأن هذا المصنع ملك لابن لادن. وحرصت صحيفة الإهرام (٦) على إبراز دور أحد الإسلاميين المصريين وهو أيمن الظواهري في التدبير والإشتراك في التخطيط لأعمال إرهابية بالإشتراك مع ابن لادن.

وجاء في نفس هذا الخبر أيضاً وفي آخر فقرات منه أن مجلس الوزراء السوداني قرر سحب الثقة الدبلوماسية السودانية من واشنطن وذكرت أن السودان قدم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي مطالبة بأن يرسل المجلس فريق تحقيق للتأكد من أن مصنع الشفاء لا ينتج أسلحة كيميائية. ثم أضافت الصحيفة أن الضربات الأمريكية أثارت ردود فعل فورية وغاضبة في العديد من العواصم العربية، وجاءت أبرز هذه الإدانات من ليبيا والعراق وحزب الله في لبنان.

وفي عنوان متوسط بالصفحة الأولى أيضاً وتحت عنوان البشير يتهم كلينتون بالكذب، والجامعة العربية تدين قصف الخرطوم - جاء في الخبر (٧) وصف لردود فعل القيادة السودانية والشارع السياسي السوداني، وبدأ في منته تعاطف بعض جموع الشعب السوداني مع الحكومة السودانية تعاطفاً كبيراً، والذين وصفوا بحسب الصحيفة بأنهم شعروا بالصدمة، كما أنهم حصبوا مبني السفارة الأمريكية بالخرطوم، وعرضت كذلك بيان الحكومة الذي يتهم جماعات المعارضة السودانية بتضليل واشنطن عن طبيعة المصنع.

وفي صفحة داخلية هي صفحة قضايا (٨) وآراء جاء تحت عنوان صغير - رأي صحيفة الإهرام القاهرية حول ما يحدث في الساحة السياسية من تطورات مختلفة، ومنها القصف الأمريكي على السودان وأفغانستان، حيث ذكرت الصحيفة أن هناك جريمة إرهابية وقعت ضد السفارات الأمريكية في شرق إفريقيا، وجاء التنفيذ من قبل عناصر إرهابية فلسطينية ومصرية وسعودية، وتتبع هذه العناصر لأسامة بن لادن، وهناك أطراف عديدة شاركت بالتخطيط ضد المصالح الأمريكية.

إن ما يسمى بعناصر إرهابية محدودة تعمل لأهداف محدودة صار الآن من الماضي، حيث أصبحت شبكات إرهابية منظمة تنتشر في مناطق مختلفة من العالم، وتضم عناصر متعددة الجنسيات، تعمل بسهولة عبر حدود الدول وتشن ما يشبه حروباً صغيرة على فترات متباعدة لتحقيق أهداف معقدة، لذلك يجب التعامل مع كل ذلك التخطيط بجهد دولي لا يقل تنظيماً عما يفعله الإرهابيون..

وفي صفحة قضايا وآراء في نفس الصحيفة (٩) جاء تحت رأي الإهرام أيضاً وتحت عنوان بارز المواجهة الجماعية للإرهاب: الحل فيما مائي :

ليس هناك أحد يوافق على أن تستمر هذه الممارسات الإرهابية بلا وازع، بل إن الجميع يودون أن تنتفش إلى غير رجعة، ولكن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة أمس الأول بضرب قواعد للجماعات الإرهابية في أفغانستان والسودان يدخل في نطاق النظرة القصيرة لمواجهة خطر أصبح في مقدمة الأخطار التي تهدد أمن واستقرار الشعوب.

صحيح أن الولايات المتحدة تعرضت لعدة أحداث إرهابية ولكننا نتسائل لماذا تأخرت كل هذا الوقت في الرد عليها، ولماذا هذا التوقيت بالذات، هل جاء هذا التوقيت لانقضاء الرئيس الأمريكي كلينتون بعد فضيحة مونيكا جيت.

نستطيع أن نفهم ما جرى على أنه نتيجة منطقية لتصاعد حدة تهديدات جماعات الإرهاب للمصالح الأمريكية، ولكن أفراد الولايات المتحدة بالعمل وحدها ليس هو الحل، وذلك لأن من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى تعاطف بعض القطاعات الجماهيرية مع الإرهابيين أنفسهم، وهو ما ليس مطلوباً بالطبع، أن الحل المطلوب هو عمل جماعي دولي، كما قال الرئيس حسني مبارك مراراً وتكراراً.

أما صحيفة الإهرام في يوم ٢٣ أغسطس ١٩٩٨ فقد خصصت كل صفحتها الأولى (١٠) تقريباً لحدث الغارة الأمريكية على السودان وأفغانستان، وجاء في الصفحة الأولى وتحت عنوان بارز: أمريكا تواصل حملتها الدبلوماسية لاحتواء مضاعفات الهجومين العسكريين، كلينتون يجمد أرصدة بن لادن ويتوعد بحرب طويلة الأمد ضد الإرهاب، وجاء في متن الخبر أن المسؤولين الأمريكيين كفوا إتصالاتهم بقيادة الدول العربية والعالم لشرح الموقف الأمريكي، وحشد التأييد لواشنطن في شن حرب ضد الإرهاب، وذكرت الصحيفة أن مارتن انديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط قاد سلسلة اجتماعات مع السفراء والصحفيين العرب في واشنطن لتفسير مبررات العمليات العسكرية ضد السودان وأفغانستان، وأكد انديك أن واشنطن لديها دلائل قاطعة على تورط بن لادن المقيم في أفغانستان، والذي يشارك في ملكية مصنع الشفاء في السودان، وكرر الاتهامات الأمريكية بأن الخرطوم تعلم أن المصنع ينتج غاز (في - أكس).

وذكرت انديك بحسب صحيفة الإهرام أن الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في خندق واحد، حيث تتعرض لتهديدات إرهابية كتلك التي تواجهها بلاده، وأشار في هذا المجال إلى مصر والجزائر والسعودية والأردن، ودول أخرى بالخليج، وفيما يبدو أن إنديك تعمد ذكر هذه الدول تحديداً ليشعرها بأن خطر الإرهاب يشملها كذلك، وأن العدو واحد.

ونشرت الصحيفة (١١) وجهة النظر السودانية التي تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق حول مصنع الشفاء، وأوضحت كذلك أن المجموعة العربية في المنظمة الدولية تؤيد دعم مطلب السودان، وحرصت الصحيفة (١٢) أيضاً على تأكيد دور أيمن الظواهري حيث ذكرت أنه صرح بأن الحرب ضد أمريكا مازالت في بدايتها وأن على الولايات المتحدة أن تتقرب رداً على هجومها على أفغانستان.

ومن الواضح أن صحيفة الأهرام في هذا السياق تتجاذبها عاطفتان أو رأيان مختلفان، فالرأي الأول وهو الغالب حتى الآن يدعو إلى محاربة أوسع للأرهاب في العالم، وربما تعنى بالإرهاب من وجهة نظرها (الصحيفة) الجماعات الدينية الأصولية التي تحارب الحكومة المصرية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى اليوم، وقد نجحت هذه الجماعات طوال هذه المدة في ممارسة ضغط مسلح بصورة متزايدة على الحكومة المصرية، استهدف رجال السلطة الحاكمة أساساً والمؤسسات الاقتصادية والمالية، ويمكن أن نقول إنه ألحق ضرراً متزايداً بالحكومة المصرية، كما أن الحكومة المصرية من جهتها وجهت ضربات عنيفة للجماعات الأصولية، واستطاعت عن طريق الاعتماد على القوة المسلحة وحدها دون الحوار أن تخفف من أنشطتهم، كما أنها استطاعت القاء القبض على معظم قياداتها والمنتسبين إليها داخل القطر المصري، لذلك جاء اتجاه الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة الجماعات الإسلامية صاباً في مصلحتها، ويمكن بالتالي من القضاء على أنشطة الجماعات الإسلامية في الخارج، خصوصاً وأن هذه الجماعات اتخذت من أوروبا وأمريكا مراكز إعلامية ومالية لتسيير أنشطتها في العالم العربي.

أما الرأي الآخر في الصحيفة وهو الاضعف صوتاً فيتمثل في إستتكار قصف دولة عربية مجاورة مهمة لمصر، مع العلم أن مصر ذاقت طوال عهدها الديمقراطية والناصرية مرارة التدخل العسكري الخارجي (بحسب إحدى المقالات) وبنيت فلسفتها على تجريم مثل هذه المسالك، كما أن الرأي العام المصري يستنكر أن تقوم قوة عربية بمهاجمة دولة عربية مهما كانت الأسباب، باعتبار أن الغرب هو من أنشأ دولة إسرائيل، وهو من تسبب في كثير من المآسي التي نزلت على الوطن العربي.

أضف إلى ذلك أن الحكومة السودانية والمصرية حاولتا في المدة الأخيرة تحسين العلاقات بينهما برغم كثير من القضايا العالقة بينهما وعلى رأسها الوجود الإسلامي المصري في السودان (الجماعات الإرهابية بحسب الوصف المصري) وعودة الممتلكات المصرية، والاتجاهات الإسلامية الراديكالية التي تتبناها الحكومة السودانية، والتي تتخوف الحكومة المصرية منها ومن إنتشارها داخل حدودها أو الأتداء بها ومحاولة تقليدها.

والرأي الثالث ربما يتمثل في أن الحكومة المصرية نظرت إلى الشارع السوداني غير المسيس في قطاع حزبي معين، والذي دون شك يشعر بالغضب جراء ضرب منشأة حيوية داخل أراضيه، لذلك لم تذهب بعيداً في تأييد الضربة الأمريكية ضد السودان، بالرغم من الإرتياح الظاهر الذي وضع من خلال الحرص على إبراز المبررات الأمريكية، خصوصاً ذلك التبرير الذي ساقه الرئيس الأمريكي كلينتون وقال فيه إنه لا يستهدف العرب أو المسلمين جراء هاتين الغارتين، كما حرصت صحيفة الإهرام على إظهار تصريحات أيمن الظواهري الإسلامي النشط في حركات مقاومة الحكومة المصرية، إضف إلى ذلك أن الصحيفة وكما إتضح مع السياق السابق حاولت توضيح مخاطر الإرهاب الدولي الذي تتعرض له بعض حكومات العالم ودعوتها لقيام مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

ومن جهة أخرى حرصت الصحيفة أيضاً على إيضاح وجهة النظر السودانية في الغارة الأمريكية ضد أراضيه، ولعل هذا التوضيح يأتي من وجهة نظر منهجية بحثة لا بد منها لرؤية الحدث من جميع الزوايا، وسنري فيما بعد أن وتيرة التأييد بعد ذلك والتعاطف زادا مع الحكومة السودانية في صحيفة الإهرام القاهرية، ربما يرجع ذلك الأمر إلى التماس وجهة نظر الشارع المصري التي تعاطفت مع السودان، كما أن الرغبة في عدم قطع العلاقات بشكل شبه نهائي في هذا المنعطف التاريخي حد من التأييد للحرب ضد الإرهاب كما تسميها صحيفة الإهرام.

وأوردت صحيفة الإهرام (١٣) أيضاً في نفس العدد تصريحات لوزير الخارجية المصري حول إحداث الهجوم الأمريكي حيث ذكر أن الموقف المصري بخصوص الإرهاب يتمثل في معالجته من خلال الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة، وذكر أن بيان الحكومة المصرية كان واضحاً في مناهضة الإرهاب، إلا أنه طالب من مجلس الأمن أن يتخذ مبادرات في هذا الخصوص بدلاً من أن تقوم دولة واحدة بتطبيق القانون، وفيما يبدو من بيان الموقف المصري أنه لا يتشكك في دعم الإرهاب من قبل السودان وإفغانستان بصورة مبدئية، وإنما يرغب في أن يكون العقاب من المؤسسات الدولية بدلاً من أن تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وحرصت صحيفة الإهرام (١٤) على إبراز المقابلة التي أجراها وزير الخارجية المصري مع وفد من التجمع الوطني الديمقراطي، وتصرّيات الأخير (التجمع) بأن القصف الأمريكي للسودان إنما هو نتيجة طبيعية لممارسات وسياسات الجبهة الإسلامية التي أثارَت عدااء المجتمعين الإقليمي والدولي.

وفيما يبدو من تصريحات وتأكيدات عديدة من قبل الحكومة المصرية حول تورط السودان في دعم الإرهاب (الجماعات الإسلامية) مستندة على وقائع محددة ومرصودة من الجانب المصري، والذي لا شك فيه أن السودان بعد إلغاء تأشيرة الدخول لمواطني الدول العربية في العام ١٩٩٤م وصل إليه عدة مئات من الناشطين الإسلاميين المطلوبين من قبل دولهم، من مختلف أنحاء الوطن العربي (وهذه حقيقة تاريخية)، وإتخذوا من السودان مركزاً مهماً لإدارة انشطتهم، وكان لحركة الجهاد المصرية وجود كذلك في السودان بقيادة زعيمها أيمن الظواهري المطلوب الأكثر أهمية للحكومة المصرية.

صحيح أن الحكومة السودانية بررت قرارها بإلغاء التأشيرات للمساهمة في تنشيط الإستثمار العربي من خلال تسهيل حركة مرور القادمين إلا أن ذلك التبرير فيما يبدو لم يكن مقنعاً للدول العربية، وقد تطور هذا الأمر فيما بعد لدرجة إتهام السودان بتسهيل مهمة بعض المصريين لإغتيال الرئيس المصري في أنيس أبابا في يونيو ١٩٩٥م.

وقد دفعت هذه الأحداث بالحكومة السودانية للعودة مجدداً إلى نظام منح التأشيرات، كما أنها ذكرت أنها راجعت جميع قوائم المتواجدين في أراضيها وسلمت بعض المتورطين في قضايا إرهابية مثل كارلوس للجهات التي تطلبه، وطردت جميع من تشكك في خطورته إلى خارج السودان.

وقد استمرت أعمال المراجعة هذه طوال عام ١٩٩٧م، وهو عام شهد فيه السودان حرباً متصاعدة مع إريتريا وإثيوبيا وبوغندا بالإضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الوطني الديمقراطي.

وربما دفعت هذه الحروب المتزايدة التي يقودها جيران السودان الإفريقيون الحكومة السودانية إلى مراجعة سياستها بخصوص الحكومة المصرية، ومحاولة التصالح معها لعل ذلك يشكل حماية مافي وجه تصاعد الحرب الخطيرة التي امتدت في ثلاثة جهات ساخنة.

وعندما تم قصف مصنع الشفاء للأدوية كانت العلاقات المشتركة على حيادها السابق وربما توترها بعد أن ظلت عدة ملفات عالقة بين البلدين مثل الممتلكات المصرية والملف الأمني، والمعارضة السودانية في القاهرة والتي تنشط عسكرياً على حدود السودان الشرقية، أضف إلى ذلك أن الحكومة المصرية ربما كانت تراهن وحتى ذلك الوقت على عدم صمود الحكومة السودانية في وجه الحرب المتصاعدة على جبهاتها الثلاث، مع وجود عدااء دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

وحرصت صحيفة الإهرام أيضاً في عددها يوم ٢٣ أغسطس وفي الصفحة الأولى (١٥) على إبراز تصريحات د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف حول ما جري في السودان

وإفغانستان حيث صرح بإدانتته للعدوان ضد الأبرياء الآمنين، وايد في نفس الوقت تصريحات الرئيس مبارك التي دعت لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وقد وصف فضيلة المفتي الإرهاب بأنه نكبة على الدين والدنيا معا.

وفي نفس الصفحة الأولى (١٦) أيضاً أبرزت صحيفة الإهرام بخط عريض . عشرة آلاف سوداني يتظاهرون في الخرطوم - ونقلت تصريحات الرئيس البشير الذي قال إن السودان لن يركع إلا لله مؤكدا تصميمه على رد العدوان.

وجاء تحت رأي الإهرام (١٧) في الصفحات الداخلية للصحيفة وتحت عنوان ضرورة التصدي الجماعي للإرهاب مايلى: إن على المجتمع الدولي أن يتصدي للإرهاب بكل حسم كجريمة شنعاء في حق البشرية، وكوباء دفين بدأ يستشري في جسد المجتمع الدولي، مستهدفا الأبرياء العزل الذين لا ذنب لهم ولا جريرة، ومصر ترى أن الوقت قد حان للتعامل مع تلك الحفنة الشريرة من الإرهابيين بكل يقظة حتي تتم محاصرتهم وقطع جميع خطوط الإمداد عنهم، فالإرهاب الذي يستهدف الآمنين ويعرض حياة الأبرياء للخطر يتطلب وقفة حاسمة وسريعة من المجتمع الدولي لكشف مصادر التمويل وخطوط الإتصال.

وإذا كان يبدو للوهلة الأولى أن الأعمال الفردية المضادة للإرهاب قد تحقق أهدافها في تحجيمه أو القضاء عليه فإن أبعاد الواقع العلمي يشير إلى غير ذلك، لأن مثل تلك الأعمال الفردية لها مخاطرها العديدة والتي قد تتيح للأرهابيين ارضية جديدة من خلال كسب المزيد من التعاطف معهم، بما يؤدي إلى ضياع القضية وإفلات المجرمين.

ولذلك فإن الإرهاب كجريمة موجهة ضد الأبرياء لا يمكن السكوت عليه، خاصة وأن المجتمع الدولي بأسره ينبذه بشدة ولايمانع في التعاون في مكافحته جماعيا ودوليا - انتهى.

من الواضح هنا أن صحيفة الإهرام ترى من خلال النص السابق أن عملية مكافحة الإرهاب كظاهرة عرفها المجتمع المصري منذ وقت مبكر نسبيا ربما لا يمكن معالجتها بسهولة إطلاق بعض الصواريخ هنا وهناك لإرهاب الأبرياء، وإنما تتعدى ذلك إلى ما هو أعقد بحيث تشمل قطع خطوط الإمداد، ومعرفة مصادر التمويل، وتبادل المعلومات بخصوص الجهات الضالعة والعناصر المتورطة، ووضع الإتفاقيات والمواثيق التي تحارب هذه الظاهرة في مؤتمر دولي مشهود، وغيرها من التدابير.

وأبرزت صحيفة الإهرام (١٨) أيضاً في صفحتها الأولى خبرا منقولاً عن صحيفة - لوفيجارو الفرنسية تحت عنوان - السودان أصبح مركزا للإرهاب وجاء في الخبر - أن السودان أصبح مركزا للإرهاب الدولي ومأوى قيادات التطرف الديني من حركة حماس والجهاد الإسلامي.

وذكرت الصحيفة في سياقها أن حي الرياض بالخرطوم يعد مأوياً أساسياً لمن يطلق عليهم المجاهدون الأفغان، وأشارت إلى أن مصنع الدواء الذي دمره القصف الأمريكي ينتج أدوية موجهة للعراق، وذكرت الصحيفة أن المصنع نفسه ينتج أسلحة كيمياوية، وقالت إن جامعة الخرطوم تعد نقطة لأشد المتعصبين والمتطرفين في العالم، وأن السودان يعد أحد أخطر بلاد العالم، تمرقه حرب أهلية راح ضحيتها مليون قتيل، ويعيش بفضل المعونات الخارجية فقط.

أما أعمدة صحيفة الإهرام فقد جاءت تحوي مختلف الآراء حول الغارة الأمريكية على السودان وإفغانستان، حيث اعتبر صاحب عمود صندوق الدنيا (١٩) أن مصنع الشفاء الذي ضرب في الخرطوم إنما هو مصنع أدوية يشتغل فيه ٣٥٠ عاملاً وعاملة ويلي ٥٠% من حاجة السودان للأدوية، ويصنع أدوية خاصة بالمalaria والمضادات الحيوية، وأدوية الطب البشري، ويذكر صاحب العمود أن من المفارقات العجيبة التي أعلنتها الأمم المتحدة أن لجنة النفط مقابل الغذاء أوصت أن يصدر هذا المصنع أدوية للعراق، والمصنع ملكية خاصة استوردت معظم آلاته

من أمريكا، وقام فنيون غربيون بتركيبه، ولو أنه كان مصنع غازات سامة كما تدعي أمريكا لقتل سكان نصف مدينة الخرطوم بعد ضربه بصواريخ كروز.

ماذا سيكون موقف أمريكا لو ثبت أن هذا المصنع للنواء، هل يعتذر الرئيس الأمريكي للشعب السوداني كما اعتذر لزوجته وناخبيه والشعب الأمريكي عن كذبه في علاقته بمونيكا لونيكي، هل يعتذر الرئيس الأمريكي للشعب السوداني عن القتل والجرحي الذين أصابهم الصواريخ الأمريكية دون أي ذنب جناه هؤلاء القتل والجرحي.

وجاء في عمود آخر في نفس الصحيفة بعنوان سياسة خارجية (٢٠) أن الرئيس الأمريكي أراد من خلال هذا القصف أن يثار من الأصابتين المؤلمتين اللتين هزتا رئاسته في وقت واحد تقريبا، وهما الاعتراف بعلاقته المحرمة والتفجيرات في سفارات أمريكا في كل من كينيا وتنزانيا ليبرهن من خلالهما أنه الرئيس الذي يملك إصدار قرارات الحرب والسلام.

وتساءل كاتب آخر في عموده من قريب (٢١) هل سبب الهجوم الأمريكي رغبة الرئيس كلينتون في القول إن إخطائه الأخلاقية في علاقته مع مونيكا لاصللة لها بقدراته وكفاءاته السياسية، وإذا كان ذلك كذلك فما ذنب الأبرياء في السودان وأفغانستان.

وفي عمود آخر تحت اسم - مجرد رأي - (٢٢) يذكر كاتبه أنه واحد من ملايين يعارضون سياسة النظام السوداني ويتمنون لو انتهى هذا النظام في السودان، إلا أنني بالقطع أعارض الأسلوب الذي اتخذته أمريكا ضد السودان، وهو لا ينم عن شيء سوى محاولة أهانة الوطن العربي بالذات.

ويكتب آخر مقالا في صفحة قضايا (٢٣) وآراء تحت عنوان - الولايات المتحدة والإرهاب - أنه إذا كان ضرب السفارتين عملا أهابيا بمعنى الكلمة فإن العمل الأمريكي يمثل عدوانا وهو أخطر من الإرهاب لأن منع العدوان له جهة محددة هي الأمم المتحدة ثبت فيه.

وفي نفس العدد أبرزت صحيفة الإهرام (٢٤) خبر إجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين لمساندة السودان عقب تعرضه للعدوان الأمريكي بقصف مصنع الشفاء للأدوية بحسب ما جاء في الصحيفة، وذكرت أيضا أن السيد عصمت عبدالمجيد استقبل مندوب السودان للجامعة العربية السيد أحمد عبدالحليم محمد، وذكرت الصحيفة أن الأخير عبر عن شكر السودان للأمين العام لمبادرته الأولى التي عبر فيها عن غضب الجامعة العربية على العدوان الأمريكي.

بيد أن هذا التعاطف الجزئي من مجموعة كتاب مستقلين في صحيفة الإهرام القاهرية مع السودان وادانتهم لما حدث لم يستمر طويلا إذ سرعان ما تدهورت العلاقات بشكل سريع عقب ذكر السودانيين ومن ضمنهم الرئيس البشير لعدة محطات تلفزيونية خارجية أن الطائرات التي قصفت المصنع أتت من الشمال، وربما فهم المصريون وغيرهم من حديث الرسميين السودانيين أن الطائرات انطلقت من قواعد مصرية أو عبرها وهذا فيما يبدو ما كان يقصده السودانيون، ويعني هذا الإتهام ضمنا أن مصر مشاركة بصورة جزئية أو كاملة في التخطيط لما حدث، وهذا الأمر مما لاشك فيه سبب لها حرجا كبيرا (الحكومة المصرية) مع شعبيها وشعوب المنطقة على ما فيه من عدم يقين.

لذلك جاءت إثارة هذا الموضوع في الصفحة الأولى (٢٥) وفي مكان بارز تحت عنوان موسي: كلام البشير عار من الصحة - وجاء في متن الخبر (تعليقا على ما ذكره الرئيس السوداني عمر حسن البشير في لقاء مع إحدى محطات التلفزيون العربية - من أن قصف الخرطوم تم بواسطة طائرات قدمت من الشمال، حيث أعرب عمرو موسي وزير الخارجية عن دهشته لذلك مؤكدا أنه كلام عار من الصحة جملة وتفصيلا ولا أساس له.

وفيما يبدو أن هذا الإتهام سبب توترا شديدا في العلاقات المشتركة، للدرجة التي دفعت بالرئيس السوداني أن ينفي (٢٦) في اليوم التالي مباشرة في مؤتمر صحفي أن تكون حكومته

قالت إن الطائرات الأمريكية انطلقت من أرض مصر، وذكر كما جاء في صحيفة الإهرام التي حرصت على إبراز هذا النبأ في صفحتها الأولى أن السودانيين لم يتهموا مصر بأي إتهام تحت عنوان رئيسي - السودان يتراجع من إتهام مصر بانطلاق الطائرات الأمريكية من أراضيها.

وفي اليوم الخامس بعد الأحداث في السودان وأفغانستان كانت الصفحة الأولى في صحيفة الإهرام القاهرية (٢٧) مخصصة لهذا الحدث وتداعياته أيضاً ولعل أبرز ما فيها فيما يختص بالسودان إبراز لقاء الرئيس مبارك بأعضاء مجلس جامعة الإسكندرية تحت عنوان رئيسي - مبارك يطالب بعقد قمة عالمية لمكافحة الإرهاب - حيث دعا إلى التوصل إلى إتفاقية ملزمة لكل الدول في شأن الإرهاب، وذكر الرئيس أيضاً أن هناك فرقا كبيرا بين الإسلام كدين تسامح ومجموعة قليلة منحرفة من المسلمين يتمسحون في الدين لتحقيق أهداف سياسية، أو إرتكاب جرائم لايرضي عنها الإسلام أو أي دين، وطلب الرئيس من علماء ومفكري العالم الإسلامي شرح المفاهيم الصحيحة عن الإسلام ومناهضة لجميع عمليات الإرهاب والتطرف التي أدت إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين ظلما.

وجاء في نفس الخبر أن الصحيفة (٢٨) سألته (حسنى مبارك) عن الموقف المصري من العمليات الإرهابية، وتنجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا والغارتين الأمريكيتين على بعض المنشآت الأفغانية والسودانية، حيث أكد الرئيس مجددا أهمية العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب، ووصف الرئيس مبارك ادعاءات السودان بأن طائرات قد أغارت من الشمال بأنه قول باطل، مؤكدا أن الأرض المصرية لا تستخدم في الاعتداء على أي دولة، وأن ذلك مبدأ يعرفه السودانيون جيدا، وقال الرئيس مبارك: أن مصر لا تساند النظام السوداني، ولكنها تقف إلى جانب الشعب السوداني في المحافل الدولية.

وجاء في الصفحة الأولى أيضاً وفي عنوان جانبي - مجلس الجامعة العربية يدين قصف مصنع الخرطوم - وجاء أسفل هذا العنوان مباشرة عنوان مماثل - بن لادن يتعهد لطالبان بعدم شن هجمات من أفغانستان - كما أن الصفحة الأولى جاء فيها كذلك عناوين مماثلة ذات صلة بالموضوع مثل سويسرا تنفي دخول الإرهابي أيمن الظواهري أراضيها - وعنوان آخر مثل إتجاه لطرده المتحدث باسم بن لادن في لندن - وفيما يبدو من سياق الأخبار الأخيرة أن السياسة المصرية تود الحصول على إدانات وأسعة ضد التنظيمات الإسلامية التي تورطت في العنف المسلح بأراضيها، ومحاولة إستثمار الغضب الأمريكي والعالمي في الحاق الهزيمة بخصومها الذين وجدوا ملاذات في أوروبا وأفغانستان والسودان وغيرها من الدول، وأخذوا من هناك في مناوشتها بحسب ما هو متاح في كل دولة.

كما أنها من جهة أخرى كانت تجد حساسية في تأييد معن للضربات الأمريكية ضد السودان باعتبار ذلك ربما يؤثر في العلاقات الشعبية أو الشارع السوداني الذي ربما غضب للضربات الأمريكية على أراضيها، وربما ذلك ما دفع الرئيس المصري للحديث عن نظام سوداني حاكم وشعب سوداني كما رأينا.

وفي ذات الصفحة الأولى (٢٩) برز لقاء عمرو موسى وزير الخارجية المصري مع رئيس حزب الأمة السوداني تحت عنوان - عقب لقاءه مع عمرو موسى: رئيس حزب الأمة السوداني يقترح إقامة وكالة لمكافحة الإرهاب - حيث جاء في متن الخبر أن الرجلين ناقشا قضية الإرهاب، وأكدوا أن معالجة ظاهرة الإرهاب الدولي لا تتم بالفعل ورد الفعل وإنما بالرؤية، وعلى أساس مؤتمر دولي، واقترح الصديق المهدي إقامة وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لوضع تعريف محدد للإرهاب وإجراء التفقيش والتحقيقات اللازمة لتعقب بؤر الإرهاب.

وفي سؤال لصحيفة الإهرام (٣٠) للسيد الصادق المهدي حول حادث القصف الأخير أجاب: إن المعارضة أصدرت بياناً بهذا الشأن طالبت بإيفاد بعثة تقصي حقائق من قبل الأمم المتحدة لتحديد أنشطة المصنع، وذكر أن الأمر لا يقتصر فقط على هذا المصنع وإنما هناك أيضاً ملابسات وشبهات حول أنشطة بعض المواقع المدنية التي تستغلها الحكومة السودانية كشركة - الطيران السودانية وقيامها بنقل السلاح، واستغلال النظام السوداني لمنظمة الدعوة الإسلامية والإغاثة الإفريقية في جوانب استخبارية، وذكر الصادق المهدي أن الحكومة الحالية في السودان تمارس الإرهاب الدولي ضد شعب السودان، وأنها مسئولة عما يصيب السودان، مشيراً إلى أن تاريخ السودان الحديث لم يشهد من قبل مثل هذه الإتهامات.

ومن الواضح من السياق الأخير للأحداث أن لقاء السيد وزير الخارجية المصري ربما جاء بعد الإتهامات التي خرجت من الخرطوم بخصوص قدوم الطائرات المغيرة من الشمال، ونفي مصر السريع لذلك الخبر، وفيما يبدو أيضاً أن المعارضة السودانية ذهبت إلى مدي أبعد وصريح فيما يختص بإتهامات الحكومة السودانية بدعم الإرهاب، حيث ذكرت صراحة دور شركة الطيران الوطنية في نقل أسلحة، ولمثل هذا الخبر مدلولات إيجابية لو ربط بمحاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك، حيث اتهمت الحكومة السودانية بدعم محاولة الإغتيال التي تمت عن طريق أسلحة مهربة إلى داخل إثيوبيا، أضف إلى ذلك أن زعيم المعارضة أعلن صراحة ممارسة الحكومة السودانية للإرهاب الدولي.

وفيما يختص بهذه الأحداث أيضاً ابرزت صحيفة الإهرام (٣١) في أحد أعمدتها بعنوان حقائق بقلم رئيس تحريرها السيد إبراهيم نافع - أن السياسة الأمريكية الجديدة بتوجيه ضربات عسكرية قوية إلى قواعد الإرهاب في أي مكان يمثل تطبيقاً صارماً لمفهوم جديد كان قد ظهر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس كلينتون ولكنه لم يطبق إلا مؤخراً، ويرى هذا المفهوم أن الإرهاب الدولي أصبح يمثل أحد مصادر التهديد الخطيرة للمصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي، ومن الواضح أن الأقدام على سياسة الضربة العسكرية القوية لقواعد الإرهاب قد جاء بعد فترة جدل في أروقة الحكومة الأمريكية، حيث تغلب الرأي الذي يرى أن سياسة مواجهة الإرهاب يجب التعامل معه كعدو أعلن الحرب على الولايات المتحدة، وبالتالي يجب الرد عليه بمنطقه نفسه، وفي مواقع.

وفيما يبدو أن حدة الأزمة بين البلدين تفاقمت بعد ذلك بشكل واسع، وقد عكست صحيفة الإهرام هذا التطور، وجاء في صفحتها الأولى (٣٢) وتحت عنوان عريض مبارك يحذر الدول التي تأوي الإرهاب أو تدافع عنه سوف تدفع الثمن غالياً، وقال إن هذه الجماعات التي تمارس الإرهاب تحت رداء الإسلام بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي، وتعجب الرئيس مبارك من المسؤولين السودانيين الذين زعموا أن الضربة الأمريكية أتت من الشمال، وقال إن هذا القول غير دقيق وغير مسئول وبعيد عن الوعي والفهم، وذلك لأن الولايات المتحدة نفسها أعلنت أن ضرب السودان تم بالصواريخ، ومن المعروف عسكرياً أن الطائرات ذات السرعة العالية التي تخترق حاجز الصوت لا يمكن لها أن تحمل صواريخ أو قنابل ثقيلة.

وأضاف الرئيس حسني مبارك كذلك في أخطر تصريح مباشر (٣٣)، لقد نصحننا النظام السوداني مراراً بالابتعاد عن عناصر الإرهاب التي تقيم على أراضيها، وقد تمكنت (الجماعات المسلحة) بعضها من التسلل إلى مصر فجري القبض عليها، وبعضها الآخر ارتكب حادث أديس أبابا، لقد نبهت لوجود عناصر إرهابية من مصريين وأفارقة تتدرب تحت مسمى مزارع، لكن يبدو أن الجبهة الإسلامية القومية التي يتزعمها حسن الترابي دولة داخل الدولة السودانية، وقال الرئيس أننا نتعاطف مع الشعب السوداني، لكننا لانساند نظاماً يعمل ضد مصلحة الشعوب، ونحن بدورنا نقف في كل المحافل الدولية مع مصلحة الشعب السوداني.

وبرز في نفس الصفحة الأولى أيضاً تحت عنوان واشنطن ترفض التحقيق الدولي في قصف مصنع الإرهاب (ربما أظهر الخبر وجهة النظر الأمريكية) التي تقول بأنه تم فحص العينات الترابية التي حصلت عليها المخابرات الأمريكية قبل شهر من الهجوم على الخرطوم، حيث اثبت أن مصنع الشفاء كان ينتج مواداً كيميائية، وأشار إلى أن علماء عراقيين ساعدوا في عملية الإنتاج، وأن واشنطن كانت تعلم منذ عامين خطورة هذا المصنع الذي دمرته الصواريخ الأمريكية، وذكرت أن الإدارة الأمريكية لا تري ضرورة إجراء تحقيق دولي حول هذا الموضوع لأن الأدلة التي تملكها مقنعة على حد وصفها.

ولم تخلو صحيفة الإهرام من آراء أخرى حول هذا الموضوع ففي مقال في صفحة قضايا (٣٤) وآراء وتحت عنوان - حق الدفاع عن النفس لا يبرز الضربة الأمريكية من جانب واحد - جاء فيه أن الصواريخ الأمريكية التي طالت من الدول العربية مثل لبنان ثم ليبيا ثم العراق ثم السودان في تنكر واضح لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبحجة واهية هي حق الدفاع عن النفس الواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وكانت الضربة الموجهة إلى كل من السودان وأفغانستان فيما يبدو رداً على نسف السفارتين الأمريكيتين في كينيا ودار السلام، ولكن أمريكا استطقت فردا واحداً لتأخذ شهادته مرجعاً لضرب البلدين بحجة مكافحة الإرهاب، ويشير تاريخ المنطقة منذ الخمسينيات إلى أنها لا تعرف اقوي وأقسي من الاعتداءات الأمريكية على الدول العربية، إلا فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية التي تمثل فيما تمثل ليس فقط الموت والدمار ولكن أيضاً أخطر أنواع الإرهاب وإرهاب الدولة.

وجاء أيضاً في الصحيفة (٣٥) مقال شبيه بهذا المقال بقلم صلاح الدين حافظ تحت عنوان " إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات " حيث ذكر أن الدولة العظمي مارست علناً وللمرة الأولى عادة الثأر القبلية، دون أن تنتظر النتائج النهائية للتحقيقات، وذلك الأمر عودة إلى قانون الغاب، حيث القانون هو القوة والقوة هي القانون.

وقد حملت صحيفة الأهرام (٣٦) في اليوم التالي مباشرة خبراً ارتاحت له الأوساط المصرية فيما يبدو، جاء تحت عنوان عريض - الجيش السوداني ينفي انطلاق الطائرات الأمريكية من مصر - وكان الخبر كالأتي (نفي الفريق عبدالرحمن سرالختم المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية الشائعات التي ذكرت بأن طائرات أمريكية انطلقت من قاعدة عسكرية في حلايب وشاركت في ضرب مصنع الأدوية في الخرطوم - وقال سرالختم في تصريحات له أمس أن هذا الحديث عار عن الصحة ولا أساس له، ولايراعى المصالح العليا للسودان.

وفي الوقت نفسه أعرب (٣٧) وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة السودانية الدكتور غازي صلاح الدين عن اعتقاده أن ما قاله الرئيس حسني مبارك في لقائه مع طلاب الجامعات في الإسكندرية لا يعد هجوماً على السودان، وأكد في معرض رده على سؤال حول تصريحات الرئيس مبارك في اللقاء بشأن السودان أن الموقف المصري مساند للسودان، وقد تجلي ذلك في الأمم المتحدة واجتماع جامعة الدول العربية.

وفيما يبدو من سياق سابق أن الحكومة السودانية ممثلة في قواتها المسلحة والناطق الرسمي بها سعيًا إلى تهدئة الخواطر فيما يختص بالعلاقات المشتركة، وهي خطوة حرص عليها البلدان في كل أزمة يتعرضان لها في علاقاتهما المتأزمة اصلاً بحيث يحاولان كبح جماح التدهور المتزايد بمختلف تصريحات التهدئة، وتبقي في الغالب المشكلات الأساسية عالقة بين البلدين دون حل شامل.

وفي إطار هذه التهدة المتبادلة أوردت صحيفة الإهرام (٣٨) أيضاً في نفس الصفحة الأولى وفي عنوان بارز الرئيس مبارك يوجه بإرسال ١٠٠ طن من المساعدات الطبية والغذائية للسودان.

وجاءت في متن الخبر أن طائرتين محملتين بأول دفعة من مواد الإغاثة الغذائية والطبية سيتوجهان اليوم إلى السودان الشقيق لدرء المجاعة حيث تقدر كمية المساعدات المرسله بنحو مائة طن.

وحفلت الصفحات الداخلية (٣٩) كذلك بعدة مقالات تناولت تطورات الأحداث حيث كتب الاستاذ مرسي عطاء الله مقالا طويلا بعنوان ويبقي الإرهاب أخطر تحديات المستقبل، وكتب الدكتور أحمد إبراهيم الفقيه كذلك مقالا في نفس الخصوص قائلا (إن كل مافعلته الصواريخ التي ضربت أفغانستان والسودان هي أنها أضافت دمارا إلى اعمال الدمار المستمرة والمتواصلة التي يقوم بها النظامان الحاكمان هناك، فكلاهما نظام (إن صحت تسميته نظاما لأنه أقرب إلى الفوضي) الحق الاذي بأهله وشعبه وأسهم في إشعال الفتن والحروب الأهلية، وأرتكب من أعمال التخريب الداخلي أكثر مما تحلم به آلة الحرب الأمريكية وصواريخها العابرة للقارات).

وفي يوم السبت ٢٩ أغسطس أعادت صحيفة الإهرام (٤٠) في صفحة قضايا وأراء قضية إتهام السودان بقدوم الطائرات المغيرة من الشمال، وفيما يبدو فإن محاولات التهدة لم تتجح بالكامل في إغلاق ملف هذه الإتهامات المثارة، وقد جاء عنوان المقال - حكام الخرطوم ومواقفهم غير المسؤولة - وجاء منته كالأتي (لم يكن منتظرا من النظام الحاكم في الخرطوم أن ينزلق في إتهامات وجهها لمصر وفحواها أن الضربات الأمريكية جاءت من الشمال، والغريب أن القيادة السودانية سارعت إلى اتخاذ هذا الموقف غير المسؤول قبل أن تطلع فيما يبدو حتي على تقارير العسكريين السودانيين المختصين أنفسهم، ووجدت نفسها في موقف لاتحسد عليه وهي تحاول التراجع عن الخطأ، بينما جاءت كلمات المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية واضحة ومحددة تنفي الشائعات بان طائرات أمريكية انطلقت من قاعدة عسكرية في حلايب، كانت المعلومات خاطئة في الأساس مما لاشك فيه، وكان الموقف إنفعاليا واهوج وضع نظام الخرطوم مرة أخرى في مسلسل الترددي والتخبط والإدعاءات الظالمة التي طالما اعتدت علينا). وتعجب مصر لهذا الترددي السياسي الذي وصل إليه النظام الحاكم في الخرطوم، بينما كانت الابواق السودانية تكرر المزاعم لعلها تجد شماعة تضع عليها أوزارها التي أوصلتها إلى الوضع الذي جعل الاقربين والأبعدين ينتهكون سيادتها ويضربون شعبها عقابا على الحلف المشين الذي دخل فيه نظام الخرطوم مع قيادات الإرهاب، بينما يحدث هذا - كانت الإستعدادات المصرية جارية لإرسال المعونات الطبية والغذائية لشعب السودان.

إن مصر كثيرا ما نصحت حكام الخرطوم بألا تكون الارض السودانية الطيبة وكرا للإرهاب الذي تضررت منه مصر بوجه خاص، وعندما قرر مجلس الأمن في الماضي القريب معاقبة السودان وقفت مصر ضد العقوبات لأنها حريصة على شعب السودان الطيب.

وقد سعت مصر ولا تزال تسعى إلى خروج السودان من محنته السياسية التي ادخلته فيها جبهة الترابي وصداقته مع قوى الإرهاب، وعندما وقعت الأحداث الأخيرة لم يرض مصر الاسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة، وقالت في وضوح إن مكافحة الإرهاب مسؤولية المجتمع الدولي كله.

وفي مقال آخر ورد بصيفة الإهرام (٤١) بقلم د. أسامة الغزالي حرب جاء فيه (إن العالم الإسلامي أزاء لحظة تاريخية فاصلة، تتضافر فيها جهود قوي معادية له، مع جهود بعض المنتمين إليه، لتضعه في موضع التناقض والعداء ليس فقط مع الغرب وإنما مع العالم كله، فهل يستسلم لهذا المصير، وبعبارة أخرى هل يترك ملايين المسلمين في أنحاء العالم مستقبلهم يتحدد بناء على حماقات واوهام بن لادن والبشير وطالبان ونظريات هنتجتون ؟ أم أن بالإمكان أن يتولي أمورهم العقلاء والمخلصون منهم.

وفي عمود آخر بقلم رئيس التحرير (٤٢) ورد فيه بعض الإيضاحات حول الإرتياح المصري للتحرك الأمريكي الأخير ضد أعدائها أو جماعات الإرهاب كما تسميهم الحكومة المصرية يبين بوضوح التخوفات المصرية من ازدياد نشاط هذه الجماعات والتي لها عداا طويل معها، وفيما يبدو من سياق المقال أن السبب الأساسي للتوتر بين البلدين كان ناجما عن هذه القضية، وأن سبب الإرتياح المصري المتحفظ للتحرك الأمريكي كان نابعا من أن أكبر قوة في العالم إقتصاديا وعسكريا جعلت من محاربة هذه الجماعات أيولوجية لها، أما سبب التحفظ فيما يبدو كان متمثلا في مراعاة الجانب التاريخي والمستقبلي للعلاقات السودانية المصرية، والخوف من التسبب في إيذاء جماعات سكانية كاملة من السودانيين تجعل من العودة إلى العلاقات الطبيعية أمرا صعبا حتى على المدى الطويل، أضف إلى ذلك أنها فيما يبدو لم تكن تثق في الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي قوة المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم بسبب علاقاتها مع إسرائيل وانحيازها للإيديولوجية الإفريقية، وهي إيديولوجية متناقضة مع إيديولوجيا القومية العربية التي تتبناها مصر.

أما مقال رئيس تحرير الإهرام الذي يوضح فيه بعض التخوفات المصرية فقد جاء كالآتي (إن اعترافات المتهمين الرئيسيين في قضية السفارة الأمريكية في كينيا، بدأت تنبه ولو بشكل غير مباشر حتي الآن إلى دور التنظيمات الإرهابية في مصر، مما يشير إلى إستكمال جميع جوانب هذه القضية، وسوف يقود إلى كشف الكثير من أسرار تنظيمات الإرهاب في مصر وارتباطاتها الخارجية ومصادر تمويلها والقنوات السرية والخفية التي تتحرك خلالها الأموال التي تأتيها من الخارج لتصل إلى كوادرها الإرهابية في مصر.

ويوضح أعتراف المتهمين أنهم تلقوا تدريباً على صنع القنابل وتفجيرها، وعلى عمليات الاختطاف، وكيف أن هذا المعسكر ينتج أساسا قيادة أسامة بن لادن، وهذا المعسكر هو مقر الجبهة التي بدأ أسامة بن لادن في تأسيسها، وشارك فيها ممثلو تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر بالإضافة إلى جماعات إرهابية أخرى عربية أو من دول إسلامية غير عربية، والتحقيقات الأمريكية التي بدأت بالفعل لمعرفة أسرار إمبراطورية بن لادن المالية لا بد وأن تكشف الكثير عن مصادر تمويل الإرهاب في مصر.

وحملت صحيفة الإهرام (٤٣) بعد ذلك بأيام خبر بدء إسقاط معونات الإغاثة المصرية جوا في جنوب السودان - وحملت تصريحات سفير مصر لدي كينيا حيث ذكر أنها المرة الأولى من نوعها التي تقدم فيها مصر معونات غذائية وطبية لمواجهة المجاعة التي تهدد شعب السودان في الجنوب عن طريق كينيا ومن خلال الأمم المتحدة، وقال إنها بمثابة تعبير عن العلاقات الاخوية التي تربط بين شعب مصر وشعب السودان في الجنوب، وذكرت الصحيفة أن السفير قام بزيارة مستشفى منطقة لوكشوكو في شمال غرب كينيا وتفقد المصابين من ضحايا الحرب الأهلية من المدنيين والعسكريين (من قوات الحركة الشعبية) ووعد بدراسة طلبات أخرى يتقدم به الصليب الأحمر للحصول على مساعدات من مصر.

وبعد خمسة عشر يوما من حادث قصف مصنع الشفاء للأدوية وبعض الأهداف في أفغانستان أوردت صحيفة الإهرام (٤٤) القاهرة في صدر صفحتها الرئيسية خبرا منقولا عن

الرئيس الأمريكي ذكر فيه أنه لم يثبت تورط أي دولة في نفس السفارتين الأمريكيتين، وأكد أن مديري الحادثتين يخضعان مباشرة لسيطرة أسامة بن لادن، ولعل هذه الإشارة التي صدرت من الولايات المتحدة كانت أول إشارة منذ حادث القصف تنفي تورط الحكومة السودانية في أنشطة إرهابية مباشرة (على أقل تقدير في حادث السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام)، فاتحا المجال بذلك لتحسين العلاقات بشكل متدرج، وعلى أسس جديدة تمنح فيها المراقبة للصيقة، والتعامل الحذر دورا مهما في معرفة نوايا كلا الطرفين.

وحملت صحيفة الإهرام (٤٥) كذلك بوجهات نظر أخرى أغلبها لكتاب مستقلين لهم تاريخه المعروف وأرائهم وخطهم الإيديولوجي، ومن هؤلاء الدكتور مصطفى محمود الذي كتب مقالا في تلك الفترة ذاكرا فيه بصراحة أن المعركة القادمة ستكون بين المسلمين الصادقين وقوي الشر الصليبية قائلا: إن الإسلام مرتبط في الذاكرة الأوروبية بالروح القتالية وبفريضة الجهاد، والذين زرعوا إسرائيل في الوطن العربي استهدفوا اقتلاع هذه الروح القتالية التي مازالت تؤرقهم منذ غزو المسلمين للأندلس ووصولهم إلى مشارف أوروبا، وزرعوا كذلك مذاهب منافسة مثل البهائية والقاديانية التي احتضنها الاستعمار البريطاني وانتشرت بمساندته، وكانت أول مادعت إليه إيطال الجهاد.

وقد عشنا حملات التشويه في الفضائيات التي جعلت من الهجوم على الإسلام ركنا ثابتا في برامجها، وبعد أن استعملت امريكا المجاهدين الأفغان لتحارب بهم الجيش الروسي في أفغانستان، ونصبت بهم فيتنام جديدة هذه المرة للإتحاد السوفيتي، وكان لابد لها أن تشوه هذه البطولات فتحولت لتسلح هذه الكتائب الأفغانية وتحرضها لتقاتل بعضها البعض وتمدها بالأموال والسلاح وتخوف كل فريق من الآخر، لتشتبك آخر المطاف في حرب إبادة، وتحولت الجيوش الأفغانية إلى غيلان تأكل بعضها بعضا، وعندما أوشكوا على الوعي دفعت بالطالبان بتمويل أمريكي باكستاني لتسعر الجحيم من جديد.

وفي تركيا جرى التآمر على الإسلام بأسلوب آخر من خلال يهود الدونمة، حيث اغلقت المساجد والكتاتيب وسجنت العلماء واستأصلت اللغة العربية.

وفي الخليج كان لها أسلوب آخر حيث استدرجت العراق لغزو الكويت، وعندما فعل ذلك حطمت جيشه لصالح إسرائيل واستولت على البترول بأرخص الأثمان.

وماشاهدناه على أرض الواقع في أوروبا من أحداث الحرب البشعة التي أعلنتها دولة الصرب على مسلمي البوسنة، وما جري فيها من أعتصاب للنساء وقتل بالجملة للأسرى ودفنهم في قبور جماعية وأكوام الجماجم والهيكل غير المقبورة والقرى التي أريدت بمن فيها، كل ذلك شاهدا على مشاعر أوروبا نحو الإسلام وأهله.

وماجرى في السودان من حرب صليبية بين جنوبه وشماله، وتدمير القرى البدائية ليموت أطفاله من الجوع.

لنتذكرنا كل هذه المشاهد بمعركة الأحزاب الأولى واليهود يؤلبون القبائل على محمد عليه الصلاة والسلام، ويجمعون الأعوان ويعقدون الأحلاف ليميلوا على جيوش المسلمين ميلة واحدة ويستأصلوا شأفتهم.

وحملت صحيفة الأهرام (٤٦) القاهرية بعد ذلك فيما يختص بأخبار السودان طوال عدة أيام أخبار ارتفاع منسوب النيل، ذلك الارتفاع الكبير في مناسيبه الذي لم يحدث منذ ٥٠ عاما، وأخبارا حول تشكيل لجنة طوارئ وغيرها، وهي أخبار في مجملها تقريرية ليس لها صبغة سياسية.

وحملت (٤٧) بعد ذلك أنباء تطلع سفير السودان في القاهرة لعودة العلاقات الكاملة مع مصر في أول بادرة انفرجعية حقيقية بعد قصف مصنع الشفاء للأدوية، كما حملت أيضاً أخبار

وصول وزير الخارجية السوداني لمصر للمشاركة في اجتماعات المجلس الوزاري للجامعة العربية.

ثم حملت صحيفة الأهرام (٤٨) بعد ذلك بأيام خبر توجه قافلة طبية مصرية للسودان برئاسة الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان بتوجيهات من الرئيس مبارك لتقديم الرعاية والخدمات الطبية والصحية لشعب السودان الذي أضر من السيول والفيضانات (حسب الصحيفة)، وقد دلت هذه الزيارة أيضاً على وجود تحركات ملموسة لتحسين العلاقات.

وورد أيضاً في صحيفة الإهرام (٤٩) في نفس الشهر أنباء عن ندوة مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية حول مشكلة إدراك الآخر في العلاقات السودانية المصرية، حيث خلصت إلى ضرورة إحياء التكامل المصري السوداني مع التأكيد على قيامه هذه المرة على أسس شعبية وليست فوقية كما كان في الماضي، وورد في الندوة محاولة من بعض الأكاديميين المصريين شرح التوجه الإسلامي في السودان باعتباره راية من رايات السياسة الداخلية السودانية، أي له ارتباطات محلية خاصة بالواقع السوداني، إلا أنه (الأكاديمي)، لم يذهب بعيداً ويذكر أن الرؤية الإسلامية السودانية ربما ليس لها وجه خارجي.

وسادت أفكار أخرى كذلك في الندوة حول ضرورة اعتبار أن لا مستقبل للسودان بدون مصر، وتتبا البعض باختفاء النظام القائم في الخرطوم من الخريطة السياسية، وأن الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان في ورطة لأنها تتكون من سودانيين خلص ولكن بدون ارادة سودانية، والمسيطر عليها هو الجماعات الإسلامية المتطرفة على مستوى العالم.

وحملت كذلك صحيفة الأهرام في أحدي صفحاتها (٥٠) الجانبية خبر وصول طائرة مصرية أخرى للسودان تحمل مواد أغاثة للسودان، ونهبت الصحيفة إلى أن عدد الطائرات التي وصلت حتى الآن بلغ في مجملها خمس طائرات، حملت في جوفها ١٧٥ طناً من المساعدات المختلفة.

وفيما يبدو أن سيل الإتهامات المتبادلة لم يخف بعد والجدل حول دعم السودان للإرهاب، وإنتاج أسلحة كيميائية، وكان من المأمول أن يخف بعد زيارة وزير العدل الأمريكي الأسبق جيمي كلارك للسودان ووصفه (٥١) للإتهام الأمريكي للمصنع بالسخافة، حيث ورد بصحيفة الإهرام (٥٢) بعد ذلك بأيام قليلة وفي الصفحة الأولى في مكان بارز أتهام الولايات المتحدة لمواطن سوداني بمحاولة نقل مواد نووية إلى بن لادن.

وشهد السودان في أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٨م معارك طاحنة في جبهتيه الجنوبية والشرقية، مع تبادل اتهامات من قبل الحكومة السودانية بمساندة إريتريا ويوغندا ورواندا للمتمردين، حيث كان هذا الموضوع مثار اهتمام إعلامي بصحيفة الإهرام فيما يختص بالسودان، إلا أنه من الملاحظ أن جميع أخبار المعارك أتت في شكل أخباري تقريرى دون وجود تعليق عليها، كما أن الأعمدة وصفحات الرأي والكتاب وملفات الإهرام لم تورد أي مقال فيما يختص بهذا الموضوع، حيث اكتفت الصحيفة بإيراد الأخبار في صفحة الوطن العربي.

ثم أوردت صحيفة الإهرام (٥٣) القاهرية في صفحتها الداخلية خبر وصول وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان المفاجيء لمصر ولم تعلق على النبأ، إلا أنها نسبت خبراً لوكالة الأنباء الفرنسية إن اللقاء تطرق لعودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، وفيما يبدو من هذا النبأ أن الوزير السوداني كان من خلال زيارته هذه يطلب عوناً ما فيما يتعلق بالتداعيات العسكرية التي انفجرت في حدود السودان الجنوبية والشرقية، إلا أن الصحيفة لم تشر أو تستكهن بذلك واكتفت بإيراد النبأ، وربما جاءت تلك التغطية للزيارة متأثرة بتوتر العلاقات، أو بحساسية موقف مصر التي ربما ترغب في لعب دور الوسيط بين السودان وجيرانه.

وحملت صحيفة الإهرام (٥٤) بعد ذلك أنباء متفرقة عن بداية تسجيل تحسن في العلاقات السودانية الإثيوبية، وأنباء الحرب في جنوب السودان، وغيرها من أنباء وجاءت في غالبيتها المطلقة بلا تعليق.

كما أنها استمرت (٥٥) في نشر بعض المواضيع ذات الصبغة الصريحة عن أحوال السودان ومنها ما ورد بخصوص التجنيد للخدمة الأزامية في السودان، حيث ذكرت الصحيفة أن السلطات السودانية بدأت حملة اعتقالات لآلاف الطلاب والموظفين الذين فروا من التجنيد الأجنبي المعمول به في البلاد.

وصرح كمال حسن علي المتحدث باسم لجنة تنسيق الخدمة الوطنية أنه سيتم القاء القبض على الموظفين ممن تركوا وظائفهم هرباً من التجنيد، وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد أشار في إبريل الماضي إلى أن حكومته تعتزم تجنيد ٦٥٥ ألف من الطلاب في الجيش مما أثار موجة من الاستياء خاصة بعد مقتل ٥٢ طالباً في إبريل الماضي بينما كانوا يحاولون الهرب.

وفي تناولها للمقتضب لأخبار الحرب في جنوب وشرق السودان التزمت صحيفة الأهرام القاهرية بتغطية محايدة لعرض وجه نظر الطرفين فمثلاً في خبر (٥٦) لها حول سقوط طائرة في جنوب السودان أوردت وجهة النظر الرسمية التي ذكرت أن الطائرة خرجت لتنفيذ بعض الأهداف بالمنطقة، إلا أنها قبل أن تتمكن من الاشتباك مع الهدف حدث بها خلل فني، وأوردت كذلك وجهة نظر الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ذكرت أنها هي التي اسقطت الطائرة.

ومن ضمن أخبارها المقتضية أيضاً أوردت الصحيفة (٥٧) حواراً قصيراً مع وزير المساحة والتنمية العمرانية السيد قلاوك دينق قرنق ذاكراً فيه: أن السودان يحارب حالياً جنوداً أوغنديين وأريتريين مع قوات التمرد، ونفي الوزير وجود أي اتجاه داخل الشمال يدعو لإنفصال الجنوب للتخلص من الأعباء العسكرية والاقتصادية مشيراً إلى أن السودان ثابت على مبدأ وحدة أراضيهِ، ولعل توجيه مثال هذا السؤال للوزير فيه حرص على التحريض على الانحياز لصالح وحدة السودان، وأوردت الصحيفة كذلك جانباً إيجابياً آخر على لسان الوزير الذي ذكر أن خلافات الحكومة مع قرنق ليست في الدين لأنه وزير مسيحي في الحكومة المركزية يقوم بأداء عمله على خير وجه.

والجدير بالملاحظة في تلك الحقبة التي تميزت بالقتال الضاري بالسودان والإتهامات السودانية بوجود غزو يوغندي أريتري، ونفي من قبل الدولتين في الفترة من شهر سبتمبر وديسمبر ١٩٩٨م، حيث لم تخل من تغطية الحرب في صفحات الإهرام إلا من أخبار متفرقة في صفحة الوطن العربي، كما أن الباحث لم يرصد مقالاً أو عموداً يتناول مشكلة جنوب السودان ودوافعها، أو يناقش إتهام السودان للدول المجاورة بالتدخل في شؤونه الداخلية، أو يتعرض لإدعاءات السودان أو تأثير الحرب على الإقتصاد السوداني، أو الجيش السوداني أو المواضيع ذات الشبه.

واهتمت كذلك صحيفة الإهرام بتصريحات الرئيس البشير التي أعلن فيها (٥٨) إن انفصال جنوب السودان أفضل من استمرار الحرب، وربما استشفت منها أن السودان يتجه نحو الانفصال ويرجح خيارات السلام حتي لو أتت على وحدة السودان كما صرح بذلك الرئيس البشير، وهنا زاد اهتمام النظام المصري أكثر بمسألة السلام في السودان، وذلك ربما لأن الحرب كانت في السابق تدور حول مسائل انظمة الحكم وإقتسام الثروة وغيرها، بيد أن الإتجاه نحو التقسيم يعني أكثر بالنسبة لمصر التي رتبت أوضاعها على وجود دول محددة على مجرى حوض النيل، حذقت التعامل معها، أو أرتبطت مع معظمها باتفاقيات دولية ملزمة تنظم مختلف المسائل المشتركة بما فيها تقسيم المياه وغيرها، أما مسألة وجود دولة جديدة على مجرى حوض النيل ربما يضر ذلك الأمر بالتوازن الدقيق الذي سارت عليه السياسة والاستراتيجية المصرية

من مختلف جوانبها، مثل علاقة الدولة الجديدة بها، وكيفية التعامل معها، وعلاقة الدولة الجديدة بأعدائها التقليديين مثل إسرائيل وغيرها، والمصالح التي يمكن أن تجمع بينهما، والأطماع المحتملة من الدولة الجديدة، ورأي الدولة الجديدة في المشاريع التي سبقت والتي توصلت إلى إتفاقيات بشأنها مع حكومة السودان والتي صارت تلقائياً من اختصاصات الدولة الجديدة مثل مشروع قناة جونقلي ومشروع قناة مشار وغيرها.

وظهر هذا الإنزعاج (من تصريحات الرئيس البشير) خلال عدة مقالات ظهرت في صحيفة الإهرام لعل من أبرزها مقال صلاح الدين حافظ، الذي جاء فيه (٥٩) هل نصارح أنفسنا بالقول إن السودان الشقيق يجري بسرعة نحو التقسيم، وهل نعتزف بأن أطرافاً سودانية مهمة وعديدة من بينها النظام الحاكم الآن أصبحت تقبل فصل الجنوب عن الشمال، وربما فصل الغرب أيضاً تخلصاً من الأزمة المعقدة.

ففي كل يوم يفاجئنا السودان بإشارات متناقضة قد لا يعبر ظاهرها عن باطنها، فقبل أيام قليلة أكد الرئيس السوداني استعداده للتخلي عن جنوب السودان إن كان ذلك ينهي الحرب القائمة على مدي سنوات، فهل يعبر هذا القول عن توجه إستراتيجي جديد لحكومة الخرطوم، نقبضاً لموقفهم السابق القائم على إعلان الجهاد الإسلامي دفاعاً عن وحدة البلاد، وحرباً ضد المحاولات الكنسية والإستعمارية لفصل الجنوب، أم أن كل ذلك مناورات سياسية !! بل من غرائب الإشارات المتناقضة أنه حين يقبل الرئيس البشير بفصل الجنوب عن الشمال على عكس المواقف المعلنة السابقة فإن العقيد جون قرنق زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان قائد التمرد الذي طالما وجهت له تهمة الحرب لفصل الجنوب المسيحي الوثني الإفريقي عن الشمال العربي المسلم هو الذي يطالب اليوم باقامة دولة كونفدرالية بين الشمال والجنوب، وليس بفصل الجنوب في دولة مستقلة تماماً فمن نصدق ! ثم يتساعل الكاتب في نهاية مقاله عن موقف مصر بعد كل هذه التطورات التي تقضي حتماً إلى تفكيك السودان - بحسب تعبيره - ومن ثم إعادة ترتيب الأوضاع في العمق الإستراتيجي الإفريقي لمصر وللعرب، هذه إستراتيجية متداخلة لا يمكن الصمت فيها، وصراعات وتطورات مزعجة تلعب فيها الأيدي الغربية والإسرائيلية دوراً أكثر ازعاجاً.

وفي مقال آخر بالنصحيفة (٦٠) يصب في نفس المنحي ورد - يحذر الخبراء اليوم من أن المياه ستكون أخطر أسلحة المستقبل جميعها بما فيها أسلحة الدمار النووي والجرثومية والكيميائية، ذلك لأن المياه هي عنصر الحياة ولأنها محدودة القدر في عالم يتضاعف عدد سكانه يوماً بعد يوم، يجعل السلطة والمنعة في المستقبل لمن يملكها، ومن هنا يمكن أن ندرك الخطورة الماحقة لتصريح الفريق عمر البشير رئيس النظام الحاكم في السودان في منتصف فبراير الماضي عن استعداد نظامه لفصل جنوب السودان.

وربما أدت كل هذه المحاوف المصرية إلى تحسين العلاقات بين الدولتين بالرغم من كل الخلافات الموجودة، وذلك لتدارك التطورات الجديدة التي دفعت بالقيادة السودانية ممثلة في أعلى قيادتها في إعلانها عدم ممانعتها في فصل جنوب السودان.

ونجد أنه في تلك الفترة ظهرت بالنصحيفة (٦١) عدة مؤشرات على الرغبة المصرية في تحسين العلاقات وذلك من خلال إستقبال وزير الخارجية المصري لوزير الدولة بوزارة الخارجية بالسودان، والهدف من ورائه بحسب النصحيفة التنسيق بين البلدين إنطلاقاً من المصير الواحد، وقد عرضت النصحيفة (٦٢) أيضاً للقاء وزير الخارجية المصري مع وفد المعارضة السودانية تحت عنوان عريض - مصر ملتزمة بالتعاون مع الإيجاد (الإيجاد منظمة إقليمية إفريقية تعني بمكافحة التصحر والجراد، إلا أنها سعت لحل مشكلة الصومال والسودان من خلال مبادرة) لتحقيق السلام والإستقرار في السودان - وورد لأول مرة على لسان وزير الخارجية

المصرية رغبته في إجراء مصالحة بين المعارضة والحكومة السودانية بعد أن وجد رغبة عند كلا الطرفين.

وفي نفس هذه الصحيفة تم سؤال وزير الخارجية المصري حول ما تردد عن موافقة السودان على فكرة التقسيم قال الوزير: إن موقفنا في ذلك معروف ولا اعتقد أن أيًا من القوى التي تود حل مشكلة السودان يمكن أن تقدم على أي تصرف من شأنه تقسيم السودان، لأن ذلك ليس حلاً وإنما تعقيداً للمشكلة، ليس في السودان وحسب وإنما في كلاً المنطقة.

وحملت الصحيفة (٦٣) تصريحات السيد محمد عثمان الميرني التي ذكر فيها بأن التجمع الوطني الديمقراطي يمثل ٩٠% من الشعب السوداني، وأنه يرى أن لمصر دوراً كبيراً ومسؤولية تجاه السودان، وقال أن احتمال فصل الجنوب عن الشمال السوداني أمر غير وارد ولا يقره التجمع، وفيما يبدو إن الصحيفة رغبت في نشر تصريحات السيد محمد عثمان الميرغني لأن هذه التصريحات تتفق مع الموقف المصري الداعي لوحدة السودان، بالرغم من أن السيد محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي متفق تماماً مع فصائل المعارضة بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمر القضايا المصرية الذي عقد في أسمرام ١٩٩٥م على حق الجنوب في تقرير المصير، وهذا الحق بدوره ربما يؤدي إلى فصل جنوب السودان.

وفي نفس هذا المنحى أيضاً حملت الصحيفة (٦٤) أنباء رغبة الحكومة السودانية في وساطة مصرية مع المعارضة بحسب الصحيفة، وذكرت أن مصر أرسلت إلى السودان رسالة تتضمن وجهة نظر المعارضة الشمالية بشأن المصالحة مع الحكومة، ورد السودان رسالة تتضمن وجهة نظر المعارضة الشمالية بشأن المصالحة مع الحكومة، ورد السودان على الرسالة بالإعراب عن رغبته في التفاوض وقبول مصر وسيطا محايداً.

وحملت الصحيفة (٦٥) بعد عدة أيام وفي صفحتها الأولى وتحت عنوان بارز تصريحات وزير الخارجية المصري التي جاء فيها: مصر حريصة على وحدة السودان، وفي متن الخبر أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية مجدداً على حرص مصر على وحدة أرض السودان والحفاظ على مصالح السودانيين وأن مصر لا تتفق مطلقاً ضد مصلحة السودان.

وفيما يبدو من بقية الخبر أن العلاقات تعرضت لنكسة جديدة عقب تصريحات الرئيس البشير الداعية لطرد المعارضة السودانية من القاهرة وذلك بعد إبراز الخبر الأسبق الذي دعت فيه الحكومة السودانية إلى أن تبقى مصر وسيطاً محايداً بحسب الصحيفة (وسنري فيما بعد آراء التيارات المتصارعة داخل الحكومة السودانية هي سبب هذا التناقض في التصريحات المتباينة التي تصدر من الخرطوم).

وفيما يبدو أيضاً أن وزير الخارجية المصري حاول أن يتجاوز ذلك الموقف من خلال القول بأن تصريحات البشير أيضاً لها جوانب إيجابية أخرى منها التأكيد على أهمية العلاقات المصرية السودانية ومحاوريتها، وأن مصر ترحب بهذا الجزء من التصريحات، ثم استمرت خطوات التمهيد لتحسين العلاقات تتوالى من كلا الطرفين في تصريحات متتالية حملتها صحيفة الإهرام ففي أحد الأعداد (٦٦) نجد تصريحاً بالبنط العريض لوزير الخارجية السوداني يؤكد فيه أهمية دور مصر في المحافظة على وحدة واستقرار السودان، وجاء في متن الخبر أن وزير الخارجية السوداني أشاد بالعلاقات التاريخية بين مصر والسودان وبموقف مصر الدائم والثابت الذي يدعم وحدة الأراضي السودانية، وبالجهد الذي تبذله مصر مع الأطراف السودانية المختلفة من أجل المصالحة ولم الشمل السوداني، من خلال ثقلها ووزنها على النطاق الإقليمي ووضعها عربياً وإفريقياً، من أجل المحافظة على وحدة السودان والمساعدة في تحقيق أمنه واستقراره.

وحول العلاقات المصرية - السودانية في المرحلة الراهنة قال الوزير السوداني إن العلاقات بين البلدين تاريخية وهما الأقرب إلى كل منهما، ولا تتوافر عوامل التنسيق والتعاون

بين أي دولتين مثلما هو متوافر بين مصر والسودان، وأضاف الوزير أن مصر مهمة للأمن السوداني وكذلك السودان مهم للأمن المصري، وأن الأمن المصري والسوداني يصبان في مصلحة الأمن القومي العربي واستقرار القارة الإفريقية، ومن خلال هذه الرؤية يعمل السودان بجميع قياداته وطوائفه على تحقيق مصلحة البلدين، وأشار إلى أن بلاده ايدت ودعمت عضوية مصر في مجموعة الإيجاد لأنها ترى أن عضوية مصر في هذه المجموعة يمكن أن يسهم بصورة كبيرة ليس فقط في معالجة المشكلات في منطقة القرن الإفريقي بل أيضاً في التنمية والاستقرار في المنطقة.

وعلى نفس المنوال أوردت الصحيفة (٦٧) في عدد تال تصريحات وزير الثقافة والإعلام السوداني غازي صلاح الدين والمتحدث باسم الحكومة التي أشاد فيها بوزير الخارجية المصري لحرصه على العلاقات المشتركة ولتصريحاته المشجعة.

وفيما يبدو من تطور العلاقات أن المصريين حرصوا أشد الحرص على استصحاب المعارضة السودانية في كل خطوة يخطوها نحو الحكومة السودانية وذلك لتطمينها بأن المصالحة لن تكون على حسابها أو خصما من رصيدها، لذلك نرى بحسب الصحيفة (٦٨) أن وزير الخارجية المصري حرص على لقاء المعارضة السودانية مباشرة عقب التصريحات الإيجابية بين البلدين.

بيد أن الموقف السوداني شهد تغيراً فجائياً عقب لقاء الدكتور حسن عبدالله الترابي مع الصادق المهدي زعيم أكبر حزب سياسي معارض في الخارج في مايو ٩٩، ومما يبدو أنه أربك الحسابات المصرية التي كانت تهدف إلى تصالح الحكومة السودانية مع المعارضة تحت شعار وحدة السودان، وربما التخفيف من الأفراد المطلق بالسلطة من قبل الإسلاميين لعل ذلك يلين بعض المواقف والإيديولوجيا المتشددة (بحسب الرؤية المصرية) التي كانت تتبناها الحكومة السودانية طوال عقد من الزمان، مع توفير السلام والتطبيع الخارجي للحكومة السودانية، شرط أن يتم التصالح من خلال الوساطة المصرية.

ولعل الاستراتيجية المصرية رأت في التصالح المنفرد من قبل حزب الأمة تقوية للحكومة السودانية وتوسيع لقاعدتها، مما يعني إن الإتفاق ربما لايسمح للحكومة المصرية بلعب دورا فاعلا ومؤثرا في السياسة السودانية من خلال التوسط بين الأطراف المتصالحة.

وقد حملت صحيفة الأهرام (٦٩) بعد أيام قليلة من هذا اللقاء خبر لقاء السيد الصادق المهدي مع وزير الخارجية المصري تحت عنوان بارز يقول (السيد الصادق: إن حزب الأمة لن يوافق على مصالحة منفردة مع حكومة السودان، وجاء بمتن الخبر نفي السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة السوداني اعتزام حزبه قبول مصالحة منفردة مع الحكومة السودانية بعيدا عن بقية فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

وفي متن الخبر أيضاً - وحول ما تردد أن دعوة الحكومة السودانية للحوار مع المعارضة تتدرج في إطار عزمها الموافقة على فصل جنوب السودان وإشراك المعارضة في تحمل مسؤولية ذلك قال السيد الصادق المهدي: إذا كان هناك إتفاق سياسي سوداني فإنه سيتضمن موقفا سودانيا جماعيا، وأشار إلى أن الحرب في الجنوب وغيرها من القضايا تتطلب ذلك، واعتبر أن جنوب السودان منفصل من الناحية الواقعية، وهناك أكثر من سلطة سياسية والجميع في السودان يبحثون عن اسس يتفقون عليها لتحقيق الإستقرار والسلام.

وفيما يبدو من لقاء السيد الصادق بوزير الخارجية المصري ونفيه عزم حزب الأمة عقد صلح منفرد مع حكومة الخرطوم، ونفيه أن يكون حوار مع الخرطوم يهدف لدعم الحكوم في فصل جنوب السودان أن التأكيدات من الصادق المهدي تعكس مدى القلق المصري من هذا الموضوع، وخوفه من أن تعترز الحكومة السودانية وأطراف مؤثرة مثل حزب الأمة والحركة

الشعبية وغيرها على المضي قدما في مسألة الانفصال بالتنسيق مع أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وإستنتج كتاب في صحيفة أهرام عدة سيناريوهات في الشأن السوداني بعد لقاء المهدي الترابي في جنيف، ويذكر أحد كتاب الإهرام (٧٠) إن هذه اللقاء ربما يقود إلى ثلاث نقاط أساسية في المسألة السياسية السودانية وهي :

١- إن المعارضة المسلحة وما يقال عن غزو عسكري من الشرق أو إنتفاضة من الداخل لن تجدي لأسباب: ومن ثم يكون الحل سلميا سياسيا بعودة قيادة المعارضة، وإجراء مصالححة وطنية بين كل القوى والفعاليات السودانية الحاكمة الموجودة في الداخل أو الخارج.

٢- تحديد فترة انتقالية يتولي خلالها الرئيس الفريق البشير الحكم، وخلالها يتم عقد مؤتمر دستوري للإتفاق على شكل ونظام الحكم في السودان، بل والعلاقة مع الجنوب وغيرها من القضايا المتعلقة. . ويمكن أن يكون الإتفاق إذا شأته الأطراف السودانية بحضور أو بشهادة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى مصر وإثيوبيا (مثلا) إذا أرادت الأطراف السودانية هذا.

٣- وفي نهاية الفترة الإنتقالية ونتيجة التفاعل التفاعل الطبيعي تجري الإنتخابات النيابية، وفق نظام ديمقراطي سليم متفق عليه.

وفيما سيبدو من سياق لاحق فإن مصر أختارت قيام سياسة جديدة مع السودان ربما تختلف عن سياسة المواجهة وحضن المعارضين السابقة، إلا أنها لا تذهب بعيدا في علاقتها بالسودان، وتحاول على الدوام أن تبدو في دور الوسيط بين الحكومة السودانية والمعارضة بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما أنها تتمسك كذلك بالمعارضة الشمالية ورعايتها خصوصا الحزب الإتحادي الديمقراطي، كما أن هذه السياسة لا تلغي تحفظات المصريين على الحكومة السودانية، ومن ضمن هذه التحفظات إسلامية السلطة، والشك في أيواء المعارضين الإسلاميين لها، والمطالبة بتمسكها المصادرة في السودان.

ويمكن أن نقول بشيء من التحفظ إن السياسة الجديدة هي سياسة الأمر الواقع نتيجة لعدة متغيرات لعل من أهمها فشل المعارضة المسلحة في تحقيق إنتصار حاسم على الحكومة، وإسلاخ معارضين من الكتلة المعارضة وإيرامهم إتفاقيات مشتركة مع الحكومة، وإتجاههم نحو العمل السلمي الداخلي، ومنها وجود جناح نافذ في الحكومة السودانية يرغب بشدة في تطبيع العلاقات مع مصر ومناقشة كافة تحفظاتها، والإستجابة لكثير من مطالبها، وعدم الدخول معها في مجادلات إعلامية، ومحاولة التقوية بها ضد التدخل الأجنبي الإفريقي والعالمي، وقد وصل هذا التيار حدا كبيرا في سياسته هذه ولعل أبرز نجاحاته مصادقته على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي لعبت مصر دورا أساسيا في صياغتها.

ثم اشتداد الحرب بين إثيوبيا وإرتريا وهما دولتان معاديتان للسودان في الماضي(١٩٩٤-١٩٩٨)، حيث سبق لهما دعم المعارضة السودانية عسكريا على طول حدود السودان الشرقية والشرقية الجنوبية مما هدد بإنبهار النظام جديا في العام ١٩٩٧، وقد اعترف أحد كتاب الإهرام صراحة في أحد المقالات أن الصراع بين الدولتين أدى إلى تقارب سوداني إثيوبي حتى أنه يمكن أن نقول إن هناك قدرا من التطبيع قد تحقق بين العاصمتين، والذي يحمل في طياته إتفاقا مشتركا بينهما موجها ضد إريتريا.

ومصر تتوجس في علاقتها الخارجية على الدوام من إثيوبيا لأنها أولا منبع للنيل الأزرق، وينحدر من الهضبة الإثيوبية أكثر من ٨٠% من إيرادات النيل الواصلة إلى مصر، كما أنها صاحبة كتلة سكانية كبيرة نسبيا مقارنة بجاراتها، ويقول كاتب الأهرام في نفس مقاله للتدليل

على التخوف المصري - إن إثيوبيا وثقت علاقتها بإسرائيل من خلال جهود الفلاشا المرتبطين بإثيوبيا، فضلا عن العلاقة الوثيقة لأثيوبيا بالأماكن المسيحية المقدسة في إسرائيل، ولاشك أن ظروف الصراع بين أريتريا وإثيوبيا قد أتاحت لإسرائيل فرصا حيوية جديدة للاستفادة من هذا الصراع الذي أدى إلى تزايد حاجة الطرفين للمعدات والأسلحة الإسرائيلية.

ومن جانب آخر رأت مصر أيضا أن السودان بدأ يتعافى من الأزمة الاقتصادية الخانقة من خلال حركة الاستثمار الأجنبي المتزايدة وعلى رأسها البترول السوداني المبشر وغيرها من مشاريع التعدين في الذهب، وفيما يبدو أنه لكل تلك الأسباب تمت تهدئة تأزيم العلاقات المشتركة، ويمكن أن نقول أيضا أن الإنفراج الثوري والخطب الحماسية وغيرها ربما توقفت أو قللت في السودان، فبعد جولة الحرب العنيفة الأخيرة التي دعمتها إثيوبيا وإريتريا ويوغندا ورواندا ضد السودان ربما رأت الحكومة أنه من المستحسن عدم احراق الجسور مع الدول العربية المضادة لها في الإيدولوجيا وعلى رأسها مصر العربية.

لذلك نجد أن صحيفة الإهرام حفلت في اعداد كثيرة بإشارات يستشف منها تحسن في العلاقات على مستوى الجانبين، فنحن نرى في عناوين الصحيفة في أحد الأيام تصريحات لسفير السودان بالقاهرة يذكر فيها (٧١) إن مصر تبذل مساعي كبيرة لتحقيق الوفاق بين الحكومة السودانية والمعارضة، وفي عدد آخر (٧٢) نجد تصريحات لوزير الخارجية السوداني يتوقع فيه تسليم الممتلكات المصرية المصادرة بالسودان قريبا، ثم في عدد يليه (٧٣) نجد تصريحات رئيسية بالصحيفة - موسى ووزير خارجية السودان يبحثان إعادة الممتلكات المصرية، وفي عدد آخر (٧٤) مباحثات مصرية سودانية لتحسين العلاقات، وتسليم البعثة المصرية ٢٠ مقرا في الخرطوم ووزير خارجية السودان يشيد بدور مصر في تحقيق الوفاق الوطني ثم الوفد المصري (٧٥) يتسلم ١٧ استراحة في السودان - والبشير يتوقع تطورا إيجابيا في العلاقات بين القاهرة والخرطوم، وجدول زمني لاستعادة بقية الممتلكات المصرية بالسودان (٧٦)، والرأي العام السوداني يؤكد: إعادة الممتلكات المصرية بداية عملية لطي ملف الخلاف.

وتوجت صحيفة الأهرام (٧٧) ذلك الحديث عن التقارب بإجراء حوار مطول على صدر صفحتها مع وزير الخارجية السوداني حاولت من خلاله معرفة رأي الحكومة السودانية في العديد من القضايا وعلى رأسها دعم الجماعات الإسلامية أو الإرهاب كما تسميه الصحيفة، والموقف الرسمي السوداني من حق تقرير المصير لجنوب السودان، وقد بدأت ذلك الحوار بالذكر أن السودان بدأ في لحظة معينة أنه يتجه اتجاهات من شأنها التأثير بالسلب على محيطه العربي والإفريقي، وتظهر الآن مؤشرات على تحول عن سياساته التي أثارت الكثير من الجدل بل وأحيانا الخصومة، ثم سألتها الصحيفة حول مسألة الإرهاب والإتهامات التي كانت توجه للسودان بأبواب مراكز التدريب كاحد أبرز الاسباب التي أدت لتوتر علاقاته العربية والدولية فما هو ردكم على تلك الاتهامات بكل صراحة ؟ ورد الوزير: بأن هذه الاتهامات جاءت عقب السياسات التي انتهجتها حكومة الإنقاذ الوطني في سنتها الأولى والتي حاولت تشجيع الاستثمار العربي في السودان، وبالفعل فقد جاءت هذه السياسة بمستثمرين عرب استثمروا ومايزالون في السودان، كما أنها جاءت، واعترف بذلك، بأخرين كانت لديهم أجندة أخرى كالعامل ضد حكوماتهم، كما أن مجموعات عربية أخرى أرادت الاستفادة من تسهيلات الدخول والخروج للعمل على زعزعة استقرار دولها، وهي مجموعات كانت في أفغانستان ولديها ميول متطرفة وتنتمي لعدة جنسيات، وبعد محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك عام ١٩٩٥م في أديس أبابا فطنا لمدي الذي يمكن أن تلحقه بنا هذه السياسة، وقررنا فرض التاشيرات على كل مواطني الدول العربية، كما أجرينا مراجعات شاملة في الأجهزة الأمنية واسلوبها وطريقة عملها، واستطيع القول إنه لا يوجد الآن أي أراهابي في السودان، أو أي تسهيلات أو مساعدات لانتقال الإرهابيين عبر أراضيه، وقد

أكدنا ذلك فعليا بموقفنا من الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وفي سؤال آخر للوزير سألت الصحيفة عن التناقض في الحديث عن التمسك بوحدة السودان والترحيب بإجراء استفتاء لتقرير مصير الجنوب ؟ فأجاب الوزير أن الحكومة ترى أن الانفصال لن يوقف الحرب، وإثيوبيا وإريتريا خير مثال لما نقول، وإنفصال الجنوب قد يحول الجنوب إلى رواندا أخرى، والحكومة ترى أنه تنليلا على جديتها في إتباع اساليب جديدة لتعزيز الوحدة لابد من طرح جديد، ويقوم هذا الطرح على ثلاثة محاور :-

١- الموقف الشامل لاطلاق النار.

٢- إقرار فترة انتقالية تمتد أو تقصر لمعالجة قضايا النازحين واللاجئين، وإزالة الألغام وإحداث طفرة تنموية كبناء المدارس وشق الطرق وإقامة مستشفيات بحيث يشعر الجنوبي بأن السلام افضل من الحرب.

٣- إجراء استفتاء لحق تقرير المصير.

وأحب أن أوضح أن الحكومة ليست محايدة في البند الأخير بل ستسعي بمختلف الآليات السياسية والإقتصادية لإقناع الجنوبيين بالوحدة.

وحملت صحيفة الأهرام آراء أخرى حول العلاقات المشتركة يظهر من خلالها انه ربما لم يتفق المخططون الإستراتيجيون المصريون على موقف محدد من السودان بعد، أو أنهم اتفقوا على أن تبقي العلاقات المشتركة داخل حدود معينة لاتزيد عليها، أو ما يطلق عليه بعلاقة متحفظة، فبالرغم من الحديث عن عودة جزء من الممتلكات المصرية، والزيارات المكوكية لوزير الخارجية السوداني للقاهرة، والحديث بصراحة عن مسألة الإرهاب وغيرها من القضايا إلا أن هذه الأحاديث لم تترجم إلى عمل مشترك مثل تبادل إقتصادي أو حرية في إنتقال الأفراد من وإلى البلدين أو إلى مبادرة سلام مصرية إلا فيما بعد.

أضف إلى ذلك أن صحيفة الإهرام حملت مؤشرات على أن العلاقات لم ترجع إلى حالتها الأولى بعد، فمن خلال أحد أعدادها (٧٨) وفي الصفحة الأولى أتت بخبر منقول عن وكالة الأنباء السودانية حول لقاء قمة بين مبارك والبشير، وجاء في متن الخبر في شبه نفي له أن الوكالة السودانية لم تذكر أية تفاصيل، كما أنها لم تحدد زمان ومكان اللقاء مع وضع علامة تعجب، وبالفعل لم تحمل الأيام القادمة أي حديث عن لقاء وشيك بين الرئيسين، كما أن الدبلوماسية المصرية لم تذكر شيئاً حول هذا الخبر.

وحملت الصحيفة (٧٩) أيضاً في تلك الفترة مقالات صريحة ضد الحكومة السودانية من دون وجود تحفظ، ومن الأمثلة على ذلك أحد المقالات التي عقت على اللقاء الصحفي لوزير العدل السوداني بصحيفة خليجية، وقد جاء مقال الصحيفة سآخر- لقد اقتضرت الأسئلة الصحفية لوزير العدل السوداني كما هو متوقع على الإتهامات التي وجهت للنظام حول الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان واقتضرت الإجابات كما هو متوقع أيضاً على إنكار كل شيء جملة وتفصيلاً فالنظام لايرعي الإرهاب، ولم يخطط لمؤامرات إغتيال في أديس ابابا وغيرها، ولم يقتل أو يعذب أو يشرذ مواطن واحد قط، وليس في طول السودان وعرضه معسكر تدريب واحد للأرهابيين، وليس فيه بيت واحد للأسباح يعذب فيه أحد، وإن الجميع في بحبوة من العيش ينعمون بالحرية والرخاء والأمان وحكم القانون، وكل الإتهامات التي حفلت بها سجلات حقوق الإنسان والأمم المتحدة وأقوال المعارضين وبشهادات الضحايا أنفسهم - وفيهم من هشم أسنانه وفيهم من أختل عقله ومن فقد رجله ومن لقي ربه - محض إفتراء تروج له

الدوائر الإستعمارية المعادية لوحدة السودان ومشروعه الحضاري الذي يمثل خطرا على الإستعمار والصهيونية واتباعهم من دول الجوار.

أما بعض الأحداث التي إرتكبت في وضح النهار مثل محاكمة عدد من الضباط محاكمة صورية واعدامهم في بضع ساعات وأعدام شابين في قضية حيازة عملة أجنبية تنتافي مع العدالة، وإطلاق الرصاص على طلبة حاولوا الهرب من معسكرات التدريب واغراقهم فقد بررها وزير العدل بأنها حدثت في الأيام الأولى قبل صدور الدستور !!.

وجاء في إعداد الصحيفة (٨٠) أيضاً في أحد استعراضاتها لأحد الكتب بعنوان دولارات الرعب - أفغان ابن لادن خططوا لمذبحة الاقصر (وهي مذبحة حدثت في ١٣ أكتوبر ١٩٩٧ في صعيد مصر ضد السياح الاجانب بقصد تعطيل السياحة المصرية، وضرب الإقتصاد المصري، وقد نتج عن المذبحة مقتل ٥٠ سائحا) أن الاسلحة التي تم استخدامها في المذبحة جاءت من السودان باتجاه صعيد مصر عن طريق الشبكات الإرهابية التي تعمل مباشرة مع شركات أسامة بن لادن الموجودة في ضواحي الخرطوم.

و في تلك الحقبة التي اخذت العلاقات بين البلدين تتغير ببطء عن حالتها السابقة وإن لم تكن قد تبلورت بعد في شكل نهائي، حاولت صحيفة الإهرام القاء مزيد من الأضواء على الحالة السودانية ومعرفة حقيقة اتجاهاتها، وفي هذا الإطار عقدت ندوة مطولة تحدث فيها السيد وزير الإعلام السوداني حول مختلف القضايا المشتركة، وقد قامت بنشر هذه الندوة في عديد من الصحيفة (٨١)-(٨٢)، ولعل أبرز ما جاء فيها تذكير وزير الإعلام السوداني غازي صلاح الدين بأن السودان لازال بعد في طور التكوين، وأن عوامل جهوية وعنصرية لازالت تلعب دورا ما في السياسة السودانية، إلا أن التغيير بدأ في السودان الآن خصوصا في نواحي وحدة الشعب والفكر وترسيخ العروبة دون فقد الهوية الإفريقية، وذكر الوزير النخبة المصرية بأن احد مطالب جون قرنق الرئيسية منذ أنشاء يتمثل في فك الارتباط مع مصر، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وأن هذا مطلب إلى جانب مطلب سابق بإلغاء التكامل المصري السوداني، وأنه يذكرهم بهذا الأمر حتي لاينخدع الناس بتحاولات ظرفية في مواقف الحركة التي تستبطن وجدانا مختلفا عن وجداننا نحن الذين مهما اختلفت بنا السبل مع السياسة المصرية إلا أننا نستبقي مساحة مقدرة مشتركة من الوجدان الموحد ومن المصالح الموحدة ومن القيم والثوابت التي لايمكن أن نحيد عنها، ونحن في السودان يمثل التيار الإسلامي لدينا بعكس الأخوة خارج السودان وجها من وجوه المحافظة على الأمن القومي وتجمع المواطنين ضد محاولات الكيد لهوية وثقافة ولغة الأغلبية في السودان، وأكد أنه بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية فإننا وبالرغم من إختلافات وجهات نظرنا والوضع القائم الآن في السودان إلا أن أي إنسان ذي توجهات عربية إسلامية هو رصيد لكم في السودان حتي وان خالفكم سياسيا.

وواصل الوزير قائلا انه لاينبغي النظر إلى التيارات الإسلامية في السودان على أنها خصم عليكم ولكنها رصيد لكم لأنها تعبر عن الثقافة العربية في مستوي ما،

ولذلك نحن الذين عانينا من الهجمة علينا لذلك لا ننظر إلى أي دولة عربية باعتبارها عدو لنا، بل العكس تماما نعتبر أن المنطقة العربية هي المدد الطبيعي بالنسبة لنا، والمعركة الحقيقية هي تلك التي تجري في جنوبه وليست معركة حلايب أو مع تشاد أو إثيوبيا، والمشكلة

إنكم لاتغيرون سياساتكم بسهولة فقد أصبحت هناك بيروقراطية سياسية لديكم في مصر وتعولون على الأطروحات وعلى المواقف التاريخية تعويلا أكثر مما ينبغي، يجب أن تدركوا أن السودان به تحولات كبرى، وينبغي أن تكون لديكم المرونة السياسية التي تمكنكم من قراءة الواقع قراءة جيدة وأن تتكيفوا مع هذا الواقع نكيفا جيدا.

ونحن نتعامل مع تحسين العلاقات مع وجهة نظر استراتيجية وليس تكتيكية غير أن هذا الموقف لم يطمئن له البعض في مصر حتي الآن، ولاتزال نظرة الشك موجودة.

ورد أحد المفكرين على الوزير قائلا إنه مع مجيء ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩م سعت الحكومة المصرية إلى إيجاد صلة بينها وبين العالم الخارجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وأمريكا التي كانت تود إتخاذ قرار مناوي للسودان لولا التدخل المصري، إلا أنه بعد ذلك حدثت تطورات سلبية في العلاقات لم يكن نتيجة للمؤسسات المصرية أو الشكل المؤسسي والبيروقراطية كما ذكر السيد الوزير، مثل حرب الخليج، ومحاولة إغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس ابابا ١٩٩٥م، وحتى لو افترضنا صحة اللبس الذي حدث في هذه المحاولة إلا أنه اعقبها بتصريحات غير مسؤولة من الشيخ حسن الترابي مثلا ذكر فيها أن من قاموا بهذا العمل هم من المجاهدين.

وفي سؤال آخر ذكر أحد المتحدثين أن السودان في ظل النظام الحالي مختلف عما كان من قبل، وذلك لأنه نظام حكم مزدوج.. فهو أتي للحكم عن طريق انقلاب عسكري لكنه لم يكن عسكريا خالصا وإنما كان عسكريا به عناصر سياسية حزبية ايدولوجية وبالتالي اصبح لدينا نظام برأسين وقيادتين ومن ثم بتوجهين، وهذه الثنائية خلفت مشكلة وصفها السيد الوزير بغياب المؤسسية وإن كنت أراه عكس ذلك، فمشكلتكم تكمن في تعدد الاصوات المعبرة عن السياسية السودانية، فالرئيس السوداني عندما يقرر إرجاع الممتلكات المصرية ولايفذ شيئا من هذا ويحدث تلك أو ماطلة في التنفيذ، وتأخذ المسألة مفاوضات طويلة وتذهب لجان مصرية إلى هناك وتعود دون أن تتسلم شيئا فهذا تعبير كما أفهمه يعني أن هناك عناصر أخرى لاتزال تقبع في خندق آخر، وتتبنى توجهات وقناعات ايدولوجية أخرى.

وقد خلصت الندوة إلى أربع توصيات مهمة هي :

- ١- حتمية العلاقات المصرية - السودانية لما تمثله من مصالح استراتيجية.
- ٢- ضرورة الحفاظ على الثوابت الأساسية (النهر - الثقافة - الإقتصاد) بعيدا عن أي متغيرات طارئة تؤثر عليها سلبا.
- ٣- مطالبة الحكومتين المصرية والسودانية بإعادة التكامل بمؤسساته الرسمية والشعبية وتحديثها بما يخدم المصالح العليا للبلدين.
- ٤- تأسيس جمعية للصداقة بين البلدين في إطار المجتمع المدني.

وحملت صحيفة الإهرام أيضاً عدة مقالات تناولت الشأن السوداني ومن ضمنها مقالة الدكتور ميلاد حنا تتبنى فيه (من محتواها) وجه النظر الجنوبية بخصوص الحرب في جنوب السودان حيث ذكر - أن الجنوبيين كانوا متوقعين أن يحتلوا المواقع التي أخليت مع رحيل الإستعمار الإنجليزي بعد الإتفاق على خطوات الإستقلال، ونقل السلطة، بينما توهم الشماليون أن الجنوب صار مستعمرة لهم بعد أن كان مستعمرة للإنجليز فجاء هذا الصراع الطويل المير.

وفي مقال آخر (٨٣) - أن سلوك النظام السوداني أصبح موضوعا تحت الاختبار الأمريكي وماعليه إلا أن يسلك ويتعامل بطريقة ترضي السيد الأمريكي وباقي الحلفاء بأوربا، وعلى النظام أن يضع في اعتباره الدرس اليوغسلافي، والدور الجديد لحلف الاطلنطي الذي قرر أن يمد ميادين نشاطه ونفوذه إلى كل من البحر المتوسط والشرق الأوسط والسودان جزء من منطقة الشرق الأوسط، وتزداد المخاوف على السودان من عدم تبين حجم المخاطر التي تحيط به، ومن بعض المزايدين الذين يعلنون بين الحين الآخر أن السودان لا يخاف وجيشه قادر على قهر الأعداء كيفما كان حجمهم أو وزنهم، وأن الصناعة الحربية السودانية قادرة على تصنيع جميع الاسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة.

وفيما يبدو من أحداث أن الحكومة المصرية بالرغم من تحفظاتها أو خلافاتها في كثير من القضايا مع النظام السوداني إلا أنها قررت القيام بخطوة جديدة لتحريك الأوضاع في السودان، فكان أن تبنت مع الجماهيرية الليبية مبادرة مشتركة، تنص أهم بنودها على وحدة السودان وقيام مصالحه السياسية وإجراء إنتخابات عامة بعد فترة إنتقالية، وعقد مؤتمر دستوري، وقد حملت صحيفة الأهرام (٨٤)

على صفحاتها إرهابات هذه المبادرة في عدة مقالات، وإخبار متفرقة ومنها تصريحات السفير السوداني عقب مباحثاته مع موسي: الخرطوم (٨٥) تتابع باهتمام الجهود المصرية لتحقيق المصالح الوطنية - أو موسي يبحث مع الميرغني والمهدي عقد مؤتمر للمصالحة السودانية، السفير السوداني بالقاهرة: مصر مؤهلة للقيام بدور إيجابي في حل الأزمة، أو قرنق (٨٦) يصل إلى القاهرة قريبا: المعارضة السودانية: موقف مصر ثابت تجاه حل الأزمة، وقد توجت لحل هذه الجهود بقاء الرئيس المصري والليبي لدفع جهود المصالحة بحسب الصحيفة، ثم قيام وفد مصري (٨٧) ليبي بزيارة السودان وإلتقاؤه بالرئيس السوداني والدكتور حسن عبدالله الترابي وكبار المسؤولين لمتابعة جهود المصالحة بين الحكومة والمعارضة، وفي عدد (٨٨) آخر السودان يوافق على مبادرة الوفاق المصرية الليبية.

وحفلت صحيفة الإهرام ببعض المقالات التي تحاول أن تجد تفسيراً جديداً للعلاقات، ففي احد المقالات (٨٩) يكتب أحدهم أننا (المصريين) يجب أن ندرك أن صورة الحكم في الخرطوم ليست بالضرورة صورة في المرأة من صورة الحكم في القاهرة، إن أخطر ما يثير حساسية السودانيين هو أن نتعامل معهم القاهرة وكأنهم تابعون لها. . وستختفي الحساسية يوم يشعر السودانيون أن المصريين يعاملونهم بالقدر الطبيعي من الإستقلال والمساواة.

وربما في نفس الإطار الإستكشافي أجرت صحيفة (٩٠) الإهرام حواراً مطولاً مع وزير الخارجية السوداني تركّز في مجمله حول المبادرة المصرية المشتركة حيث ذكر الوزير أنهم كونوا لجنة للمشاركة في المفاوضات، وهذا الأمر يبين مدي الجدية التي تتعامل معها الحكومة السودانية مع المبادرة المشتركة، وأوقفنا الحملات الإعلامية وأعلننا وقف إطلاق النار.

وسألت الصحيفة الوزير أنه يتردد أن الجنوب والولايات المتحدة ودوائر غربية ضد المبادرة المصرية الليبية. ؟ فأجاب الوزير: أن بياننا صادراً من مكتب جون جارج في نيروبي حوى أمراً بهذا المعنى ولكنه نفاه فيما بعد، كما صدرت تصريحات مماثلة من قاداته.

وذكر وزير الخارجية السوداني لصحيفة الإهرام (٩١) أننا نقدر لمصر بقيادة الرئيس مبارك وقفها إلى جانب السودان في العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية حتى في أشد حالات الخلاف بين البلدين، وقال السفير السوداني في القاهرة إن الأشواط الطويلة التي قطعتها مصر في مجال التنمية والمشروعات العملاقة تدل على أن قيادة الرئيس مبارك أكسبت مصر تقدما داخليا ومكانة إقليمية ودولية متعاظمة.

وحملت الصحيفة (٩٢) في أحد أعدادها ضمنا الرئيس البشير خرق أول تعهد فيما يختص بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة التي تنص على توقف الحملات الإعلامية المضادة وذلك عندما ذكر أن على المعارضة أن تغتسل سبع مرات وتنتهر إن هي أرادت التوبة والإنخراط في النظام، في يوم الاحتفال بتدشين أول شحنة بترول خارج السودان.

وذكرت إحدى المقالات أيضاً أن النظام يمر بفترة ضعف حاليًا بدليل أنه تراجع سريعاً عما يسميه ثوابت النظام الحضارية، وتوقف عن دعم الحركات الإسلامية المسلحة وعطل عمل المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي لكيلا يثير غضب الولايات المتحدة، ووقع أخيراً بعد تردد وتحفظات على إتفاقيات مكافحة الإرهاب، وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، ويحاول باستمرار تقديم شهادة حسن سير وسلوك للعالم الغربي بالذات.

وتراجع النظام على المستوى الداخلي أيضاً حيث حاول تأسيس إنفتاح محسوب وتعددية ذات مرجعية أحادية ومن هنا جاءت فكرة قانون تنظيم التوالي: فالنظام لا يريد تعددية حزبية، ولكن يريد تنظيمات متعددة يشترط عليها موالاة النظام وبعض الصحف وبعض الندوات واللقاءات التلفزيونية فهي مجرد ديمقراطية الاسماك الملونة للزينة فقط.

ومن نفس المنطلق فإن حديث السودان عن تسليم الذين تسببوا في تفجير أنبوب النفط السوداني باعتبارهم إرهابيين حديث يفتقد المنطق وذلك لأن السودان يعيش أوضاعاً غير طبيعية. وعملية التفجير المدانة شعبياً تتم وسط ظروف صراع سياسي بين أطراف سودانية لها ثقلها ولها وزنها التاريخي والشعبي.

وفي تلك الحقة فيما يبدو أن القاهرة سعت من خلال عقد اجتماعات التجمع الديمقراطي باراضيه إلى محاولة كسب التأييد لمبادراتها وعدم تمكين الاطراف الأمريكية الإفريقية وغيرها من الأفراد بالمساهمة في حل مشكلة السودان من خلال أطروحاتها ومبادراتها مثل مبادرة الإيقاد التي تنص على حق تقرير المصير وهذا شيء تتخوف منه الحكومة المصرية.

وقد اهتمت صحيفة الأهرام (٩٣) بزيارات السيد محمد عثمان الميرغني للقاهرة ولقاءاته مع كبار المسؤولين المصريين مثل السيد يوسف وإلي الأمين العام للحزب الوطني الحاكم، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية، كما اهتمت بقيادات التجمع الآخرين وأنشطتهم، والذي ربما دفع مصر إلى هذا الإهتمام المتزايد بالتجمع الديمقراطي جولة الوزيرة الأمريكية مادلين اولبرايت في إفريقيا ومقابلتها لأعضاء معارضين على رأسهم جون قرنق، كما أن الولايات المتحدة عينت مبعوثاً أمريكياً للسودان، وربما رأت الحكومة المصرية في كل هذه المؤشرات والدلائل اهتماماً بمبادرة الإيجاد، والبدء في وضعها موضع التنفيذ، لذلك نشطت الدبلوماسية المصرية لتفعيل مبادراتها.

وقد سألت صحيفة الإهرام (٩٤) السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري حول الإصرار الأمريكي على مبادرة الإيجاد واستثناء الوساطة المصرية الليبية، فكان رده أن مصر لا ترى تعارضاً بين المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد كما أنها ترى إمكانية التنسيق بين المبادرتين.

وجاءت تصريحات رئيس التجمع الوطني الديمقراطي على نفس المنحى حيث ذكر أن هناك تأييداً كاملاً من التجمع الوطني السوداني للمبادرة المصرية الليبية.

وحملت صحيفة الإهرام (٩٥) مقالا حول معارضة مصر لتقسيم السودان حيث ذكر الكاتب أن الشائع في الأبيات السودانية والإفريقية والعالمية أن مصر ترفض مبدأ التقسيم لتخوفها على موارد مصر المائية من قيام دولة جديدة في حوض النيل تشعر أنها غير مرتبطة بالقواعد المرعية منذ عقود لتقسيم مياه النهر، وقد يكون هذا الرأي صحيحاً في بعض جوانبه لكنه لا يمثل الحقيقة كلها ولا الجزء الأكبر منها، إذ أن الخطر على مصالح مصر المائية يأتي في الأصل من عدم الاستقرار وليس في تقسيم السودان الذي ربما لا يضمن حلولاً لهذا الاستقرار، بل دليل أن استقلال أريتريا عن إثيوبيا مثلاً لم يؤد إلى الاستقرار الذي كان منشوداً، بل فتح الباب أمام صراع أوسع نطاقاً وأكثر استنزافاً للموارد، وعلى الأرجح فإن السبب البعيد للحرب الإثيوبية الإريترية هو تحول إثيوبيا إلى دولة داخلية بلا سواحل ولا موانئ وستطبق هذه الحالة على دولة جنوب السودان الأمر الذي سيعني حلاً من إثنين فإما أن يبقى كذلك فينزح الجنوب إلى التوسع على حساب الشمال، وأما أن يقطع جز من الأرض الشمالية ليصل ما بين الجنوب السوداني وساحل البحر الأحمر، وفي كلا الحالتين فسوف يكون هناك مصدر دائم للنزاع لن تقل خطورته عن الوضع الراهن، بل ربما تكون معالجة الوضع الراهن عن طريق إقامة دولة ديمقراطية علمانية لا مركزية أفضل كثيراً.

وليس صحيحاً كذلك أن مصر وحدها هي التي تعارض تقسيم السودان، فمن الطبيعي أن الأسرة الإفريقية في مجملها تعارض التقسيم، إعمالاً لمبدأاً قسسية الحدود الموروثة من العصر الاستعماري الذي يشكل أحد المبادئ، الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بل إن بعض جيران السودان أنفسهم لديهم مخاوف من تقسيمه فأوغندا مثلاً التي يسكن في شمالها مجموعة عرقية مشابهة لسكان جنوب السودان تخشى أن يؤدي قيام دولة مستقلة في الجنوب السوداني إلى اجتذاب قبائلها الشمالية إلى الدولة الجديدة بدعوى الوحدة القومية، وبذلك تضع أوغندا نفسها عرضة للتقسيم، وليس في التاريخ السياسي لإفريقيا ما يؤكد أن وحدة بين أوغندا بكاملها وبين جنوب السودان يمكن أن تتجح.

أما القول بأن الرعاية الأمريكية الغربية يمكن أن تزيل جميع الصعوبات فمردودٌ عليه بأن تلك الرعاية لم تفعل شيئاً حتى الآن في الكنجو وغيرها من الدول المرشحة للإنضمام إلى ما يسمى بمشروع كلينتون للقرن الإفريقي الكبير.

وفي عدد لاحق صرح السيد الصادق المهدي للأهرام (٩٦) بتأييده للمبادرة المصرية الليبية حيث ذكر أنه قال للمبعوث الأمريكي هاري جونسون إنه يتمسك بالمبادرة المشتركة لأنها تشمل جميع أطراف النزاع، وكل القضايا، وتلبي جميع الجوانب الضرورية لحل الأزمة السودانية.

وحشدت مصر أيضاً تأييد الحكومة السودانية لمبادرتها (٩٧)، من خلال جولات وزير الخارجية السودانية المتواصلة لمصر، حيث نقل في إحداها موافقة الحكومة السودانية على تشكيل وفد تفاوضي، وعلى البدء فوراً في مناقشة كافة القضايا الرئيسية.

وحملت ضمناً صحيفة الأهرام (٩٨)، وإن لم يكن علنياً، على إنحياز جون قرنق لمبادرة الإيجاد، وتأييد للمساعي الأمريكية حيث نجد بين السطور (أن مبادرة الإيجاد تؤيدها الولايات المتحدة وجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان).

وسألت الصحيفة (٩٩) السيد محمد عثمان الميرغني عن مواقف قرنق المؤيدة لمبادرة الإيجاد فاجاب أنه ليس متحدثاً عن قرنق، ولكنه (أي قرنق) كان في القاهرة، أعلن رايه بتأييد المبادرة المشتركة، ثم ذهب إلى طرابلس وأعلن تأييده لها مرة أخرى، كما أن مندوبيه وقعوا على ذلك في اجتماع أسمرال الأخير الذي وضع الأساس الفعلية للحوار السياسي والحل الشامل في السودان.

وحول تحفظ أمريكا عى المبادرة المصرية الليبية بدعوي أعطاء الأولوية لمبادرة الإيجاد قال الميرغني: إن مبادرة الإيجاد تضم طرفين فقط من أطراف النزاع وهما الحكومة في الخرطوم والحركة الشعبية في الجنوب، وقال إن التجمع يري أن يتم الحوار مع جميع الفصائل لأن القضية هي قضية السودان، وإن مبادرة الإيجاد ترى أن القضية هي قضية الجنوب، وأضاف أن هناك أيضاً حقاً لدول الجوار لأنه لايجوز أن يقتصر حق إبداء وجهة النظر لتحقيق الحل الشامل في المشكلة السودانية على بعض دول الجوار وترك دول جوار أخرى، إن من حق مصر وليبيا كدول جوار أيضاً أن تشاركاً في إيجاد الحل الشامل، حيث أن ما يحدث في السودان يؤثر أيضاً على هذين البلدين سلباً أو ايجاباً.

ثم ما لبثت أن انفجرت الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر حول مشكلة - السودان، وانعكس ذلك الخلاف على صدر صحيفة الإهرام (١٠٠) حيث جاء ذلك في التصريحات الغاضبة من المسؤولين المصريين حين ذكر السيد أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري في تعليقه على سؤال حول وجود فيتو أمريكي على الدور المصري الليبي لحل المشكلة السودانية، أجاب أنه ليست أية قوة في العالم يمكنها ممارسة حق الفيتو على السياسة المصرية، خصوصاً إذا كانت هذه السياسة متعلقة بدور الجوار الإقليمي لمصر، وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت لاتروق لها المبادرة المصرية الليبية فإن هذا الموقف لايجعلنا نفقد الثقة في هذه المبادرة وإنما العكس من ذلك.

وأعرب عن اعتقاده ان الولايات المتحدة سوف تغير من موقفها السلبي من المبادرة المشتركة.

وفي اعتراف نادر بالصحيفة (١٠١) ذكر أحد الكتاب أنه لا مفر من الاعتراف باشكالية الغياب المعرفي المعيب لدي قطاعات من النخب السياسية والثقافية العربية باوضاع السودان على نحو عام، وبافتقارها للإهتمام بمتابعة التطورات المتشابكة التي تضافرت على تعقيد أزمتة، ولا نستثني من هذا الغياب والتعاس النخبة المصرية.

ومن هنا تكمن ظاهرة توجه السياسة السودانية إفريقياً وأكثر من توجهها عربياً، ومن ذلك اضطلاع نيجيريا ثم دول الإيجاد بمبادرات رأب الصدع في السودان تباعاً، وهو ما هيأ الظروف

والمناخ المواتي الذي استثمرته أمريكا مؤخرا للشروع في إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية في شرق إفريقيا توطئة لانتزاع جنوب السودان من منطقة حوض النيل.

ثم مالبثت الصحيفة (١٠٢) أن وجهت اهتمامها بموضوع آخر يتعلق بالسودان، وهو بادرة لقاء السيد الصادق المهدي بالرئيس السوداني في جيبوتي، حيث سألت الصحيفة الصادق المهدي حول إرهابات تعرض التجمع الوطني الديمقراطي للإنهيار؟ قال المهدي: أنه لا يعتقد ذلك بالرغم من كل الاختلافات الموجودة، وفيما يبدو أن انزعاج الحكومة المصرية نابع من أنها كانت تؤمل كثيرا في نجاح مبادراتها المشتركة من خلال تعاضدها من أحزاب الأغلبية الجماهيرية في السودان، وهما حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي اللذان فازا بأغلبية الاصوات في آخر انتخابات ديمقراطية في السودان (١٩٨٦)، كما أنها من جهة أخرى كانت لديها تحفظات على الحركة الشعبية لتحرير السودان للإتجاهات الإفريقية الإسرائيلية الأمريكية، وتحفظات كذلك على الحكومة السودانية لاتجاهاتها الإيديولوجية ولاحتضانها الإسلاميين المصريين في وقت من الأوقات، والإستيلاء على ممتلكات تدعي ملكيتها في السودان.

لذلك كانت فرصة الحكومة المصرية للتأثير على السياسة السودانية من خلال الأحزاب الجماهيرية التي ربما تكون مسيطرة على الشارع السوداني، وهذا الموقف يعطيها ميزة خاصة خصوصا أمام الولايات المتحدة التي تتبنى مبادرة الإيجاد وتتحفظ علنا على المبادرة المشتركة، ويتفاهم السيد الصادق المهدي مع الحكومة السودانية يضعف التأثير المصري على القرار السوداني، ولعل ذلك هو السبب في أنزعاجها من هذا اللقاء.

وبرر الصادق المهدي موقفه هذا بحسب صحيفة الإهرام (١٠٣) من خلال القول إن طبيعة ولغة النظام في السودان تغيرت كثيرا بعد عام ١٩٩٧م، وإنه ساهم في إحداث هذا التغيير، ودعا التجمع المعارض إلى تطوير أساليبه لمواجهة التغيرات التي حدثت داخل السودان، ثم على المستويين الإقليمي والعالمي، مؤكدا أنه يرى الشعب السوداني الآن أقرب إلى تحقيق أهدافه في نظام سياسي ديمقراطي من أي وقت مضى.

وأوضح المهدي أنه يعتقد أن هناك تساؤلات حول موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها جون قرنق التي قبلت بالمبادرة المصرية - الليبية ثم عادت لتعلن أنها لن تستطيع التفاوض عبر مسارين.

وعند توقيع إتفاق جيبوتي بين الرئيسين البشير والصادق المهدي خرجت صحيفة الأهرام بعنوان عريض يقول - علامات الإستفهام لاتزال قائمة حول إتفاق المهدي والبشير وبحسب الصحيفة أن السيد الصادق المهدي برر إتفاقه لوزير الخارجية باعتبار أن هذا الإتفاق عبارة عن إعلان للنيات، وأنه لم يخرج عن الموقف العام للمعارضة السودانية.

وسألت الصحيفة أيضا السيد عمرو موسى حول إذا ما كان اجتماعه بالسيد الصادق المهدي قد ازال علامات الإستفهام حول إتفاقه الأخير مع الحكومة؟ فأجاب الوزير أن العلامات لازالت قائمة.

ويمكن القول إن القضية الأولى التي حظيت بتغطية واسعة، وخصصت لها مقالات عديدة وأعمدة رأي وملفات خاصة فيما يختص بالشؤون السودانية في الفترة من أغسطس ١٩٩٨م وحتى نوفمبر من نفس العام كانت قضية قصف مصنع الشفاء للأدوية وذيولها الأخرى المرتبطة بعلاقات السودان بجماعات الإسلام السياسي، أو مكافحة الإرهاب بحسب تعبير صحيفة الأهرام والخطر الذي تمثله على السلام العالمي.

كما أن صحيفة الأهرام حفلت بعد ذلك بالتأكيدات المتواصلة من وزير الخارجية السودانية وسفير السودان في القاهرة حول رغبة السودان في تطبيع العلاقات مع مصر، وأهمية الدور

المصري في دعم وحدة واستقرار السودان، وقد حملت إحدى صفحات جريدة الأهرام تصريحات وزير الخارجية السوداني الذي ذكر أن تفاقم المشكلات الأخيرة في السودان يرجع لغياب الدور المصري لبعض الوقت، وذكر الوزير السوداني أيضاً أنه بعد المحاولة الفاشلة لاعتقال الرئيس مبارك في أديس أبابا قام السودان بمراجعة جميع القوانين التي كانت تنتج للعرب دخول السودان دون تأشيرات، والذي استهدف تشجيع الاستثمار العربي (القرار) وتعزيز الإلتقاء العربي مع الشعب السوداني، نظراً إلى إساءة استخدام هذه التسهيلات من قبل عناصر إرهابية ومعارضة فرض السودان تأشيرات على كل مواطني دول العالم بما في ذلك الدول التي كان السودان لايفرض على مواطنيها تأشيرات دخول من قبل، وأضاف الوزير إنه تم إبلاغ جميع المواطنين العرب بالسودان بأنه لا مجال لممارسة أي عمل عدائي ضد أي دولة أخرى على أرض السودان منوها إلى أن السودان احترق بنار الإرهاب وكان ضحية له.

وفي خبر لاحق (١٠٤) رحب وزير الخارجية السوداني بانضمام مصر لمجموعة شركاء الإيجاد، حيث اعتبر أن خطوة مثل هذه ستدعم الوحدة.

ورصدت صحيفة الإهرام القاهرة منذ وقت مبكر وجود خلافات ما وسط الحكومة السودانية، بيد أنها اكتفت بإيراد خبر (١٠٥) استقالة الدكتور الترابي من المجلس الوطني (البرلمان) في الصفحات الداخلية بلا تعليق.

وقد اهتمت الصحيفة في تلك الفترة أيضاً بالخلافات داخل التجمع الوطني الديمقراطي وتجميد عضوية أمينه العام السيد مبارك الفاضل المهدي بعد (١٠٦) توقيع اتفاق تفاهم منفرد في جيبوتي مع الرئيس البشير، حيث عرضت رفض الإلتفاق من التجمع باعتباره لايمثل الإطراف، وغلب على هذا الخبر أيضاً الجانب التقريري أي الذي يخلو من أي تحليل سياسي، وربما يرجع ذلك إلى أن الإلتفاق كان مفاجئاً ولم تعرف أبعاده بعد.

وكانت مصر قد تقدمت كما ذكر من قبل بمبادرة سابقة بالإشتراك مع الجماهيرية العربية الليبية للجمع بين الفرقاء السودانين تستبعد فيه خيار اللجوء إلى حق تقرير المصير الذي ورد في الإلتفاقية الثنائية مابين الحكومة السودانية وبين بعض الفصائل الجنوبية المسلحة ومابين التجمع الديمقراطي وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم أخيراً من خلال مبادرة الإيقاد التي ترعاها الدول الإفريقية المجاورة للسودان والإتحاد الأوربي ثم أخيراً الولايات المتحدة، لذلك أصبح الهم الشاغل لمصر في كثير من الأحيان الترويج لمبادرتها الخاصة.

وقد أتت بعد ذلك مقالات عديدة في صحيفة الإهرام (١٠٧) محبذة المبادرة المصرية الليبية (المشتركة) ومن ضمن هذه المقالات مقال د. إبراهيم احمد نصر التي ورد فيها إن أزمة الحرب زادت في السودان لتشمل كل الجنوب وأجزاء واسعة من الشرق والغرب وجنوب الوسط، فاتحة المجال لاستيلاء الحركة الشعبية على الخرطوم وطمس الهوية العربية الإسلامية بالسودان كلية، والإشارة الأخيرة ربما تكون من أكثر الإشارات صراحة في إدانة الحركة الشعبية نشرت في صحيفة الأهرام، وربما يرجع ذلك الأمر إلى أن العلاقات المشتركة تحسنت قليلاً خصوصاً بعد الإنتكاسة التي منيت بها في أعقاب تصريحات القيادة السودانية، أن الطائرات التي اغارت على السودان أتت من الشمال، والتي ربما صبغت الآراء المكتوبة في الشأن المشترك بصبغتها المتوترة، وأثرت عليها وأرجع أيضاً الدكتور إبراهيم أحمد سبب تعثر المبادرة المشتركة إلى انحياز الولايات المتحدة لمبادرة الإيجاد إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان في إعطاء حق تقرير المصير للجنوب، وحمل المقال المعارضة السودانية البدء في الوعد بحق تقرير المصير لجنوب السودان من خلال إلتفاق شقودم في ديسمبر ١٩٩٤م وفي أسمر ١٩٩٥م وفي مؤتمر أسمر الثاني في يناير ١٩٩٦م ليفضل خيار الوحدة (المؤتمر) مع تأكيده إلتزامه وتمسكه بحق تقرير المصير، ويذكر أن الحكومة أيضاً ساهمت في هذا الرهان الخاسر.

إلا أنه وفي مقال آخر (١٠٨) يذكر كاتبه أن العقيد جون قرنق هو الوحيد بين زعماء الجنوب وغيرهم الذي ظل يؤكد على الدوام إيمانه بوحدة السودان في محيط من الزعامات والفصائل الانفصالية مما يجعلنا نعظم قيمة الحوار معه.

كما حملت الصحيفة عدة تنويهات (١٠٩) بأقلام عدة حول وجود مخطط أمريكي لمصادرة كل جهود ومبادرة الحل للأزمة السودانية، وذلك عبر السطو على مبادرة الإيجاد لتصبح مبادرة إفريقية بوجهة أمريكية، أو أن السودان يتعرض هذه الأيام لمحاولات أمريكية، تهدف إلى تهديد وحدته الإقليمية، والقرارات الأمريكية الأخيرة بتقديم مساعدات إلى المتمردين في جنوب السودان تشكل مساسا بوحدة السودان وتزيد من تعقيد الأمور.

وربما أتت هذه المقالات المتتابعة حول الخطر الأمريكي للترويج إلى المبادرة المصرية الليبية، أو أنها جاءت للتحركات الأمريكية التي كانت تستهدف تنشيط مبادرة الإيجاد وربما عزل مصر عن تطورات الأوضاع السياسية في السودان.

أما الخبر الذي نال التغطية الكبرى في صحيفة الأهرام القاهرية فقد كان يتعلق بخلافات الرئيس البشير والدكتور حسن الترابي، وقد بدأ هذا الخبر بصورة علنية عندما أعلن (١١٠) الرئيس السوداني حل البرلمان السوداني الذي يرأسه الدكتور الترابي وإعلان حالة الطوارئ حيث نال هذا الخبر تغطية إعلامية كبرى في الصحيفة طوال أسابيع عديدة.

حيث ذكرت الصحيفة (١١١) أن الرئيس البشير أعلن مساء أمس الأول حالة الطوارئ وحل البرلمان الذي يرأسه حسن الترابي الرجل القوي في النظام السوداني منذ يونيو ١٩٨٩م، وذكرت الصحيفة أن احتمالات الانفجار بين أنصار البشير والترابي تتزايد بقوة خاصة في ضوء قيام الترابي وأنصاره ببعض التحركات المضادة لما أعلنه البشير، وأكدت مصادر مطلعة في الخرطوم أن البشير اعتمد على الجيش في الأطاحة بالترابي الذي يتمتع بنفوذه قوى داخل البرلمان والحزب الحاكم، قبل أن يقرر البرلمان غداة التصويت على مشروعات قوانين تقلص من سلطات رئيس الجمهورية، وتعطي البرلمان سلطة عزله بأغلبية الثلثين.

أما فيما يختص بالعلاقات المشتركة فقد جاء إعلان مصر حول الإجراءات الأخيرة فيما يبدو بحسب صحيفة الأهرام (١١٢) أنه مؤيد للرئيس البشير، وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري من أن مصر تتابع باهتمام ما يجري في السودان، وهي على اتصال مستمر مع الحكومة السودانية للوقوف على تطورات الموقف.

وحملت الصحيفة في اليوم التالي (١١٣) مباشرة تغطية واسعة لأحداث السودان لعل من أهمها زيارة الرئيس مبارك المفاجئة إلى طرابلس، والأعلان من هناك مساندة البلدين لقرارات رئيس السودان وذلك في الصفحة الأولى من الصحيفة.

وجاء في متن الخبر أن الرئيس حسني مبارك والعقيد القذافي قائد الثورة الليبية أعلنوا مساندتهما ودعمهما الكاملين للقيادة السودانية وتأييدهما للقرارات الشرعية التي اتخذها الرئيس عمر البشير رئيس السودان للحفاظ على وحدة الصف في بلاده، كما أجرى الرئيسيان اتصالا هاتفيا مشتركا مع الرئيس السوداني من طرابلس أطمانا فيه على الأوضاع في السودان الشقيق.

وجاء في نفس الصفحة (١١٤) الأولى للصحيفة أيضا نفي صفوت الشريف أن تكون مصر قد تدخلت في شؤون السودان من خلال موقفها هذا، فكل ما حدث أن النظام اتخذ خطوات لتأمين الشعب السوداني، وهذا أمر لا يتدخل فيه ولا نعلق عليه.

وفي اليوم الثاني أوفدت الصحيفة أحد كبار كتابها هو الأستاذ محمود مراد لأول مرة لمتابعة أحداث وتطورات الأحداث الأخيرة، وأجرى مقابلات وحوارات ومعرفة التفاصيل والخبائيا، وقد تمكن (١١٥) من إجراء حوار مطول مع وزير الثقافة والإعلام السوداني تناول فيه الأحداث الأخيرة، وقد سأله المراسل عن أسباب التطورات الأخيرة؟ وسؤال آخر هو هل تعني

هذه التطورات إبعاد الدكتور الترابي عن الحكم وكان رد المسؤول السوداني أنه ليس المقصود إبعاد أي شخص من موقعه ولكن المقصود منهجية جديدة لتمكين الدولة من المبادرة في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتمكينها من إتمام التزاماتها، وسؤال آخر حول الاعتقالات ؟ حيث نفى الوزير حدوثها، ثم أخيراً سؤال حول التطورات المتوقعة بعد ذلك ؟ حيث أجاب الوزير بأن تحقيق الوفاق الشامل يأتي في سلم الأولويات.

وذكرت الصحيفة في خبر مجاور (١١٦) إن قطاعات واسعة داخل الجبهة الإسلامية وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه ووزير الإعلام الدكتور غازي صلاح الدين والقياديون العشرة الذين قدموا قدموا مذكرة إصلاحية عرفت باسم مذكرة العشرة، يطالبون فيها بتنحية شيوخ الجبهة وإعطاء الشباب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية.

وجاء تحت رأي الأهرام بالصحيفة (١١٧) أنه في الظروف الطارئة التي يمر بها السودان الشقيق حالياً ترونو أضرار المصريين جميعاً إلى الجنوب بأمل إلا تتمخض هذه الظروف عن مشكلات كبيرة أو تعقيدات خطيرة، وبرجاء ألا تتطور إلى مصادمات يخسر فيها اشقاؤنا في السودان الكثير في حين أن لديهم حاجة إلى أقل قليل من الموارد ووسائل العيش.

ويعتني المصريون لأشقائهم السودانيين أيضاً أن ينحو نحو التماسك وتفعيل الحلول السياسية، لعلهم يصلون في نهاية مطاف قريب إلى وفاق ووثام يقيم القواعد اللازمة لحكم مستقر يحفظ للبلاد وحدتها.

وفي عمود آخر لأحد الكتاب يتساءل (١١٨) هل يؤدي هذا الجو السلمي إلى تمكين الترابي من كسب ود البشير مرة ثانية ؟ أو استمالة مجموعة مؤثرة من قادة القوات المسلحة والشرطة إلى صفه وبالتالي يصبح في مركز قوة يمكنه من أن يفرض شروطاً معينة ؟! عموماً البشير اتخذ قراره ولن يقبل من الترابي أقل من الخضوع الكامل.

ويضيف صاحب العمود أن قضية وحدة أراضي السودان لعبت دوراً جوهرياً في قرار الرئيس باعلان الطوارئ، حيث يسعى إلى التودد من خلال هذا الموقف إلى القوة المهمة حتى يكسب جانبها، كما أنه يتقرب إلى الولايات المتحدة بخصوصه مع الدكتور الترابي ذي التوجهات الإسلامية الواضحة، ونشرت صحيفة الأهرام (١١٩) تنويراً يتعلق بالسودان ذكرت فيه أن السودان يعاني نقصاً كبيراً في الأدوية بعد القصف الأمريكي لمصنع الشفاء، وجاء في متن المقال أن زيارة أطلال مصنع الشفاء للأدوية بالسودان الشقيق تثير الحسرة والغضب على حال العرب الذين لا يملكون إلا الشجب بالكلمات فحسب، ولأشك أن استخدام القوة من دولة تدعي الحيادية وحقوق الإنسان ضد دولة لا تمتلك قوة يومها بحجة حيازتها لمصنع ينتج الأسلحة الكيميائية دون بذل أي جهود في تحري الحقيقة يؤكد أسلوب البلطجة الأمريكية، أن ضرب مصنع الشفاء للأدوية الذي يغطي ٧٠% من احتياجات السودان للدواء أحدث عجزاً كبيراً في الاحتياج المحلي.

ثم واصلت صحيفة الأهرام (١٢٠) نشر أحداث السودان في صفحتها الأولى حيث نطالع عنواناً رئيسياً في الصفحة الأولى - موسى: لا صراع على السلطة في السودان ولا مصلحة لمصر في تفرق السودانيين - وجاء في متن الخبر أن الوزير المصري صرح بأنه لا تدخل من قبل مصر في شؤون السودان الداخلية، وإن الموقف المصري كان وما يزال يهدف إلى حماية السودان واستقراره وضمان الشرعية فيه، وشدد وزير الخارجية المصري على أن مصر لا تهتم بما يتردد عن وجود إحياءات منها للرئيس البشير لكي يفعل مايفعله، قائلاً إننا لسنا في موقف الدفاع عن أنفسنا، وفيما يبدو أن الموقف المصري في حقيقته كان مؤيداً للرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير لأسباب ربما تتعلق بالأيديولوجية الدينية التي ظل الدكتور الترابي ينادي بها من وقت مبكر وقد عرفت به وصار من الصعوبة بمكان أخراجه أو تحويله من هذا السياق، على

عكس الرئيس الذي ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية وهي في حقيقتها الأولى ترفض انخراط العسكريين في العمل السياسي، وبالتالي ربما تكون ايدولوجيتها أقل تماسكا، كما أن الحكومة المصرية عرفت التعامل مع عسكريين كثر مروا على سدة الحكم في السودان، وشهدت من خلال تعاملها معهم مدى تمسكهم بالسلطة ودفاعهم عنها مهما تسبب ذلك في تقويض الايدولوجية التي حملتهم إلى السلطة، وتجربة الرئيس نميري خير برهان على ذلك، ولكل هذه الاسباب ربما فضلت مصر التعامل مع الرئيس البشير، أو ربما أن الرئيس البشير بكل بساطة يمثل الشرعية المعترف بها لذلك فضلت الوقوف مع الشرعية لحين تبينها شيئا آخر، إلا أنه ومن المؤكد أن الايدولوجية المصرية الحاكمة كانت تتبع أساسا من ايدولوجيا القومية العربية النازعة نحو التحديث والعلمانية، كما أنها تعاني من تحديات جمة وعلى رأسها ايدولوجيا الدولة الدينية التي يتبنّاها ويؤمن بها قطاع مهم في الدولة المصرية ويرى أن حلول مشكلات مصر ينبع من الدعوة إلى تطبيق التشريعات الإسلامية في المجتمع والاقتصاد، وقد دخلت الحكومة المصرية، في منازعات طويلة وأحيانا عنيفة مع دعاة هذا التيار، لذلك لم تكن مسرورة بوصول هذا التيار الذي ينازعها إلى الحكم في حدودها الجنوبية.

وفي اليوم التالي مباشرة قام وزير الدفاع السوداني الفريق عبدالرحمن سرالختم بزيارة للقاهرة بهدف تنوير السلطات المصرية بما تم من تطورات في السودان وقد حملت صحيفة الأهرام (١٢١) خبر زيارة وزير الدفاع في صفحتها الأولى تحت عناوين كبيرة، وزير الدفاع يطلع الرئيس مبارك على تطورات الأوضاع في السودان.

وحملت صحيفة الأهرام (١٢٢) في اليوم الذي تلي ذلك الاجتماع خبر جولة الرئيس مبارك في كل من السعودية وقطر والبحرين بهدف مساندة الشرعية في السودان في أكبر تحرك من نوعه للقيادة المصرية يختص بالسودان منذ سنوات، وربما يوضح هذا التحرك مدى الاهتمام الذي أولته القيادة المصرية لأحداث السودان بدليل قيام القيادة المصرية بعدة جولات مكوكية بهدف وحيد هو جمع التأييد للشرعية في السودان بحسب توضيحات الصحيفة.

وتنبأت صحيفة الإهرام (١٢٣) تحت عنوان رأي الإهرام بأن تطورات السودان الأخيرة سوف تشكل نتائجها في حالة اكتمالها تحولا في سياسة البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأمنت الصحيفة على تأكيد الخصوصية التي تربط الطرفين تاريخيا واستراتيجيا، وذكرت الصحيفة أن الموقف المصري من أوضاع السودان يتمثل في الحرص على وحدته وازدهاره ودوره العربي والدولي، برغم ما مر على السودان من رياح ترابية عكرت صفو هذه العلاقات.

وابتداء من جولة الرئيس مبارك التي بدأت في يوم ١٨ ديسمبر إلى الدول العربية لشرح تطورات السودان وطلب مساندة له أخذت الصحيفة تهجم الدكتور الترابي صراحة بعد أن حاولت الوقوف على الحياد بقدر ما تستطيع مع الأيام الأولى للأزمة ففي عنوان تحت رأي الإهرام (١٢٤) أن الخلافات تصاعدت بين مصر والسودان فيما مضي بفعل تصورات وسلوكيات عناصر الدكتور حسن الترابي في الحكم، وقيامهم بدعم العناصر الإرهابية في مصر عبر الإيواء وتسهيل الانتقال وتهريب السلاح والتوجيه، ووصل الأمر إلى التأمّر على حياة الرئيس مبارك، رغم ذلك كانت مصر تميز بين السودان كدولة وتلك العناصر المناوئة حتى أنها وقفت بشدة في مجلس الأمن ضد فرض عقوبات على السودان، وعارضت بشدة كذلك فصل جنوب السودان برغم وجود عناصر من الحكومة والمعارضة تدفع باتجاهها.

ومما لا شك فيه أن مصر مهتمة مما يمكن أن يحدث لشعب السودان من محن في حالة استفحال الحرب أكثر من ذلك، إلا أنها ومن جهة أخرى كانت متخوفة من استيلاء العقيد جون قرنق على السلطة في السودان بأجندته التي كانت تدعو إلى العودة بالسودان إلى حكم إفريقي له ارتباطات أكثر مع إسرائيل ودول الجنوب الإفريقي وغيره، وهي تركيبة حاكمة تتناقض مع

المؤثرات المصرية الثقافية واللغوية والدينية الموجودة في الشمال، والتي ظلت تتعايش معها منذ أوائل التاريخ، كذلك كانت تتخوف من فصل جنوب السودان لأن الانفصال سيدخل إفريقيا بأكملها في تجربة معقدة مع وجود مشكلات عالقة مثل المشكلة السودانية، أضف إلى ذلك أن الدولة الجديدة لا يعرف أرواها بخصوص الإتفاقيات التي وقعت مع الحكومة السودانية خصوصا المائية منها والتي تنص أحداها على عدم تنفيذ مشاريع مائية على نهر النيل لإبعاد مصر عليها.

وحملت صحيفة الأهرام (١٢٥) في يوم تال خبرا حول زيارة الرئيس السوداني لمصر على لسان الرئيس مبارك في جولته العربية، وهذا تطور جديد في العلاقات المشتركة والتي اتسمت فيما مضى بشبه قطيعة فيما يختص بالزيارات المتبادلة سواء أكان ذلك مستوى الرؤساء أو الوزراء أو المسؤولين الحكوميين، أو حتى على مستوى الإقتصاديين والمستثمرين. وجاء في صفحة أولى في الصحيفة (١٢٦) حوارا مطولا شغل نصف الصفحة الأولى مع الرئيس البشير في الخرطوم سؤل فيه مختلف الأسئلة عن الأوضاع في السودان تحت عنوان عريض الرئيس السوداني في حوار صريح مع الأهرام، جاء فيه أحاديث حول تطوير العلاقات المشتركة وتحسينها.

وتناولت أعمدة صحيفة الأهرام كذلك الشأن السياسي فتحت عنوان سياسة خارجية ذكر السيد عبدالعظيم حماد (١٢٧) أن صراع البشير والتراي كان سببا في فشل جميع محاولات التقارب السوداني المصري بسبب معارضة جناح التراي تلبية الشروط المصرية لتحسين العلاقات، كذلك يجب الإنتباه إلى أن الرئيس البشير لم ينقلب على الإسلام السياسي الذي يمثلته التراي ولكن انقلب على التراي كشخص، يجب كذلك التساؤل إلى أي مدي سيكون البشير نفسه مستعدا لمسيرة مطالب الدولة على حساب أيديولوجيته الإسلامية ؟ بحيث يرضى عن الجيران وشركاء الداخل الجدد، أم سيكون لاعتداله حدود لا يستطيع تجاوزها وإلا أصبح منشقا على الإسلام السياسي ؟ أم أن هذا الاعتدال مهما يكن حجمه يكفي الآن من باب أن مالا يدرك كله لا يترك كله ؟

وفيما يبدو أن زيارة الرئيس حسنى مبارك لعدد من الدول العربية مباشرة بعد أحداث السودان دفعت بعدد من الصحفيين في تلك البلدان للسؤال حول تطورات الأوضاع في السودان، وقد سئل أسامة الباز (١٢٨) المستشار السياسي لرئيس جمهورية مصر عن إتهام التراي لمصر بأنها تدفع الطرفين إلى مواجهة ؟ حيث اكتفى المستشار بنفي دفع مصر أحد الطرفين إلى أي مواجهة وذكر أنه يهيمه تحقيق الاستقرار في السودان وقال إن اهتمام مصر بالسودان يأتي باعتبار السودان أحد ثوابت السياسة المصرية، فالسودان هو التوعم وهو الأقرب.

وفي مكان آخر (بنفس الصحيفة) (١٢٩) أكد نفس الحديث السيد وزير الخارجية المصري حول عدم تدخل مصر في الشؤون الداخلية للسودان، وأن السودانيين باتوا على إقتناع بأن مركبا بريانين، بحسب تعبيرهم، ليس في وسعها الحركة الصحيحة، لذلك لابد من ريان واحد يكن بمقدوره أن يخر نحو سودان جديد ينظر للمستقبل، وليس من مصلحة السودان أن يكون هناك رأسان.

وجاء في الصحيفة (١٣٠) تحت عنوان انحسار الأصولية أنه مع نهاية الالفية الثانية شاعت الاقدار أن تعزز المقولة التي اخذت في الإنتشار طوال السنوات القليلة الماضية وهي انحسار ظاهرة الأصولية الإسلامية، وكانت هذه الظاهرة قد تصاعدت بقوة مع قيام الثورة الإيرانية في إيران ١٩٧٩م، ورمت إلى العمل على إقامة أنظمة سياسية ثورية تجعل من الإسلام إطارا فكريا لها لتغيير الأوضاع القائمة على الصعيدين الداخلية والخارجية، وأرتبط إطارها

الفكري برؤية سلفية مترممة وتفسير ضيق ومتشدد لقواعد الإسلام فيما يجب أن يكون عليه المسلمون في بلدانهم.

وبنظرة سريعة على أحداث منطقة الشرق الأوسط مهدت هذه الظاهرة يتضح أن السنوات الأخيرة شهدت بالفعل إنحساراً في إيقاع الظاهرة وتراجعا عن مقولاتها، ففي إيران يعتبر البعض الثورة الثانية بقيادة خاتمي بمثابة ثورة على الخمينية، وفي الجزائر فشلت جبهة الإنقاذ في الوصول للسلطة وفي إيجاد قاعدة شعبية لها، وانتصرت أخيراً كفة الدولة على كفة الثورة في السودان بما يدين لنهاية الترابية لتلحق بما يحدث للخمينية من إنحسار، وفي تركيا منى الإسلاميون بخسارة سياسية كبيرة.

ورود في الصحيفة (١٣١) في اليوم التالي وعلى صدر صفحتها الرئيسية تصريحات الرئيس مبارك من المنامة والتي ذكر فيها أن مصر تتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى القاهرة اليوم! مؤكداً أن الزيارة تشكل فرصة مهمة للتشاور بين قيادتي البلدين، مشيراً إلى أن السودان ومصر يشكلان عمقا استراتيجيا لبعضهم بعضاً، وأن الظروف مهيأة الآن لعودة السودان إلى انتهاج سياسة قومية لا تشكل أي تهديد للأقطار المجاورة، وتعزز مكانة السودان ودوره الإقليمي، وتقوم على التعاون والتكامل، وأعرب عن أمله في أن تتقي السياسات التي كانت موجودة في الماضي والتي كانت تقوم على اختلاق المشكلات وتسميم مناخ العلاقات بين السودان وجيرانه دون داع أو مبرر.

وجاء في صدر صفحتها الأولى (١٣٢) أيضاً أن الرئيس السوداني سيصل القاهرة اليوم وسيوجهه الشكر باسمه وباسم الشعب السوداني للرئيس مبارك على تحركه السريع لمساندة الشرعية في السودان، وذكرت الصحيفة أنه قدم من ليبيا تلبية لدعوة من العقيد القذافي ومن المنتظر أن يرتب له العقيد القذافي لقاءً في طرابلس مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي والرئيس اليوغندي يوري موسفيني.

وأقامت القنصلية المصرية بالخرطوم نشاطاً سياسياً لأول مرة بحسب صحيفة (١٣٣) الأهرام حيث عقدت ندوة عن العلاقات المصرية السودانية حضرها لفيف متعدد من الناشطين السياسيين السودانيين وبعض الرسميين وعلى رأسهم وزير الثقافة والإعلام السوداني للدلالة على تحسين العلاقات.

وحملت صحيفة الأهرام في اليوم التالي خبر زيارة (١٣٤) الرئيس البشير للقاهرة لأول مرة منذ قطيعة استمرت سنوات تخللتها زيارة واحدة لمشاركة الرئيس السوداني في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مصر في أواخر العام ١٩٩٦م.

وكتبت صحيفة الأهرام على لسان مراسلها (١٣٥) أن السودان سيشهد مواجهة حاسمة هذا الأسبوع بين الرئيس السوداني عمر البشير ومجموعته، وبين الدكتور الترابي رئيس البرلمان المنحل ومجموعته، خصوصاً بعد أن تعثرت جهود لجنة المصالحة بين الطرفين كما أن الدكتور الترابي كثف حملة إعلامية ضد البشير وأنصاره وقال إنه يعطيهم شهراً للتراجع وإلا كانت المواجهة، وأتهم المسؤولين عن الأمن والذين لا يزالون مع البشير أنهم وراء حادث محاولة الإعتداء على الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا ١٩٩٥م.

وفي مقال بنفس الصحيفة (١٣٦) بعنوان الأزمة السودانية والدور المصري ورد فيها أن هناك عدة ملاحظات في الأزمة الحالية منها أن الصراع بين البشير والترابي ليس صراعاً فكرياً أيديولوجياً، ولكنه صراع على مساحة السلطة والنفوذ، فالجناحان معا يستندان إلى نفس الشعارات والمنظومة الفكرية الإسلامية، وهذا يعني وبافتراض استتباب الأمور كلها للرئيس البشير فإنه لن يكون هناك تغييراً كبيراً في أسس السياسة السودانية، خاصة أن بعض الدعم الشعبي الذي حصل عليه البشير ربط بين الاستمرار في الدعم والمساندة وبين وحدة القيادة وتماسكها وإستمرارها في

تطبيق السياسات الإسلامية، ولعل بيان هيئة العلماء في السودان يقدم أبرز النماذج على مثل هذا الدعم المشروط، والملاحظة الثانية أن استبعاد الدكتور الترابي من السلطة وتحمله وزر تدهور العلاقات الخارجية لايعني تغيير السياسات، والسبب في ذلك يرجع لمؤيدي الترابي الاقوياء والمنتشرين في كثير من أروقة الحكم والأمن معا، فحتي مع استبعاد كثير من المحسوبين على الترابي عن دوائر صنع القرار فإن تأثيرهم سيكون موجودا وغير وارد تجنبه.

ثم نشرت صحيفة الأهرام (١٣٧) في صفحتها الأولى عقب زيارة الرئيس البشير إلى مصر خبر عودة السفير المصري للخرطوم، واخبارا حول قيام لجنة مشتركة بين البلدين. وجاء في الصحيفة أيضا أن البلدين وافقا على :

١- إتخاذ إجراءات لتحويل منطقة حلايب إلى منطقة للتكامل بين البلدين.
٢- تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيرى خارجية البلدين لبحث كل الملفات والتوصل إلى حلول ووسائل تنمية العلاقات.

٣- البدء فوراً في تنشيط وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
وتحت عنوان راي الأهرام (١٣٨) ذكرت الصحيفة أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير للقاهرة ستظل نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان المعاصر، وبالقدر نفسه من الاهمية بحيث تعد خطوة ايجابية للغاية على طريق إعادة العلاقات بين شطري وادي النيل إلى وضعها الصحيح لتسودها روابط الأخوة والجوار والتكامل.

وجاء في صحيفة الأهرام (١٣٩) على لسان مراسلها في الخرطوم، إن دبلوماسيا غربيا ذكر له أن موقف مصر هو حجر الزاوية الأساسي في القضية السودانية كلها، ولما سألته كيف ؟ ثم إذا افترضنا أنه كذلك بالنسبة للعلاقات الثنائية والإقليمية، فهل هو كذلك بالنسبة للموقف الأوربي الأمريكي ؟ أجاب بنعم لأن مصر دولة محورية كبيرة ومن هنا لها دورها وتأثيراتها، ومن هنا أيضا يحرص الغرب الأوربي الأمريكي على حسن العلاقات معها فإذا ما تحسنت علاقاتها بالسودان، فإننا نفعل مثلها ونؤيد خطواتها ومواقفها - طبعاً فيما لا يضر بنا أو بمصالح حلفائنا -.

وبمناسبة الخطبة التي القاها رئيس الجمهورية في يوم عيد الإستقلال اقتبست الصحيفة (١٤٠) بقلم مراسلها في الخرطوم أجزاء كبيرة منها وعرضتها على صفحاتها بشكل موسع، لعلها تستشف منها شكل الحكم واتجاهاته الجديدة، حيث ذكرت أن الرئيس عمر حسن البشير حدد ملامح المرحلة الجديدة في بلاده والتي مازالت تجري بعد التطورات السياسية المتلاحقة وماصحتها من أعاصير، وأن سياسة الحكومة تود أن تنفذ عدد من الأهداف على رأسها تطوير العلاقات مع مصر، وصولاً بها إلى الوحدة، لأنها علاقة أزلية تشكل مفتاح علاقتنا مع سائر الدول العربية ونريد أن يكون العام الجديد عام الوفاق وعام الرضا والتراضي.

وفي نفس العدد فصلت الصحيفة (١٤١) باهتمام كبير قرارات مجلس شورى المؤتمر الوطني في السودان، وذكرت أن الإجتماع كان في صالح جناح الرئيس البشير حيث وقفت الأغلبية الساحقة معه أما القرارات فقد نصت بحسب الصحيفة على :

- ١- يبقى كل من الرئيس والأمين العام في موقعه (بالحزب)
- ٢- منعاً للاحتكاك بين الأجهزة العليا في الدولة يلزم تحديد الاختصاصات والصلاحيات والسلطات تحديداً دقيقاً.
- ٣- البيعة من الحزب تكون للرئيس وهي بيعة ملزمة ويجب طاعة ولي الأمر.

٤- تجاوزاً للأزمة الدستورية يلتزم طرفاها الرئيس والأمين بالنزول على حكم المحكمة الدستورية.

٥- رفع حالة الطوارئ السارية بأجل مائتس.
٦- تقترح اللجنة وضع لوائح لتنظيم العلاقات بين الأجهزة التشريعية والتنظيمية.

٧- إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة التنفيذية للدولة وأجهزة الحزب بما يحقق الثقة والأطمئنان للجميع.

٨- تفوض هيئة الشوري رئيسها لتكوين لجنة لوضع اللوائح ومشروع لتعديل النظام الأساسي.

ثم فسرت الصحيفة هذه القرارات بالآتي :

١- عدم الإعتراض على قرارات البشير في ١٢ ديسمبر، وسريانها، وبالنسبة لقرار حل البرلمان وعدم دستوريته يحال إلى المحكمة الدستورية.

٢- إنتصار البشير ومجموعته في عدم الإعتراض على القرارات وفي ضرورة الفصل بين السلطات وتقنينها، فالحزب له سياسته وبرامجه، ولكن الحكومة ورئيس الدولة ينفذون باسم الشعب كله ووفقاً للمتغيرات والتطورات بما يهدف إلى مصالح الدولة.

٣- يعني قرار إعادة النظر في النظام الأساسي للحزب تحديد وتقليص سلطات الأمين العام (التراي) التي كانت واسعة. . بينما لا سلطات لرئيس الحزب (البشير) ويصبح أي تعديل إضافة له. . كما تعطي سلطاته لأجهزة الحزب الأخرى.

٤- ويعني أيضاً إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة القيادية والتنفيذية للحزب والحكومة.. وإعادة الفرصة للقيادة الشرعية (البشير ومجموعته) لتصحيح الأوضاع، لكي تدخل عناصر جديدة هذه التشكيلات، وتولي مواقع حساسة، وربما أقول إن رغبة عامة في الحزب تنادي بانتخاب شخصية أخرى لمنصب الأمين العام بدلا عن الدكتور حسن الترابي، وهناك أسماء مرشحة لهذا المنصب منها الدكتور إبراهيم عمر وزير التعليم العالي والقيادي البارز، ويشارك في هذه الرغبة عدد من مؤيدي الترابي الذين يقولون إنه ينبغي أن يتفرغ باعتباره مفكرا وداعية دون أن يشغل نفسه بمواقع تنفيذية تضربه أكثر مما تفيده. . فهو رجل فكر نظري وليس ممارسة سياسية، ويدعم هؤلاء رأيهم بأن الأحداث الأخيرة نالت من شخصية وقدرة الترابي، بل إن بعض الفرق الفنية في فنادق الخرطوم الآن تقلده بشكل كاركاتوري، وتظهره بأنه الشخص المراوغ الذي يتكلم كثيرا دون أن يقول شيئا أو يحدد معنى.

٥- تعطي هذه القرارات أيضاً فرصة لإعادة ترتيب البيت الحزبي فإن البشير ومجموعته لن يتركوا الحزب ويقولون إنه (الحزب) مؤسستهم السياسية وقاعدتهم الشعبية وإذا شاء هو - أي الترابي - فإن عليه أن يترك لحزب - وربما يعود إلى الجبهة الإسلامية. ولعلني أضيف (المراسل المصري محمود مراد) إنه في الليلة السابقة لاجتماع مجلس الشوري كان قد عقد اجتماع في قاعة الصداقة حضره ١٦٠٠ من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وكانت أمام المجتمعين ومنهم - البشير والترابي - أوراق عمل لعدة لجان للمصالحة وكانت واحدة منها تقرير التعديلات الدستورية التي كان الترابي قد أصر على مناقشتها في البرلمان، وكانت قد فاض عندها الكيل، وفجرت الأزمة المتراكمة، ومنها استحداث منصف رئيس لمجلس الوزراء بدلا من رئيس الجمهورية، وسحب سلطات الرئيس في تعيين وإعفاء الولاة وسحب حق رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية في ترشيح أعضاء مجالس الولايات بالتشاور مع القوي السياسية وقد تم رفضها جملة وتفصيلا. والورقة التي قدمتها اللجنة التي رأسها الدكتور إبراهيم أحمد عمر والمالية للبشير - حظيت بالموافقة. . وقد جري حوارا معمقا حولها شارك فيه الرئيس البشير، أما الدكتور

الترابي فقد لزم الصمت بل إنه وفي هدوء شديد انسحب إلى الخارج وقال لمن تبعه " :لقد انتهت الجولة، وبينما هو في الخارج سمع تصفيق الأعضاء مؤيدين تقريراً يقول في نهايته إن التعديلات المقترحة قصد بها استغلال المجلس الوطني (البرلمان) في أواخر إيامه لتصفية حسابات شخصية مع رئاسة الجمهورية، والدخول بالدولة في صراعات شخصية بينما الدولة منصرفة بكليتها لدرء المخاطر، التي هي مقدمة على جلب المنافع.

ومن الواضح من خلال هذا السرد أن الصحيفة بلغ أهتمامها بأحداث السودان شأواً بعيداً، ففي هذه الأيام التي عاني فيها الحزب الحاكم في السودان من الإنشقاق افردت الصحيفة عشرات الصفحات لبيان وتوضيح وتحليل أحداث السودان بتفاصيلها الدقيقة، إضف إلى ذلك أنها بعثت بأحد كبار كتابها هو الأستاذ محمود مراد ليوافيها بالتفاصيل التي استطاع الحصول عليها من خلال حضوره كافة الجلسات العاصفة في تلك الأيام، كما أنه استطاع إجراء محادثات عديدة مع أبرز الشخصيات الحاكمة في السودان وعلى رأسها الرئيس البشير والأستاذ على عثمان محمد طه، بالإضافة إلى قوي المعارضة الداخلية وغيرها من الفعاليات السياسية والأكاديمية.

وجاء في تلك الحقبة مقالاً بالصحيفة (١٤٢) حول السودان ذكر فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يخططان منذ عشر سنوات وربما أكثر للمنطقة العربية والإفريقية وينظرا للسودان من خلال ماوصف بالركائز الأربع لهذا المخطط وهي: الهيمنة، وتفتيت الدولة المركزية، وقضم أطراف العالم العربي، وتدمير العلاقات العربية الإفريقية، وأن هذا المخطط لا يستهدف فصل جنوب السودان كما يعتقد الكثيرون ولكن يهدف إلى طمس الهوية العربية الإسلامية ككل، ويدلل على ذلك جملة اعتبارات بينها: التمنيات التي أفصح عنها مبكراً جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث قال إنه سيصل إلى الخرطوم على ضربات الطبول، وأن الجلاية ويقصد العرب لايشكلون سوى ٣١% من سكان السودان، ثم امتداد الحروب والنزاعات المسلحة في شرق وغرب السودان، واضطرار العديد من أبناء الشمال للجوء للمنفى بينما تتجه حركة نزوح الجنوبيين لتحيط بالعاصمة الخرطوم.

أضف إلى ذلك أن دول الجوار لن ترضى بدولة جنوبية مستقلة تغذي الدعاوي والحركات الانفصالية الأخرى في دولها، وتصبح بمثابة عنصر عدم إستقرار في المنطقة، وإن الشرعية الإفريقية كما تتجسد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ترفض منطق الانفصال والتمسك بالحدود القائمة، والأمريكان أنفسهم يدركون المخاطر والتداعيات المحتملة على دول الجوار الإفريقي، ويخشون أيضاً من أن يسفر الانفصال عن دفع الشمال للتفكير في نوع من الوحدة مع مصر.

وفي مقال آخر ذكرت الصحيفة (١٤٣) أن الظروف الحالية بعد القرارات التصحيحية الأخيرة للرئيس السوداني عمر البشير مهياة لإجراء حوار تشترك فيه كل القوي السياسية والحزبية المعارضة في الداخل والخارج للاتفاق على رؤية مشتركة للحل الشامل الذي يدعم وحدة السودان ويحقق الوفاق الوطني بين أبنائه.

وقد عبّر عن ذلك الرئيس البشير في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لاستقلال البلاد ووجه رسالة إلى السياسيين والحزبيين للعمل جميعاً لبناء وطن يظلله السلام والوفاق والتعددية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات الأساسية وسائر حقوق الإنسان التي شرعتها العقائد السماوية وتضمنتها المواثيق الدولية وجاء في المقال أيضاً أنه بصرف النظر عن أي خلاف عابر بين القاهرة والخرطوم إلا أن تقسيم السودان

على اسس عنصرية ودينية وعرقية يمثل خطأ أحمر لمصر لأنه يمس عمقها الاستراتيجي في قلب إفريقيا لذلك فإن التحرك المصري يدعم في النهاية وحدة السودان ومصلحة البلدين. ومع ميل الصحيفة (١٤٤) للمبادرة المصرية الليبية المشتركة إلا أنها أبرزت الرأي المساند لمبادرة الإيجاد في التجمع الوطني الديمقراطي وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث صرح مسؤول مكتبها في القاهرة أن مبادرة الإيجاد يجب أن يتم توسعتها لتشمل القوى الوطنية السودانية في الشمال لأن الحل السياسي لابد أن يكون شاملاً، وقد أكدت الإيجاد على مجموعة من المبادئ تمثلت في منح حق تقرير المصير مع إعطاء الأولوية للمحافظة على وحدة السودان، وهذا بالطبع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام ديمقراطي يحفظ لكل المجموعات الإثنية حقوقها ويحافظ على حرية المعتقدات والثقافات في ظل نظام فيدرالي، وتحقيق الإقتسام العادل للسلطة، وأن جهود الوحدة تتخطى الحقائق والثوابت التي أجمع عليها الشعب السوداني في مؤتمر القضايا المصرية في أسمرام ١٩٩٥م لعلمه أن الأنظمة لن تقود إلا لتعقيد المشكلة، ثم أوردت الصحيفة في مكان بارز زيارة وزير الخارجية المصري للسودان في ٥ يناير ٢٠٠٠م، ووصفتها بالتاريخية ودليل إضافي على تحسين العلاقات المشتركة، والجدير بالذكر أن هذه الزيارة تعتبر واحدة من أهم الزيارات خلال عقد كامل بين البلدين، صحيح أن رئيس الوزراء المصري زار السودان في ١٩٩٨م إلا أن الهدف من زيارته كان بقصد تقديم العزاء في نائب رئيس الجمهورية السوداني السابق الفريق الزبير محمد صالح ولم تكن ذات طابع سياسي تباحثي معد له مسبقاً.

وجاء في متن الخبر تصريحات لوزير الإعلام السوداني ذاكراً فيها أن زيارة عمرو موسى حققت نجاحاً كبيراً وتناولت كافة القضايا المطروحة، وفيما يبدو من تصريحات الوزير السوداني أن القيادة المصرية أثارت معهم مسألة عقد مؤتمر حوار وطني تشارك فيه مختلف القوى السودانية، كما جاء على لسانه أيضاً أن الرئيس البشير مستعد فوراً لعقد لقاء مع السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الإتحادي الديمقراطي باعتبار أنه سبق وأن التقى بالسيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة في جيبوتي.

وأوردت الصحيفة (١٤٥) في نفس الخبر أن المتقنين والكتاب إستنكروا تصريحات الدكتور الترابي التي قال فيها إن هناك زيارة لرأب الصدع ويقصد بها الزيارة القطرية، وهناك زيارة تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للسودان ويقصد بها الزيارة المصرية الليبية.

وفيما يبدو أن هذا المناخ الودي الذي رآه على العلاقات المشتركة عقب زيارة وزير الخارجية المصري للسودان دفع بالعديد من الكتاب بصحيفة الإهرام للكتابة في الشأن السوداني من مختلف الزوايا ويطالعا (١٤٦) في هذا الخصوص وفي حجم صفحة داخلية كاملة تقريباً مقال مطول حول تجربة التكامل المصري السوداني (الذي ولد في أوائل الثمانينات ثم مالبت أن مات مع رحيل النظام المايوي في إبريل ١٩٨٥م) مذكراً بفوائد تجربة التكامل، والعيوب التي شابته وعجلت بنهايته والدروس والعبر المستفادة من هذه التجربة، وكيفية النهوض بالعلاقات المشتركة.

ويذكر أن من أهم العيوب التي اعاقت بالتكامل المصري السوداني تمثل في :

١- غياب الكوادر الشعبية المنظمة التي تحمي التكامل وتصور مبادئه وأهدافه في مواقع العمل والإنتاج والخدمات، حيث كان ذلك عيباً جوهرياً لاحظته البعض وطالب بالمعالجات اللازمة وذكر أن المطلوب إنشاء تنظيم شعبي واسع في إطار حزبي أو في غير ذلك من الإطارات يعمل على توسيع وتعميق فهم الناس والمؤسسات لأهداف التكامل ومبادئه فهما صحيحاً.

٢- أدى وصول الموجات المتطرفة إلى سطح الحياة السياسية في كلا البلدين إلى تشتت أوليات العمل التكاملي، والتأثير في نوع ومدى المعالجات اللازمة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدين.

٣- تعدد وتوالي عمليات التشريع والتفتت الخاصة بالنظم الاقتصادية والمالية كنظم الاستثمار والجمارك والضرائب والحوافز الأمر الذي أثر في سرعة تدفق رأس المال الاجنبي والخاص، كما أثر بالتالي في إمكانية تخطيط وبناء مشروعات طويلة الأجل على اسس اقتصادية مأمونة.

٤- الإستغراق المطول نسبيا في عملية إنشاء الأجهزة والادوات واللجان، الأمر الذي أدى إلى تبديد جزء غير هين من ميزانيات التكامل.

٥- تعدد التوصيات والقرارات والتوجيهات التي كانت تصدر عن مؤسسات التكامل والتداخل في اختصاصات بعض الأجهزة واللجان وعدم قدرة قطاع المتابعة والتنسيق على ملاحقة هذه التوجيهات بما يلزم.

٦- المعالجة الروتينية الجافة لبعض مشروعات التكامل من جانب بعض قطاعات التمويل، وعدم توفر الجرائد في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية بطبيعتها.

والجدير بالملاحظة في هذا المقال المطول أنه لأول مرة يخرج من التعقيدات السياسية إلى آفاق جديدة حول التكامل الاقتصادي، وماحدث في الماضي وكيف يتم تكوين رؤية جديدة للتكامل، وكلها أشياء تصب في خانة تحسن العلاقات المشتركة بدليل أن الكتابات في الصحيفة أخذت منحاً آخرًا غير المنحي السياسي، وإن كان المجال السياسي سيظل طاغيا ومهيما في صحيفة الأهرام.

ثم بدأت بعض المقالات المتفرقة بالصحيفة تعضد من موقف الحكومة السودانية في أحيان عديدة، وتلوم خفية أو على استحياء مواقف المعارضة من المصالحة ومن السلام والمبادرة المشتركة وغيرها من القضايا، وفي إحدى هذه المقالات (١٤٧) يذكر كاتب أن الأيام القادمة سوف تبلور المقترحات الخاصة بعقد مؤتمر الحوار الوطني في السودان والذي سوف تشارك فيه كل القوي السودانية بهدف وضع ضمانات لكسر الدائرة الخبيثة التي يمر بها منذ استقلاله، والتي تتشكل من حكم ديمقراطي ثم عسكري ثم ديمقراطي وهكذا. . . وأيضا لوقف نزيف الدماء والحرب المستمرة منذ نصف قرن - تتوقف ثم تعود - لتعيق حركة التقدم في البلد الذي تتسع مساحته وتضم مليونين ونصف المليون كيلومتر مربع أي نحو ٦٠٠ مليون فدان منها أكثر من مائتي مليون فدان صالحة فورا للزراعة غير موارد أخرى طبيعية فوق وتحت الأرض، أما عدد السكان فلايزيد عن ٢٦ مليون نسمة أي بمعدل نحو ٢٣ فدان لكل فرد.

وبعد أن أعلن النظام السوداني نيته نحو المصالحة لبناء السودان إعتقد أنه يجب على الأحزاب المعارضة أن تسرع في الإستجابة، ولعل أكثر النقاط حساسية وتعقيدا هي التي ينادي بها الحزبان والتي تنص على ضرورة المحاسبة عن جميع التجاوزات التي حدثت في العشر سنوات الفائتة، وأن هذه الدعوة ستضع الأمور على نقطة في محيط دائرة مفرغة لتظل تدور وتلف بلا نهاية، بينما المفروض أن تكون الخطوة الأولى هي الحوار الوطني بمشاركة الجميع.

ولنري الآن في هذه المرحلة ماذا يدعو التجمع الوطني الديمقراطي في ندواته وخطبه وماذا تدعو كذلك الحكومة السودانية في طرحها في هذه المرحلة التاريخية الهامة، أما التجمع وبحسب وثيقة البيان الختامي الذي عقد في الشهر الفائت (ديسمبر ٩٩) بكمبالا

فقد نادي بأن تحدد الحكومة السودانية (النظام بحسب البيان) أهداف مشروعها التفاوضي بكل وضوح، وأن تنفذ التدابير اللازمة لتهيئة المناخ وفي مقدمتها إلغاء أي مواد في دستور ١٩٩٨ تقيد الحريات العامة، وإلغاء كل الإجراءات الإستثنائية، وإلغاء قانون التوالي وقانون النقابات لعام ١٩٩٢م، ورفع القيود على النشاط الحزبي والسياسي والنقابي، وإعادة المفصولين من الخدمة، بحجة الصالح العام وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين، وإعادة الممتلكات المصادرة، وعلى النظام أن يلتزم بتحديد جدول زمني لتنفيذها، كما أن التجمع غير ملزم بالدخول في عملية الحل السياسي ما لم يقم النظام بتنفيذ هذه التدابير على الوجه المرضي.

أما رؤية الحكومة فقد تمثلت في الإلتزام بكل مبادرات السلام والوفاق التي سبق أن أعلن عن قبولها، والإجتهاد في تجاوز جميع العقبات التي عطلت مسيرة السلام والوفاق، ووضع برنامج خاص لترسيخ السلام، وتكثيف برنامج التوطين، والدعم الإجتماعي في الولايات الجنوبية وسائر المناطق المتأثرة بالحرب، وإعادة إصدار قانون التوالي تحت اسم قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومواصلة الحوار مع كافة القوى السياسية لتوحيد الرؤية حول مضمون القانون وصولاً إلى أكبر قاعدة إجماع حوله تكون تعبيراً عن الوحدة الوطنية والوفاق السياسي.

وفيما يبدو من خلال عرض وجهة نظر الطرفين أن الكاتب ربما يريد إيضاح مدي تعنت التجمع الوطني الديمقراطي في مسألة المصالحة بدليل الشروط الصعبة التي يطرحونها، وقد ذكر في فقرة أخرى من مقاله أن جوهر ما تطالب به المعارضة قد تحقق وأن النية خالصة لدي الأمة السودانية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

ثم استمرت صحيفة الإهرام في نهجها الجديد الذي اختطته أخيراً والذي يفرد مساحات كبيرة للشأن السوداني، وإجراء مقابلات معمّنة مع القيادات السودانية، إلا أن جميع الأسئلة لاتخرج من الحديث حول تطورات الأوضاع في السودان خصوصاً تلك المتعلقة بإنشاق المؤتمر الوطني.

ففي حوار مع وزير الخارجية السوداني بالصحيفة (١٤٨) جاء فيه أن السودان يعكف حالياً على وضع تصور شامل لكيفية تحقيق التكامل مع مصر في مختلف المجالات، وقال إن هناك دعوة للرئيس مبارك لزيارة الخرطوم سيحدد موعدها قريباً، وحول التوجه لإلغاء القرار الخاص بإلغاء تأشيرات الدخول للسودانيين إلى مصر قال د. مصطفى إن لقاء الرئيسين أعطي مؤشراً بأن مسيرة التكامل ستتجاوز الكثير من العقبات وتعود بالعلاقة أقوى مما كانت، موضحاً أن التأشيرات التي كانت قد ألغيت في الماضي أعيد فرضها نتيجة للتحسبات الأمنية مشيراً إلى أن التسهيلات ربما يستخدمها الإرهابيون مما يجعل البلدان يحافظان على وجود نظام التأشيرات لبعض الوقت، وأن مصر والسودان ترغبان في الإطمئنان التام إلى أن رفع التأشيرات لن يؤدي إلى إخلال أمني، وعندما يتحققان من هذا الأمر سيتم إلغاء التأشيرات.

وحول ما إذا كان نفوذ الدكتور حسن الترابي قد انتهى في السودان بالفعل، دعا مصطفى عثمان إلى فهم الإجراءات الأخيرة في السودان بمعناها الشامل وهو تحقيق ثلاثة أهداف في مقدمتها توحيد القرار وأن تكون صلاحيات رئيس الجمهورية واضحة ولا تتازع حولها والمحافظة على هيبة الدولة وتنفيذ إلتزاماتها والمضي في مشروع الوفاق والسلام في السودان بقوة وفعالية، مشيراً إلى أن السودانيين يريدون رئيساً جمهورياً لديه كل الصلاحيات، وأخيراً أكد الوزير أن السودان مقتنع بضرورة التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره أفة تلحق بالأذي بالجميع.

واهتمت صحيفة الأهرام (١٤٩) بشكل العلاقة النهائية التي ستكون بين الرئيس البشير والدكتور حسن الترابي فجاء فيها بخصوص هذا الموضوع - أنه بالرغم من الخلافات الظاهرة على السطح والإتهامات المتبادلة إلا أن الموقف بعد مرور أكثر من شهر يبدو على حالته الأولى دون تغيير ودون حسم أو مصالحة، ومازال الرئيس البشير رئيسا للسودان ومازال الدكتور الترابي برغم كل شيء هو الأمين العام للحزب الحاكم في السودان بصلاحيات واسعة، كما أن لجنة رآب الصدع تواصل عملها.

دفع هذا الأمر الكتاب المداومين في صحيفة الإهرام إلى التساؤل على لسان التجمع الديمقراطي حول النتيجة النهائية لمساعي لجنة رآب الصدع بين البشير والترابي، حيث مازالت بعض فصائل المعارضة تتردد في التعاطي مع التحولات السودانية داخل النظام، وتعتقد أن هناك احتمالا لحلحلة الخلافات وديا إستنادا إلى قواعد متعددة نشطة في الحركة الإسلامية تسعى إلى إجراء ترميمات سياسية ووضع حلول مرضية لتحديد صلاحيات لكل فريق.

ومن هنا يمكن القول إن نتائج اجتماعات هيئة الشوري تمثل نقطة نوعية في اتجاهين مهمين أولهما التعرف على معالم خريطة وهاكل الحزب الحاكم، وكذلك علاقتهما بممارسات السلطة التنفيذية التي كانت محل خلاف طيلة الفترة الماضية، فقد افضت اللجنة إلى تعاضل صلاحيات رئيس الجمهورية، وتم حصر نطاق نفوذ الترابي الرئيسي في الحزب، وثانيهما يخص اتجاهات العلاقة مع المعارضة وبعض الأوساط الدولية التي تشككت في جدوي الفراق بين البشير والترابي حيث عززت مناقشات هيئة شوري المؤتمر الوطني من مكانة إجراءات الرابع من رمضان غير أنها أبقت على جانب حيوي من صلاحيات الترابي السياسية.

ونشرت صحيفة الإهرام (١٥٠) في مجمل تغطيتها للشأن السوداني لقاء السيد عمرو موسي والسيد الصادق المهدي وقد سألت الصحيفة رئيس حزب الأمة سؤالاً يستشف منه مساعي السلطة المصرية في إزالة آفة الخلافات وسط التجمع الوطني الديمقراطي ربما رغبة منها في الوصول سريعا لحل يطوي صفحة الخلافات السودانية سودانية، وكان السؤال هو مدي الخلافات بينه وبين السيد محمد عثمان الميرغني، حيث أجاب السيد الصادق المهدي أنها خلافات بشكل أساسي حول سرعة التحرك أكثر من كونها تدور حول جوهر فكرة الحل السياسي الشامل، وأعرب المهدي عن اعتقاده بأن وفد التجمع يقوم الآن بجهد لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، ويتوقع من هذه الجهود توحيد الموقف في الخارج قريبا من أجل التعاون المثمر بين كل الأطراف.

وفيما يبدو أن قرارات مجلس شوري المؤتمر الوطني التي اختطت الوسطية في معالجتها للخلافات داخل المؤتمر الوطني وأبقت على كثير من القضايا في محلها السابق دون تغيير جوهري ازعج القيادة المصرية والتي كانت وبلاشك تتخوف من أصولية الدكتور الترابي بدليل أن الهجوم الإعلامي في صحيفة الأهرام ارتكز على طرف واحد دون الآخر، كما أن الباحث لم يجد عرضا محايدا في إبراز وجهات نظر كل الطرفين (في المؤتمر الوطني).

وفيما يبدو أن الخرطوم إنتهت لهذا الإنزعاج لذلك أرسلت وزير دفاعها للمرة الثانية بعد تفجر الأزمة للقاهرة حاملا رسالة شخصية من الرئيس السوداني لنظيره المصري تتعلق بمجمل التطورات الأخيرة.

وجاء في الصحيفة (١٥١) أن وزير الدفاع السوداني أكد إلترام البشير بكل ماتم في إطار المصالحة الوطنية، وبالمبادرة المصرية - الليبية، وحول تأثير الأحداث التي وقعت في

السودان خلال الأسبوع الماضي وتأثيرها على المصالحة بين البشير والتراي قال وزير الدفاع السوداني: إن ماتم في ٤ رمضان لا يمكن التراجع عنه وإن كل الخطوات التي تمت في السابق هي تأكيد لتلك القرارات، وهناك خطوات أخرى ستتخذ لتلي الخطوات السابقة لتأكيد ما يجري في هذا الإتجاه.

وفي اليوم الثاني مباشرة جاء في الصحيفة (١٥٢) وتحت عنوان رأي الإهرام لاتراجع عن قرارات رمضان في السودان وكان متن الخبر أن الفريق عبدالرحمن سرالختم وزير الدفاع السوداني والمبعوث الشرفي للرئيس عمر البشير أجاب على التساؤل الذي ظل مطروحا دون إجابة شافية طوال الأيام الماضية وهو هل يشكل إتفاق رأب الصدع بين الرئيس البشير والدكتور التراي رئيس البرلمان المنحل تراجعا من جانب القيادة السودانية عن قرارات ٤ رمضان الماضي ؟ وهذه القرارات كما نعلم إستهدفت تصفية هيمنة الدكتور التراي على السلطة التنفيذية في السودان بدءا من رئاسة الجمهورية، تلك الهيمنة التي شلت قدرة حكومة الخرطوم على تحقيق المصالحة الوطنية في الداخل وعلى تطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة وسائر العالم الخارجي.

وقد أوضح الفريق سرالختم بعد مباحثاته مع الرئيس حسني مبارك أمس الأول في القاهرة أن إتفاق رأب الصدع يسير في الإتجاه نفسه الذي حددته قرارات ٤ رمضان، وأنه أكد للرئيس مبارك أن رئيس السودان ملتزم بالخطوات التي قطعت في طريق المصالحة الوطنية، وملتزم بالمبادرة المصرية الليبية لتحقيق هذه المصالحة، ثم قال (وزير الدفاع السوداني) في نبذة قاطعة أن ما تم في الرابع من رمضان لا يمكن التراجع عنه وإن الخطوات التي تلت ذلك هي تأكيد لتلك القرارات.

ونحن (الإهرام) إذ نرحب من جانبنا بهذه التأكيدات التي تطمئنا على أن السودان لن يعود أسيرا للشلل المترتب على تنازع أجهزة السلطة فإنها في الوقت نفسه تأتي نفيًا لما أوردته بعض الأوساط بأن القاهرة وغيرها من العواصم التي ساندتها شرعت في إبداء الحماس لقرارات الرئيس البشير دون ضمان كاف بعدم انتكاستها.

وفي الوقت نفسه لا بد من القول إن حماس القاهرة وغيرها من العواصم العربية والعالمية لقرارات ٤ رمضان في السودان له أسبابه الموضوعية، لأن الأوضاع في السودان كانت قد وصلت إلى حد خطر التقسيم، وخطر اندلاع حرب أهلية في الشمال، وهو ما يهدد مصالح جميع الجيران خاصة مصر، ولم يكن ممكنا تدارك كل هذه المخاطر بينما تتحدث حكومة الخرطوم بصوتين متنافرين، وقد كانت قرارات الرابع من رمضان في السودان انتصارا للصوت الذي ينادي بالمصالحة والوفاق في الداخل وحسن الجوار والتعاون السلمي البناء من الخارج.

هوامش الباب السادس :

صحيفة الأهرام :

- ١- ١٩٩٨/٧/٢٤م - صفحة الوطن العربي.
- ٢- ١٩٩٨/٧/٣٠م - صفحة الوطن العربي
- ٣- ١٩٩٨/٧/٢٢م - صفحة الوطن العربي
- ٤- ١٩٩٨/٨/٢٢م الصفحة الأولى
- ٥- ١٩٩٨/٨/٢٢م الصفحة الأولى
- ٦- ١٩٩٨/٨/٢٢م الصفحة الأولى
- ٧- ١٩٩٨/٨/٢٢م الصفحة الأولى.
- ٨- ١٩٩٨/٨/٢٢م - صفحة قضايا وآراء.
- ٩- ١٩٩٨/٨/٢٢م - صفحة قضايا وآراء
- ١٠- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١١- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٢- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٣- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٤- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٥- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٦- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٧- ١٩٩٨/٨/٢٣م - صفحة قضايا وآراء.
- ١٨- ١٩٩٨/٨/٢٣م - الصفحة الأولى.
- ١٩- ١٩٩٨/٨/٢٣م - عمود.
- ٢٠- ١٩٩٨/٨/١٣م - عمود.
- ٢١- ١٩٩٨/٨/٢٤م - عمود.
- ٢٢- ١٩٩٨/٨/٢٤م - عمود.
- ٢٣- ١٩٩٨/٨/٢٤م - صفحة قضايا وآراء.
- ٢٤- ١٩٩٨/٨/٢٤م - الصفحة الأولى.
- ٢٥- ١٩٩٨/٨/٢٤م - الصفحة الأولى.
- ٢٦- ١٩٩٨/٨/٢٥م - الصفحة الأولى.
- ٢٧- ١٩٩٨/٨/٢٥م - الصفحة الأولى.
- ٢٨- ١٩٩٨/٨/٢٥م - الصفحة الأولى.
- ٢٩- ١٩٩٨/٨/٢٥م - الصفحة الأولى.
- ٣٠- ١٩٩٨/٨/٢٥م - الصفحة الأولى.
- ٣١- ١٩٩٨/٨/٢٥م - عمود.
- ٣٢- ١٩٩٨/٨/٢٦م - الصفحة الأولى.
- ٣٣- ١٩٩٨/٨/٢٦م - الصفحة الأولى.
- ٣٤- ١٩٩٨/٨/٢٦م - صفحة قضايا وآراء
- ٣٥- ١٩٩٨/٨/٢٦م - صفحة قضايا وآراء
- ٣٦- ١٩٩٨/٨/٢٧م - الصفحة الأولى.
- ٣٧- ١٩٩٨/٨/٢٧م - الصفحة الأولى.
- ٣٨- ١٩٩٨/٨/٢٧م - الصفحة الأولى.
- ٣٩- ١٩٩٨/٨/٢٧م - صفحة قضايا وآراء.
- ٤٠- ١٩٩٨/٨/٢٩م - صفحة قضايا وآراء.
- ٤١- ١٩٩٨/٨/٢٩م - صفحة قضايا وآراء.
- ٤٢- ١٩٩٨/٨/٣٠م - عمود.

٤٣-	١٩٩٨/٩/١م - الصفحة الأولى.
٤٤-	١٩٩٨/٩/٥م - الصفحة الأولى.
٤٥-	١٩٩٨/٩/٥م - صفحة الكتاب
٤٦-	١٩٩٨/٩/٧م - صفحة الوطن العربي.
٤٧-	١٩٩٨/٩/١٠م - صفحة الوطن العربي.
٤٨-	١٩٩٨/٩/١٥م - صفحة الوطن العربي.
٤٩-	١٩٩٨/٩/١٩م - صفحة الوطن العربي.
٥٠-	١٩٩٨/٩/٢٠م - صفحة الوطن العربي.
٥١-	١٩٩٨/٩/٢٤م - صفحة الوطن العربي.
٥٢-	١٩٩٨/٩/٢٧م - الصفحة الأولى.
٥٣-	١٩٩٨/١٠/٦م - صفحة الوطن العربي.
٥٤-	١٩٩٨/١٠/٢٧م - صفحة الوطن العربي.
٥٥-	١٩٩٨/١٠/٢٧م - صفحة الوطن العربي.
٥٦-	١٩٩٨/١٠/٢٦م - صفحة الوطن العربي.
٥٧-	١٩٩٨/١١/٩م - صفحة الوطن العربي.
٥٨-	١٩٩٨/٢/٢٢م - صفحة الوطن العربي.
٥٩-	١٩٩٩/٣/٣م - صفحة قضايا وآراء.
٦٠-	١٩٩٩/٣/٦م - صفحة الكتاب
٦١-	١٩٩٩/٣/٢٠م - صفحة الوطن العربي.
٦٢-	١٩٩٩/٣/٢٦م - صفحة الوطن العربي.
٦٣-	١٩٩٩/٣/٢٦م - صفحة الوطن العربي.
٦٤-	١٩٩٩/٤/١٢م - صفحة الوطن العربي.
٦٥-	١٩٩٩/٤/٢٧م - الصفحة الأولى
٦٦-	١٩٩٩/٥/٢م - صفحة الوطن العربي
٦٧-	١٩٩٩/٥/٤م - صفحة الوطن العربي
٦٨-	١٩٩٩/٥/٥م - صفحة الوطن العربي.
٦٩-	١٩٩٩/٥/١٤م - صفحة الوطن العربي.
٧٠-	١٩٩٩/٥/١٥م - صفحة قضايا وآراء.
٧١-	١٩٩٩/٥/١٩م - صفحة الوطن العربي.
٧٢-	١٩٩٩/٥/٢٠م - الصفحة الأولى.
٧٣-	١٩٩٩/٥/٢٢م - الصفحة الأولى.
٧٤-	١٩٩٩/٥/٢٣م - الصفحة الأولى.
٧٥-	١٩٩٩/٥/٢٦م - صفحة الوطن العربي.
٧٦-	١٩٩٩/٥/٢٧م - صفحة الوطن العربي
٧٧-	١٩٩٩/٦/٢م - صفحة تقارير المراسلين
٧٨-	١٩٩٩/٥/٢٩م - الصفحة الأولى.
٧٩-	١٩٩٩/٦/١٢م - صفحة الكتاب
٨٠-	١٩٩٩/٨/٢م - صفحة تقارير المراسلين
٨١-	١٩٩٩/٦/٢٥م - صفحة ملفات الأهرام
٨٢-	١٩٩٩/٧/٢م - صفحات ملفات الإهرام
٨٣-	١٩٩٩/٨/١٥م - صفحة ملفات الأهرام
٨٤-	١٩٩٩/٧/١٨م - صفحة الوطن العربي.
٨٥-	١٩٩٩/٧/١٨م - صفحة الوطن العربي.
٨٦-	١٩٩٩/٧/٢١م - صفحة الوطن العربي.

٨٧-	١٩٩٩/٨/١٩ - صفحة الوطن العربي.
٨٨-	١٩٩٩/٨/٢٤ - صفحة الوطن العربي.
٨٩-	١٩٩٩/٨/٢٨ - صفحة الكتاب
٩٠-	١٩٩٩/٩/١٥ - صفحة الوطن العربي.
٩١-	١٩٩٩/٩/٢٢ - صفحة الوطن العربي.
٩٢-	١٩٩٩/١٠/١٠ - صفحة قضايا وآراء
٩٣-	١٩٩٩/١٠/١٩ - صفحة الوطن العربي.
٩٤-	١٩٩٩/١٠/١٨ - صفحة الوطن العربي.
٩٥-	١٩٩٩/١٠/٢٥ - عمود
٩٦-	١٩٩٩/١٠/٣٠ - صفحة الوطن العربي.
٩٧-	١٩٩٩/١٠/٢٩ - الصفحة الأولى
٩٨-	١٩٩٩/١٠/٣٠ - صفحة الوطن العربي.
٩٩-	١٩٩٩/١١/٢٧ - صفحة الوطن العربي.
١٠٠-	١٩٩٩/١١/٤ - صفحة الوطن العربي.
١٠١-	١٩٩٩/١١/١٠ - صفحة قضايا وآراء.
١٠٢-	١٩٩٩/١١/٢٢ - صفحة الوطن العربي.
١٠٣-	١٩٩٩/١١/٢٢ - صفحة الوطن العربي.
١٠٤-	١٩٩٩/١٢/٦ - صفحة الوطن العربي.
١٠٥-	١٩٩٩/١١/٣٠ - صفحة الوطن العربي.
١٠٦-	١٩٩٩/١٢/١ - صفحة الوطن العربي.
١٠٧-	١٩٩٩/١٢/٣ - صفحة قضايا وآراء.
١٠٨-	١٩٩٩/١٢/٣ - صفحة قضايا وآراء.
١٠٩-	١٩٩٩/١٢/٥ - صفحة قضايا وآراء.
١١٠-	١٩٩٩/١٢/١٣ - صفحة الوطن العربي.
١١١-	١٩٩٩/١٢/١٤ - الصفحة الأولى.
١١٢-	١٩٩٩/١٢/١٤ - الصفحة الأولى.
١١٣-	١٩٩٩/١٢/١٥ - الصفحة الأولى.
١١٤-	١٩٩٩/١٢/١٥ - الصفحة الأولى.
١١٥-	١٩٩٩/١٢/١٥ - صفحة الوطن العربي.
١١٦-	١٩٩٩/١٢/١٥ - صفحة الوطن العربي.
١١٧-	١٩٩٩/١٢/١٥ - صفحة الوطن العربي.
١١٨-	١٩٩٩/١٢/١٥ - عمود
١١٩-	١٩٩٩/١٢/١٦ - صفحة الوطن العربي.
١٢٠-	١٩٩٩/١٢/١٦ - الصفحة الأولى
١٢١-	١٩٩٩/١٢/١٧ - الصفحة الأولى
١٢٢-	١٩٩٩/١٢/١٨ - الصفحة الأولى
١٢٣-	١٩٩٩/١٢/١٨ - صفحة قضايا وآراء
١٢٤-	١٩٩٩/١٢/١٩ - صفحة قضايا وآراء
١٢٥-	١٩٩٩/١٢/٢٠ - الصفحة الأولى
١٢٦-	١٩٩٩/١٢/٢٠ - الصفحة الأولى
١٢٧-	١٩٩٩/١٢/٢٠ - عمود.
١٢٨-	١٩٩٩/١٢/٢١ - الصفحة الأولى
١٢٩-	١٩٩٩/١٢/٢١ - الصفحة الأولى
١٣٠-	١٩٩٩/١٢/٢١ - عمود

١٣١-	١٩٩٩/١٢/٢٢ - الصفحة الأولى
١٣٢-	١٩٩٩/١٢/٢٢ - الصفحة الأولى
١٣٣-	١٩٩٩/١٢/٢٢ - صفحة الوطن العربي
١٣٤-	١٩٩٩/١٢/٢٣ - الصفحة الأولى
١٣٥-	١٩٩٩/١٢/٢٣ - صفحة الوطن العربي.
١٣٦-	١٩٩٩/١٢/٢٣ - صفحة تقارير المراسلين
١٣٧-	١٩٩٩/١٢/٢٥ - الصفحة الأولى
١٣٨-	١٩٩٩ / ١٢/٢٥ - صفحة قضايا وآراء
١٣٩-	١٩٩٩/١٢/٢٦ - صفحة الوطن العربي.
١٤٠-	٢٠٠٠/١/١ - صفحة الوطن العربي.
١٤١-	٢٠٠٠/١/١ - صفحة تقارير المراسلين
١٤٢-	٢٠٠٠/١/٢ - صفحة ملفات الأهرام
١٤٣-	٢٠٠٠/١/٣ - صفحة ملفات الأهرام
١٤٤-	٢٠٠٠/١/٣ - - صفحة الوطن العربي.
١٤٥-	٢٠٠٠/١/٦ - صفحة الوطن العربي.
١٤٦-	٢٠٠٠/١/١٥ - صفحة الوطن العربي.
١٤٧-	٢٠٠٠/١/٢٥ - صفحة الوطن العربي.
١٤٨-	٢٠٠٠/١/١٨ - صفحة الوطن العربي.
١٤٩-	٢٠٠٠/١/٢٦ - صفحة ملفات الأهرام
١٥٠-	٢٠٠٠/١/٢١ - صفحة الوطن العربي.
١٥١-	٢٠٠٠/١/٣٠ - صفحة الوطن العربي.
١٥٢-	٢٠٠٠/١/٣١ - صفحة قضايا وآراء.

الباب السابع

تناول صحيفة الأهرام القاهرية للشأن السوداني
فبراير ٢٠٠٠ م - أغسطس ٢٠٠٢ م

في فواتيح شهر فبراير من العام ٢٠٠٠ م وصل الرئيس السوداني عمر البشير إلى سلطنة عمان ربما بغرض اجراء بعض المشاورات واستقطاب الدعم المادي للسودان، والتبشير بوجه السودان الجديد بعد ان غابت عنه الازدواجية القديمة - بحسب المصطلح الإعلامي -، وسيطرة مجموعة الرئيس على مقاليد الأمور، وفيما يبدو أيضاً ان الحكومة المصرية لعبت دوراً مافياً ترتيب هذه الزيارات العربية وقد رأينا في الباب السابق الزيارات المكوكية التي قام بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك للدول العربية بغرض التعريف بوجه السودان الجديد في اعقاب قرارات الرابع من رمضان مباشرة، بغرض ضم السودان مجدداً للمنظومة العربية، والعودة إلى دعم السودان بعد ان قل هذا الدعم العربي للسودان منذ الاطاحة بالرئيس السوداني جعفر النميري في إبريل ١٩٨٥، ثم مالبث ان توقف نهائياً مع غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، بعد ان صنف في المعسكر المؤيد للعراق، مثله مثل الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

والدليل على أن المصريين كانوا مهتمين بزيارات الفريق البشير إلى الدول العربية المختلفة انهم كانوا يتابعون هذه الزيارات في صحفهم على عكس ماكان سابقاً حيث كانت مثل هذه الاخبار لاتجد اهتمام كافي. وينصب الاهتمام الاعلامي على الحوادث الكبرى التي يتناولها الاعلام العالمي ككل.

ففي صحيفة الأهرام (١) نجد ان مراسلها هناك (سلطنة عمان) أمدّ الصحيفة بتقرير وافٍ حول زيارة الرئيس السوداني، والذي أشاد (البشير) بحسب الصحيفة بدور الرئيس المصري حسني مبارك في الوقوف مع وحدة السودان من خلال المبادرة المشتركة، وذكر ان مبادرة الایجاد تهتم فقط بمشكلة الجنوب السوداني، على عكس المبادرة المصرية الليبية (المشتركة)، وقال ان الولايات المتحدة تفضل مبادرة الایجاد لانها لاترغب في وجود دور مصري اوليبي في السودان.

ثم سالت الصحيفة الرئيس السوداني حول الوضع في السودان حالياً فاجاب: ان الاوضاع الداخلية كانت غير مستقرة بسبب الازدواجية عند اتخاذ القرارات، كما أن الصراع بين مؤسسات الحكم اوجد نوعاً من الارتباك.

ومن دلائل تحسن العلاقات مع السودان ان صحيفة الأهرام عملت على التعرف على أوضاع السودان الداخلية من خلال اجراء مقابلات مطولة مع رموز الحكم في السودان، أو من خلال اقامة ندوات سياسية تجمع بين اطراف الحكم والمعارضة، أو على افراد بحيث تخصص ندوة كاملة لشخصية بارزة من قوي المعارضة السودانية، وتخصص ندوة أخرى لشخصية بارزة في الحكومة السودانية. ثم مالبثت ان ذهبت في اتجاه أبعد من ذلك من خلال دعوتها لرموز الحكم في السودان لكتابة مقالات تنشر في صحيفة الأهرام حول القضايا السودانية، وكذلك دعوتها لمعارضى الحكومة السودانية بتوضيح وجه نظرهم، ومن خلال هذا الطرح تسمح لكلا الطرفين بتبيان رؤاهم بصورة اعمق، ويشاركها في ذلك المثقفين المصريين وواضعى السياسة المصرية تجاه السودان.

ومن أمثلة هذه المقالات نجد أن صحيفة الأهرام افردت (٢) صفحة كاملة تقريباً لوزير الاعلام السوداني الدكتور غازي صلاح الدين، دارت معظمها حول العلاقات المشتركة، وذلك تحت عنوان بارز- مصر والسودان أجندة جديدة.

وكان أبرز ما فيها تأكيداً على أن هناك مرحلة جديدة في السودان تُتيح فرصة حقيقية لاجتياز عقبات الماضي، وتأسيس علاقة قوية مبنية على قواعد مستقرة من أجندة جديدة، وأن على مصر أن تدرك أنه تتوافر الآن إرادة حقيقية في السودان للاستثمار الايجابي للمرحلة، وهذه الإرادة ناشئة من عدة منطلقات :-

١- من رؤية استراتيجية لعلاقات البلدين مُستوحاة من صلتهاما بمحيطهما الاقليمي والدولي ودورهما فيه، والرؤية الاستراتيجية تعني القناة المستقرة على اصول وقواعد راسخة، لا على تقديرات انتهائية ظرفية.

٢- من تجربة عملية خاضها السودان طوال سنوات تطوره السياسي استخلص دروسها وعبرها.

٣- من إيمان متنام بضرورة تجاوز نظرة الريبة لمصر التي ميزت مواقف قطاع مؤثر من النخب السودانية.

٤- إن السودان يدرك أن الاشارات التي وردت من مصر أخيراً تعبر فعلاً عن إرادة تستحق التقدير وتستوجب استثمارها مباشرة للبناء.

ولكي يتم الاستفادة من هذه التجارب بصورة مثلى ينبغي ان نقوم ببعض الاشياء فوراً، ونقوم كذلك بتحقيق بعض الأهداف على المستويين المتوسط والطويل.

ومن الاشياء التي ينبغي إنجازها على الفور حسم قضية حلايب، ومسألة المنشآت والمؤسسات المصرية في السودان، وقد سبق ان تم الحديث حول هذين الموضوعين إلا أن الانجاز كان بطيئاً لا يتناسب وتطورات الاحداث وضرورة انتقال العلاقة إلى وضع الانطلاق، وإن مثل هذا الامر يستلزم ان تستجمع الإرادة السياسية في كلا البلدين لتجاوز هاتين المسألتين فوراً، وأن أي اخفاق في المعالجة سيُعطي مؤشراً سالباً على الإرادة السياسية.

أما الذي يجب عمله على المستويين المتوسط والبعيد فيتمثل في موضوعات السلام والتعاون العربي الإفريقي والامن الاستراتيجي للبلدين.

إن تحقيق السلام كاملاً في السودان، وصولاً إلى وحدة راسخة ومعترف بها، يتطلب التعاون بين القاهرة والخرطوم على أكثر من صعيد، ليس أقلها أن تسهم مصر وتؤدي دوراً تشجيعياً محورياً في انشاء مشاريع بنية أساسية في الجنوب، بتمويل عربي في مجالات الطرق والصحة والتعليم ومجالات العمل الانساني، لأن مكوّن التنمية في مشكلة الجنوب مكوّن رئيسي، ولو أن عُشر الاموال التي أنفقت على الحرب منذ الاستقلال أنفقت على اقامة طريق رابط بين الجنوب السوداني والشمال لكان الواقع الآن مختلفاً بصورة جوهرية.

وسيكون التعاون العربي عامة والمصري والليبي خاصة مع السودان في هذا المجال وفي مجالات أخرى كالاعلام والحركة الثقافية والفكرية احد المداخل المهمة لاعادة طرح قضية التواصل والتعاون العربي الإفريقي، وينبغي أن نذكر العرب دائماً ان مشكلة جنوب

السودان لها جنور وأغوار تمتد إلى سوء فهم إفريقي عمقته الثقافة الاستعمارية ضد العرب، عنصراً ودولاً.

ويبقى بعد ذلك السعي لصياغة رؤية مشتركة للأمن الاستراتيجي، وهو أمن يتصل بمجالات المياه والزراعة، والأمن العسكري وخلافهما، وغني عن القول أن ذلك ينبغي أن يتم دون استفزاز للقوي الدولية، ودون اقضاء أو عزل أو استدعاء لدول المنطقة وبخاصة إثيوبيا، بل الأوجب هو السعي نحو انشاء نظم متجانسة ومتعاضدة في المنطقة تكون نواة لصورة من صور التكامل والوحدة - انتهى -

والجدير بالملاحظة أن الوزير السوداني إيان نقطتين هامتين في مقاله هذا لمختلف المراقبين والسياسيين سواء كانوا على مستوى العالم أو على مستوى مصر، حين أوضح بصراحة أن السودان متمسك بحق تقرير المصير لجنوب السودان بحسب الوعد الذي قطعه لبعض القوي المتحالفة معها من جنوب السودان، وأنه ليس في نية الحكومة تجاوز حق تقرير المصير، بغض النظر عن المبادرة المصرية الليبية التي تدعو إلى حل مشكلة جنوب السودان في إطار السودان الموحد، والدليل على ذلك أن الوزير إيان في مقاله أن تحقيق السلام الكامل والوصول إلى وحدة راسخة معترف بها لا يمكن أن يتحقق الأمن خلال تشجيع الجنوبيين على الوحدة وتبيان منافعها، وذلك من خلال تنمية جنوب السودان، وتحت أن تكون هذه التنمية في إطار عربي مصري، وهذا الشيء في حقيقة يعني حق تقرير المصير، إذ أن الاغراء وتوضيح منافع الوحدة الطوعية لا يتأتى إلا من خلال ممارسة عملية الاختيار مابين الوحدة أو الانفصال.

والنقطة الثانية في مقال الوزير أنه ذكر أن علاقتهم مع مصر (الحكومة السودانية) لا يمكن أن تتم خصماً على حساب دولة أخرى- أوضحها بالاسم (إثيوبيا)، وربما يقصد الوزير بذلك تطمين الاثيوبيين الذين طبعوا علاقاتهم مع الحكومة السودانية، وتوقفوا عن احتضان المعارضة السودانية منذ وقت مبكر في ١٩٩٨، قبل أن تتحسن العلاقات مع مصر، وبناء عليه ستظل علاقة السودان مع إثيوبيا متينة بغض النظر عن تطور علاقات السودان مع أي دولة في المنطقة وهذا الالتزام من قبل الوزير السوداني له وقع ما على مصر بلاشك لو علمنا مدى التخوف المصري من العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية أو الاثيوبية الأمريكية، والتي ربما تثمر تعاوناً يؤثر على تدفق مياه النيل الأزرق من الهضبة الاثيوبية، والتي تمول مصر بأكثر من ٨٥% من حصتها من مياه النيل.

أضف إلى ذلك أن مصر وقفت عي الدوام مع إريتريا في كل حروبها التي خاضتها مع إثيوبيا، سواء كان ذلك قبل استقلال إريتريا أو بعد استقلالها، إلا أن هذا الدعم حرصت مصر على تقديمه بصورة مستترة، أو ربما أوعزت لطرف ثالث مثل ليبيا بالقيام به نيابة عنها كي لا تتازم العلاقات المصرية الاثيوبية.

لأنها تحرص على علاقتها مع إثيوبيا أشد الحرص، وربما كانت ترغب في استثمار علاقتها مع السودان في الإحياء لإثيوبيا بأنها تملك وسائل ضغوط عديدة في التأثير عليها لو حاولت تجاوزها في مسألة مياه النيل، وهذا الأمر على الرغم من افتراضيته ألا أنه غير مستبعد إذ أنه من غير الممكن أن لا يكون لمصر تأثير ما على إثيوبيا وهي تعتمد عليها

إعتمادا كليا من مسألة المياه التي تتحدر من الهضبة الاثيوبية مانحة مصر أكثر من ٨٥% من حصتها من مياه النيل، ومن هذه النقطة تنبع أهمية التأكيد السوداني في الابتعاد عن سياسات المحاور والاستقطاب. ومما لاشك فيه أن السودان يستطيع أن يؤثر على إثيوبيا تأثيرا بالغا، والعكس صحيح، من خلال التجاور بين البلدين وهي ميزة لا تتوفر لمصر، وقد استغل كلا البلدين هذه الميزة في السابق بايقاع الأذى بالآخر، وذلك عندما دعمت إثيوبيا المتمردين السودانيين بالسلاح والمأوى، ودعم السودان الاريتريين أيضاً بالسلاح والمأوى، مما اوقع خسارة فادحة في كلا البلدين، واخيرا وبعد التطبيع الاخير فيما يبدو انهما قررا التوقف عن إيذاء بعضهما البعض.

وفي اطار سعي صحيفة الأهرام لمعرفة مختلف الرؤي حول السودان عملت أيضا على استكتاب اقليم أخرى من خارج السلطة في السودان، تقدم باعتبارها اقليم مستقلة عن الحكومة أو المعارضة، وانها تتوخى مصلحة السودان في المقام الاول، ومن هؤلاء الكاتب محمد ابراهيم الشوش الذي افردت له (٣) صحيفة الأهرام على الدوام مقالا اسبوعيا يتناول فيه الشأن السوداني، حيث ذكر في هذه المدة ان مسار المصالحة والوفاق في السودان ينطلق من مفهوم للقضية باعتبارها ازمة حكم في اطار دولة موحدة أو شعب واحد، يقتضي حلها السلمي اتفاق غالبية القوي السياسية الفاعلة على صيغة للحكم تؤدي إلى تفكيك دولة الحزب الواحد، واقامة حكم ديمقراطي تعددي يُحقق المشاركة الشعبية الكاملة، والشرعية الدستورية وحكم القانون والمحاسبة، وكفالة الحريات والمساواة بين جميع المواطنين في شتي ربوع السودان شمال وجنوب، بغض النظر عن الجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة، ويقوم هذا المسار على قناعة كل الاطراف بعد تجارب عديدة أثبتت فشل الانفراد بالسلطة أو فرضها بالقوة.

وبعكس هذه القناعة فإن مسار السلام يتم الآن بمعزل عن الوفاق، ولايعني بقضية الديمقراطية، أو بالصراع الدائر حول طبيعة الحكم بين الحكومة والمعارضة باعتبارهما مؤسستين شماليتين، ثم يستمر في تقويمه للوضع وفي تشريحه للمشكلة، على وجود كينانين متعاريكين (شمالي عربي إسلامي - بكل من يوحيه ذلك لعقل الغربي- سعي لبسط هيمنته على جنوب مسيحي وثني، ونهب خيراته واسترقاقه واکراهه على اعتناق الدين الإسلامي، وبكل محاولات التعمية الاعلامية فان الهدف الرئيسي لهذا المسار السعي لفصل جنوب السودان.

ويلاحظ هنا أن هذه الرؤية قريبة للرؤية المصرية التي طرحتها في المباراة المشتركة والتي تنص على اجراء تغييرات هيكلية في السلطة المركزية، والاعتناء بمسألة المشاركة في الحكم وشكله (علماني أو غير علماني)، ولاتهم بمسألة طرح تقرير المصير.

اما على صعيد الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام القاهرية بعد مرور حوالي شهرين من قرارات الرابع من رمضان فلا تزال توجد بينهم شكوك متزايدة بخصوص ماحدث فعلا بين الفريق البشير والدكتور حسن عبدالله الترابي حيث (٤) شكك احدهم علنا في حقيقة الخلاف بين الرجلين بعد إعلان أول حكومة سودانية، حيث ذكر أن الحكومة الجديدة في الخرطوم تتألف من اسلاميين وقياديين جنوبيين متحالفين مع الحكومة، بينما ابقّت

الوزارة الجديدة على مؤيدي البشير الرئيسيين في نزاعه مع الأمين العام للحزب الحاكم الدكتور الترابي، وأبقت أيضاً على مؤيدي للترابي في مناصب مهمة.

لقد عاد الترابي وفقاً لصلاحيات واضحة اقوي مما كان عليه، وأصبح الرجل الذي يضع السياسات، والناطق باسم الحزب، وممثلاً عنه (الحزب) وعضواً مهماً في لجنة المحاسبة واختيار المسؤولين التنفيذيين في الدولة، ويستمر الكاتب ذاكراً أن القرارات الأخيرة تؤكد فشل البشير في إقصاء الترابي وجماعته المتشددة، وأن البشير استغل قراراته التي وجدت قبولاً إقليمياً ودولياً في تطبيع علاقات نظامه مع دول الجوار، في حين أن عودة الترابي من جديد تؤكد بطلان تلك القرارات.

وأضاف أن ماحدث يؤكد أن الرئيس البشير لا يملك غالبية في الحزب الحاكم، وأنه فشل في فرض قراراته حتى على المؤسسة العسكرية.

وأضاف أن عودة الشيخ الترابي تؤكد هيمنة الأصولية على مقاليد الحكم في السودان، واعتبر أن تراجع البشير يقلل من فرص الحل السلمي للامزمة السودانية، ويُضعف من احتمالات الوفاق مع المعارضة السودانية، وتوقع أن تتراجع الدول التي طبعت علاقاتها مع السودان عن موقفها بعد عودة الترابي إلى موقعه ونفوذه.

وأخيراً يجب أن نقول إن اصحاب السلطة في السودان اتفقوا على أن يبقى الحال على ما هو عليه، حيث للسودان رئيس واحد، وللحزب الحاكم شيخه ومرشده، وقد يصح القول أيضاً أن الازمة قد طوقت بأقل قدر ممكن من الخسائر. ونحن نري هنا أن الكاتب المصري حصر المشكلة السودانية في وجود معسكرين، معسكر يسعى للتطبيع مع مصر، ومعسكر آخر معادي لها يتبنى الاصولية يتراسه الدكتور الترابي، وفيما يبدو من صياغة المقال أن هذا التصنيف تصنيف نهائي، ولايفترض أن الجميع في الاصل جبهة واحدة حكمت السودان لأكثر من عشر سنوات واختلفت أخيراً، وأن هذا الخلاف ربما يكون أبعد عن مسألة الاصولية ويتركز في السيطرة على أجهزة الدولة، أو وضع السياسات العامة، كما أنه يفترض أن الدول العربية التي طبعت علاقاتها مع السودان ستراجع عن موقفها، أي انها ستشاركه رؤاه في أن السودان عاد مرة أخرى للسياسات القديمة.

وعرضت صحيفة الأهرام في عدد تالي (٥) رؤية الحركة الشعبية لتحرير حول المبادرة المشتركة من خلال اجراء حواء مطول مع السيد منصور خالد المستشار السياسي لزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق، حيث قال ان حركته (الحركة الشعبية لتحرير السودان) قبلت المبادرة المصرية الليبية، وعبرت عن ذلك في إعلان طرابلس، وفي زيارة قرنق الأخيرة للقاهرة، وفي اجتماع المعارضة الأخير بالعاصمة الأوغندية كمبالا، ولكنه أضاف أن المشكلة ليست في قبول المشتركة وإنما في ضرورة التنسيق بينها وبين مبادرة الایجاد التي تسعى الحكومة السودانية للتهرب من تنفيذ إعلان المباديء الواردة بها.

وذكر المستشار السياسي أنه إذا فكرت أي جهة في تحويل الحل السياسي الشامل في السودان إلى مصالح بين الحكومة والمعارضة الشمالية فان ذلك سيكون بداية لتقسيم السودان.

وربما يرمي المستشار السياسي من خلال هذا التحذير إلى قطع الطريق أمام السياسات المصرية التي تود إنجاح المبادرة المشتركة من خلال توحيد رؤية جميع الفصائل السياسية في السودان بما فيها الحركة الشعبية، على شرط التخلي عن مبدأ حق تقرير المصير، وإقامة نظام علماني في الخرطوم، بحيث يكون الدستور العلماني والمواطنة بنداً أساسياً في دستور السودان بعد المصالحة.

صحيح أن الحكومة المصرية لاتملك تأثيراً كبيراً على الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أنها تملك تأثيراً ما على حليف الحركة الأساسي في شمال السودان ألا وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي نبعت فكرته الأولى أصلاً من الدعوة إلى توحيد وادي النيل في دولة واحدة قبل أن ينال السودان استقلاله في يناير ١٩٥٦م.

والذي ربما ساعدها أكثر في الدعوة إلى المبادرة المشتركة استشعارها أن النظام الذي رفع شعار الإسلام في السودان ربما يميل إلى تغيير مواقفه من مسألة التشريعات الإسلامية بعد الانقسام الذي ران عليه، حيث سبق وأن أوردت صحيفة الأهرام آراءً منسوبة للأستاذ على عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني جاء فيها أن حكومته مستعدة لمناقشة قضية الفصل بين الدين والدولة مع المتمردين الجنوبيين.

واهتمت صحيفة الأهرام في تلك الفترة بخبر انسحاب حزب الأمة من التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وعودته إلى السودان، وعزت تلك التطورات إلى تعاقم الخلافات بين حزب الأمة والحركة الشعبية.

وأثار انسحاب حزب الأمة من التجمع الوطني الديمقراطي نقداً متزايداً من قبل كتاب صحيفة الأهرام، خصوصاً المداومين في تناولهم للشأن السوداني، والذين سبق لهم زيارة السودان والتقوا بحكامه ومعارضه على السواء مثل الكاتب محمود مراد الذي ذكر في مقال طويل (٦) أنه وبعد كل تلك السنوات اكتشف حزب الأمة أن أفكاره السياسية تتناقض مع أفكار حركة العقيد الجنوبي جون قرنق ! وقد أعلن الحزب عن عودته إلى الخرطوم أيضاً بعد أن تيقن وتأكد من أن الرئيس عمر البشير، والدكتور حسن الترابي متفقان على عودة الديمقراطية والتعددية الحزبية ! ثم أعلن حزب الأمة أن عودته إلى الخرطوم لا تعني أنه سترك التجمع الوطني للمعارضة، وإنما هو على استعداد للمشاركة في مؤتمر التجمع الوطني القادم إذا استجاب الآخرون لطلباته.

وتبرز من هنا براعة حزب الأمة في التلاعب بالمواقف والالفاظ.. فهو في بيانه هذا لعب على ثلاثة حبال في وقت واحد . فهو إمتدح النظام السوداني ورئيسه البشير، وكذلك الترابي، وفي نفس الوقت لم يقطع شعرة معاوية مع التجمع.

وفي هجوم عنيف ذكر الكاتب أن كل ذلك يمثل ضياعاً وتلاعباً وعبثاً بمصالح السودان العليا، التي لايهتم بها هؤلاء الحزبيين الذين لاتهمهم سوي مصالحهم الشخصية . فقد سبق أن دعونا إلى عودة المعارضة والاتفاق مع النظام السوداني الذي بادر ومد يده، ولكن الحزبيين رفضوا واتهمونا بالتحيز للعسكر، ثم قمنا بمبادرة توجت بتحريك مصري رسمي للوفاق، فكان أن تحرك حزب الأمة لكي يشرك ليبيا فيها كي يفسدها، ولكن القاهرة رحبت إذ أن الهدف هو الوفاق، وأن ليبيا شقيقة وشريك معروفة بتوجهها القومي وبالتالي

فهي إضافة للتحرك المصري وليس خصما منه، ومن هنا نشطت المبادرة المصرية - الليبية. فاذ باتفاقيات سرية بين رئيس حزب الامة وبين الترابي في جنيف لكي يعود الاول إلى السودان ليراس الحكومة وينفرد الثاني بحزب المؤتمر الوطني. - ويصبح الرئيس البشير رئيسا صوريا. وعندما بدأ الترابي تحركه المعتاد وواجه البشير ومعه قيادات مخلصه. - بدأ رئيس حزب الامة تحركا واسعا في القاهرة وطرابلس والرياض وواشنطن وغيرها يلتقي بالمسؤولين ويلقي المحاضرات ويتهم البشير والعسكر بالديكتاتورية، ويقول ان الترابي هو الداعي للديمقراطية ! ويرجع الكاتب سبب عودة حزب الامة إلى انه لايريد ان تستمر عزلة الترابي ويروز قيادات سودانية أخرى. - لأن هذا الامر من شأنه فك أو خلخلة التركيبة الحزبية التقليدية التي تعتمد على إذكاء روح الطائفية، وتعتمد على العائلات والمصاهرات والقرباة. - ليصبح كل شيء في قبضة فئة محدودة.

بيد أن الصحيفة حملت (٧) رؤية جديدة بعد أيام من الرؤية السابقة تختلف عن سابقتها كليا حول سبب انسحاب حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي، وهذه الرؤي المختلفة في الصحيفة انما تعبر عن الاهتمام الواسع الذي أخذت تبديه السياسة المصرية بالسودان، حيث جاء فيها ان انسحاب حزب الامة يعود للحملة العدوانية الجامحة التي قادها جون قرنق وحركته على شخص السيد الصادق المهدي وحزب الامة، وطالت حتي تاريخ المهدي وراثتها، وذلك لحمل حزب الامة على الانسحاب من تجمع المعارضة لتحقيق اهداف بعيدة المدى ما كان يمكن ان تتحقق بوجوده.

ومن أبرز هذه الاهداف تمرير خيار المواجهة العسكرية التي تملك حركة قرنق وحدها كل اوراقها وخيوطها على حساب الحل السلمي تحت مظلة المبادرة المصرية - الليبية - ومن ثم تعويق أي خطوة جادة لتحقيق وفاق وحقق دماء في المستقبل، مع العودة (الحركة الشعبية) إلى تركيزها على ملف المصاهرة واثارة الغبار الشخصي.

والملاحظ في تلك الفترة أن صحيفة الأهرام تواجدت على صفحاتها مختلف الآراء المتعلقة بالشأن السوداني، ففيها من يؤيد الحكومة السودانية صراحة، وفيها من يؤيد المعارضة أيضاً صراحة، وفيها من يتخذ موقف مستقل، وربما ينبع ذلك الاتجاه الجديد إلى محاولة تعرف النخبة السياسية المصرية على مايجري في السودان على وجه التحديد، بعد ان تجمدت الرؤي المصرية للاوضاع السودانية لسنوات طويلة على حالها، وتركزت في مسالة دعم الحكومة السودانية للإرهاب، وتخريب العلاقات المشتركة، وتورطها في محاولة إغتيال الرئيس مبارك في آديس أبابا ١٩٩٥ وغيرها من القضايا التي تجعل من العسير وجود تفهم مشترك بين البلدين. أضف إلى ذلك أن هذه القضايا كانت تمس رئيس الدولة المصرية شخصيا، مما طبعها بالحساسية العالية والتعقيد، لذلك رغب الكثيرين عن الخوض فيها، إلا انه وبعد انشقاق المؤتمر الوطني، وإخفاق المعارضة السودانية في إحراز إنتصار حاسم على الحكومة السودانية، ونشوب الحرب الاريتيرية الاثيوبية، واستخراج البترول السوداني، ودخول الولايات المتحدة بنقلها في دعم مبادرة الايجاد، واتخاذ الدبلوماسية السودانية منهج معتدل في التعامل مع مصر، أخذت الصحف المصرية تتحري بحذر وجهات النظر حول مايجري في السودان، ومن هنا تنوعت وجهت النظر التي تناولت الشأن

السوداني، وهذا الاستعراض الواسع للشان السوداني ربما يدل على أن الدبلوماسية والسياسة المصرية لم تستقر على رأي قاطع حول طريقة تعامل موحدة مع الحكومة السودانية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال متابعة صحيفة الأهرام كما رأينا في الفصل الفائت، والتي عملت (الصحيفة) بقدر ما تستطيع على أن تتوافق رؤيتها مع الرؤية الكلية السائدة.

ومن أبرز الأمثلة التي تدلل على تنوع وجهات النظر في صحيفة الأهرام نجد أن أحد الكتاب وكما رأينا من قبل يستنكر مسألة خروج حزب الأمة من التجمع الوطني الديمقراطي ويرجعها إلى مناورات سياسية ضد مصر، بينما يري (٨) كاتب آخر أن حزب الأمة خرج لأسباب منطقية من التجمع الوطني الديمقراطي تتمثل في :

١- أسباب داخلية وهي الانقسام في الحكومة السودانية الذي أدى إلى إبعاد الترابي وهو الجناح المتطرف في المعادلة السودانية (بحسب رؤية الكاتب)، وقرار حكومة الرئيس البشير بالسماح بعودة النشاط الحزبي داخل البلاد.

٢- أسباب إقليمية وهي الحرب الإثيوبية الإريترية، وقضائها على أية احتمالات للتقدم الحزبي بالنسبة للفرص العسكرية الشمالية والحركة الشعبية في الجبهة الشرقية.

٣- أسباب دولية هي التقارب المصري السوداني ثم المبادرة المصرية الليبية، وتجاوب كل الأطراف السودانية معها، ومطالبة كل الأطراف الدولية بسرعة تطبيق حق تقرير المصير.

بيد أن النقد استمر على حزب الأمة والسيد الصادق المهدي في صحيفة الأهرام، خصوصاً بعد أن عادت قيادات هامة ومؤثرة من الحزب إلى السودان حيث اتهمته (٩) إحدى المقالات بأنه متضارب في أقواله، ومتقلب في توجهاته، فهو يقول للبشير أنه مقتنع بأن نظامه وطني منذ قيامه. . بينما هو الذي قال عنه منذ ١٩٨٩ والي ما قبل شهر واحد فقط أكثر وأساء مما قاله مالك في الخمر .!

وهو يقول (المهدي) للبشير أنه مع الحل السلمي بينما هو الذي شجع على العمل العسكري، وقال انه سيسقط هذا النظام العميل، كما انه هو الذي قاد محاولة عسكرية فاشلة قديمة ضد الحكومة السودانية عام ١٩٧٦ أي انه يعتمد أسلوب القوة، وها هو ذا يسرع في العودة للسودان لكي لايعطي أحداً فضل تمهيد طريق العودة إليه، بينما هو في الحقيقة لم يكن ليعود إلا بعد جهود كثيفة من آخرين.

والحقيقة ان تعبير الفضل في التمهيد للعودة إلى السودان (حسب ماجاء في المقالة) تلفت النظر إلى انه ربما كانت هناك جهة ما تود ان يكون ترتيب المصالحة بين القوي المختلفة في السودان بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان يتم عن طريق جهودها، وامر مثل هذا كفيلاً بتحقيق بعض التقارب بينهما وبين النظام الذي سيولد بعد المصالحة، فمن ناحية تكون قد اسهمت في حل المشكلة وبرهنت على قدرتها بالاهتمام بمشاكل الآخرين وجديتها في حلها، ومن جهة أخرى يؤمن لها ذلك الموقف تحالفاً قائماً على تبادل المنافع والمصالح المشتركة. وهذه الحقيقة تكون اوضح ما يكون لو افترضنا ان المصالحة تمت عن طريق الولايات المتحدة مثلاً، فهي من خلال حقنها للدماء السودانية، وتوصلها لسلام دائم يجعل منها على الدوام مرجع اساسي في تفسير اتفاقيات السلام وتنفيذها ومنبع مشاورات سياسية حولها، وعند ذلك تظهر الرؤى الأخرى، مثل تبادل المصالح وتشجيع الاستثمار

والمساهمة في التنمية وغيرها من الموضوعات، وربما يصل هذا التفاهم المشترك إلى شراكة كاملة.

وفيما يبدو أن هذا النقد المتزايد على حزب الامة وشخص السيد الصادق المهدي دفع بالآخر إلى الرد (١٠) حيث نشرت صحيفة الأهرام القاهرية مقالا مطولا له يوضح فيه وجهة نظره ونظرة حزب الامة من مختلف القضايا التي أثرت مؤخرًا على الساحة السياسية، وعلى صفحات الصحيفة، حيث ذكر أن قادة النظام السوداني قد اكثروا لهم بصورة قاطعة تأييدهم لاتفاقية سلام شاملة في السودان، وتأييدهم لتحول ديمقراطي حقيقي، وهناك دلائل على أنهم دعموا اقوالهم بأفعال، وسوف يتواصل المشوار بانعقاد ملتقى أو مؤتمر للوصول لحل سياسي شامل بعد أن تخطى الشأن السوداني مرحلة الظلام الدامس، وبدأت الأضواء تظهر في آخر النفق.

ومواصلة الصحيفة في سعيها لمعرفة مختلف الرؤي كما وضحت قامت أيضاً بنشر مقال مطول للسيد فاروق ابوعيسى الأمين العام لإتحاد القانونيين العرب، والعضو البارز في التجمع الوطني الديمقراطي حيث ذكر (١١) أنه يمكن ملاحظة أن فضال التجمع داخل السودان وخارجه من جانب وممارسات النظام السوداني من قهر وتعذيب وتصفيات جسدية وانتقاله بمشكلة الجنوب إلى حرب دينية متسعة قد أسفر عن غزلة النظام داخليا وإقليميا ودوليا، ولقد انتهى نظام الجبهة الإسلامية سريعا إلى حكم موصوم بانتهاك حقوق الإنسان وبالارهاب، أما التجمع فقد طور رؤيته وركزها في ثلاث طرق لتصفية النظام واستعادة الديمقراطية، وجاء ذلك التركيز حصيلة رؤية جماعية لا يمكن لأحد أن يزعم اقتصارها على رأي حزبي ضيق.

والطرق الثلاثة هي الانتفاضة الشعبية التي نجحت في الإطاحة بنظامين شموليين في السودان، والعمل العسكري وقد اكتسب زخماً بعد انضمام قرنق للتجمع، والحل السياسي الشامل ويعني في جوهره تصفية نظام الحزب الواحد ليحل محله نظام ديمقراطي تعددي جديد.

وتفيد القراءة المتأنية إلى أن النظام قد غيّر من لهجة خطابه دون أن يتغير في طبيعته واجندته الأحادية، وسياساته الفعلية، وهذا السلوك أشبه بأخفاء الرأس ريثما تمر العاصفة، كما أن القراءة المتعلقة بتفيد أيضاً بأن مالحق النظام من تغييرات هو أمر ناجم عن تضحيات الشعب السوداني ونضالاته المستمرة في الداخل والخارج، وبفضل الضغوط الإقليمية والدولية وبعد أن ثبت فشل اجندة الجبهة الإسلامية سياسيا واقتصاديا داخليا وخارجيا.

وحتي تراجع النظام التي اعلنها لكسب الوقت ولتضليل الجماهير سرعان ما تراجع عنها، والدليل على ذلك ماحدث في الثلاث اسابيع الاخيرة من إبريل الجاري، حيث سن قانون مشابه لقانون التتالي السياسي السابق، وقام بتفعيل قانون الطوارئ ليستخدم ضد قوي ورموز المعارضة من أحزاب ونقابات وليس ضد رجال الترابي كما زعم، وأصدر قانونا تحت مسمى مكافحة الإرهاب يستهدف الحركة الجماهيرية للأحزاب والنقابات، وأصدر كذلك قرارا جمهوريا غير معلن يحظر الندوات والمواسم والتجمعات بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى عودته إلى مصادرة ممتلكات المعارضين التي سبق وأن ملأ الدنيا ضجيجا بأنه قد أرجعها لهم.

وخلاصة الأمر أن قراءة شواهد الساحة السودانية على هذا النحو تقول أن تراجع النظام عن سياسته المعروفة يظل مؤقتا وغير مضمون، وأن الحل السياسي الشامل يظل متقدما - على شرط أن لا يكون منزلقا للاستسلام والدخول في عباءة الجبهة الإسلامية القومية ونظامها - والتحول إلى أحزاب ديمقورية تدور في فلك حزب.

ونحن نري هنا أن الصحيفة لم تتردد في نشر هذا المقال الصريح في صفحاتها حول الحكومة السودانية، وفيما يبدو من نشر ذلك المقال صحة تقدم العلاقات المشتركة بين البلدين إلا أن ذلك التقدم له سقف محدد وقد يذكر أحدهم أن الصحافة المصرية ربما تتمتع بالحرية الكافية لنشر ماتراه مناسبا، إلا أن الباحث لم يري مقالا صريحا مثل السابق يتناول الشأن السعودي مثلا أو المغربي أو الكويتي، فلماذا تركزت حرية الصحافة حول السودان ولم تتركز حول جهة أخرى.

وفي خبر نادر يخرج من نطاق السياسة جزئيا بخصوص العلاقات المشتركة جاء في صدر صحيفة الأهرام (١٢) على لسان وزير النقل السوداني لام اكلول انه تقرر انشاء خط سكة حديد وطرق برية للربط بين اسوان في مصر ووادي حلفا في السودان، وذكر السيد لام اكلول أيضا ان جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ليس هو القوة الجنوبية الوحيدة، وانما تطرحه وتدعمه عسكريا ومعنويا قوي غربية. مشيرا إلى وجود قوي أخرى تتمتع بقوة سياسية كبيرة بالجنوب، وتسائل الوزير الجنوبي كيف يطالب قرنق بالديمقراطية في السودان وهو لا يؤمن بها ولم يؤسس تنظيمه على أسس ديمقراطية، واضاف ان مواقف قرنق المتشددة تتبع من كونه بخشي ان لا يكون له دور بعد انتهاء الحرب.

وفيما يبدو أن صحيفة الأهرام القاهرية استزادت من اتباع سياسة النشر المكثف التي تقوم على عرض جميع الآراء حول ما يتعلق بالسودان، على عكس ما كان شائعا في السابق حيث سيطرت رؤية واحدة على ما كان يجري في السودان، ولقد رأينا ذلك من خلال تخصيص مساحة واسعة للسيد وزير الاعلام السوداني الدكتور غازي صلاح الدين لعرض وجهة نظر الحكومة السودانية فيما يختص بالعلاقات المشتركة، ثم رأينا مقالة مطولة للسيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق، ثم رأينا مقالا للسيد فاروق ابوعيسى العضو البارز في التجمع الوطني الديمقراطي، ثم عرض الصحيفة وجهة نظر السيد لام اكلول من جنوب السودان، وقائد لاجل الفصائل المسلحة المتحالفة مع الحكومة السودانية.

وقد استمرت في سياستها هذه حيث عرضت (١٣) وجهة نظر أخرى للسيد إبراهيم الأمين العضو البارز في حزب الأمة القومي، جاء فيه: أنه توافرت الآن بالسودان فرص الحل السياسي بما يفوق كثيرا خيار اللجوء إلى العمل العسكري، بالإضافة إلى ان الوضع القائم في السودان يقوم على محددات وعوامل في صالح الحل السلمي أهمها:

١- تآكل المشروع الحضاري الذي طرحه نظام الانقاذ، وفشله في توفير الاستقرار والامن والحد الأدنى الملائم لحياة المواطنين، مثلما فشل في تحقيق السلام الوطني في الداخل.

٢- لم تنجح محاولات النظام في اقامة تعددية مقيدة من أعلى بقانون التوالى وفيدرالية محكومة من المركز، الامر الذي فجر الخلاف والانقسام بين رئاسة الجمهورية، وبين رئاسة المجلس الوطني.

٣- انحسار الفكر الاحادي للنظام كجزء من انحسار الفكر الاحادي عموما على المستوي العالمي.

٤- عزلة النظام اقليميا ودوليا، وتصاعد مطالب منظمات الاغاثة بتحويل القضية السودانية، وذلك من خلال تطورات دولية معروفة أبرزها تآكل سيادة الدولة، وإتساع ظاهرة التدخل تحت مسميات الشرعية الدولية، لذلك غير النظام من لغة خطابه.

ومن هنا قرر حزب الامة العودة إلى الداخل، وعلاقة حزب الامة بالمعارضة قائمة على مواثيق محددة وملزمة لحزب الامة الذي لم يختلف مع المعارضة في الاهداف ولافي آليات تنفيذها، وانما الاختلاف في ترتيب الاولويات وفقا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية . أما قضية رجوع بعض كوادر حزب الامة فالأصل في العمل المعارض في أي بلد في الدنيا ان يتم في الداخل مسنودا بقواعده الشعبية، كما تتسع دائرة حركته افقيا وراسيا، أما العمل الخارجي فقد كان مفروضا فرضا على المعارضين.

وعرضت الصحيفة كذلك وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني من خلال مقال السيد محبوب عثمان وزير الارشاد الاسبق، حيث ذكر (١٤) ان جون قرنق لم يرفض المبادرة المشتركة بحسب ما يدعي كثيرون وعلى العكس من ذلك فقد وقع ممثله على البيان الذي صدر في طرابلس عقب اجتماع هيئة القيادة بالعقيد القذافي، ولكنه يتحفظ عليها لانها لا تتضمن النص على حق تقرير المصير للجنوبيين أو استفتاءهم وفق ماقرره المعارضة بالاجماع، ورضيت به الحكومة، أما دعوة قرنق لنظام علماني في السودان فتلك دعوة من حقه ان يدعو لها في مواجهة هيمنة منا نحن العرب والمسلمين تواصلت منذ الاستقلال، وفشلنا في الوصول إلى حل يستجيب لمطالب الطرف الآخر، بل وحاولنا استئصاله بالقوة وحدها احيانا، وبالجهد المسلح باسم الدين كما هو حادث الآن.

إن قرنق وقد عرفته عن كثب منذ أن كان يتلقي العلم في شرق إفريقيا، لا ينكر على السودان عربيته وإسلامه، ولكن يريد أن يُصيف لصفة السودان أنه أيضا إفريقي زنجي مسيحي، وحتى لا ديني. . فهل هذا استئصال.

أنه لا قرنق ولاغيره يملك أو يقدر أو حتى يحلم بأن يستأصل الحضارة العربية الإسلامية عن السودان، فهي ليست زخرفة تزال بهذه البساطة، وليست طلاء خارجيا يمكن ان تمحوه الرياح، ولو صبرنا وتغلطنا لعمت هذه الحضارة الجنوب، إلا يكفينا دليلا اليوم أن لغة التخاطب بين القبائل في جنوب السودان هي نوع من اللغة العربية المكسرة.

ويذكر انه في تلك الفترة ازدادت الخلافات بين الفريق عمر البشير رئيس السودان والدكتور حسن عبدالله الترابي الامين العام للحزب الحاكم، حيث اتهم الرئيس عمر البشير الدكتور حسن الترابي بالتمرد على الحكم، من خلال مايقوم به من نشاطات معادية، مثل عقد اجتماعات ليلية مع ضباط من القوات المسلحة والامن والشرطة والطلاب للتخلص من الحكومة. لذلك أصدر قرارا بتجميد الامانة العامة للحزب الحاكم وأمناء الولايات الذين مالوا لتأييد الامين العام وقد ابرزت صحيفة الأهرام(١٥) كل تلك الانباء على صدر صفحاتها الأولى.

وبتجميد نشاط الامين العام الدكتور حسن الترابي بدأ أن الاوساط المصرية مرتاحة لذلك حيث كانت على الدوام تتوجس خيفة من دور الامين العام للمؤتمر الوطني في تهديد أمنها السياسي من خلال مايطرحه من أفكار أممية عابرة للحدود، وكما هو معروف فإن صلات تنظيم حزب الامين العام(المؤتمر الوطني) بحركة الإخوان المسلمين المصرية معروفة، وتعتبر حركته في السودان إمتدادا وثيقا بها، وان لم يكن امتدادا مباشرا لها، حيث توجد حركة اسلامية مستقلة باسم الإخوان المسلمين في السودان.

ويمكن الاضافة أنه بعد تجميد نشاط الامين العام للحزب العام في السودان دخلت العلاقات المشتركة طورا جديدا.

ثم بعد ذلك واصلت صحيفة الأهرام استعراض مختلف الآراء (بحسب سياساتها الجديدة) حول الازمة السودانية حيث نشرت (١٨) رؤية الحزب الشيوعي السوداني مرة أخرى، من خلال رؤية عضو لجنته المركزية بحسب ماجاء في التعريف به السيد

الشفيع خضر، حيث ذكر أن التجمع الوطني الديمقراطي جاد في الحل السياسي الشامل والدليل على ذلك أنه قبل الحل التفاوضي كوسيلة مفضلة لحل الأزمة السودانية، وقبل المبادرة المصرية المصرية الليبية المشتركة، ودعا للتسيق بينها وبين مبادرة الإيقاد حتي يكون التفاوض من منبر واحد، وحدد مقرارات مؤتمر اسمرأ للقضايا المصرية (١٩٩٥) كمرجعية لموقف التجمع التفاوضي.

ويري التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة أن يلبي نظام الخرطوم بعض المطالب لتهيئة المناخ التفاوضي تتمثل في :

١- تجميد العمل بدستور النظام لعام ١٩٩٨، الغاء حالة الطواريء، تجميد كل القوانين والمراسيم المقيدة للحريات، مثل قانون أمن الدولة، وإيقاف العمل بأجهزة الأمن السياسي، وإغلاق بيوت الاشباح، وتوقيف المسؤولين، ورفع القيود عن النشاط الحزبي والسياسي، والسماح بالنشاط السياسي للأحزاب والتنظيمات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإسقاط الأحكام عن المحاكمين، ووقف اعتقال السياسيين واستدعائهم، وكفالة حرية التنقل والغاء قانون النقابات لعام ١٩٩٢، ورفع القيود عن النشاط النقابي، والغاء شرطة ومحاكم النظام العام، وإعادة الممتلكات المصادرة الخاصة بالأحزاب والمنظمات والأفراد.

٢- إن التجمع الوطني الديمقراطي على استعداد للجلوس للتفاوض مع النظام إذا ماضمنت دول المبادرة اقرارا معلنا من نظام الخرطوم بالأتي:

أ/الاقرار بوجود أزمة وطنية شاملة في البلاد، فبعد ١١ عاما من حكم نظام الانتقاذ دخل السودان اليوم في أزمة وطنية شاملة، فالدستور المتحكم في حياة الشعب مستمر، ويخيم على البلاد خطر التفتت والتمزق.

ب/ الاقرار بأهداف الحل السياسي الشامل وهي: أن يوقف الحرب الأهلية ويرسي قواعد سلام عادل شامل، وأن يفتح الطريق لإقامة سودان موحد ديمقراطي مستقر بارادة شعبية طوعية، ويحق لكل فرد إقامة الدعوي القضائية ضد كل من ارتكب تجاوزات في حق الوطن أو حقة الشخصي، وأخيراً إعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومي لا مركزي يلتزم العدل في اقتسام السلطة والثروة، ويراعي التعدد الاثني والديني والثقافي والنوعي في السودان.

ج/ ثم قامت صحيفة الأهرام، بنشر حوار مطول مع العقيد جون قرنق في أثناء زيارته لمصر كما عقدت له عدة ندوات مع النخبة المصرية، أجاب فيها على كثير من الاسئلة، حيث ذكر (١٩) أنه مع المبادرة المصرية الليبية، ولكنه يري ضرورة دمجها مع مبادرة الأيجاد، وذكر أنه يؤيد تواجد قوات سلام من دول الأيجاد ومصر وليبيا لتهيئة السلام والاستقرار، ونفي وجود دعم امريكي له أو لحركته، وقال إنه في السابق تلقى دعما من ليبيا في ١٩٨٤، ودعما من اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وأن وحدة السودان ودولته الجديدة يجب أن تقوم على التعددية والديمقراطية وحرية العقيدة والمذهب، انطلاقا من إننا جميعا سودانيون، وذكر أخيرا أنه ليس ضد العرب والإسلام ولكنه يريد من الأمة العربية والإسلامية أن تنقهم موقفنا الداعي لاحترام حق الجميع في الحياة بحرية وديمقراطية داخل وطنهم الموحد.

وكتب سوداني آخر هو حسن موسي كحيل في صحيفة الأهرام رؤيته أيضاً حين ذكر (٢٠) ان العلاقات المصرية السودانية غير مستقرة وتتذبذب هبوطا وصعودا، وان أجهزة الاعلام والصحافة والكتاب والمؤرخين في مصر لا يولون موضوع السودان ما يستحق من

احترام وتقدير، وأن الجيل الجديد من أبناء مصر، لا يعرف إلا القليل عن وطنه الثاني السودان، وأشقائه في جنوب الوادي، بينما يعرف الكثير عن أبناء العمومة في الشمال عن أخبار ننتيا هو وبارك ورايين، وأن دول إفريقيا كلها لا تغني عن السودان بالنسبة لمصر، ودول العالم لا يمكن أن تغني مصر بالنسبة للسودان، وإن كانت هناك خلاقات قد حدثت في الماضي فقد حدث أكثر من ذلك بكثير بين مصر وبعض الاخوة العرب وبالرغم من ذلك تم حل هذه المشكلات، ولم تأخذ أبداً مثل هذه المدة الطويلة.

ويذكر الكاتب صراحة أن قيام دولة في جنوب السودان بدعم من أمريكا والكنائس ومجلس الأمن والدول الإفريقية من شأنه أن يهدد مصالح مصر الحيوية ويعرّض اقتصادها للخطر، أكثر مما يهدد مصالح السودان، فالسودان الشمالي زآخر بالأراضي الزراعية الشاسعة على ضفاف النيل الأبيض والنيل الأزرق، وبالأراضي الزراعية التي تروى مطريا في شرق وغرب السودان، وبالبتروول والمعادن. والانفصال قد يريح السودان من التزاماته الكثيرة تجاه الجنوب الذي هو عالة على الشمال.

والجدير بالذكر أن كل الذين تم استعراض آرائهم في صحيفة الأهرام سواء كانوا من الحكومة السودانية أو التجمع الوطني الديمقراطي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان أو الكتاب المستقلين آمن الجميع بصورة أو بأخرى بالاعتراف بحق تقرير المصير، على غير ماترغب السلطات المصرية، والدليل على ذلك أن مبادراتها المشتركة خلت من حق تقرير المصير، ولكن يُحمد للصحيفة إتاحتها الفرصة لكل الآراء كي تأخذ حقها في الطرح.

وملاحظة أخرى في تلك الاستعراضات انها تقريبا نشرت مختلف الرؤي للمكونات السياسية السودانية فيما خلا رؤية المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور حسن عبدالله الترابي، حيث لم يجد الباحث مقالا من أي طرف يوضح فيه سبب خلافاتهم مع الحكومة السودانية من وجهة نظرهم، أو رؤيتهم لمشكلة جنوب السودان، أو تصورهم لكيفية الخروج من الازمات السودانية المتتابة ! فهم في آخر الامر وأوله حزب سوداني موجود في الساحة.

وسعت الحكومة المصرية للترويج لمبادراتها في هذه الاثناء بطرق عديدة حيث جمعت (٢١) مابين السيد نبال دينج نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - بحسب الصحيفة - وفاروق ابوعيسي عضو التجمع واللجنة المصرية الليبية، وفيما يبدو من تصريحات ان الحكومة المصرية طالبت بتقديم ورقة حول القوانين التي يُطالب التجمع المعارض بانفاذها والقرارات التي يطالب الحكومة بالتخلي عنها.

كما أن التصريحات المصرية المتعائلة أخذت حيزا في صحيفة الأهرام ومنها تصريح الدكتور مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، والتي جاء (٢٢) فيها أن القاهرة تلتفت تأكيدات صريحة من جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الانفصال ليس اختيارا أوليا لدي الجنوبيين !!.

وفي اتجاه آخر يعكس رغبة صحيفة الأهرام القاهرية في تطوير العلاقات المشتركة اقامت ندوة كبرى في الخرطوم هذه المرة ، حول هذا الموضوع (٢٣)، امها العديد من الفعاليات السياسية والاقتصادية في البلدين برئاسة وزير العلاقات الخارجية السوداني، ووزير العدل، والنقل، والتربية والتعليم، وكلاء الوزارات المختلفة، والاقتصاديين من أمثال عبد الرحيم حمدي وعبد الحكم طيفور وغيرهم بغرض البحث في الجوانب الاقتصادية على وجه الخصوص.

ويلاحظ من أنه لأول مرة ومنذ مدة طويلة تخرج مسألة العلاقات من الجانب السياسي إلى الجانب الاقتصادي في تفصيلاته الدقيقة.

وعلى سبيل المثال جاءت توصيات هذه الندوة التي اقامتها صحيفة الأهرام في مجملها الاعم اقتصادية كالآتي :

- ١-دراسة تجربة التكامل السابقة وآليات التنفيذ بغية تطويرها
- ٢- اعطاء البعد الشعبي للتكامل عبر المؤسسات الشعبية.
- ٣-التأمين على ان إقتصاد البلدين قابل للتكامل، والسعي لتوظيف مزايا الإقتصاد المصري لصالح الإقتصاد المتكامل.
- ٤-اتباع نظام تعامل حر يركز على تشجيع القطاع الخاص في البلدين واستغلال إمكانياته بهدف ان ينشئ القطاع الخاص مصالح مشتركة تكون تريباا واقيا امام التوترات التي تخلفها الانظمة السياسية.
- ٥-دعوة البنوك المصرية للعمل في السودان.
- ٦- حرية حركة الأفراد والبضائع، ومنح تسهيلات خاصة لرجال الأعمال فيما يتصل بالتأشيرات
- ٧- رفع الحظر عن حركة الاتصالات الهاتفية.
- ٨- بما أن مصر تملك آلة صناعية ضخمة ستحتاج مستقبلا للبترول السوداني لذلك يمكن ان تساعد في تطوير الموارد البترولية السودانية الهائلة.
- ٩-الاستفادة من الشبكة المصرية لتصدير الخضر والفاكهة.
- ١٠- تنمية استثمارات مشتركة داخل السودان في المجال الزراعي، يدخل فيها البلدان سويا للاسواق الإقليمية والدولية، ويكون القطاع الخاص لاعبا اساسيا في هذا المجال.
- ١١- سد فجوة الأمن الغذائي لدي البلدين والمنطقة العربية بالتركيز على مشروعات الأمن الغذائي.
- ١٢- إعطاء أهمية خاصة لسد حاجة السوق المصرية الهائلة من اللحوم، والعمل في اتجاه اقامة استثمارات مشتركة بالسودان في قطاع الثروة الحيوانية، وسد الفجوة في اللحوم الحمراء التي تصل قيمتها مليار ونصف المليار دولار سنويا.
- ١٣-معالجة القصور في الاجراءات الديوانية الخاصة بالاستثمار في السودان
- ١٤- الاستفادة من وضع مصر الاقتصادي ومصادقيتها المالية في جذب التمويل للاستثمارات الخارجية.
- ١٥- تنسيق السياسات في التعامل مع الكوميسا.
- ١٦-الاستغلال المشترك لخام الحديد في منطقة وادي حلفا والاستفادة منه في احتياجات السوق المصرية.
- ١٧- من المهم الاستفادة من المقومات الموضوعية للشراكة بين البلدين (موارد البلدين - السوق المصرية الضخمة - إمكانية تصنيع السلع المصرية في السودان) لاقامة مشاركة فعلية تبدأ بالاستثمارات.
- ١٨- مساعدة مصر للسودان في جلب التمويل لخزان الحامداب والذي يمكن ان تستفيد منه الشبكة المصرية للكهرباء.
- ١٩-تأهيل مطار دنقلا لخدمة صادرات الخضر والفاكهة والبقوليات.
- ٢٠- اعطاء تسهيلات للخطوط البحرية السودانية في قناة السويس وتنشيط طريق بورتسودان السويس
- ٢١- فتح قنصليات في وادي حلفا وأسوان لتسهيل حركة العابرين

ويلاحظ في كل هذه التوصيات أنها تطرقت لأول مرة إلى قضايا اقتصادية دقيقة، ولم تعمم كما كان يحدث في السابق عند التطرق لقضايا الاقتصاد بين البلدين، مثل تاهيل مطار دنقلا لخدمات صادرات الخضر والفاكهة والبقوليات، أو سد حاجة مصر من اللحوم الحمراء.

ووقفت التوصيات أيضاً عند أهم أسباب إحجام التطور الاقتصادي بين البلدين والذي يتمثل في عدم حرية الحركة بسبب تأشيرات الدخول، كما تطرقت لقطع خطوط الاتصالات بين البلدين، وهذه النقطة الأخيرة تحديداً تشير لوجود بعض التخوفات الأمنية المصرية، ربما من آثار الماضي التي لم تتلاشي بالكامل بعد.

كما تحدثت الندوة صراحة عن وجود معوقات في جانب الإجراءات الدبلوماسية فيما يتعلق بالاستثمار في السودان، وتحتاج إعادة تنقيح، وتطرقت أيضاً إلى أن الاحتياجات المصرية تتركز في المواد الخام السودانية، سواء كانت حديد أو بترول، وبينما الاحتياجات السودانية تتمثل في الخبرة والتسويق ووجود ضمانات قروض دولية، ذكر المصريون أنهم سيوفرونها من خلال مصداقيتهم المالية وقدرتهم في جذب الاستثمار، وهذه النقطة على صراحتها إلا أنها صحيحة، حيث ظل السودان بحسب ما تبثه أجهزة الإعلام العالمية موطن لحروب أهلية طاحنة ومجاعات متواصلة، وبيئة غير صالحة صحياً، وذلك على عكس الحالة المصرية التي توصف بالاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية والمشاركة الفاعلة في الأنشطة الدولية والمنظمات المختلفة، وتدفق ملايين السياح الأجانب لأراضيها للتعرف على الحضارات القديمة التي ازدهرت فيها .

كما تطرقت الندوة لمسألة المياه فيما يتعلق بمساعدة مصر في جانب التمويل لإخزان الحامداب، وربطه مستقبلاً مع الشبكة المصرية للكهرباء، وهذا تطور جديد أيضاً في العلاقات حيث كانت مصر تتخوف على الدوام من مسألة السدود على مجري نهر النيل خشية التأثير على نصيبها من المياه، وتعني مساعدة مصر في جلب التمويل لإخزان الحامداب - بحسب توصيات الندوة - أن القيادات السياسية توصلت إلى تفهم كامل لهذه المسألة. والجدير بالذكر أن اتفاقية ١٩٢٩ بين الحكومة المصرية والإدارة الاستعمارية البريطانية نصت على عدم جواز إقامة أي سدود أو خزانات على مجري نهر النيل أو فروعه ما لم توافق الحكومة المصرية على ذلك، وقد أصبحت هذه الاتفاقية (التي لاتزال سارية) جزء من البديهيات التي تحكم العلاقة المائية بين دول حوض النيل.

وقد ظهر من خلال التغطية المتواصلة في صحيفة الأهرام المصرية للشأن السوداني أن الحكومة السودانية ربما أصبحت أكثر ميلاً لتأييد المبادرة المشتركة بدلاً من مبادرة الإيجاد التي ترعاها الدول الإفريقية وشركاتها من الأمريكيين والأوروبيين، وذلك ربما لعدة أسباب من أهمها أنها (الحكومة السودانية) لا تنق كثيراً في الدول الإفريقية المحيطة بها من ناحية الجنوب والشرق، وذلك لاحتضانهم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفتح مختلف مجالاتهم الحيوية لتمويل وتنشيط العمل العسكري للحركة، بالإضافة إلى اتخاذواصم هذه البلاد مثل نيروبي وكمبالا وأديس أبابا وأسمرا مقاراً سياسية لقيادات الحركة الشعبية، أضف إلى ذلك أنها لم تكن تنق أيضاً في الولايات المتحدة التي سبقت وأن قصفت السودان في أغسطس ١٩٩٨، ووضعت في الدول المؤيدة للإرهاب مع ست دول في العالم طالتها مثل هذه الاتهامات.

كما أن الدول الأوروبية وقفت موقفاً سلبياً من السودان خصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية حيث هبطت من ثمانمائة مليون دولار أيام الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦

١٩٨٩ - إلى أقل من ٥٠ مليون دولار في عهد ثورة الانقاذ الوطني خصصت بأكملها للمساعدات الانسانية بواسطة موظفيها في السودان.

لذلك توجست من أنه ربما كانت مسألة مبادرة الايقاد عبارة عن فخ لدفعها للتخلي عن أجزاء واسعة من أراضيها في جنوب السودان، وربما مناطق متأخرة مثل أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق.

إلا ان كل تلك الاسباب لم تجعلها تنفض يدها عن مبادرة الایجاد، وذلك ربما انها استشعرت ان حق تقرير المصير الذي نصت عليه مبادرة الایجاد ربما يكون الحل النهائي لمشكلة جنوب السودان، خصوصا وأن كل الأطراف السودانية قد وافقت عليه بما فيها التجمع الوطني الديمقراطي بحزبيه الكبيرين حزب الامة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي، اصف إلى ذلك ان مجموعة من الجنوبيين اتهموا الحكومات السودانية المتعاقبة بانها تبرم اتفاقيات معهم وسرعان ما تنتقضها لدرجة ان هذه السمة صارت ملتصقة بها.

بيد أنه ربما يكون تشجيع الحكومة السودانية للمبادرة المصرية يهدف إلى تدخل مصر لإقناع الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان - وله علاقات وثيقة بها - إلا يدفع أو يشجع النخبين الجنوبيين للتصويت لصالح الانفصال، مع الاحتفاظ للجنوبيين بحق تقرير المصير كبادرة حسن نية وإظهار رغبة السلطات في الخرطوم فتح صفحة جديدة قوامها الصدق والتغيير الايجابي وتحقيق مطالبهم.

أو ربما ان الحكومة السودانية تعتقد ان الحكومة المصرية تمتلك علاقات واسعة مع امريكا وأوربا تستطيع تسخيرها في اقناع هذه الدول بان يشجعوا الجنوبيين على عدم التصويت للانفصال، مع التعهد لتقهم قضاياهم. كما ان لمصر أيضاً علاقات متميزة مع الدول الإفريقية المجاورة للسودان تستطيع من خلالها الضغط على قرنق كي لا ينجأ إلى مسألة تقسيم السودان، وذلك باقناعها بانها (الدول الإفريقية) لها مشاكل مشابهة للمشكلة السودانية، وانه في حالة فتح الباب امام مسألة الانفصال فان ذلك يشجع اقليمها التي تشعر انها غير مستوعبة استيعابا جيدا في الدولة بالمطالبة بحق تقرير المصير بدورها.

وكل ذلك يبقى مجرد افتراضات مبنية على حقائق إلا ان الشيء المؤكد ان السلطات السودانية لم تلمح في أي من تصريحات مسؤوليها بانها على استعداد للتخلي عن مسألة حق تقرير المصير التي لا تتضمنها المبادرة المشتركة.

ومن جهة أخرى نجد ان التصريحات المشجعة للمبادرة المشتركة متزايدة في صحيفه الأهرام حيث نشرت (٢٤) تصريحات وزير التخطيط الاجتماعي السوداني السيد قطبي المهدي عن المبادرة المشتركة والتي جاء فيها (ان فرص نجاح هذه المبادرة متزايدة وان الحكومة السودانية لاتريد توسيع صلاحيات مبادرة الایجاد حتي لا يتم إعطاؤها مساحة للتدخل في شئون السودان، وحتى لا يتم ادخالها في مسائل غير معنية بها، وان بلاده تشجع التنسيق بين المبادرتين).

وفي هذه الاثناء استمرت صحيفه الأهرام في سياستها بخصوص استعراض مختلف الآراء في السودان، ومن ذلك جاء مقال (٢٥) مطول للسيد منصور خالد اعاد فيه كثير من الاتهامات للحكومة السودانية، وجاء فيه ان التجمع الوطني الديمقراطي بمن فيه من شماليين وجنوبيين كان مجابها بواقعيين : النظام مسؤول عن كليهما الاول هو مصادرة النظام لارادة الشعب السوداني الذي حزم امره عبر مبادرة السلام السودانية (الميرغني - قرنق) على انتهاء الحرب ،واشارك كل القوي السياسية في الشمال والجنوب في الحكم، ثم ارساء قواعد سودان جديد في مؤتمردستوري حدد ميقاته - ولعل الجبهة بتوجهها الشمولي التسلطي شأن كل اهل الانساق الفكرية المغلقة رات في ذلك الوفاق مايهدد وجودها فقررت

تدميره عسكريا بعد ان عجزت عن اجهاضه سياسيا في ظل الديمقراطية التي نمت فيها الجبهة وترعرت، مما دفع بالحركة الشعبية دفعا لاشهار السلاح من جديد وبصورة اشد ضراوة. خاصة بعد ان اضفي النظام على الحرب الاهلية طابعا دينيا، هذه الحقيقة وحدها تكفي للرد على دعاوي النظام بان الحركة لاتعرف اسلوبا غير اسلوب البندقية في تعاطي قضايا السياسة، أو انها تهدد بفكرها واهدافها اسلام اهل الشمال.

والملاحظة الأخرى هو ان الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام في هذه الفترة والذين كانوا في السابق كثيرا ما يتناولون الشأن السوداني شبه أحجموا عن الخوض في الشئون السياسية السودانية، وتكاد صحيفة الأهرام تخلو من مساهمات المصريين السابقة، وعلى العكس من ذلك ترك الباب متسعا للكتاب السودانيين للتعبير عن آراءهم، وسمت هذا التوجه بحسب إحدى المقالات بملف البحث عن فرص الحل السياسي للأزمة السودانية.

وجاء في أحد أعداد صحيفة الأهرام في هذه الفترة (٢٦) تحقيق مطول عن منطقة كسلا في الحدود السودانية الاريتيرية ومشاكل اللاجئين الذين نزحوا اليها من دول الجوار، حيث خرجت الصحيفة لأول مرة منذ ان تابع الباحث اعداد صحيفة الأهرام من القضايا السياسية والاقتصادية التي يكون مركزها الخرطوم، للتعرف على اقاليم السودان المختلفة في تطور جديد يعكس الاهتمام المصري الاعلامي المتزايد بشئون السودان.

وجاء في المقال أن موقع السودان الجغرافي لعب دورا كبيرا في الهجرة إليه، حيث يجاور تسع دول افريقية، ومنطقة كسلا في شرق السودان تتوسط المنطقة الشرقية، والتي اندفعت اليها أمواج النازحين واللاجئين منذ أكثر من نصف قرن، بسبب الحروب الأهلية ومعارك التحرير، والكوارث الطبيعية، ويقول مستشار والي كسلا السيد جيمس قرنق - بحسب الصحيفة - للصحفي المصري إن كسلا فيها أكثر من مليوني فدان صالحة للزراعة الفورية، وتتوافر فيها المياه، وهي غير مستغلة، وغير مستثمرة، لأن الاستقرار مفقود والامكانيات شحيحة. لم لايأتى المصريون إلى هنا ؟ ويقول وزير التعليم الولائي أحمد محمد الأمين إنهم لايزالون يتذكرون المدرسة المصرية لأنها أول مدرسة أنشئت في كسلا ومنها تخرج الرواد.

ونشرت صحيفة الأهرام (٢٧) بعد ذلك مقالا للدكتور عبدالمك عوده يرد فيه على أحد الكتاب الإثيوبيين بخصوص علاقات إثيوبيا مع دول الجوار بعد الانتصار الإثيوبي على إريتريا في منطقة بادمي ٢٠٠٠م. حيث يعكس هذا الرد القلق المصري الكبير من إثيوبيا، وذلك لعدة اعتبارات اولها ان مصر يصلها من المنابع الاثيوبية أكثر من ٨٥% من مياه النيل، وليس لها أي موارد أخرى، بخلاف السودان ودول المنطقة الأخرى الذين يعتمدون على الامطار في احيان كثيرة لانجاح مواسمهم الزراعية خصوصا في غرب وشرق السودان وجنوب الاواسط، وثانيها التعداد السكاني الإثيوبي الكبير الذي يقدر باكثر من ٦٠ مليون نسمة، لهم القدرة على تحويل إثيوبيا إلى دولة إقليمية كبري في حالة توافر الاستقرار السياسي، اصف إلى ذلك ان إثيوبيا ليست عضوا في اهر تجمع تسيطر عليه القاهرة وهو جامعة الدول العربية بخلاف جيرانها الآخرين مثل السودان والصومال وجيبوتي.

وكان الكاتب الاستراتيجي الإثيوبي ذكر - بحسب الصحيفة - أن جذور الحرب الاثيوبية الاريتيرية نابعة من طموحات أريتريا في الهيمنة على المنطقة بدعم من دول أخرى بهدف إضعاف إثيوبيا وزعزعة استقرارها، وان على المجتمع الدولي أن يعرف الآن أن إثيوبيا هي القوة المسيطرة والغالبة عسكريا وسياسيا، وعليه معرفة سياساتها الخاصة بالامن والسلام في القرن الإفريقي، وامتداداته بمنطقة البحيرات العظمي، ويجب على السياسة

الإثيوبية ان تهتم بالدور المصري المعادي الإثيوبيا، وبالنسبة للسودان فالاقترح الإثيوبي ان يتحول إلى دولة ديمقراطية الامر الذي يستلزم وجود فترة انتقالية تقوم فيها حكومة انتلافية لانهاء الحرب الاهلية بالجنوب وتنظيم استفتاء حول حق تقرير المصير، وإن على إثيوبيا الاستمرار في جهودها لحل الازمة السودانية في اطار السودان موحد بشرط اجراء إستفتاء وتشكيل حكومة وفاق وطني في الخرطوم.

ثم النظر والمتابعة لنشاط فصيل فرح عبيد الذي يرتبط مع أريتريا ومصر ومصالحهما الاستراتيجية النازعة إلى زعزة استقرار إثيوبيا، ومتابعة المصالحة الصومالية بعد قيام مصر بتخريب اتفاق سودري بين الفصائل الصومالية.

ويري الدكتور عبدالمك عوده أن الكاتب يري أن مصر لها دور في إضعاف إثيوبيا، وأن هذا الدور سوف يزداد في المستقبل بسبب النيل، حيث أن إثيوبيا ترغب في زيادة استعمالاتها من المياه النهرية، ومن ثم سوف يظهر التوتر بين البلدين، ويرى الدكتور عبد الملك أن هذا التطلع للدور المركزي لإثيوبيا قديم، ويقوم على إخضاع الشعوب المجاورة والقوميات بقوة السلاح لتشكيل الدائرة الأمنية، وهذا الأمر يذكرنا بأوروبا قبل الحرب العالمية الأولى.

والمهم أنه فيما يختص بالسودان ربما يثبت أن تحسن العلاقات المشتركة وراءه رؤى أخرى تختص بحقوق المياه وغيرها، خصوصا وأنه حسب ماجاء في المقال ان إثيوبيا استطاعت بعد عقود من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، والنقلب بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي، استطاعت ظاهريا ان تتخلص من أكبر ازماتها بأعطاء أريتريا حق تقرير المصير، والتوصل لدستور جديد يمنح مختلف القوميات حقوقا متساوية، واخيرا حسم الحرب مع أريتريا وترسيم الحدود بينهما بقرارات محكمة العدل الدولية، وبالتالي ستفرغ إثيوبيا بعد ذلك للتنمية، وعلى رأسها التنمية الزراعية التي ستحتاج للمياه.

وبالتأكيد أن مصر ستضرر كثيرا في حالة الدخول في عدااء مكشوف مع أهم دولتين في حوض النيل وهما إثيوبيا والسودان، لذلك عليها الاختيار بين تهديد أمنها السياسي وامنها المائي وكلاهما من اشق الأمور عليها، وفيما يختص بالسودان فانها مازالت متشككة فيما يدور في اذهان قادته، والدليل على ذلك ان جميع الندوات التي عقدت للنظر في تحسين العلاقات بين البلدين اوصت بضرورة حرية الحركة بين مواطني البلدين، أي تسهيل أو الغاء تأشيرات الدخول والسماح بعودة الاتصالات الهاتفية المباشرة بين البلدين، إلا أن كلا المطلبين لم يتحقق، وهذا الامر يعكس في طياته عدم الاطمئنان الكامل في ظل تمسك وتبني حكومة الخرطوم لفكرة اسلامية الدولة النابعة اصلا من افكار حركة الأخوان المسلمين المصرية التي دخلت في مواجهات مع الثورة المصرية منذ تفجرها في ١٩٥٢ وحتى يومنا الحاضر، وتعتبر من أكبر الحركات المنظمة التي تحظى بنقل جماهيري مقدر في مصر حاليا.

أما فيما يختص بإثيوبيا وبحسب ماجاء في المقال فانها في عهدها الثلاثة الأخيرة - هيلاسلاسي - منقستو - زيناوي- كانت غير راضية عن اتفاقية مياه النيل التي تم التوصل اليها بين السودان ومصر في نوفمبر ١٩٥٩، وترى أن احتياجاتها المائية تتزايد باستمرار، وهي بحاجة إلى حجز بعض المياه. والحكومة المصرية بدورها حرصت على أن تكون خلافاتها مع إثيوبيا في كل العهود في أضيق نطاق ممكن، والتعامل مع إثيوبيا من خلال دول الجوار الملاصقة لها. لذلك أصبحت العلاقات الإثيوبية المصرية من أهم العلاقات بالنسبة لمصر، وربما تسبق السودان.

وكما درجت صحيفة الأهرام على إقامة ندوات شبه منتظمة تناقش أمور العلاقات الثنائية كما رأينا في الصفحات السابقة فقد استمرت على نهجها هذا، حيث قامت في عدة أيام متتابعة بنشر (٢٨) وقائع ندوة كبري نظمها في دارها بالقاهرة، وقد حضرها من الجانب السوداني الدكتور غازي صلاح الدين وزير الثقافة والاعلام السوداني، والدكتور مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية، بالإضافة إلى السيد جمعة الفزاني سفير الجماهيرية العربية الليبية، وأكثر من مئتي شخصية أكاديمية وسياسية واقتصادية وإعلامية بحسب الصحيفة - مما يعكس الأهتمام الفائق بهذه المسألة من قبل صحيفة الأهرام.

وكانت ورقة الدكتور غازي صلاح الدين بعنوان نحو موجهات جديدة للعلاقات المصرية السودانية - تطرق إلى مواضيع سبق وأن أثارها في ندوة سابقة، إلا أنه توسع أكثر في طرحها، مع توضيح دلالاتها التاريخية، وركز أكثر على تطمين المصريين على أن الحركة الإسلامية السودانية أو التيار الإسلامي في السودان له خصوصيته التي تختلف عن أي تيارات أخرى في المنطقة، بحيث يجب تفهم هذه المسألة وتوضع في مكانها الصحيح، وركز كثيرا على مسألة إسرائيل ورغبتها في تحقيق حلمها الكبير في إقامة دولتها من النيل إلى الفرات بغض النظر عن أي إتفاقيات مرحلية.

وذكر أن السودان يشكل بموقعه الجنوبي واتساعه عمقا استراتيجيا لمصر، كما أن البر السوداني هو الأقرب للمناطق المقدسة، والخرطوم هي أقرب عاصمة لمكة، هذه الحقائق تكتسب أهميتها من أن مصر والسعودية تحتلان موقع الصدارة من حيث المقومات المادية والبشرية والمعنوية، ومن حيث احتمالات الاستهداف. والانهيارات الأمنية بجوارهما من شأنها أن تؤثر في كل تلك المنطقة بسرعة متناهية وبفاعلية، وميزة الاستقرار لايؤمنها إلا الإبقاء على الطابع الثقافي الإسلامي السائد اليوم في السودان، والسودان هو الحاجز والجسر، في الوقت نفسه بين الثقافة العربية والإسلامية المتمكنة في شمال إفريقيا وشرقها، وهو حاجز إذا نظرنا إلى صراعه مع التيارات العنصرية المعادية لهذا التفاعل الطبيعي.

إن الناظر إلى خريطة مصر في القرن التاسع عشر يعجب كيف تسنى للسياسة المصرية أن تضطر إلى التراجع المستمر عن مواقع نفوذها التي بلغت في وقت ما بحيرة فكتوريا في وسط إفريقيا !.

ويتواصل السعي اليوم في السودان المجاور لمصر لكي يبقى الجنوب جرحا نازفا، أو ان ينفصل ليشكل كيانا جديدا، أو ان يقبل السودان ان يتحول تحولا جنريا إلى حليف موثوق به يوفر موقعا استراتيجيا يوظف لانتصار القوي المعادية انتصارا نهائيا على خصومها الحقيقيين إلى الشمال منه.

وقد تمثل ذلك في التورط الاسرائيلي البالغ في حرب الجنوب بتأهيل القيادات العسكرية المتمردة، وبدعمها دعما مباشرا بالسلاح والعتاد والمعلومات الاستخباراتية، ولكن السودان قاوم مقاومة ضروسة، بل وأسهم في جهود المقاومة ضد الاعتداءات الاسرائيلية على العرب، لقد تطوع السودانيون في حرب ١٩٤٨ حتي قبل نيلهم الاستقلال لمقاومة إنشاء الدولة الصهيونية، ثم ساندوا أشقائهم في معارك ١٩٦٧ م - ١٩٧٣ م، وبرهنت تلك المواقف على روح قومية نشطة، ولم تكن تلك الحماسة القومية التي أبداها السودانيون نهج حكومات وحسب، وإنما كانت موقف متكامل استقام عليه مجتمع يتحرك بضمير حي ووجدان يقظ، وهو مايفسر ديمومة ذلك الموقف وحيويته عبر الظروف التاريخية المتباعدة.

ومن ناحية ثانية فإن العروبة والإسلام مبدأين متلازمين في ثقافة التيار الرئيس بصورة لانجد لها مثيلا، إلا في البلاد التخومية مثل تشاد وموريتانيا، بدليل ان التيارات

العروبية والإسلامية لم تتصادم في المعتزك السياسي في السودان كما فعلت في مصر والشام والعراق.

كما أن مصر تختلف تجربتها عن الآخرين، وما كانت لتعترف لأي كيان آخر بالمزايدة عليها في قضية التوجه الإسلامي، بما لها من مؤسسات كالازهر، وبما لها من تاريخ في مصادمة الحملات الصليبية والتتار من قبلهم، لكن الصدام بين التيارين وقع إبان الفترة الناصرية نتيجة للمنافسة المتزايدة على الحركة الجماهيرية بين العروبيين والإسلاميين، وقد استمر هذا التصادم يرتخي ويشد من ذلك الوقت إلى زماننا الحاضر.

لكن المد العربي والإسلامي في السودان مر بظروف مختلفة للغاية لأن مسيرة العروبة والإسلام فيه ووقت التحالف بينهما، وقد ساد الإسلام في السودان منذ بواكير القرن السادس عشر الميلادي بتحالف عربي قاده عبدالله جماع من قبائل القواسمة مع قائد زنجي مسلم هو عمارة بنفس، لذلك فإن التعبير بالإسلام في السودان يساء فهمه تماماً إذا نظر إليه في غير سياق تأكيد الهوية في وجه تيارات العنصرية المعادية أو الهجمة الثقافية الغربية.

ثم يتحدث الدكتور غازي صلاح الدين في ورقته عن الخطر الاسرائيلي الذي يستهدف مصر تحديداً لعدة أسباب لعل من أهمها أن المجتمع المصري هو أكثر المجتمعات العربية تماسكاً وأقلها من حيث التحديات الداخلية والتنوع المؤه، وأقواها تواتراً تاريخياً ومقدرات بشرية واقتصادية وعسكرية، لذلك ستظل مصر هي الخصم الحضاري الرئيسي والعقبة الأساسية أمام الاساطير المحركة لاسرائيل في المنطقة.

ويرجع مرة أخرى للسودان ويذكر القيادة المصرية أن السودان هو العمق الحقيقي والاستراتيجي لمصر، بيد أنه عليها أن تتفهم خصوصيات السودان النابعة من ديموجرافيته وجغرافيته وتاريخه في رؤيته للإسلام كمحرك ثوري، وفي فهمه وتطبيقاته للديمقراطية وفي تنوعه المربك للآخرين.

وأن على مصر أن تتعامل مع التيارات السياسية داخل السودان تعاملًا جديدًا بلا محاباة بما في ذلك التيار الإسلامي الذي يمثل حالة فريدة من حيث نشأته ومن حيث توجهاته، بحيث لا يمكن له أن يؤدي دوراً تخريبياً لمصالح مصر بسبب ما يقع من التطابق أحياناً كثيرة بين مصالحه ومصالحها، خاصة بالنسبة للتحديات الثقافية، هذا التيار قد تشكل في السودان عبر تطور تاريخي متميز امتد في مرحلته الأخيرة قبل خمسمائة عام وصولاً إلى تجربة الإنقاذ الراهنة بما يجعله حالة مستقلة عن سياق الصراعات السياسية التي نشأت في مصر أو المشرق العربي أو بين التيارات السياسية الحديثة.

ونري هنا أنه من الواضح أن الوزير السوداني ركز في ورقته تركيزاً شديداً على خصوصية التيار الإسلامي الحاكم في السودان، والذي يختلف جذرياً بمعطياته التاريخية عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، والتيار السياسي الإسلامي المصري، بما فيها تيارات التكفير والهجرة وحركة الجهاد الإسلامي.

وهي القضية الأكثر حساسية فيما يختص بين البلدين والهم الأول كما رأينا الذي يورق القيادة المصرية في أمر علاقاتها مع السودان، وهذا شيء غير مستعجب ذلك أن الحكومة الحالية وليدة لثورة يوليو ١٩٥٢، والتي دخلت في صراعات عنيفة مع التيار الإسلامي في ١٩٥٤ إبان أزمة مارس بين محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة المصرية مدعوماً من حركة الإخوان المسلمين المصرية وبقية قيادة الثورة بزعامة جمال عبدالناصر، وإبان ١٩٥٦ عندما اتهمت السلطات المصرية حركة الإخوان المسلمين بتدبير محاولة إغتيال الرئيس جمال عبدالناصر ومصاصيها مع حملات اعتقال واسعة واعدامات وتعذيب، وفي ١٩٦٥ إبان إتهام التيار الإسلامي بمحاولة تغيير السلطة بالقوة في مصر، وما

أي صلات أخرى، ولو وُضعت الحركة الشعبية في موضع خيار بين المبادرتين فإنها بالتأكيد ستحاز لمبادرة الإيقاد التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان مع جمهورية مصر العربية لم يكن جيدا على طول الوقت، فعندما اصرت الحركة الشعبية على إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول العربية ومن ضمنها مصر إبان الديمقراطية الثالثة (٨٦ - ١٩٨٩) والتي عقدت إبان الفترة المايوية (٦٩-١٩٨٥) فإن معنى ذلك أن الحركة الشعبية تتخوف من الدعم العربي للسودان الشمالي، وعندما وقف مندوب مصر لدي مجلس الأمن بعد محاولة إغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في ١٩٩٥ وطالب بعدم فرض حظر دولي لمبيعات السلاح للحكومة السودانية يعني ذلك أن مصر لن تسمح مهما كانت الخلافات مع السلطة في الخرطوم للحركة الشعبية لتحرير السودان بتغيير المعادلة السياسية والديمقراطية الموجودة في السودان.

ويمكن أن نفترض بناء على المعطيات الموجودة أن العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وجمهورية مصر العربية علاقة نفعية أكثر من كونها علاقة استراتيجية، فمصر تريد من الحركة الشعبية التأثير على الحركة الإسلامية السودانية واطعافها والانضمام والتنسيق مع أحزاب السودان الأخرى، خصوصا الاتحادي الديمقراطي، ذلك أن مصر بها تيار إسلامي قوي يمكن أن يتحول إلى بديل فوري للنظام الموجود الآن، وتجربة إيران خير دليل، كما أن فشل عملية التسوية بين العرب وإسرائيل والتدهور الاقتصادي وغيرها من المشكلات زادت من شعبية التيارات الدينية عموما في المنطقة.

والحركة الشعبية لتحرير السودان تريد من الحكومة المصرية إيقاف الدعم المالي والاقتصادي والإعلامي العربي للسودان حتي يتسني لها تحقيق انتصارات في الميدان، كما تريد منها الإحياء لحليفها التاريخي الحزب الاتحادي الديمقراطي بالإبقاء على التحالف الموجود بينهما حتي لا تبندو الحركة الشعبية لتحرير السودان في الداخل أو الخارج حركة عنصرية بحتة، أو حركة إقليم واحد، فهي تتطلع لحكم السودان بأكمله، وهذا الأمر يتطلب شراكة شمالية ولو كانت ظاهرية.

بيد أنه يوجد سقف لهذه العلاقة بين الطرفين من الصعوبة بمكان أن تتخطاه، ويأتي على رأسها خصوصية العلاقات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان مع الولايات المتحدة وإسرائيل ومجلس الكنائس العالمي، ومن جانب الحكومة المصرية عدم سيطرة الحركة عسكريا على السودان وتغيير التركيبة الثقافية واللغوية والديمقراطية الموجودة في السودان الحالي، ولكن لا بأس من الوصول إلى السلطة عن طريق السلم عبر التحالف الديمقراطي بينها وبين الأحزاب الشمالية، وربما ينبع التخوف المصري من معرفته بأمر العلاقة القوية التي تربط بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وإسرائيل ودول الطوق الإفريقي المجاورة للسودان، مما لا يسمح لمصر بلعب أي دور في المستقبل في حالة اختلال التركيبة الثقافية الموجودة حاليا.

اضف إلى ذلك أن مصر ترى أن الثقافة العربية والإسلامية السائدة في معظم السودان الحالي صمام أمان لها، فهي تمتلك تأثيرات كبيرة على هذا النسيج أبرزها التأثير الثقافي والاجتماعي، وتأثر مجموعات سكانية عديدة بنمط التفكير المصري، لذلك في حالة

القضاء على هذا النسيج السكاني لن يشاطرها القادمون الجدد نفس الثقافة، وهذا أمر سيؤدي بدرجة كبيرة إلى حالة عداء متوقعة في المستقبل.

أما العلاقات السودانية المصرية بعد ذلك (أي بعد اعلان الاستراتيجية الأمريكية) فقد زادت اقتراباً أكثر من سابقتها وتطورت تطوراً ملحوظاً، والدليل على ذلك ان صحيفة الأهرام حملت في صدر صفحتها الأولى (٥٠) في مايو ٢٠٠١ خبر لقاء الرئيس عمر البشير والرئيس حسني مبارك في القاهرة وموافقتهما على عدة خطط لتحسين العلاقات، لعل من أهمها ترفيع اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ليقودها النائب الأول للرئيس السوداني الأستاذ علي عثمان محمد طه، ورئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد، والإتفاق الفعلي على تنفيذ عدة مشاريع في مجال الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وبذلك دخلت العلاقات في طور تنفيذ الاتفاقيات بدلا عن التوصيات السابقة التي كانت تنص على ضرورة التعاون المشترك، ورفع القيود على حركة الافراد والسلع، وتخفيف القيود إلى ادني حد ممكن لتسهيل التجارة بين البلدين، وتأسيس مجلس رجال أعمال مشترك، واعادة فتح القنصلية السودانية في اسوان، وقنصليات مصر في وادي حلفا وبورتسودان.

وورد في صحيفة الأهرام(٥١) بعد ذلك مقالا طويلا يستعرض فيه كاتب ملامح دستور سوداني مقترح من قبل احد رجالات القانون في مصر هو الدكتور أحمد شوقي محمود عميد سابق لكلية القانون جامعة القاهرة فرع الخرطوم، حيث يري الكاتب ان مثل هذا الدستور المقترح كفيل بحل مشاكل السودان، وينصح الدولة المصرية بتبنيه واعادة اقتراحه للفعاليات السودانية المختلفة.

ولعل أبرز ما في الدستور المقترح أنه يستلهم روح المبادرة المشتركة في نقاط عديدة، من أهمها نصه على وحدة السودان تحت نظام فيدرالي يقوم على اعتبار السودان دولة واحدة ذات شخصية واحدة، وجنسية واحدة، واقليم واحد وجيش واحد، وحكومة اتحادية واحدة ذات اختصاصات محددة، وایجاد تنظيم جماعي رضائي لاقتسام الثروة، وحرية المواطنين في التملك والعمل في كل الولايات دونما قيود تشريعية.

أما فيما يختص بقضية العلاقة بين الدين والدولة، فقد توصل الدستور المقترح إلى معادلة لتحقيق الفصل بين الدين والسلطة، مع كفالة حرية العقيدة الدينية والاقرار بقُدسية الأديان، وباحقية اتباع كل ديانة المطالبة بالزامهم وحدهم بما تقتضيه ديانتهم.

ثم بعد ذلك تتوالي فقرات هذا الدستور المقترح، ليبقي السؤال هو هل هذا الدستور المقترح ردا على التحرك الأمريكي لفرض رؤاه بالتضامن مع مبادرة الايقاد عبر التقرير الاستراتيجي الأمريكي، أم مجرد إجتهاذ من قانوني مصري، وهذا أمر مستبعد قليلا لأن مسألة كتابة الدساتير تحتاج لوقت طويل وجهد جماعي، وتوافر معلومات عديدة، ووجود مستشارين قانونيين، يمتلكون الخبرة والدراية اللازمة في مختلف القضايا السياسية والدستورية المعقدة، ويمكن ان نضيف ان مسألة كتابة دستور جهد كبير في العادة تقوم به الدولة، أو مراكز بحوث تتوفر لديها امكانيات مساعدة عديدة، ومن جهة أخرى نجد ان الدستور المقترح يضيف للمبادرة المشتركة بُعداً تفصيلياً جديداً، على عكس ماكان سابقا في المبادرة المشتركة مجرد اقتراحات ينقصها البعد العملي التفصيلي.

وفي دلالة أخرى لتحسن العلاقات بالكامل، حملت صحيفة الأهرام (٥٢) نبأ زيارة السيد عاطف عبيد رئيس وزراء مصر للسودان وترأسه اللجنة العليا المصرية السودانية، وتوقيع إتفاقيات عديدة بين البلدين لعل من أبرزها زيادة الانتاج في المحاصيل الزراعية الغذائية، وزيادة التعاون في نقل الخبرة المصرية إلى الحكومة السودانية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وتجديد البنية الاساسية، واثاحة الفرصة للقطاع الخاص، وازالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية، وتطوير الطرق التي تربط بين البلدين، واعطاء شركات الدواء الافضلية بين البلدين، والجدير بالذكر هنا أن زيارة رئيس الوزراء المصري للسودان تعتبر أرفع زيارة لمسؤول مصري منذ مايزيد عن عقد من الزمان، في دلالة أخرى على ان الحكومة المصرية ربما حسمت امرها بإقامة علاقة استراتيجية مع الحكومة السودانية القائمة، لا مع حزب الامة أو الاتحادى الديمقراطى أو الحركة الشعبية لتحرير السودان، ربما بحكم الامر الواقع خصوصاً بعد أن سعت الحكومة السودانية سعياً حسيماً من خلال الزيارات المكوكية التي استمرت سنوات عديدة من قبل مسؤوليها وعلى راسهم الفريق عمر حسن احمد البشير رئيس الدولة والنائب الاول لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية وكبار المسؤولين الآخرين إلى جمهورية مصر العربية وتأكيدهم المتواصل على أهمية العلاقات المشتركة وحرصهم على تطويرها واستعدادهم لفتح صفحة جديدة وطي صفحة الماضي.

بيد أن هذا التحول المصري تجاه الحكومة السودانية ربما لم توافق عليه بعض الاطراف في مصر نفسها والدليل على ذلك نجد أن بعض الكتاب المصريين في صحيفة الأهرام على الأقل يستكرون هذا التقارب، ويذكرون (٥٣) ان التجمع الوطنى الديمقراطى أو أطراف مؤثرة فيه لايقفون عملياً مع الانفصال، فلماذا لا تقترب مصر من التجمع بدلاً من مساندتها لفكر اقصائى مسيطر يعزل نفسه في الشمال. وربما تكون هذه الرؤية من جهة أخرى رؤية محدودة تعبر عن وجهة نظر صاحبها أكثر من كونها تعبر عن فكر جماعة مؤثرة سياسياً في مصر، أو ربما تكون رؤية تيار ما، إلا أنه يجب التنويه إلى أن صحيفة الأهرام القاهرية صحيفة حكومية مصرية، أي أن تمويلها يتم عبر الحكومة، وتعين رئيس مجلس إدارتها كذلك، لذلك من الصعوبة بمكان التفريق بين آراء الأفراد وآراء الجهات الرسمية.

ثم ما لبثت الصحيفة (٥٤) ان حملت نقداً قوياً للحركة الشعبية لتحرير السودان حملتها فيه مسئولية تجميد المبادرة المشتركة في دلالة أخرى على أن هناك فئات أخرى من الكتاب أيضاً ترى ضرورة السير في الاتجاه الذي اخطته الدولة في التطبيع مع الحكومة السودانية الحالية.

ويذكر أحد الكتاب أن كل من مصر وليبيا تقدمتا بمذكرتهما المشتركة الاخيرة التي تضمنت عددا من الأسس العامة، التي يمكن ان تجمع حولها اطراف القضية السودانية في مؤتمر جامع، وقد اعلنت الحكومة السودانية قبولها لمذكرة المبادرة المشتركة، وحزب الامة كذلك، إلا ان التجمع الوطنى الديمقراطى وافق على المذكرة مع تحفظه بشأن عدم تعرض المذكرة الاخيرة لحق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة.

وفي حقيقة الأمر أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تقبل بالمبادرة المشتركة وقد افصحت عن ممانعتها بالفعل عندما إستمرت عملياتها العسكرية وركزتها بالقرب من مناطق

البترو. لأجل ذلك ثبت أن الحركة الشعبية لا تنطلق من أسس العدالة وغيرها من الشعارات البراقة بقدر ما تنطلق من رؤى مصالح قاداتها، وذلك لعدة أسباب أهمها.

١- إن السودان في تاريخه الحديث لم يكن قط مسرحا للاضطهاد الديني، وتسود جنوب السودان بصفة خاصة روح من التسامح الديني الكامل، بحيث يكثر وجود أسر بعض أفرادها من المسلمين والآخرين من المسيحيين، أو ممن ينتمون إلى بعض الديانات الإفريقية.

٢- إن حركة جون قرنق قد انطلقت في عام ١٩٨٢ أي قبل عامين من إصدار جعفر نميري لمجموعة القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٤ - (الحقيقة أن هذا التاريخ غير صحيح والصحيح أن حركة التمرد بالفعل انطلقت قبيل اعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في يوم ٨٣/٦/٣٠ بينما أعلن عن التشريعات الإسلامية في السودان يوم ١٩٨٣/٩/٩ م).

٣- إن التمرد استمر على الرغم من اسقاط انتفاضة إبريل ١٩٨٥ لحكم جعفر نميري الذي خرج قرنق ضد حكمة، وعلى الرغم من قيام حكومة ديمقراطية في أعقاب الانتفاضة، وعلى الرغم من سعي هذه الحكومة سعيًا مضيئًا للتوصل إلى اتفاق لانتهاء الحرب مع حركة قرنق.

٤- إن نظام الحكم الحالي في السودان قد تراجع من الناحية الفعلية تراجعًا كبيرًا عن الإسلامي الراديكالي الذي تبناه ورفع شعاراته أول الأمر، بل إن دستور ١٩٩٨ لم يتضمن نصًا واحدًا باعتبار الإسلام دينًا رسميًا للسودان، أو على اعتبار الشريعة الإسلامية وحدها المصدر الأساسي للتشريع، أو على اشتراط الديانة الإسلامية كشرط لتولي أي منصب، وعلى العكس من ذلك فقد نص هذا الدستور على المساواة بين المواطنين، وعلى عدم جواز التفرقة بينهم على أساس الدين، وقرر حرية كاملة في شأن العقيدة وممارسة الشعائر الدينية.

٥- حق تقرير المصير وافقت عليه القوي السودانية، ومُضمن في دستور ١٩٩٥. إن ما تقدم يقودنا بكل أسف إلى نتيجة اليمّة تتمثل في أن قرنق وقيادات حركته هم مجموعة رافضة لانتهاء الصراع المسلح لأن مصالحهم الذاتية مرتبطة باستمرار هذا الصراع، ونستطيع أن نضيف أيضاً أن رفض قرنق للمبادرة المصرية - الليبية ليس نابعا من إغفال هذه المبادرة لموضوعي حق تقرير المصير، والفصل بين الدين والدولة، وإنما هو استمرار لسياسته الرافضة لانتهاء الحرب.

وحدث بعد ذلك أن تفجرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما هاجمت مجموعة من الطائرات المدنية مبنى مركز التجارة الدولي في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية، لتنتج جميع الانظار نحو ذلك الحدث بالاضافة إلى الوضع المتأزم أصلا في فلسطين المحتلة، وتدايعات ذلك الحدث مثل غزو أفغانستان، والحرب على الإرهاب الدولي بحسب التعبير الأمريكي.

وقد خلت الإشارة إلى السودان في هذه الفترة في صحيفة الأهرام إلا من أنباء متفرقة، أضف إلى ذلك أن جهود المبادرة المشتركة أصلا أصابها الجمود عندما بدأ لمجموعة من كتاب الأهرام كما رأينا رفضا جنوبيا لها وانحيازاً للجهود الأمريكية في هذا المضمار. ولم تركز صحيفة الأهرام بعد ذلك على الأوضاع السودانية بمقالات مطولة اونذوات منشورة إلا بعد الاعلان عن وقف اطلاق النار في منطقة جبال النوبة في ٢٢/١/٢٠٠٢م، برعاية أمريكية أوربية حيث اعتبرت في مقال طويل للدكتور عبدالمك عوده (٥٥) أن المسرح يُعد حاليا للقيام بمبادرة أمريكية مافي السودان، وفيما يبدو أن هذه

الاتفاقية التي عُقدت حول منطقة جبال النوبة إنما هي بروقة صغيرة لما يتم الأعداد له في جنوب السودان، وأن هذه هي الطريقة الأمريكية الجديدة التي تسمى طريقة تجزئة القضايا، ومن ثم حلها واحدة أثر الأخرى.

وبما أن المجتمع الدولي كان طوال هذه الفترة مشغولاً بالحرب الأمريكية التي أعلنتها ضد الإرهاب الدولي والقضية الفلسطينية، فقد استمرت تغطية الأهرام المكثفة على هاتين القضيتين، بالإضافة إلى قضايا مصر الداخلية كما كانت في السابق (أي قبل اتفاقية جبال النوبة)

وحتى عندما دخلت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أسبوعها الثالث من التفاوض بوضحية مشاكوس الكينية في يوليو ٢٠٠٢ برعاية دول الإيقاد وشركائهم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لم تلفت أنظار المحللين السياسيين والكتاب في صحيفة الأهرام بالإشارة لهذا الحدث، ربما يرجع ذلك الأمر إلى أن المفاوضات حول قضية جنوب السودان استمرت لسنوات عديدة دون تحقيق نتائج تذكر وباعت أغلبها بالفشل، لذلك ربما عُدَّت هذه المفاوضات كما بقتها، بيد أنها لم تكن كذلك حيث أسفرت في يومها الأخير (٢٠ يوليو ٢٠٠٢ م) عن التوقيع على بروتوكول عرف ببروتوكول مشاكوس، وإبرز ما فيه إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير بعد ستة سنوات من دخول الاتفاق النهائي حيز التنفيذ برعاية دولية، وأن تكون حدود الجنوب هي حدود الأقاليم الجنوبية التي وضعتها السلطات الاستعمارية البريطانية قبل ١٩٥٦م، وأن يحكم الشمال بقوانين الشريعة الإسلامية، والجنوب بالقوانين الوضعية.

وأحدث هذا البروتوكول نقاشاً مطولاً في الصحافة المصرية عموماً وصحيفة الأهرام القاهرية (موضع الدراسة) على وجه الخصوص، وكانت معظم التحليلات (كما سنري) تنظر إلى هذا الاتفاق نظرة سلبية، بينما مقالات قليلة نظرت إلى البروتوكول من زاوية إيجابية أغلبهم كتاب سودانيين مثل محمد إبراهيم الشوس وبشير البكري.

ويذكر كتاب الأهرام (٥٦) في هذا الصدد أن هذا البروتوكول حقق مكاسب للحكومة السودانية ومكاسب الحركة الشعبية لتحرير السودان، أما مكاسب الحكومة فتتمثل في أن الحركة الشعبية تخلت عملياً عن ما تطلق عليه المناطق المهمشة (أبيي - جبال النوبة - تلال الانقسنا) عندما وافقت على أن تكون حدود المديرية الجنوبية هي حدود ١٩٥٦، ومد الفترة الانتقالية لست سنوات قبل ممارسة حق تقرير المصير، وتخلي قرنق قائد الحركة الشعبية عن القوي التي تحالفت معه في السابق.

أما مكاسب الحركة الشعبية فقد تمثلت في حق الجنوبيين في إقرار قوانينهم الخاصة، مما يعني إعفائهم من تطبيق الشريعة الإسلامية بوضوح ودون قيود، وتمتع الجنوب بحكم ذاتي طوال الفترة الانتقالية، والاعتراف بقيادة قرنق للجنوب، وقد كشفت الملامح الراهنة لهذا البروتوكول عن تخطي المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وحصر المسألة السودانية في شقها الجنوبي.

ورود في صحيفة الأهرام (٥٧) على لسان السفير المصري في السودان السيد محمد عاصم إبراهيم بشأن البروتوكول أن موقف مصر من قضية السلام في السودان هو أن حل المشكلة السودانية ينبغي أن يتم من خلال وحدة السودان، أضف إلى ذلك أن المجتمع الدولي يعلم أن جيران السودان في الشمال لا يمكن الاستغناء عنهم، ولا بد أن يكونوا جزءاً من منظومة السلام في السودان.

ويذكر كاتب آخر (٥٨) أن هذا الاتفاق مجرد هُدنة تقدر بست أعوام لالتقاط الانفاس في السودان، فبالنسبة للحكومة لتعالج صراعاتها المختلفة خصوصاً مع خلفائها الإسلاميين

والمترصدين لها أمثال التجمع الوطني الديمقراطي وغيرهم، وبالنسبة للحركة لكي تواصل مساهماتها مع حلفائها على فرض نظام ديمقراطي يضمن قيام نشاط جماهيري خصوصاً للحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم نفسها والتي يقدر عدد الجنوبيين فيها بأكثر من ثلاث ملايين نسمة.

وتحت عنوان عريض أوسلو.. جديدة في السودان كتب أحد الكتاب (٥٩) أيضاً أن أوسلو جاءت لتتقصد من الحقوق الفلسطينية الثابتة وتجعلها مسائل قابلة للتفاوض، وفي أوسلو الثانية تم انتقاص الحقوق السودانية بفرض خيار الانفصال، وتراجعت جبهة الانتقاذ السودانية عن خيارها وأصبحت الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع بعد أن كانت هي مصدر التشريع.

ويذكر الكاتب (٦٠) محمود مراد (وهو من أبرز الكتاب الذين اهتموا بالسودان في الصحافة) أنه يستألف النظر ماجاء في الاتفاق انه حق لشعب جنوب السودان، ولم يذكر عبارة أبناء الجنوب وإنما شعب الجنوب بما يشير إلى شعب مستقل، وليس جزءاً من شعب السودان).

ويذكر آخر (٦١) أن البرتكول ينص على الغاء تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات الجنوب التي من أجل تطبيقها بني نظام الانتقاذ برئاسة الفريق عمر البشير شرعية حربه في الجنوب باسم الجهاد مسنوداً بقوي اسلامية.

ويضيف أن حكومة الخرطوم انفردت بالتوقيع متجاهلة قوي سياسية شمالية وجنوبية مهمة، اتفقت معها احياناً وإختلفت، وكذلك فعل العقيد قرنق الذي وقع الاتفاق في غيبة عن قوي سياسية عسكرية حليفة، ويواصل قائلاً إن هذا الاتفاق محصلة لاجداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث سارع المتسابقون إلى تقديم ادلة البراءة طلباً للصفح والغفران، واتقاء العقاب القاسي الذي شاهدوا بعضه في أفغانستان، كذلك سارعت الخرطوم للتخلص من كل ما يثير الشبهة حول أي علاقة قديمة مع الإرهاب ومنظّماته التي كانت ترتع في السودان قبل سنوات، ومن جهة أخرى سارع لوبي النفط واحتكاراته الأمريكية، كما سارع اللوبي اليمني المسيحي، وهما قاعدتا الحزب الجمهوري الأمريكي إلى دفع حكومة بوش للتدخل المباشر والضغط المستمر على الطرفين للتوقيع.

وفي مقال آخر (٦٢) (إن مشكلة السودان طوال تاريخه الحديث ليست في التوصل إلى اتفاقيات سياسية برفقة بقدر ماهي التوصل إلى اتفاقيات مسنودة من جموع الشعب السوداني كله بتياراته السياسية والفكرية والمناطقية المختلفة، ودون ذلك لن يكون هناك سلام حقيقي بل مجرد وثيقة تأخذ حظها من الشهرة وقدرا من التأييد وآخر من الرفض، ثم تذهب إلى ذمة التاريخ، والاتفاق الاخير ليس اتفاقاً بين جموع السودانين، ولم تشارك فيه قوي سياسية سودانية عريضة لها وزنها شمالية وجنوبية على السواء.

وفي مقال آخر يكتسب أهميته من كاتبه الدكتور مصطفى الفقي لمنصبه الرفيع في الحكومة المصرية (٦٣) يذكر فيه أنها المرة الأولى في ظني التي يتخذ فيها السودان قراراً إقليمياً بهذا الحجم دون أن يستشير جيرانه خصوصاً مصر، وأنه لا يمكن أن تقف مصر أو ليبيا باعتبارهما نموذجين لحيرة في الشمال موقف المراقب من بعيد، وبرغم ان القائد الليبي قد ذكر أننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانين أنفسهم، وهذا صحيح ولكن المسؤولية في النهاية لاتقف عند حدود السودان وحده، وليست هذه دعوة للتدخل في شأن داخلي سوداني لأن الامر عندما يصل إلى احتمالات التقسيم فانه يبدو مختلفاً تماماً ولايصح شأننا داخلياً بقدر ماهو شأن اقليمي، وقضية تمس أطرافاً غير سودانية أيضاً.

وفي استطلاع للخبراء والمفكرين المصريين حول بروتوكول ماشاكوس نظمته صحيفة الأهرام (٦٤) ذكر أحدهم ان انفصال جنوب السودان خطراً ليس فقط بمنظور الأمن القومي المصري، وإنما أيضاً بمنظور الأمن الإقليمي، ذلك أن الجنوب (جنوب السودان) لايمكك مقومات دولة مستقرة ويعاني من انقسامات عرقية شديدة، وتتافس تقليدي بين قبائله، وعدم وجود تراث سياسي تبني عليه الدولة الجديدة، وأن ذلك سيساعد على ارتماؤه في أحضان أي دولة إفريقية وهو مايخل بالتوازن الإقليمي.

وحملت صحيفة الأهرام (٦٥) وجهة نظر تقول إن البروتوكول يهدف إلى تعميق العلاقات مع دول الجوار الإفريقي- وفي إطار منظمة الايقاد - في إطار المناورة مع مصر لدفعها إلى توازن في علاقاتها مع القوي الشمالية أو التلويح بإمكانية الحكومة السودانية تهميش الدور المصري في نظام حوض النيل، ومن ثم تركيز الدور السوداني في إطار دولة سنوية متشددة في الشمال

أما وجهات النظر الأخرى في صحيفة الأهرام (٦٦) لبروتوكول ماشاكوس، فقد جاءت كالآتي :

إن حق تقرير المصير لجنوب السودان لا يؤثر على مصر في شيء، لأنها وافقت من قبل على حق تقرير المصير للسودان نفسه، ثم حمل شعبه (السودان) جمال عبدالناصر في ١٩٦٧ على اكتافه، كما أنها أقامت (الحكومة المصرية) أوثق العلاقات مع الجنوبيين، والأفضل بدلاً من هذا الانزعاج إقامة مشروعات تنمية سودانية حقيقية، أو تنمية مشتركة في حوض النيل.

ويقول كاتب (٦٧) آخر (محمد إبراهيم الشوس) أن أهمية هذا الاتفاق أنه يكشف حقيقة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويوضح نفوذها الفعلي في جنوب السودان، حيث عليها ان تثبت أنها بالفعل الممثل الشرعي والوحيد لمواطني جنوب السودان، وأنها تحظي بولائهم المطلق على اختلاف قبائلهم وفصائلهم واتجاهاتهم، وأن مايقال عن أن المواجهة القبلية التي سنتل براسها متي ما انسحب الشمال هو مجرد افتراء، وان انتهاكات الحركة لحقوق الانسان كذب وادعاء، وانها بالفعل مع الوحدة والديمقراطية.

ووردت وجهة نظر أخرى تقول (٦٨) أن ماحدث ينبغي أن لا يكون مفاجئاً لأحد، لا في مصر ولا في السودان فالمفاوضات تجري منذ وقت طويل، والوساطة الأمريكية والأوروبية لم تتوقف، وخلال الاسابيع الخمسة الأخيرة جرت مفاوضات مكثفة برعاية الأمريكية في نيروبي، كان من المفترض ان تكون مصر على مقربة منها، ولكن مصر استبعدت تماماً من المفاوضات بضغوط أمريكية سرية وعلنية.

ويكتب فاروق (٦٩) جريدة قائلًا أين يقع السودان من اهتمامات الشعب المصري؟، ماهي المشروعات التي أقامها رجال الاعمال المصريين في السودان في السنوات الاخيرة؟، ماهي الاستثمارات التي وجهها رأس المال المصري إلى جنوب السودان؟، وماهي الصفقات التي أبرمها المصدرون المصريون مع المستوردين السودانيين؟، هل يمكن أن تصدق أن صادرات مصر للسودان بلغت ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ وكانت ١٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨؟، هل يمكن أن يصدق أحد أن حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان أقل من ٨٥ مليون دولار سنوياً؟، هل كانت المشروعات فقط مع الشركات الغربية المشبوهة التي تمولها إسرائيل؟، أين الأحزاب المصرية ومجلس الشعب ومجلس الشورى والوفود البرلمانية التي كانت تتجه عادة شمالاً بعيداً عن حَرَّ الجنوب وفقره؟، أين أدباء مصر الذين كانوا دائماً يزورون السودان ويقومون الندوات والمحاضرات ويناقشون مع اشقائهم في السودان هموم البلدين في صراحة ووضوح - وأين بعثات الأزهر؟.

ويذكر آخر (٧٠) أنه من المستحيل استمرار الاوضاع في جنوب السودان على ما هي عليه إلى مالا نهاية نظرا لأن هذه المشكلة تشكل استنزافا يوميا لطاقات الشمال الهائلة، الامر الذي لم يجد معه الشمال بدأ من قبول الامر الواقع في النهاية، خاصة بسبب دعم الدول الغربية غير المحدود لمتبردي الجنوب، بالإضافة إلى واقع الحال هو انفصال الجنوب فعلا، ثم أن السنوات الانتقالية الست التي تسبق الاستفتاء على حق تقرير المصير تعد من ناحية أخرى فرصة ذهبية لكل من مصر وليبيا باعتبارهما أكثر الدول العربية مصلحة وإهتماما بالسودان، ولو أوحسن استخدامهما (الست سنوات) فلربما تؤدي إلى وحدة سودانية طوعية.

ووجهت النظر الأخيرة (٧١) في صحيفة الأهرام تقول إن التحذير من أن استقلال الجنوب يشكل خطرا على الأمن القومي خاصة فيما يتعلق بمياه النيل، أو التغلغل الإسرائيلي سيؤثر مصر بشدة لأنه إتهام مسبق لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان سيثير غضبهم، وقد يدفعهم إلى انتهاج موقف عدائي ضد مصر، إعتقادا منهم أننا (المصريين) وقفنا ضد حقهم في تقرير المصير، كما أنه يُعطي إسرائيل نفوذا لا يتناسب مع قوتها الحقيقية، مثلما حدث من قبل عندما ردد البعض إن إسرائيل تغلغت في إثيوبيا منبغ النيل الرئيسي وإريتريا ذات الموقع الاستراتيجي على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، فأثرنا غضب البلدين باقوال ثم تثبت صحتها.

ويلاحظ في تغطية الأهرام لبروتكول مشاكوس انه بالرغم التخوف الرسمي من مسألة حق المصير (كما وضح من السابق) إلا ان الصحيفة عملت على عرض مختلف وجهات النظر دون قيد على رأي (فيما بدأ)، سواء جاء ذلك الراي متفقا مع وجهة النظر الغالبة المتحفظة على البروتكول، وتلك الرؤي الأخرى التي ترى فيه جوانب ايجابية، أو أنه أمر لا بد منه في ظل استمرار الحرب الاهلية في السودان لحوالي عقدين من الزمان. وكما رأينا فقد ركزت بعض وجهات النظر بصحيفة الأهرام حول البرتكول باعتبار أنه تخلي عن مسألة الشريعة الإسلامية في جنوب السودان بالرغم من ان النظام بني شرعية وجوده على مسألة انزال التشريعات الإسلامية وتطبيقها، والملاحظ في هذا الراي انه يأتي من بعض كتاب صحيفة الأهرام الذين قاموا احيانا بنشر بعض المقالات حول التشدد الايديولوجي الإسلامي الذي تتبناه الحكومة السودانية، وكان مصدر خلافات لاوقات طويلة بين البلدين، وذكرت بعض الاقلام كما رأينا ان الحكومة السودانية تقوم بتشجيع التيار الإسلامي المصري ليقوم بمحاكاة نموذجها، وان التطبيق الإسلامي الذي تتبناه الحكومة السودانية يقوم بالتمييز بين ابناء الوطن الواحد باعتبار أن هناك جماعات مقدرة في السودان تدين بالمسيحية وبعض الديانات المحلية، لذلك ليس من المنطقي فرض وجهة نظر واحدة على الجميع، والزامهم العمل بها (كما رأينا كل ذلك من قبل)، ويتوقع المراقب المحايد أن الرؤية لبروتكول مشاكوس في الصحيفة قد تكون سلبية، ولكن مسألة استثناء الجنوب السوداني من الشريعة الإسلامية سوف تجد الترحيب باعتبار أن ذلك المطلب طالما كان من أولويات أفكار عدد مقدر من الكتاب المصريين، الذين يرون أن السماح بتعدد الرؤى وإيجاد التمثيل اللائق بالاقليات واتاحة الفرصة لها للتعبير عن ثقافتها الخاصة سيساهم في حل مشكلة حل جنوب السودان.

وذكرت بعض وجهات النظر أن مصر لم تتم مشاورتها عند التوقيع على بروتكول مشاكوس، وأن هذه أول مرة يقوم السودان باتخاذ خطوة كبيرة مثل هذه دون التشاور مع اشقاءه، ووجهة النظر هذه ربما كانت منطقية في طرحها فالعلاقات بين البلدين بلغت مرحلة متقدمة من التطبيع منذ يوليو ٢٠٠٠ وعقدت اللجنة المشتركة العليا برئاسة النائب الأول

للرئيس السوداني، والدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصري اجتماعين، أحدهما في القاهرة والآخر في الخرطوم، إلا أن أهم شيء في هذا الموضوع هو أن بروتكول مشاكوس لم يحمل طرحا جديدا مفاجئا، فمسألة حق تقرير المصير مُضمنة في الدستور السوداني لعام، ١٩٩٨ كما أن الفصائل المعارضة أيضا مؤمنة بهذا الطرح بحسب مؤتمر أسمرال للقضايا المصيرية ١٩٩٥، أضف إلى ذلك أن الباحث لم يجد في صحيفة الأهرام أو أي مرجع آخر ما يُستشف منه تراجع الحكومة السودانية أو بعض فصائل المعارضة عن منح الجنوب حق تقرير المصير، وعلى العكس من ذلك تمسكت الحكومة السودانية في كل محادثاتها المعلنة مع الحكومة المصرية بمنح هذا الحق - إلا في حالة طلب الجنوبيون بأنفسهم التخلي عن هذا الحق - وكذلك لم تعلن المعارضة ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي أو غيره من الفصائل مراجعة هذا الطرح.

أما وجهة نظر الدكتور مصطفى الفقي في الصحيفة فتأخذ أهميتها من كونها حقيقة سياسية (ونعني بها زوال سيادة الدولة) حيث أخذت تظهر للوجود مع انتهاء الحرب الباردة، غياب معني سيادة الدولة سيادة كاملة على جميع شئونها، فهي تسمح بتدخل الأمم المتحدة في الشئون الانسانية، وسعي الدول الكبرى إلى فرض رؤاها (ضرورة مراعاة القيم الديمقراطية مثلا) كما أن الدول الإفريقية أيضا قررت عدم الاعتراف بأي نظام في إفريقيا يأتي عن طريق الانقلاب العسكري مع بداية انطلاقة الاتحاد الإفريقي في ٢٠٠١، وكل هذه التطورات تحد من سيادة الدولة المطلقة كما في السابق، لذلك يذكر السيد مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية المصري للشئون العربية أو الأمر عندما يصل احتمالات التقسيم إن الأمر لا يصبح شأنا داخليا بقدر ما هو شأن عام.

مراجع الباب السابع :

- ١- ١ فبراير صحيفة الأهرام ٢٠٠٠م، صفحة للوطن العربي
- ٢- ٥ فبراير ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٣- ٥ فبراير ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
- ٤- ٦ فبراير ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٥- ١٧ فبراير ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٦- ٢٢ مارس ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٧- ٢٥ مارس ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
- ٨- ٢٦ مارس ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٩- ٧ إبريل ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ١٠- ١٩ إبريل ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ١١- ٢٦ إبريل ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ١٢- ٢٦ إبريل ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ١٣- ٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ١٤- ٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ١٥- ٦ مايو ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
- ١٦- الوثيقة مؤرخة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٠م
- ١٧- الوثيقة مؤرخة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٠م
- ١٨- ١١ مايو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء.
- ١٩- ١٣ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٢٠- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٢١- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٢٢- ١٨ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٢٣- ٢٠ مايو ٢٠٠٠ صفحة ملفات الأهرام
- ٢٤- ٢٥ مايو ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٢٥- ٣١ مايو ٢٠٠٢، صفحة ملفات الأهرام
- ٢٦- ٨ يونيو ٢٠٠٠، صفحة تقارير المراسلين
- ٢٧- ٢ يوليو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٢٨- ٧ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ٢٩- ١٤ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ٣٠- ٢١ يوليو ٢٠٠٠، صفحة ملفات الأهرام
- ٣١- ١٠ يوليو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٣٢- ١٨ يوليو ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
- ٣٣- ١٦ يوليو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٣٤- ١٨ يوليو ٢٠٠٠، صفحة الكتاب
- ٣٥- ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠، صفحة قضايا وراء
- ٣٦- ٥ أغسطس ٢٠٠٠م صفحة الوطن العربي
- ٣٧- ١ أكتوبر ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي

- ٣٨- ٤ أكتوبر ٢٠٠٠ صفحة تقارير المراسلين
- ٣٩- ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، صفحة الوطن العربي
- ٤٠- ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
- ٤١- ٢١ مايو ٢٠٠٠، الصفحة الأولى
- ٤٢- ٢١ مايو ٢٠٠٠، صفحة قضايا وآراء
- ٤٣- ٧-١١-١٤-نوفمبر - ٢٠٠٠م صفحات تقارير المراسلين، ملفات الأهرام -
تقارير المراسلين على التوالي
- ٤٤- ٧ فبراير، ٢٠٠٠ م صفحة قضايا وآراء
- ٤٥- ١٨ يناير ٢٠٠١ صفحة قضايا وآراء
- ٤٦- ١٩ فبراير ٢٠٠١ صفحة قضايا وآراء
- ٤٧- ٩ فبراير ٢٠٠١، صفحة ملفات الأهرام
- ٤٨- ٢٥ فبراير ٢٠٠١، صفحة تقارير المراسلين
- ٤٩- ١ مارس ٢٠٠١، صفحة تقارير المراسلين
- ٥٠- ١٤ مايو ٢٠٠١، الصفحة الأولى
- ٥١- ٣٠ يونيو، ٢٠٠١، صفحة الكتاب
- ٥٢- ٨ يوليو ٢٠٠١، الصفحة الأولى
- ٥٣- ٢٥ يوليو ٢٠٠١، صفحة قضايا وآراء
- ٥٤- ١٨ أغسطس ٢٠٠١ صفحة الكتاب
- ٥٥- ٦ فبراير ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٥٦- ٢٤ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٥٧- ٢٥ يوليو ٢٠٠٢ صفحة الوطن العربي
- ٥٨- ٢٦ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٥٩- ٢٨ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٦٠- ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٦١- ٣١ يوليو ٢٠٠٢ صفحة قضايا وآراء
- ٦٢- ٣١ يوليو ٢٠٠٢، صفحة الكتاب
- ٦٣- ٣ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٦٤- ٩ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة تقارير المراسلين
- ٦٥- ١٣ أغسطس ٢٠٠٢م، صفحة قضايا وآراء
- ٦٦- ٢٦ يوليو ٢٠٠٢م صفحة قضايا وآراء
- ٦٧- ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٦٨- ٣ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء
- ٦٩- ٩ أغسطس ٢٠٠٢م، صفحة قضايا وآراء
- ٧٠- ١٤ أغسطس ٢٠٠٢، صفحة قضايا وآراء

خاتمة

وأخيراً يمكن أن نقول إن العلاقات السودانية المصرية وليدة ظروف تاريخية وإقتصادية وسياسية مختلفة ومعقدة أثرت في كلا البلدين تأثيراً عميقاً، وكانت لها انعكاساتها الآتية والمستقبلية سواء كانت تأثيرات إيجابية أو سلبية، وبالتالي لا يمكن فهم حقيقة هذه العلاقات بصورة أعمق وأوضح إلا بعد معرفة الأثر التاريخي والإقتصادي (خصوصاً فيما يتعلق بمياه النيل) والسياسي (تحديداً الحقبة الأولى لثورة الإنقاذ الوطني في السودان ١٩٨٩م - ٢٠٠٠م - والتي هيمنت فيهما أيديولوجيا الدولة الدينية).

والدولتان المصرية والسودانية ظلتا على الدوام بلدين منفصلين بحسب المؤرخين إلا إنهما ارتبطتا بعلاقات قوية وممتدة، وفي بعض المراحل التاريخية النادرة اتحد البلدان في دولة واحدة، ولعل من أهم فترات الوحدة عندما غزا بعانخي قبل الميلاد مصر (١) ووصل حتي الدلتا وفلسطين، وأسس الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية هناك، إلا أنها كانت حقبة قصيرة نسبياً، ثم عندما غزا محمد علي باشا السودان وضمه لدولته الناهضة في ١٨٢١م.

وبين هاتين الحقتين القديمة والحديثة امتدت الحدود المشتركة أحياناً نحو الجنوب وأحياناً نحو الشمال بحسب قوة الدولة في كلا البلدين، إلا أنه ومن المؤكد أن خط الحدود لم يتجاوز أسوان شمالاً أو دنقلا جنوباً طوال الحقبة الوسيطة بينهما (٢).

وفي عهد محمد علي الأول ١٨٠٥م - ١٨٤٨م - عانى الشعب المصري معاناة كبيرة من جراء سياساته المالية والعسكرية بقدر ما عانى الشعب السوداني كذلك، إلا أن معاناة السكان في جنوب السودان كانت أفدح، حيث تم استرقاق عشرات الألوف من السكان من جنوب السودان والمناطق المحيطة بالجنوب، شمالاً وغرباً وشرقاً، وعانى الآلاف منهم أثناء ترحيلهم لشمال الوادي (٣).

وقد تمثلت معاناة المصريين في أنهم أجبروا على تقديم تضحيات كبيرة من خيرة شبابهم في حملات محمد علي الحربية في كل من الحجاز والسودان والشام وتركيا نفسها وفي البحر الأبيض المتوسط وعلى أسطول محمد علي الذي أغرق بمن فيه بواسطة الدول الغربية في معركة نارين ١٨٣٥م (٤).

كما أن المصريين أجبروا أيضاً في عهد سلفه الخديوي إسماعيل على حفر قناة السويس بواسطة أعمال السخرة، حيث هلك أكثر من ١٠ ألف شاب في هذا العمل المرهق (٥) وكان العمل يستمر بلا توقف منذ سطوع الشمس حتي غروبها مهما كان المناخ.

إلا أن الميزة الكبرى التي فرقت بين الشعبين في تلك الحقبة وفيما بعد بالرغم من المعاناة المشتركة هو أن التنمية والإصلاحات الإقتصادية والبعثات التعليمية تركزت بأكملها في القطر المصري دون غيره، وبذلك نالت مصر النصيب الأوحد من النهضة وإنعكس ذلك جلياً على واقعها المعيشي ومستقبلها، خصوصاً في الجانب التعليمي حيث كان كل المبتعثين من المصريين أو الأتراك المتمصرين بلا إستثناء، حتي أن أبناء الفلاحين النابغين نالوا حظهم من هذه النهضة أمثال علي مبارك ورفاعة الطهطاوي.

أما على الجانب السوداني فقد تم تجريدهم من ثروتهم كلها تقريباً، وتم تجنيد وإسترقاق أعداد لا يستهان بها منهم، وإرسالهم إلى حملات عسكرية لا معنى لها مثل - حملة المكسيك (٦) وغيرها دون أن يكون هناك مقابل إقتصادي ملموس أو تركيز تنموي يعتد به، وعلى العكس من ذلك كان الحكام الذين قدموا إلى السودان يهتمون بشكل أساسي بجمع الأموال المقرر دفعها للسلطة الخديوية في مصر، ومن ثم إستخلاص أموال إضافية تعينهم في حياتهم المستقبلية، وكان تعيين الحكمدار في السودان لايزيد عن عام واحد أو اثنين في أحسن الفروض، لذلك اعتبرت

فترة الحكم بالنسبة لهم فرصة نادرة للغني وجمع الثروة، وكان لمثل هذا الإستغلال تأثيرات مدمرة على الإقتصاد السوداني - على المستوي البعيد والمتوسط، كما أنه قضى على الطبقة التجارية السودانية وجردها من أموالها.

ويتفجر الثورة المهدية في السودان (١٨٨١م - ١٨٩٨م) نتيجة لعوامل مختلفة وعلى رأسها السياسات القاسية التي اتخذها نظام الحكم التركي المصري في السودان في الفترة من (١٨٢١ إلى ١٨٨٠م) وعلى وجه الخصوص مسألة استجلاب الرقيق، وفرض الضرائب الباهظة، ونهب ثروات البلاد، وقمع الثورات المحلية بعنف بالغ.

ويمكن القول إن الثورة المهدية في السودان ولدت لأول مرة في العصر الحديث شعورا معاديا للدولة المصرية (٧) امتد أثره بصورة أو بأخرى حتي وقتنا الحاضر، وساهم في تشكيل السودان الحديث من خلال شعارات حزب الأمة الإستقلالية وصاحب الأغلبية في معظم الإنتخابات الديمقراطية التي أجريت في السودان بعد الإستقلال.

كذلك أسهمت النهضة الإقتصادية المصرية من جهة أخرى في لفت أنظار الدول الإستعمارية إليها في القرن التاسع عشر، وفي الفوائد التي يمكن أن تجنيها من السيطرة على قناة السويس، وكانت مثل هذه الأفكار لها مبرراتها وشرعيتها ذلك القرن، بحيث لم تكن الدول الإستعمارية تشعر بأي غضاضة في الإستيلاء على أي دولة أخرى ضعيفة، وكانت قناة السويس أكبر مطمح لهذه القوى.

وبالفعل إستغلت الإمبراطورية البريطانية الإضطرابات السياسية التي صاحبت الثورة العربية واحتلت مصر في ١٨٨٢م، وبرغم المساوية الإستعمارية، إلا أن بريطانيا استطاعت أن تخلق نهضة إقتصادية واضحة في شمال الوادي، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن بريطانيا نفسها كانت دولة متقدمة بمقاييس ذلك الزمان، ولها جهاز إداري ومحاسبي ممتاز استغلته في تطوير الجانب الإداري والمالي المصري، أضف إلى ذلك أن أسرة محمد علي الحاكمة في مصر لم تكن قبل الإحتلال الإنجليزي تفرق ما بين أموال الدولة التي تديرها وأموالها الخاصة، مما عمل على تدهور الأوضاع المالية نتيجة لإسرافهم وتبذيرهم إلا أن السلطة الاستعمارية الإنجليزية الحاكمة وضعت قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين أموال الدولة ومخصصات الخديوي وأسرتة، كما أن البيوتات التجارية والشركات في أوروبا أطمأنت بعد الإحتلال الإنجليزي لمصر بأن قوانين الإستثمار المالي العالمية ستطبق بحذافيرها في مصر دون تدخلات مزاجية من الحكام الشرقيين وبالتالي إندفعت موجات من رؤوس الأموال العالمية للإستثمار في مصر، وقد أدى كل ذلك إلى رفع مستوى الحياة الإقتصادية للسكان المصريين.

إضف إلى ذلك أن السكان المحليين احتكوا لأول مرة احتكاكا مباشرا بالغربيين منذ مايقرب من قرن من الزمان، أي منذ الغزو اليونبارتي في ١٧٩٨م، ورأوا التنظيمات الدقيقة لمختلف (٨) ضروب الحياة ومدى فعاليتها، وقد انبهرت اعداد متزايدة منهم بأساليب الحياة العصرية الميسرة التي جلبها الغربيون والتكنولوجيا المتطورة، مما ساعد على أن تكون عملية التجاوب مع هؤلاء الغزاة عملية جاذبة، وأصبحت البعثات التعليمية الخارجية مطمحا شعبيا وصوفيا، فتكالبت على عملية التحديث بذلك مختلف الطبقات السكانية في مصر مما رفع مستوى الوعي الحضاري والإقتصادي للمصريين.

هذه النهضة التي حدثت في مصر لم تحدث في السودان ذلك لأن السودان لم يكن مؤهلا في بنيته التحتية لإستيعاب أساليب النهوض الإقتصادي الحديث، بالإضافة إلى مساحته المتسعة، والهبات الثورية، والإرتياب من تكرارها بعد القضاء على الثورة المهدية، كما أن المهدية وبعد القضاء عليها اتضح ومن خلال حروبها العديدة نها قضت على الطبقة المتعلمة أو فرقتهها بين الدول المجاورة.

ومن هنا نشأت هوة متسعة بين الوضع المعيشي والإقتصادي في مصر والسودان بالرغم من إدخال بعض التحسينات الإقتصادية في السودان مثل السكك الحديدية، وافتتاح ميناء بورتسودان، وإنشاء سد سنار، وقيام مشروع الجزيرة فيما بعد.

وللتدليل على مدى إتساع الهوة بين البلدين نجد أن السودان كان جاذبا للأسر المصرية والمتحصرة على وجه العموم في الفترة التي سبقت الثورة المهدية، وعلى وجه التحديد منذ الفتح التركي المصري للسودان في ١٨٢١م وإلى ١٨٨٢م. وترجع تواريخ استيطان الأغلبية الساحقة من الأسر الموجودة في هذا العصر مثل آل السلاوي وآل القوصي وآل تبيدي وآل سليمان منديل وآل الشلاكي، إلى تلك الحقبة وذلك على خلاف الحقبة الثانية التي اعقبت استرداد السودان على يد هربرت كشنر في ١٨٩٨م وإلى الإستقلال في عام ١٩٥٦م، حيث تميزت بعدم وجود استيطان أسري مصري ممتد بالسودان، بل على العكس من ذلك رحلت معظم الأسر المصرية بجميع أفرادها في أعقاب إنتهاء فترة عمل أربابها في السودان إلى مصر، وفوق ذلك احتفظت بشخصيتها المصرية ولم تتسودن أو تختلط بالسكان المحليين، وفي كثير من الأحيان احتفظت بعلاقات متينة بالطبقة المصرية الأخرى العاملة بالسودان، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يدل على أن المستوي الإقتصادي والحضاري ارتفع بشدة في الجانب المصري بينما احتفظ الجانب السوداني بأوضاعه الإقتصادية والثقافية كما هي إن لم تتحط، لذلك ظهرت لأول مرة هوة بين البلدين كان لها نتائجها البعيدة.

ورحيل أو بقاء المجموعات السكانية شيء طبيعي لأن المجتمعات في العادة تتطلع لاساليب حياة ارقى وأحدث، بحيث يتم عن طريق الارتباط بها ومجاراتها تحقيق منافع جمة لا يمكن تجاهلها مثل رفع المستوي الإقتصادي والثقافي والتعليمي والمعرفي، ومن هنا حدثت فجوة بين البلدين، أضف إلى ذلك أن السودانيين يتحملون جزءا مقدرا في تدهور العلاقات، لأن المهدية حاربت في الأساس الأتراك والمتحصرين، وعند هزيمتهم كانت معظم سرايا الحرب وغنائمها من هذه الشريحة، حيث تم توزيع صباياها على كبار قادة الثورة المهدية وعلى رأسهم المهدي نفسه، حيث إصطفي لنفسه عدة سبايا منهم بالرغم من أنهم مسلمون، بيد أن إسلامهم لم يكن معترفا به من قبل المهديين.

ومما لاشك فيه أن مثل هذه الحقائق أثرت بعمق في وجدان الاسرة المصرية التي تريد أن تضمن أن يحي أفرادها في بيئة مسالمة ومتصالحة معهم مهما تغيرت الأوضاع السياسية أوهبت الثورات، ومثل هذه الضمانات غير متوفرة في السودان، وبالتالي كان الرحيل عنه خيارا مفضلا عند الأغلبية، بالإضافة إلى أن مثل هذه التصرفات على محدوديتها تتوسع وتنتشر بصورة أكبر في الغالب الاعم في ظل ظروف تسود فيها الأمية والنقل الشفاهي، وتزايد دون أن يكون لها واقع أو سند حقيقي يعتد به.

وأحيانا يوازن بعض المؤرخين (٩) بين الأحداث التي وقعت إبان الثورة المهدية والأحداث التي وقعت أثناء استعادة إحتلال السودان، ويصفونها بالفظاعات المتبادلة، مثل ماوقع من أحداث في معركة كرري واجتياح أمدردمان، بيد أنه ومن المؤكد أن الجنود السودانيين الذين تم تجنيدهم في الجيش المصري اشتركوا في هذه الاحداث، بالإضافة إلى آخرين من شمال السودان، وعلى رأس هؤلاء بعض القبائل الجعلية، رداء ربما على الاضطهاد الذي لحق بها إبان سيطرة المهديين، والجنود والضباط الإنجليز، لذلك من الخطأ إلحاق كل الفظائع التي حدثت إبان إستعادة السودان للمصريين وحدهم.

ومع مرور السنوات ازدادت الفجوة الإقتصادية بين البلدين، وصارت مصر عنصر جذب سكاني للسودانيين بدلا من أن يكون العكس، بالرغم من الميزات الإقتصادية العديدة التي يتحلي بها السودان، وعلى رأسها الأراضي الزراعية والمياه والمواد الخام الأولية.

ومن هنا نشأت تصورات في أذهان بعض الصفوة المصرية بأن السودان يتبع تلقائياً لمصر دون تمحيص الأسانيد التاريخية، وصار شعار المرفوع لدي الأحزاب المصرية وعلى رأسها حزب الوفد الشعبي - السيادة المصرية على السودان.

وكان من الممكن أن تجد الدعوة المصرية قبولا متزايدا في السودان نتيجة لأن العامل الوطني أو القومية السودانية لم تتبلور بعد، كما أن القومية المصرية نفسها لم يكن لها وجود إلا في عقول أقلية صغيرة من الأقباط المصريين. أو الذين احتكوا تعليميا وثقافيا بالغرب، وكانت الفكرة السائدة يومئذ أن جميع هذه الدول تقع ضمن سلطان الأمة الإسلامية، ونتيجة للاحتلال الأجنبي حدثت الفجوات الثقافية والاقتصادية بين دول المجتمع الإسلامي، وأن الوضع الوحدوي من المفترض أن يرجع لحالته الأولى بمجرد خروج الإستعمار.

إلا أن الذي حدث أن القوي الإستعمارية نفخت في مسألة القوميات (١٠) والحدود بين الدول الإسلامية، وخلقت طبقة متعلمة مرتبطة مهنيا ومصالحيا بالوضع الذي صنعه المستعمر، وصارت (الصفوة المصنوعة) غير مستعدة للتغيير، لأنها أولا لا ترغب في ذلك لأن مصالحها الذاتية ارتبطت بذلك الوضع، ولا تدري كيف تكون الأوضاع بعد التغيير، وهل سيضر هذا التغيير بمصالحها المكتسبة التي تكونت إبان الحقبة الإستعمارية؟ ومن هنا ظلت الأوضاع قائمة على ماهي عليه حتى بعد رحيل الإستعمار.

وفي الجانب السوداني كان التيار الرئيسي المعارض للوحدة مع مصر هو التيار المهدي، وذلك لعدة دعاوي منها أن المهدي أئت أصلا للقضاء على دولة الكفر التركية المصرية وهدم صروحها (بحسب دعاويها)، نتيجة للظلم الذي أوقعته بالبلاد والعباد وانحرافها عن تطبيق الدين، ولما لم يكن لها توجهات محلية (المهدية) فقد تحركت عسكريا لمد نفوذها خارج حدود السودان، وكانت أكبر هزيمة عسكرية لها قبل معركة كرري في توشكي ١٨٩٦م على يد القوات الإنجليزية المصرية، ثم تبع ذلك إعادة احتلال السودان في ١٨٩٩م، ومن هنا نشأت العداوة التاريخية بين حزب الأمة ودولة مصر، والغريب في الأمر أن العداوة المهدي تركز على الأتراك والمصريين بصورة أوضح ولم يتركز على الوجود الإنجليزي في السودان بشكل محسوس، بالرغم من أن الأطراف التركية والمصرية هي التي تلقت الخسارة النفسية والمادية إبان تفجر الثورة المهدية، وأن الإنجليز هم من حطموا الثورة المهدية فعليا من خلال مخططاتهم وأسلحتهم وضباطهم، والدليل على ذلك أن حزب الأمة ارتبط بعلاقات وثيقة مع الإنجليز في السودان، ودخل معهم في شراكة سياسية ومالية، وساهم في بسط النظام السوداني، والمشاركة في الكيانات السياسية التي أنشأوها مثل المجلس الاستشاري لشمال السودان، كما أنهم طالبوا باستقلال السودان ونالوه، بحسب التخطيط الإنجليزي الذي عمل على أن يكون السودان قطرا مستقلا عن مصر منذ إعادة احتلاله، في ١٩٩٨م، بعد أن وضع قنابل موقوتة في حلايب بشمال شرق السودان والمديرية الإستوائية.

وعملية إستقلال السودان حدثت بصورة غير التي أتفق عليها في إتفاقية ١٩٥٣م (١١) بين بريطانيا ومصر، حيث نصت الإتفاقية على أن تقوم إنتخابات عامة في السودان يتم بمقتضاها تسليم السلطة المؤقتة للسودانيين، على أن يعقب ذلك بعد ثلاث سنوات أي في ١٩٥٦م استفتاء شعبيا عاما في السودان، تتم بمقتضاه الوحدة مع مصر أو الانفصال، وبالفعل كانت المنافسة في الإنتخابات المحلية بين أنصار الوحدة مع مصر ويمثلهم الإتحاديون الديمقراطيون، وأنصار استقلال السودان ويمثلهم حزب الأمة القومي، وكان أن فاز أنصار الوحدة فوزا كبيرا في الإنتخابات التي جرت في ١٩٥٣م.

وبناء على هذه النتيجة كان من المفترض أن تكون الوحدة بين البلدين مؤكدة لأن المواطنين السودانيين الذين صوتوا لصالح الوحدة سيصوتون كذلك في الإستفتاء الأخير الذي

يعقب انتهاء الفترة الإنتقالية، وكانت معظم الدلائل تشير إلى أن الوحدة في طريقها للتحقق، بيد أن القيادات الإتحادية المتعلمة تعليما حديثا مثل إسماعيل الأزهرى وغيره انحازت في آخر المطاف لخيار الانفصال، وعملت على ترجيح كفة هذا الخيار داخل البرلمان، ومن ثم تم إعلان الإستقلال في ١٩/١٢/١٩٥٥م في مخالفة صريحة لنصوص الإتفاقية التي نصت على أن يكون الأستفتاء جماهيريا، وبالطبع رضيت الطبقة المتعلمة بذلك لأن مصالحها تتحقق من خلال الفوز بدولة ذات سيادة، يكونون هم على رأس زعامتها، أما الأغلبية غير المتعلمة فقد تم التغلب عليها من خلال رفع شعارات الإستقلال، والأناشيد، وإثارة الحماس القومي، وإلهاب أحاسيس العامة بالسيادة، ووصم الذين يخرجون عن هذا التيار الدعائي الحماسي بعدم الوطنية.

وأرجع الاتحاديون سبب الإنحياز إلى خيار الانفصال لعدة أسباب (١٢) منها ظهور ديكتاتورية عسكرية في جمهورية مصر العربية، بينما النظام السوداني نظام ديمقراطي تعددي، كما أن الإطاحة بالرئيس محمد نجيب ووضعه رهن الإقامة الجبرية أبان نموذجا جديدا لطريقة التعامل المحتملة مع السياسيين والثوريين المصريين والسودانيين في حالة مخالفتهم لنظام ثورية ٢٣ يوليو القائم.

والنظام المصري من جانبه كان يعاني من عدم الخبرة والنضج الكافي، حيث رضي بانفصال السودان ليتفرغ لحكم دولة مصر، وذلك لأن معظم الذين استولوا على الحكم في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانوا من صغار الضباط الحانقين على قيام دولة إسرائيل، ولم تكن لهم خبرة كافية في الحكم والإدارة.

ومن أكبر المؤشرات الواضحة يومئذ إلى أن استقلال السودان قد يواجه بمشكلات كبيرة ومعقدة تدخله في دوامة لايسطيع الخروج منها، تفجر الحرب في جنوب السودان في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م، نتيجة لتخطيط طويل ومحكم من الإنجليز، إستمر منذ بدايات العشرينيات من القرن الماضي، أي منذ بدء تطبيق قوانين المناطق المقفولة في ١٩٢٢م، ونبتت لهذا التخطيط الصحف السودانية والمصرية، والمتفقون السودانيون، والمصريون وغيرهم، وظهرت نتائجها قبل إعلان الإستقلال في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م عندما تمردت الكتبة الجنوبية في توريد على الشماليين في جنوب السودان، وبالرغم من ذلك اختارت الصفوة السودانية على غير رغبة من الجماهير الانفصال، وبالتالي اصطلح السودان لوحده منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا الحاضر بمشكلة جنوب السودان التي قتلت الملايين من ابنائه، وقعدت به اقتصاديا وتنميا وجعلته في زمرة أكثر الدول تخلفا على مستوي العالم بالرغم من إمكاناته الهائلة، وكان واضحا قبل الإستقلال أن جنوب السودان لن يبقى متحدا مع السودان في حالة إنفصاله عن مصر، وذلك لعدم وجود خبرة إدارية كافية، أو كوادر مؤهلة، أو قوات عسكرية لحسم التمرد في الجنوب، وبالتالي سيظل جرحا ينزف في السودان هكذا حتي يؤدي به آخر المطاف أو ينفصل معه أجزاء واسعة من الشمال، وكان يمكن تجنب كل ذلك بوجود معادل مصري مضاف للقوة الثقافية والعسكرية والسكانية للسودان لبسط هيبة الدولة في كل وادي النيل القديم، والغريب في الامر أن جماعات سكانية عديدة من شمال وغرب ووسط وجنوب السودان انصهرت في علاقة رحمة حقيقة مع السكان المصريين، ولم تستطع أن تتصهر هذه الجماعات حتي مع بعضها البعض داخل السودان، في دلالة واضحة بأن مصر تمثل نواة وحدة لوادي النيل، بينما السودان المستقل يمثل أداة فرقة وشتات بين سكانه، لأن القبائل السودانية لم تصل بعد إلى درجة النضج التي تستطيع معها استيعاب بناء وتشكيل دولة منصهرة ومتمحدة، وأوضح دليل على ذلك أن ثوار ١٩٢٤م بالسودان وجلهم من جنوب السودان حملوا السلاح وقاتلوا حتي الموت في سبيل وحدة مصر والسودان.

ومصر من جهتها خسرت أيضا من استقلال السودان، وكانت خسارتها الكبرى في ابتعادها عن منابع نهر النيل أو الدول المحيطة بهذه المنابع بالآلاف الكيلومترات، وحشد مواطنيها

في مناطق ضيقة على نهر النيل، وفي حالة احتياج دائم للغذاء والعمل، أضف إلى ذلك أنها فقدت عمقها الاستراتيجي إبان مواجهتها مع إسرائيل في حروب ١٩٥٦م - ١٩٦٧م، وحروب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م، بالرغم من التسهيلات السودانية والعربية، إلا أنها تبقى تسهيلات من دول أخرى.

ومن ناحية ثانية ظل الجندي السوداني ومنذ فجر التاريخ عماد الجندية المصرية، وقد بدأ ذلك واضحا في عهد أسرة محمد علي ١٨٠٥م - ١٩٥١م، حيث كان الإعتماد الأكبر على الجنود السودانيين، وبحوث الانفصال انعدمت الجيوش السودانية، مما كان له أبلغ الأثر في ضعف الجيش المصري وحدث هزيمة ١٩٦٧م من ضمن عوامل أخرى عديدة.

والصراع الذي ميز العلاقات السودانية المصرية فيما بعد الإستقلال ظل محصورا في قضايا محدودة جدا، منها مشكلة الحدود بين البلدين في منطقة حلايب، وعدم الإنسجام السياسي بين الانظمة السياسية في كلا البلدين، ففي العهد الديمقراطي الأول في السودان مابين يناير ١٩٥٦م، وأكتوبر ١٩٥٨م. كان النظام المصري يتجه نحو الشمولية والإشتراكية، وفي عهد الرئيس إبراهيم عبود (نوفمبر ١٩٥٨م وأكتوبر ١٩٦٤م) كان التناقض الكبير بين النظامين يتمثل في أن نظام الرئيس إبراهيم عبود يميل إلى الكتلة الرأسمالية، كما أن النخبة الحاكمة تدربت وتعلمت في العهد الإداري البريطاني، وإرتبطت ارتباطا وثيقا بالثقافة الإنجلو ساكنونية، بالرغم من أن النظام في شكله الظاهر أراد أن يكون محايدا يستقبل الملكة البريطانية في الخرطوم كما يستقبل سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي لوند برجنيف.

والذي يميز عهد الفريق إبراهيم عبود بالنسبة للعلاقات السودانية المصرية أنه في هذا العهد وقع اتفاقا شاملا في نوفمبر ١٩٥٩م لتقسيم حصص مياه النيل بين البلدين، وبذلك إنتفى أي مسبب للنزاع بين البلدين فيما يختص بالمياه، وقد سمحت هذه الإتفاقية للمصريين بإنشاء السد العالي كأكبر مشروع مائي على المستوي القاري والدولي.

وفي عهد الديمقراطية الثانية في السودان (أكتوبر ١٩٦٥م مايو ١٩٦٩م) ظهر التناقض بين النظامين السياسيين مرة أخرى (الديمقراطي والشمولي)، إلا أن مثل هذا التناقض لم يمنع أن يتعاون النظامان مع بعضها البعض خصوصا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م.

وبمجيء نظام ثورة مايو في السودان (مايو ١٩٦٩م - وإيريل ١٩٨٥م) بلغ التكامل والتسقيق بين البلدين أعلى مراحلها، وذلك للإنسجام السياسي بين البلدين لأول مرة، حيث أخذ النظام المايوي الأفكار الناصرية بجذافيرها وأنزلها على أرض الواقع (بالرغم من أن نظام ثورة يوليو المصرية كان مهزوما في تلك الحقبة) مثل إنشاء حزب سياسي مشابه للإتحاد الإشتراكي المصري وبنفس الأسم، والتأميم، والتوجه نحو المعسكر الإشتراكي ثم الرأسمالي بعد مقاومة في كلا البلدين (أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م في مصر، وإنتقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م في السودان).

بيد أن هذا التحالف الوثيق سرعان ما ضعف إبان إنحياز الرئيس جعفر نميري للقوانين الإسلامية التي أعلن عن تطبيقها في ٩ سبتمبر ١٩٨٣م.

وكانت ولا تزال السلطة المصرية ترى (١٣) أن أكبر أعدائها يتمثل في التيارات الإسلامية، لأنهم أولا يروجون لأفكار مغايرة لسلطة الدولة، وأفكارهم قابلة للإنتشار وقابلة أن تشكل بديلا مقبولا عند الجماهير.

والصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني قديم في الوطن العربي، ويطرح كلاهما أفكارا منظمة ترى أنه من خلال تطبيق هذه الافكار يمكن للمجتمعات العربية والإسلامية على وجه العموم أن تتقدم.

وفيما يبدو أن التيار العلماني تمكن من فرض سيطرته في آخر المطاف، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها أن المسلمين وجدوا أن العلوم التي انكبوا عليها طوال قرون عديدة لم تكنهم

من التفوق والتقدم، وعلى العكس من ذلك أقعدتهم، ويرجع ذلك الأمر إلى أنهم اعتمدوا على العلوم الدينية دون أن يهتموا بالعلوم الأخرى مثل الميكانيكا والأحياء والرياضيات والفيزياء والكيمياء، ومثل هذه العلوم لابد منها لمعادلة العلوم الدينية بالعلوم الدنيوية لكي تستقر بهما الحياة وتتطور ويحدث توازن بين القيم الروحية والمبديء العملية.

وبالتالي حدث تشكيك في العلوم الدينية عند النخبة المتطلعة، وبدلاً من أن تتصبب الشكوك في طريقة الإنكباب على علم واحد وإهمال بقية العلوم انصببت الشكوك في جدوي العلوم الدينية والعمل بها، ولعل المستشرقين لعبوا دوراً كبيراً في سوق النخبة في هذا الاتجاه. بالإضافة إلى أن الإستعمار فيما بعد ناصر فكرة التعليم الحديث والاتجاه العلماني، وأوضح بطريقة عملية لا لبس فيها أنهم لم يصلوا إلى ماوصلوا إليه إلا بفضل فصلهم مابين الأفكار الكهنوتية التي أقعدت بهم والأفكار العلمية الحديثة.

كذلك صممت الدولة العربية أو الإسلامية في العصر الحديث تصميمها علمانياً بحيث لايمكن الخروج عن الهندسة السياسية الإستعمارية وطرق تسيير الدولة الحديثة إلا بعد توضيحات عديدة، وعلى رأس هذه التوضيحات إقصاء النخب المتعلمة التي لاتود البحث في صيغة جديدة لشكل دولة تجمع مابين القيم الروحية والقيم الحديثة، لأنها أمنت في قرارة نفسها أن هناك نظاماً معينة وأساليب وطرقاً لإدارة الدولة أسسها الغربيون لايمكن ان تحيد عنها.

وعملية إقصاء النخب لايمكن أن تتم لأنها هي التي تتحكم في مفاصل الدولة ومصادر قوتها المالية والعسكرية إلا في حالات نادرة جداً مثل الحالة السودانية والإيرانية، حيث أنقسمت النخبة السودانية على نفسها، في بلد وصل إلى حالة بعيدة من الضعف السياسي والإقتصادي والأمني والعسكري، وأصبح على استعداد لتقبل أي تغيير يحدث، أما الحالة الإيرانية فقد ثارت الجماهير على نخبها الحاكمة واستأصلها من جذورها في ثورة حقيقية بعد أن نضجت الطبقة الوسطى، وأصبحت مؤهلة لتحمل المسؤولية.

ومن أبرز آراء المدرسة العلمانية أو إيديولوجيا الدولة العلمانية :-

- ١- إتاحة كافة نواحي الحياة للعقل والتجريب.
- ٢- الإنخراط النهائي في الحضارة العالمية والاندماج معها.
- ٣- اعتبار العلم قابلاً للحساب الرياضي.
- ٤- إن العلم والتكنولوجيا أعطيا الإنسان الوسائل ليكون سيد هذا الكون.
- ٥- إن الذين يزعمون أن الإسلام هو دين ودولة، وأن نظام الحكم في البلاد الإسلامية لابد أن يستمد من صميم الدين الإسلامي إنما يستهدفون الكسب الجماهيري فقط، لأن القرآن الكريم نفسه لم يتضمن أية تتعلق بالحكم السياسي أو تحدد نظامه، ولم تتضمن كذلك الأحاديث الشريفة أي حديث في هذا الخصوص.

أما أبرز أفكار دعاة الدولة الإسلامية فقد جاء كالآتي :

- ١- إن الله سبحانه وتعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولايتم ذلك إلا بقوة أو إمارة وكذلك سائر الواجبات كالجهاد، وإقامة الحدود، والعدل، ونصرة المظلوم ورد العدوان، وكلها أمور لاتتم إلا بالقوة والسلطان، والشئ الذي لايتم الأمر إلا به فهو واجب.

٢- إن الإمة في الإسلام ليست مصدر السلطات وإنما مصدرها شرع الله الذي جاء به رسول الله (صلي الله عليه وسلم)، وللأمة دور هو القيام بأمر الشريعة وتطبيقها، أما الإمام وهو الحاكم فنائب عن الأمة.

- ٣- إن الإسلام يدمج دائماً بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وقد تم التركيز على إيديولوجيا الدولة الدينية والعلمانية في هذا البحث لأن العلاقات السودانية المصرية دخلت في أعماق خلافاتها منذ عهد الإستقلال الأول نتيجة لتبني الدولة السودانية في عهد الإنقاذ الوطني الذي بدأ في يونيو ١٩٨٩م، لايدولوجيا الدولة الدينية بينما كان جمهورية مصر من أكبر المدافعين عن الاسلوب العلماني في الحكم والإدارة.

ومن خلال تبني الدولة المصرية للاسلوب العلماني في الحكم والإدارة، دخلت في مواجهات ممتدة مع التيار الإسلامي داخل حدودها القومية، أضف إلى ذلك أن التيار الديني الحديث نشأ أول ما نشأت بجهود مفكرين مصريين أصلاً، لذلك استمد قوته المعنوية والجماعية من الداخل ومد جذوره عميقاً في التربة المصرية.

وتتبع خطورة الإتجاه الديني الذي سلكته الحكومة السودانية في أنه يستطيع بقليل من الجهد الإعلامي والتنظيمي بعث فكرة الوحدة الإسلامية حية داخل وجدان الأغلبية في العالم الإسلامي، لأن مسألة تقسيم الحدود وظهور الدولة القومية كانت فكرة أوربية في المقام الأول ولأوجود لها تقريباً على المستوى المحلي الإسلامي، ذلك لأن اللغة واحدة والافكار الثقافية والدينية والمعتقدات كلها واحدة، ولايشعر المراقب بالإستغراب لو انهارت فكرة الدولة القومية التي اسسها وروج لها الغرب، بيد أن مصدر قوتها يمكن في أنها خلقت طبقة سياسية مرتبطة بالواقع الذي نشأ إبان فترة الإستعمار، ومستعدة لأن تتحالف مع الدول الغربية في سبيل الإبقاء على الشكل القديم في إدارة الدولة.

كما أن الدول الخارجية التي غوضت شكل الدولة العثماني القديم بتحالفها الدولية العديدة، وبقوتها المادية والعسكرية والتكنولوجية لن تسمح بسهولة بتغيير نموذجها، وذلك للمصالح الكبيرة التي نشأت مع الدولة القومية العربية المصنوعة، كما أن إعادة إتحاد هذه الدول مرة أخرى تحت شعارات الدولة الدينية يعني اختلالاً في موازين القوة الدولية سوف يحدث، وهذه الدول لايمكن أن تتحمل التبعات المرتبطة بهذا الإتحاد الإسلامي، مثل فقد مصالحها الحيوية في استغلال الدول البترولية ضعيفة السكان والقدرات العسكرية في امادها بالبترول الرخيص أو المجاني، كما أن مصالحها تتحقق من خلال حرمان الكثافات السكانية والخبرات الزراعية والصناعية في المفاضلة واختيار أفضل المناطق في العالم الإسلامي لتحقيق مكاسب للجميع.

لنبقى هذه الدول المصنوعة في حالة أحتياج دائم للغذاء والمساعدة، وهذا أمر كفيل بإسكاتها وحصر إهتمامها في إطعام شعبها كما أن بقاء إسرائيل في قلب العالم الإسلامي لايمكن أن يتم إلا في حالة ضعف وتفرق الدول الإسلامية.

ومن هنا كان التحول الذي بدأ في السودان مع مجيء ثورة الإنقاذ الوطني تحولاً عميقاً ليس على مستوى العلاقات المشتركة وإنما على المستوى الأقليمي والدولي، لأن نجاح النموذج السوداني في البلاد السنية، أو النموذج الإيراني في البلاد الشيعية يوحى باعادة إنتاج هذا النجاح مرة أخرى وبالتالي يهدد المعادلة الدولية الراهنة.

وعندما يتم ذكر النظام الإسلامي السوداني هنا لايعني أنه النموذج المثالي لكيفية الحكم الإسلامي بقدر ما يتناوله من خال شعاراته التي يرفعها، وبالتأكيد لايعني رفع الشعار أن النموذج المثالي قد تحقق أو لم يتحقق، فأحياناً كثيرة يكون هناك بون شاسع ما بين الشعار المعلن والواقع الموجود، وأحياناً يكون هناك تطابق بين الشعار والواقع، (والمراقبون والناظرون يحكمون على الدول أو الحكومات من خلال الشعارات والدلالات التي تحملها لا على واقع تطبيقها في الغالب الأعم).

أما صحيفة الأهرام موضوع الدراسة فقد كان تناولها للشأن السوداني منذ بداية ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وحتى التوقيع على برتocol مشاكوس في يوليو ٢٠٠٢م مر عبر مراحل مختلفة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي :

١- المرحلة الأولى لثورة الإنقاذ الوطني وتبدأ منذ شهر يوليو ١٩٨٩م وحتى غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، وتتميز هذه المرحلة بدرجات متفاوتة من التنازل بداية من التأييد المطلق للإنقلاب في السودان، ونهاية بالتحفظ غير الواضح والصريح من جراء إكتشاف علاقة ما بين ثورة الإنقاذ الوطني والجبهة الإسلامية القومية.

٢- المرحلة الثانية تبدأ مع حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠م وتنتهي باقضاء الدكتور الترابي من السلطة في السودان في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠م وتتميز بعداء مطلق لحكومة السودان، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها تبني السودان لموقف أيديولوجي مناقض للموقف الإيديولوجي المصري، والمتمثل في تبني شعارات الدولة الدينية، ثم مخالفة الإتجاهات المصرية أثناء حرب الخليج الثانية ومعظم السياسات الأخرى مثل التطبيع مع إسرائيل والدخول في عملية سلام شرق أوسطي، إضف إلى ذلك الإتهامات المتتالية بدعم السودان للأصوليين المصريين والعرب، ودعم الإرهاب، ومصادرة البعثة التعليمية المصرية بالسودان، وإغلاق فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وغيرها من الحقائق والإتهامات، وأخيرا إتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في يونيو ١٩٩٥م بأديس ابابا..

والسودان من جهته كان يري أن مصر ساندت التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكومة السودانية، وشوهت صورة السودان إعلاميا، وأفسدت علاقته مع دول الخليج العربي ودول العالم الأخرى، مما كان له أبلغ الأثر في قطع المعونات الإقتصادية عنه، ومحاصرته، واحتلت منطقة حلايب السودانية، وحاولت زعزعة استقراره الداخلي بدعم أحزاب سياسية ومجموعات إقليمية.

لكل ذلك دخلت العلاقات السودانية المصرية أسوأ مراحلها، وقد انعكس ذلك في صحيفة الإهرام، والتي كما رأينا لم تحاول أن تأخذ موقفا محايدا أو مخالفا لمواقف الحكومة المصرية تجاه السودان، وعلى العكس من ذلك تبعتها في كل رؤاها بالرغم من وجود عدد كبير من الكتاب المصريين الذين تناولوا الشأن السوداني بمختلف جوانبه.

٣- المرحلة الثالثة وهي المرحلة التي جاءت بعد إبعاد الدكتور الترابي وحتى توقيع بركتول مشاكوس، حيث عملت السلطة المصرية بعد هذا التاريخ على محاولة تفهم الموقف الرسمي السوداني والبحث في الملفات العالقة بين البلدين، كما أن حكومة السودان اتجهت أيضا اتجاها إيجابيا نحو مصالحة داخلية وخارجية.

وربما تكون الدوافع السودانية من التقارب مع مصر هي تقوية مواقف الحكومة السياسية والإقتصادية والعسكرية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان، والدول الإفريقية المجاورة، التي استغلت سوء العلاقات بين البلدين المتحالفين طبيعيا على امتداد التاريخ في محاولة لتغيير الأوضاع السياسية والديمقراطية رأسا على عقب من خلال دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبذا يكون السودان أكثر قربا من محيطه الإفريقي وبعيدا عن محيطه العربي (ومسألة التغيير التي تنادي بها الحركة الشعبية لتحرير السودان ليست مسألة محرمة عليها، إلا أنها ومن خلال شعاراتها المطروحة ورفعها السلاح لأكثر من عشرين عاما تطمح في أن يكون التغيير عسكريا، وهذا الأمر يعادي ويصادم شكل السودان القديم الذي أخذ في النمو والتشكل قبل أكثر من ألف عام، من خلال تحالف بطيء وفعال بين مختلف شرائح المجتمع، وتم أغلبه من خلال التراضي).

أما الدوافع المصرية فقد تمثلت في إستشعارها تغير المواقف السودانية المتصلبة من مسألة الدولة الدينية، وحثمية فرض نموذج واحد للحكم في السودان دون إشراك بقية القوى السياسية الأخرى، كما أن السلطات المصرية إتضح لها مدي تمتع الحكومة السودانية بالسيطرة القوية على مفاصل السلطة في السودان بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها طوال عشر سنوات سابقة،

لذلك ربما رأيت من الضروري وجود تفاهم مع سلطة الإنقاذ مهما كانت الخلافات السابقة بين البلدين.

أضف إلى ذلك أن السلطات المصرية إنتهت للمساعي الأمريكية والأوروبية والإفريقية لصنع سلام سوداني عن طريق التوصل لصيغة تنص على حق تقرير المصير لجنوب السودان إذا ما وافق شعب جنوب السودان على ذلك، وهذا خط أحمر في السياسة الخارجية المصرية التي تريد أن تكون علاقاتها مع دول حوض النيل مبنياً على المشاريع المستقبلية، ولاتود أن تدخل في إتفاقيات جديدة مع دول جديدة تظهر فجأة على مجري نهر النيل، حيث إن لذلك الأمر مخاطرة الكبيرة، ومن ضمنها أنها قد لا تتوصل مع هذه الدول إلى إتفاقيات مجزية مثلما حدث مع الدول الموجودة حالياً نتيجة لعوامل تاريخية ربما لا تتكرر في وقت قريب، أضف إلى ذلك أن زيادة استهلاك المياه وتناقصها المستمر والحاجة المتزايدة لها نتيجة للانفجار السكاني والحاجة لزراعة مساحات جديدة بصورة دائمة يجعل من الصعب التوصل إلى إتفاق مجز آخر مع دول جديدة في حوض النيل.

كما أن مصر وفيما يبدو بعد مواجهات مستمرة مع الإسلاميين منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى أواخر التسعينيات من نفس القرن استطاعت أخيراً حسم الصراع لصالحها عسكرياً وأمنياً إعلامياً بعد أن أكملت إصلاحاتها الإقتصادية، كما أنها استغلت إعلامياً بعض الحوادث التي تورط فيها بعض منسوبي جماعات الإسلام السياسي المتطرفة لبيان مدي دمويتها وولوجها في الدم، بعد أن راح في إحدى هذه العمليات ضحايا أبرياء عند استهدافها لبعض المسؤولين المصريين في الطريق العام.

ومن ثم إتجهت السلطة المصرية اتجاهاً جديداً نحو السودان، وقد تبعتها في ذلك صحيفة الأهرام، حيث ظهرت فيها عدة مقالات لأول مرة توضح مدي تحسن العلاقات بين البلدين. وبقليل من التفصيل نجد أن صحيفة الأهرام أيدت عبر كلمة صحيفة الإهرام وغير كتابها قيام ثورة الإنقاذ الوطني، وقد أرجعت هذا التأييد كما هو مبان سابقاً لعدة أسباب ومن أهمها تدهور الحالة الأمنية في السودان.

وقد بدأ في الصحيفة ومنذ الأيام الأولى لثورة الإنقاذ الوطني أن السلطات المصرية تعرف أن الجبهة الإسلامية لها دور ما في صنع التغيير الجديد في السودان، إلا أنها لاتعرف حجم هذا الدور وأبعاده الحقيقية، كما أنها فيما يبدو لم تكن قلقة للغاية من احتمال إستيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة، لأنها ومن خلال تجاربها التاريخية تعلم أن هناك بعض الأحزاب السياسية تستطيع أن تدبر إنقلاباً ناجحاً إلا أنها لا تستطيع أن تسيطر عليه إلا في حالات نادرة، وفي أحيان كثيرة يكون الحزب السياسي ضحية إنقلابه العسكري مثل ما حدث للحزب الشيوعي السوداني عقب إنقلاب مايو ١٩٦٩م، لأن العسكر في الغالب الأعم عندما يذوقون ثمار السلطة لايتخلون عنها طواعية، كما أن نظرتهم للحياة المدنية والمدنيين فيما يبدو فيها كثير من اللامبالاة والإستخفاف بحكم تركيبتهم العسكرية التي تعتمد على الإنضباط والترتيب وبحكم سيطرتهم على السلاح، لذلك من النادر أن يخضع العسكريون للمدنيين وهم يملكون السلطة الفعلية.

أضف إلى ذلك أن السودان وفي أواخر الثمانينات تدهور تدهوراً كبيراً نتيجة لعدة أسباب طبيعية وإنسانية، مثل الجفاف والتصحر وشح الأمطار وهجرة الكفاءات المتعلمة إلى خارج السودان، وعدم الإستقرار السياسي الذي ميز الحكومات السودانية المتعاقبة وعلى رأسها الحكومة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٨٩م.

لذلك كان من الصعب في ظل هذه الظروف أن يشكل السودان تهديداً حقيقياً لأي دولة جارة، ومن هنا لم يكن التخوف المصري واضحاً من جراء إستيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في السودان.

وأولي العقبان المباشرة التي أثرت في العلاقات المشتركة بصورة عميقة كانت حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠، حيث اتخذ السودان موقفا محايدا أقرب للمعسكر العراقي، بينما أيدت السلطة المصرية بلا حدود الكويت وأرسلت قوات عسكرية لتحريرها.

وفيما يبدو فإن الصراع الذي اشتعل يومئذ بين البلدين لم يكن صراعا ثنائيا بقدر ما كن صراعا إقليميا ودوليا واسع النطاق، لذلك امتد وتعمق بين البلدين، كما أنه من جهة أخرى كان يخاطب الرأي العام الشعبي داخل كل بلد، ويحاول أن يقنعه بأن اتجاهاته وقراراته هي الصائبة، وقد استعملت في هذا الصراع الدعايات والدعايات المضادة بشكل واسع لدرجة أن الصحافة المصرية جاء فيها (١٤) أن السودان نصب صواريخ عراقية مقابل السد العالي لتدميره، على خطورة هذا الزعم وأثره في العلاقات الشعبية بين البلدين.

وكان بحسب التطورات المنطقية يومئذ أن النظام السوداني سيختنق ويموت في آخر الأمر نتيجة لأنه ورث دولة تعاني من مشكلات عديدة ومن أهمها حرب جنوب السودان، وتراكم الدين الخارجي، وهجرة مكثفة لكوادره المتعلمة، ثم زاد على ذلك توقف الدعم الخارجي بعد موقف السودان من حرب الخليج الثانية، وإتهام السودان بمساندة العراق ودعم الإرهاب.

بيد أن العكس من ذلك حدث، حيث سقط النظام الإثيوبي في العالم ١٩٩١م من ضمن سلسلة سقوط الأنظمة الاشتراكية والشيوعية في العالم بعد أن عجزت النظرية الماركسية أو الذين حاولوا إنزالها إلى أرض الواقع مجارة النجاح الرأسمالي وتقدمه الواضح، ودخول الاشتراكية في بيروقراطية وديكتاتورية خانقة أقعدت بالشعوب التي تحكمها.

وجاءت إستقادات السودان من سقوط النظام الإثيوبي من أنه كان الراعي الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ إنطلاقتها الأولى في يونيو ١٩٨٣م، وقد صاحب هذا السقوط إنشقاق واسع في جسم الحركة الشعبية مابين المطالبين بأن تكفي الحركة الشعبية لتحرير السودان باستقلال الجنوب ومابين الطامحين إلى أن يشمل التغيير السودان بأكمله.

أضف إلى ذلك أن الحكومة السودانية استقادت كثيرا من أسلحة الجيوش الإثيوبية التي فرت إلى السودان في أعقاب سقوط النظام الإثيوبي، وبما أن القوات المسلحة السودانية، كانت في السابق تجيد التعامل مع أسلحة الكتلة الاشتراكية، فقد استطاعت بسهولة التعامل مع الأسلحة المتدفقة إليها.

ثم ما لبثت أن وجهت هذه الأسلحة نحو الفصيلين المنشقين من الحركة الشعبية لتحرير السودان فدمرتهم إلا من شريط ضيق على الحدود السودانية اليوغندية، بعد أن كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تكاد تسيطر على الجنوب بأكمله.

كما أن حكومة الإنقاذ الوطني حلت بعضا من مشاكلها المالية من خلال خبرات تنظيم الجبهة الإسلامية القومية في الإستثمار المالي العالمي، ومن خلال رجالتها المنتشرين في أنحاء عدة من العالم، كما أن الإسلاميين الأصوليين في العالم الإسلامي وخصوصا المملكة العربية السعودية استثمروا أموالا طائلة في السودان.

وبالتالي تغيرت الصورة القديمة نوعا ما في السودان، وأصبح عامل تهديد محتمل للأنظمة المجاورة من خلال شعاراته المرفوعة، حتي لو كان لايعني في حقيقة الأمر تهديدا جديا للدول المجاورة (لأن الأثر المعنوي لقيام دولة دينية يرنو إليها تيار واسع في الدول العربية له تأثير كبير)، إضف إلى ذلك أن جمهورية مصر العربية ومن خلال الأدبيات المنشورة في صفحتها (١٥) كانت تعتقد أن لايران دورا ما في مساعدة السودان في الإطاحة بالنظام الإثيوبي والتشادي، وتدمير الحركة الشعبية لتحرير السودان بصورة مؤقتة بعد عمليات صيف العبور ١٩٩٢م.

ومن هنا استشعرت الحكومة المصرية الخطر السوداني الذي يجمع مابين أفكار حركة الإخوان المسلمين المصرية المعادية للسلطة المصرية، وللأصوليين المتشددين من جميع أنحاء العالم (من المملكة العربية السعودية وإفغانستان على وجه الخصوص) إضف إلى ذلك أن جماعات التكفير والهجرة والحركات الإسلامية المصرية المتشددة كان لها وجود بالسودان بقيادة أيمن الظواهري ورجالاته، مثلما كان للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض وجودا اعلاميا وعسكريا كذلك في القاهرة.

وفيما يبدو بعد ذلك من تطورات الحكومة السودانية لم تسمح لأن تكون أرضها منطلق عمليات مضادة للأراضي المصرية، مثلما لم تسمح الحكومة المصرية بجعل أرضيها نقطة إنطلاق عمليات للتجمع الوطني الديمقراطي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ولا يفهم حتي اليوم ماهو السبب في جعل الأراضي السودانية نقطة تركز للجماعات الإسلامية المتشددة بخلاف وجود التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة، اللهم سوي إنتشار وزیوع فكرة المناصرة الدينية للإخوة الإسلامية السائدة في أذهان العديد من رجالات الحركة الإسلامية السودانية، وأغلب الظن أن الأموال التي يود إسلاميو السودان أن تستثمر في السودان ساعدت على ترسيخ فكرة إحتضان الجماعات الإسلامية المتشددة.

وربما كانت كذلك نتائج حرب الخليج وآثارها تلعب دورا ما في ذلك، حيث يعتقد البعض أن السودان حاول أن يلعب دورا إيجابيا للصلح بين البلدين الجارين قبل تدخل القوات الأجنبية بنية سليمة، إلا أن موقف السودان تعرض لحملات عنيفة، وعداء لاميبرر له، وزاد عليه وقف معونات التنمية من الدول البترولية الغنية، وإحتضان معارضته الخارجية من قبل كثير من الحكومات العربية، وبالتالي وجد السودان نفسه سائرا في هذا الطريق بوعي أو بغير وعي منه تحت ضغوط الحاجة والثأر للكرامة الوطنية التي مزقها الهجوم العنيف من قبل الإعلام العربي، وعجز السودان عن الرد بأي طريقة كانت لأنه لايملك أي أوراق ضغط تجاه أي دولة عربية.

وطوال هذه الحقبة (كمارأينا) كانت الكتابات السلبية من قبل صحيفة الإهرام تجاه السودان مستمرة، ثم مالبتت أن تزايدت حدة لهجتها في أعقاب محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م، وإتهام السودان بضلوعه في الحادث.

وفي العام ١٩٩٥م تغير المشهد السياسي مرة أخرى في السودان نتيجة لعدة عوامل لعل من أهمها وضع الولايات المتحدة الأصوليين الإسلاميين كعدو استراتيجي محتمل في أعقاب سقوط الإتحاد السوفيتي العدو الاستراتيجي السابق للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي وجد السودان نفسه لأول مرة في حالة عداء مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد أن تم وضعه في قائمة الدول المؤيدة للإرهاب في اللائحة الأمريكية في مارس ١٩٩٣م.

إضف إلى ذلك أن الحركة الشعبية استعادت بعضا من قواتها السابقة، واستطاعت أن تخرج من محنتها السابقة المتمثلة في سقوط نظام حليفها الأساسي في المنطقة، حيث تمتت علاقتها بدولة يوغندا، وهجرت الأفكار الاشتراكية، وصارت أكثر مسيحية.

كما أن التجمع الوطني الديمقراطي برغم ضعفه الظاهر والمتمثل في أنه اصلا مكون من عدة أحزاب، وليس على قلب رجل واحد كما في حالة الحركة الشعبية إلا أنه سوق نفسه إعلاميا وشرع في إنشاء مليشياته الخاصة لمقاتلة الحكومة السودانية.

ومن الأسباب الأخرى أيضا إتهام الحكومتين الإثيوبية والإريتريّة الحكومة السودانية بدعم إسلاميها لخلق نموذج يحاكي النموذج السوداني، وصنع إمبراطورية إسلامية في المنطقة، وقد شرعت هاتان الدولتان في دعم المعارضة السودانية الجنوبية والشمالية.

وفي أوائل العام ١٩٩٧م، تجمعت كل هذه التحالفات مع بعضها، وشرعت في مهاجمة السودان من ثلاثة اتجاهات، وقد بدأ للمراقبين يومئذ إن الحكومة السودانية تحتضر.

وهذا تطور أقلق لأول مرة السلطات المصرية والنخبة المثقفة كذلك لأنهم لا يعرفون شكل السودان الجديد واتجاهاته في حالة سقوط الحكومة السودانية، حيث ظهرت تساؤلات حول ارتباطات السودان الجديد! وهل يظل مرتبطا كما كان في السابق بقضايا أمته العربية والإسلامية؟ أم سينحاز نهائيا للدول الإفريقية غير العربية التي تحيط به؟ مثل كينيا ويوغندا بفعل سيطرة عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ وأغلبها من جنوب السودان، أضف إلى ذلك أن إسرائيل ظلت وباستمرار ترعى الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ فكيف يكون نفوذها في السودان الجديد؟ وهل ستتمسك السلطة الجديدة بالمشاريع المائية المستقبلية التي تربطها بالسودان مثل قناة جونقلي وقناة مشار أم سترفضها؟ أم ستضع شروطا جديدة؟

وهل الأمن القومي المصري سيتضرر في حالة وجود دولة معادية له في جنوبه المباشر، لأنه لا يرتبط مع النظام الجديد بروابط متينة ثقافية ولغوية مثلما كان إيان هيمنة الإسلاميين والعروبيين على السلطة في الخرطوم؟ أم أن الأوضاع ستستمر كما كانت عليه في السابق. كل هذه الأسئلة وغيرها دارت في الفكر السياسى المصري في أعقاب العمليات العسكرية الواسعة في جنوب وشرق السودان في يناير ١٩٩٧م، والشهور التي تلت هذا التاريخ، صحيح أن القيادة المصرية أعلنت يومئذ على لسان (١٦) رئيسها أن ما يحدث في السودان شأن داخلي ولا علاقة لإثيوبيا وإريتريا ويوغندا بهذه الأحداث، إلا أن المؤسسة العسكرية والاستراتيجية والمتقنين أبدوا مخاوفهم للقيادة السياسية، التي سرعان ما تفهمت المخاطر الحقيقية على الدولة المصرية في حالة انهيار سلطة العروبيين الإسلاميين في السودان.

بيد أن المخاوف لازالت في مكانها فيما يختص بالتمدد الأصولي عبر السودان بالرغم من أن مصر نجحت في إصلاحاتها الاقتصادية وأقصت الحركات الإسلامية المعتدلة منها والمتشددة عبر الحل الأمني والتثديد الإعلامي، الذي وجدت مسوقاته عندما سقط ضحايا أطفال في أعقاب إحدى العمليات التي استهدفت أحد المسؤولين المصريين.

وفيما يبدو أيضا أن النظام السوداني بعد ذلك تنبه لخطورة السياسات التي إتبعها من قبل فحاول الابتعاد عنها، وعلى رأس هذه السياسات إيواء الجماعات الإسلامية المتشددة وغيرها، كما أنه خفف من لهجته الإعلامية تجاه الدول العربية، وسعى للتصالح معها.

وفي أعقاب إندحار الهجوم العسكرى على حدود السودان المختلفة، إستمر السودان في نفس سياسته التي تنشد التهدة من دول الجوار العربي والإفريقي.

وفي هذه الاثناء نجد أن صحيفة الأهرام ظلت على مواقفها السابقة من الحكومة السودانية، حيث ظل العديد من كتابها يصفون السلطة السودانية بأنها سلطة داعمة للأرهاب، ولم تتغير هذه النظرة حتى الإطاحة بالدكتور حسن عبدالله الترابي في ١٢ ديسمبر من العام ٢٠٠٠م على يد الفريق عمر البشير وجماعات مؤثرة من حزبه السياسي.

ومن هنا بدأ التغيير الحقيقي للنظرة الإعلامية المصرية، ومن ضمنها صحيفة الأهرام للحكومة السودانية، حيث ظهرت مقالات لأول مرة مؤيدة للسلطة السودانية، وخصوصا من موقفها من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتجمع الوطني الديمقراطي، والدول الإفريقية غير العربية المجاورة للسودان.

وكانت القضية الأكبر يومئذ إقرار السلطات السودانية لحق تقرير المصير لجنوب السودان.

بيد أن مسألة حق تقرير المصير تم حسمها بالفعل، سواء كان ذلك عبر إتفاقية ملزمة بين التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان في مؤتمر القضايا المصرية الذي إنعقد في اسمرأ في يونيو ١٩٩٥م، أو عبر إتفاقية الخرطوم للسلام بين الحكومة السودانية وبعض

الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٩٧م، وبالتالي صار التوصل أو التراجع عن هذه الإنفاقيات التي شهد عليها المجتمع الدولي في حكم المسحول.

وقد حاولت السلطات المصرية بعد أن تحسنت علاقاتها قليلا مع السودان في عام ١٩٩٩م القيام بمبادرة مشتركة مع الجماهيرية الليبية بهدف سحب هذا الحق مقابل أن تمنح الجنوبيين سلطات واسعة وإغراءات بما فيها التخلي عن مسألة القوانين الإسلامية.

إلا أن مثل هذا الطرح لم يجد قبولا من الحكومة السودانية أو الحركة الشعبية أو الدول الإفريقية المجاورة للسودان أو الغرب، وبالتالي دخلت المبادرة المصرية في حالة تجمد حقيقي بالرغم من الحماس الإعلامي المصري لها.

وصحيفة الإهرام تميزت عموما طوال هذه الحقبة التي استغرقها البحث بعدة منطلقات منها :

- ١- أنها تبعت الحكومة المصرية في كل توجهاتها نحو السودان، ولم تستطع أن تتبنى موقفا محايدا أو مستقلا من السودان، حتي في بعض القضايا الجزئية.
- ٢- ظلت الصحيفة تنتظر باستمرار لأهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان بإرتياب وترى فيها مهددا خطيرا لأمنها القومي.
- ٣- بدأ واضحا من الصحيفة أنها لم تستطع تقييم إيهما أكثر خطورة على أمن مصر القومي الحكومة السودانية أم الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- ٤- بالرغم من المزايا الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق بين البلدين في المجال الإقتصادي على الأقل إلا أننا نجد أن الصحيفة لم تبرز مثل هذا الإتجاه على صفحاتها، أو تدعو إليه إلا في حالات نادرة، وقد ترتب على هذا الأمر أن العلاقات المشتركة تميزت بالهشاشة والضعف وذلك لعدم وجود مصالح إقتصادية حقيقية بين البلدين.
- ٥- بدأ السودان في إحدى المراحل جاهلا بحقبة الدور المصري الذي يمكن أن يلعبه في تقوية ودعم أمنه القومي، واندفع في قرارات وتصرفات أقل ما توصف بأنها قرارات ممينة، مثل إيواء الجماعات المتطرفة، وطرد البعثة التعليمية المصرية من السودان.
- ٦- صحيفة الأهرام كانت على الدوام المعبر الإعلامي عن سياسات وإتجاهات الحكومة المصرية، وتسببت عبر موقفها هذا في زيادة الإنشاقات في العالم العربي، لأنها لم تأخذ دورا توفيقيا تصالحيا بالرغم من معرفتها وخبرتها الطويلة كأول صحيفة عربية منتظمة الدور في العالم العربي حيث صدر العدد الأول في عام ١٨٧٥م.
- ٧- إتضح من خلال تناول الكتاب المصريين داخل الصحيفة أن العديد منهم يجهل حقيقة الأوضاع في السودان وما يجري فيه، وكان تناول الشأن السوداني يتم بتبسيط وإبتسار مغل.
- ٨- صحيفة الإهرام فتحت أبوابها ردحا من الزمان لتبيين الآراء المختلفة للسودانيين والمصريين، معبرة عن رؤاها للأوضاع في السودان.
- ٩- بالرغم من أن نقاط الخلاف بين البلدين تركزت في فترات طويلة حول موضوع الدولة الدينية أو تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أن مثل هذا الموضوع لم يفرد له مساحات كبيرة، وكان تناوله قليلا، بالرغم من أهميته وشغله الساحة الإسلامية والدولية، مما يدل على مدى الحرج والحساسية من جراء طرح مثل هذا الموضوع في الإعلام المصري.

المراجع والمصادر

- ١- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الطبعة الثانية، دار الثقافة ببيروت ١٩٧٢م، ص ٣١٥.
- ٢- المرجع السابق، ص ٤٠٥.
- ٣- الآن مورهد، النيل الأزرق، ترجمة د. نظمي توف، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م، ص ٣٣٢.
- ٤- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ١٩٨٢م، ص ٢٢١.
- ٥- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، القاهرة ١٣٥٠.
- ٦- المرجع السابق، ص ١١١.
- ٧- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٨.
- ٨- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولي، الدار العلمية، ١٧٢١م، بيروت، ص ١٥٠.
- ٩- نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، مرجع سابق، ص ٤٢١.
- ١٠- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٩٧.
- ١١- محمد سعيد محمد الحسن، عبدالناصر والسودان، ميدلاين المحدودة، لندن ١٩٩٢م، ص ٨٠.
- ١٢- المرجع السابق، ص ٨٥.
- ١٣- فؤاد عبدالرحمن البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، ط أولي، جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، ص ٥١١.
- ١٤- صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٨/٢٧م
- ١٥- صحيفة الأهرام ١٩٩٤/٥/١٧م
- ١٦- صحيفة الأهرام ١٩٩٧/١/٢١م

مصادر ومراجع الدراسة

- ١- إبراهيم نافع، آفاق التسعينات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
- ٢- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط أولي القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٣- إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان، ١٩٨٣م - ٢٠٠٢، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ٢٠٠١م.
- ٤- أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٥م.
- ٥- أحمد أبو الفتوح، جمال عبدالناصر، المكتب المصري، الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١م.
- ٦- أحمد محبوب حاج نور، مقدمة في فقه الدولة، سلسلة البعث الحضاري، رقم ٨ إصدار المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم ١٩٩٥م.
- ٧- أحمد محمد جاد عبدالرازق، فلسفة المشروع الحضاري، بين الأحياء الإسلامي والتحديث الغربي، ج أول، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ١٦، ط أولي الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٥م.
- ٨- أحمد حسين حسن، الصعود الإسلامي داخل النقابات المهنية، ط أولي، الدار الثقافية للنشر القاهرة ٢٠٠٢م.
- ٩- أ.ل. فيشرا، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٧٩م - ١٩٥٠، ترجمة أحمد بخيت هاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
- ١٠- الأن مورهد، النيل الأزرق، ترجمة، نظمي لوف، دار المعارف بمصر، ١٩٩٦م.
- ١١- أمير على، روح الإسلام، ج أول، ترجمة أمين محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ.
- ١٢- أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ط ثانية، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي، لبنان ١٩٩٨م.
- ١٣- أنور محمد، شهود عصر السادات، دار ME للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م.
- ١٤- د. بركات موسى الحواتي، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧م.
- ١٥- برهان غليون، الدين والدولة، ط ثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣م.
- ١٦- تمام همام تمام، السياسة المصرية تجاه السودان، ١٩٨٦م - ١٩٥٣م، إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩م.
- ١٧- جابريل، د. دار بيرج، اختلاف الرؤى التاريخية في وادي النيل، ترجمة حذيفة الصديق، مطبعة البريد الحديثة، أم درمان، السودان، بلا تاريخ.
- ١٨- د. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان " ط ثانية، ترجمة هنري رياض، المطبوعات العربية، بيروت ١٩٨٧م.
- ١٩- حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ط أولي الزهراء للأعلام العربي، القاهرة ١٩٨٥م.
- ٢٠- رافت غنيمي الشبخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٢١- زكريا بشير إمام، مدخل إلى النظرية السياسية في القرآن الكريم، دار هزابر للنشر، الخرطوم ١٩٩٩م.
- ٢٢- ستيفن ينسمان، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز، دار الثقافة بيروت ١٩٩٨م.
- ٢٣- د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجم نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣م.
- ٢٤- سعدي أبو حبيب، دراسة في منهج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- ٢٥- سعيد إبراهيم ذو الفقار، الإمبريالية البريطانية في مصر ١٨٨٢-١٩١٤م، مطبعة كيس بوشال، جنيف، بلا تاريخ.
- ٢٦- سمير على الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ط أولي، مؤسسة دار الريحان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٩م.
- ٢٧- سيد أحمد محمد، تاريخ مدينة الخرطوم، تحت الحكم التركي المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- ٢٨- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشريعة، بيروت ١٩٩٥م.
- ٢٩- شليبي العيسى، العلمانية والدولة الدينية، ط ثانية، دار الشؤون العربية العامة بغداد ١٩٧٣م.

- ٣٠- صلاح عيسى، الثورة العربية، ط ثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢م.
- ٣١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج ٧، ط ثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
- ٣٢- عادل حمودة، الهجرة إلى العنف، ط أولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٣٣- عادل ثابت، الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ٢٠٠٢م.
- ٣٤- عابدة العلي سر الدين، السودان والنيل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٣٥- د. عبدالله عبدالرازق، ود. شوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٣٦- عبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط رابعة، دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.
- ٣٧- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل جزء أول، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م.
- ٣٨- عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل ج ثاني، ط مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
- ٣٩- عبدالرحمن الرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣م.
- ٤٠- عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
- ٤١- عبدالرحمن الرافعي، محمد فريد رمز التضحية والإخلاص، ط ثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
- ٤٢- عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩م، الجزء الثاني، دار المعارف بمصر ١٩٧٨م.
- ٤٣- عبدالرحمن الرافعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٦م - ١٩٥٢م - دار الشروق للقاهرة ١٩٧٧م.
- ٤٤- عبدالعاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط أولى الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٠م.
- ٤٥- د. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٨١م - ١٩٣٦م، ط ثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
- ٤٦- د. عبدالعظيم رمضان، تخطيم الألهة، قصة حرب يونيو ٦٧، ج أول، ط ثانية، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٨م.
- ٤٧- د. عبدالعظيم رمضان، تخطيم الألهة، ج ثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩م.
- ٤٨- د. عبدالعظيم رمضان، مصر في عهد السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٦م.
- ٤٩- عبدالوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السودان، منتدى ابن خلدون، لندن ١٩٩٥م.
- ٥٠- د. عصام أحمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩م، ١٩٤٥، إصدار الهيئة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٦م.
- ٥١- فؤاد عبدالرحمن محمد البنا، الأخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار دار جامعة إفريقيا للطباعة والنشر، الخرطوم، بلا تاريخ.
- ٥٢- فتحية النبراوي، تطور الفكر السياسي في الإسلام، ج، ثاني، دار المعارف بمصر ١٩٨٤م.
- ٥٣- د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢، مكتبة مدبولي. القاهرة ١٩٨٩م.
- ٥٤- محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المازق التاريخي وأفاق المستقبل ٥٦ - ١٩٩٦م، المجلد الثاني، دار ابن حزم لبنان ١٩٩٦م.
- ٥٥- محمد الغزالي، حقيقة القومية العربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٨م.
- ٥٦- محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ط أولى، الدار العلمية بيروت ١٩٧٢م.
- ٥٧- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، إصدار صحيفة الأهالي لسان حال حزب التجمع القومي للوحدي، إصدار رقم ١٣، القاهرة ١٩٨٣م.
- ٥٨- محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ط ثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٣م.
- ٥٩- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ط أولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨م.
- ٦٠- محمد حسنين هيكل، الانتجار ١٩٦٧م، ط أولى مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٠م.
- ٦١- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط خامسة، بلا بلد نشر، ١٩٨٣م.
- ٦٢- محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق، ط ثانية، القاهرة ٢٠٠٢م.
- ٦٣- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، ط ثالثة، المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة ٢٠٠٢م.

- ٦٤- محمد الرميحي، ردود العل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٩٥، الكويت ١٩٩٥م.
- ٦٥- محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، ط ثانية سينا للنشر القاهرة ١٩٧٩م.
- ٦٦- محمد سعيد محمد الحسن، عبدالناصر والسودان، ميد لاين المحدودة، لندن، ١٩٩٢م.
- ٦٧- محسن محمد محسن، مصر والسودان الانفصال، ط أولي، دار الشروق بيروت ١٩٩٤م.
- ٦٨- محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، بيروت ١٩٧١م.
- ٦٩- محمد قطب، جاهلية القرن العشرين، دار الشروق، بيروت ١٩٩٥م.
- ٧٠- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، دار البيروني للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٢م.
- ٧١- مكي شيكبة، السودان عبر القرون ط ثالثة، دار الثقافة بيروت ١٩٦٥م.
- ٧٢- مكي شيكبة، بريطانيا وثورة ١٩١٩م المصرية، إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٦م.
- ٧٣- محمد عبدالواحد حجازي، الدكتاتورية، ط أولي، الزهراء للإعلام العربي القاهرة ١٩٨٨م.
- ٧٤- نعم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ط ثانية، دار الثقافة بيروت ١٨٧٢م.
- ٧٥- يواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ١٩٢٤-١٩٣٥م ج أول، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة، القاهرة ١٩٩٣م.
- ٧٦- يواقيم رزق مرقص، السودان في البرلمان المصري ١٩٣٦-١٩٥١م، ج ثاني، إصدار مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ٧٧- يسن سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٩٢م.
- ٧٨- يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان، ط خامسة، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٩٧م.
- ٧٩- يوسف القرضاوي، الصحة الإسلامية بين الجمود والتطرف، ط ثانية، دار الشروق القاهرة ٢٠٠١م.

ثانياً الدوريات :

- ١- إدريس سالم الحسن، البجا في شرق السودان، مقال بمجلة دراسة إفريقية العدد الحادي عشر، يونيو ١٩٩٤م، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية.
- ٢- حسن ساتي، حركة المد والجذر في العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد أكتوبر ١٩٩١م.
- ٣- د.عبدالمك عوده، مستقبل العلاقات السودانية المصرية، مجلة السياسة الدولية، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد يوليو ١٩٩٠م.
- ٤- فتحي على حسين، مشكلة الجنوب، والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ايرال ١٩٩٠م.
- ثالثاً: الرسائل الجامعية
- ١٠- المعتصم أحمد على الأمين، دور إتفاقيات السلام في تحقيق الاستقرار بالسودان ١٩٨٨-١٩٩٨ رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ١٩٩٩م.
- ١١- د. عمار الشيخ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب والسلام في جنوب السودان ١٩٨٢م - ١٩٨٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان ٢٠٠١م.
- رابعاً الصحف :

- ١- صحيفة الإهرام ١ يوليو ١٩٨٩م.
- ٢- صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
- ٣- صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م.
- ٤- صحيفة الإهرام ٥ يوليو ١٩٨٩م.
- ٥- صحيفة الإهرام ٧ يوليو ١٩٨٩م.
- ٦- صحيفة الإهرام ١٠ يوليو ١٩٥٥م.
- ٧- صحيفة الإهرام ٧/١/١٩٨٩م.
- ٨- صحيفة الإهرام ٧/٢/١٩٨٩م.
- ٩- صحيفة الإهرام ٧/٧/١٩٨٩م.

صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٧م	-١٠
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٤م	-١١
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٢م	-١٢
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٥م	-١٣
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٢٥م	-١٤
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٧/٢٩م	-١٥
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٨/١٥م	-١٦
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٨/١٤م	-١٧
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٨/٢٠م	-١٨
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٨/٦م	-١٩
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٨/٢١م	-٢٠
صحيفة الإهرام ١٩٨٩/٩/٢٠م	-٢١
صحيفة الإهرام ٢ يوليو ١٩٨٩م	-٢٢
صحيفة الإهرام ٣ يوليو ١٩٨٩م	-٢٣
صحيفة الإهرام ١١/٧/١٩٨٩م	-٢٤
صحيفة الإهرام ١١/١٤/١٩٨٩م	-٢٥
صحيفة الإهرام ٢٨/٢/١٩٩٠م	-٢٦
صحيفة الإهرام ١٠/٧/١٩٨٩م	-٢٧
صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١٩٨٩م	-٢٨
صحيفة الإهرام ٢٨/١٠/١٩٨٩م	-٢٩
صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/١٩٨٩م	-٣٠
صحيفة الإهرام ٧/١١/١٩٨٩م	-٣١
صحيفة الإهرام ١٤/١١/١٩٨٩م	-٣٢
صحيفة الإهرام ٢٨/٢/١٩٨٩م	-٣٣
صحيفة الإهرام ١٠/٧/١٩٨٩م	-٣٤
صحيفة الإهرام ٢٩/١٠/١٩٨٩م	-٣٥
صحيفة الإهرام ٢٨/١٠/١٩٨٩م	-٣٦
صحيفة الإهرام ٢٧/١٠/١٩٨٩م	-٣٧
صحيفة الإهرام ٥/١٠/١٩٨٩م	-٣٨
صحيفة الإهرام ٩/١٠/١٩٩٠م	-٣٩
صحيفة الإهرام ٢٥/١٠/١٩٩٠م	-٤٠
صحيفة الإهرام ٥/١١/١٩٩٠م	-٤١
صحيفة الإهرام ٢٦/٢/١٩٩٠م	-٤٢
صحيفة الإهرام ١٢/٢/١٩٩٠م	-٤٣
صحيفة الإهرام ٢٢/٣/١٩٩٠م	-٤٤
صحيفة الإهرام ٢٥/٤/١٩٩٠م	-٤٥
صحيفة الإهرام ٤/٤/١٩٩٠م	-٤٦
صحيفة الإهرام ١٦/٧/١٩٩٠م	-٤٧
صحيفة الإهرام ٦/٨/١٩٩٠م	-٤٨
صحيفة الإهرام ١٤/٨/١٩٩٠م	-٤٩
صحيفة الإهرام ٢٧/٨/١٩٩٠م	-٥٠
صحيفة الإهرام ١٨/٩/١٩٩٠م	-٥١
صحيفة الإهرام ٢٥/٩/١٩٩٠م	-٥٢
صحيفة الإهرام ١٢/١٠/١٩٩٠م	-٥٣
صحيفة الإهرام ١٦/١٠/١٩٩٠م	-٥٤
صحيفة الإهرام ١/١١/١٩٩٠م	-٥٥
صحيفة الإهرام ٢٩/١١/١٩٩٠م	-٥٦
صحيفة الإهرام ١٢/١٢/١٩٩٠م	-٥٧
صحيفة الإهرام ٢٥/١٢/١٩٩٠م	-٥٨
صحيفة الإهرام ٢٢/١/١٩٩١م	-٥٩
صحيفة الإهرام ٦/١/١٩٩١م	-٦٠

٦١-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٢/١٠م
٦٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٣/٢٦م
٦٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٤/١٩م
٦٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٤/٢٢م
٦٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٧/١٦م
٦٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٥/٢٧م
٦٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٧/٢٠م
٦٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٧/٢٣م
٦٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/١٢/٢٥م
٧٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٥/٨م
٧١-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/١٠/٩م
٧٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/٩/٧م
٧٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/١٢/٢٧م
٧٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/١٢/٢٢م
٧٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٤/٤/١م
٧٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٤/١٢م
٧٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٤/١٢م
٧٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٥/١٨م
٧٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٥/٢٦م
٨٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٧/١٥م
٨١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/١٠/٤م
٨٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/١١/١٢م
٨٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/١٢/١٠م
٨٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩١/١٢/٢١م
٨٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/٧/١٧م
٨٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٢/١٢/٨م
٨٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٤/٢٨م
٨٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٤/٢٨م
٨٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٥/١٩م
٩٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٥/٨م
٩١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٨/١٥م
٩٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/٥/٢م
٩٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٣/١١/٣٠م
٩٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٤/٤/٢٨م
٩٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٤/٥/١٧م
٩٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٤/٦/١٦م
٩٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٥/١٩م
٩٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٤/١/٧م
٩٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/١م
١٠٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٢م
١٠١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٢م
١٠٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٥م
١٠٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/١١م
١٠٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/١٢م
١٠٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٢٥م
١٠٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٣١م
١٠٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٣٠م
١٠٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٨م
١٠٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٧/٤م
١١٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٨/٨م
١١١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٥/٨/٦م

١١٢-	صحيفة الإهرام	١١/٩/١٩٩٥م
١١٣-	صحيفة الإهرام	١٣/٩/١٩٩٥م
١١٤-	صحيفة الإهرام	١٣/٩/١٩٩٥م
١١٥-	صحيفة الإهرام	٢٢/٩/١٩٩٥م
١١٦-	صحيفة الإهرام	٢/٩/١٩٩٥م
١١٧-	صحيفة الإهرام	٨/٩/١٩٩٥م
١١٨-	صحيفة الإهرام	٢/١٠/١٩٩٥م
١١٩-	صحيفة الإهرام	٣٠/١١/١٩٩٥م
١٢٠-	صحيفة الإهرام	٢٦/١١/١٩٩٥م
١٢١-	صحيفة الإهرام	١٤/١/١٩٩٧م
١٢٢-	صحيفة الإهرام	١٥/١/١٩٩٧م
١٢٣-	صحيفة الإهرام	٢٦/١/١٩٩٧م
١٢٤-	صحيفة الإهرام	٢١/١/١٩٩٧م
١٢٥-	صحيفة الإهرام	٢٢/٨/١٩٩٨م
١٢٦-	صحيفة الإهرام	٢٢/٨/١٩٩٨م
١٢٧-	صحيفة الإهرام	٢٢/٨/١٩٩٨م
١٢٨-	صحيفة الإهرام	٢٢/٨/١٩٩٨م
١٢٩-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٠-	صحيفة الإهرام	٢٢/٨/١٩٩٨م
١٣١-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٢-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٣-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٤-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٥-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٦-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٧-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٨-	صحيفة الإهرام	٢٣/٨/١٩٩٨م
١٣٩-	صحيفة الإهرام	١٢/٨/١٩٩٨م
١٤٠-	صحيفة الإهرام	٢٤/٨/١٩٩٨م
١٤١-	صحيفة الإهرام	٢٤/٨/١٩٩٨م
١٤٢-	صحيفة الإهرام	٢٤/٨/١٩٩٨م
١٤٣-	صحيفة الإهرام	٢٤/٨/١٩٩٨م
١٤٤-	صحيفة الإهرام	٢٤/٨/١٩٩٨م
١٤٥-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٤٦-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٤٧-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٤٨-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٤٩-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٥٠-	صحيفة الإهرام	٢٥/٨/١٩٩٨م
١٥١-	صحيفة الإهرام	٢٦/٨/١٩٩٨م
١٥٢-	صحيفة الإهرام	٢٦/٨/١٩٩٨م
١٥٣-	صحيفة الإهرام	٢٦/٨/١٩٩٨م
١٥٤-	صحيفة الإهرام	٢٦/٨/١٩٩٨م
١٥٥-	صحيفة الإهرام	٢٧/٨/١٩٩٨م
١٥٦-	صحيفة الإهرام	٢٧/٨/١٩٩٨م
١٥٧-	صحيفة الإهرام	٢٧/٨/١٩٩٨م
١٥٨-	صحيفة الإهرام	٢٧/٨/١٩٩٨م
١٥٩-	صحيفة الإهرام	٢٩/٨/١٩٩٨م
١٦٠-	صحيفة الإهرام	٢٩/٨/١٩٩٨م
١٦١-	صحيفة الإهرام	٣٠/٨/١٩٩٨م
١٦٢-	صحيفة الإهرام	١/٩/١٩٩٨م

١٦٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٥م
١٦٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٥م
١٦٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٧م
١٦٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/١٠م
١٦٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/١٥م
١٦٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/١٩م
١٦٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٢٠م
١٧٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٢٤م
١٧١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٩/٢٧م
١٧٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/١٠/٦م
١٧٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/١٠/٢٧م
١٧٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/١٠/٢٧م
١٧٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/١٠/٢٦م
١٧٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/١١/٩م
١٧٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٨/٢/٢٢م
١٧٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٣/٣م
١٧٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٣/٦م
١٨٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٣/٢٠م
١٨١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٣/٢٦م
١٨٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٣/٢٦م
١٨٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٤/١٢م
١٨٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٤/٢٤م
١٨٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢م
١٨٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٤م
١٨٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٥م
١٨٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/١٤م
١٨٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/١٥م
١٩٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/١٩م
١٩١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٠م
١٩٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٢م
١٩٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٦م
١٩٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٧م
١٩٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٨م
١٩٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٦/٢م
١٩٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٥/٢٩م
١٩٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٦/١٢م
١٩٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٨/٢م
٢٠٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٦/٢٥م
٢٠١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٧/٢م
٢٠٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٨/١٥م
٢٠٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٧/١٨م
٢٠٤-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٧/١٨م
٢٠٥-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٧/٢١م
٢٠٦-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٨/١٩م
٢٠٧-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٨/٢٤م
٢٠٨-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٧/٢٨م
٢٠٩-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٩/١٥م
٢١٠-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/٩/٢٢م
٢١١-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/١٠/١٠م
٢١٢-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/١٠/١٩م
٢١٣-	صحيفة الإهرام	١٩٩٩/١٠/١٨م

٢١٤-	صحيفة الإهرام	١٠/٢٥/١٩٩٩م
٢١٥-	صحيفة الإهرام	١٠/٣٠/١٩٩٩م
٢١٦-	صحيفة الإهرام	١٠/٢٩/١٩٩٩م
٢١٧-	صحيفة الإهرام	١٠/٣٠/١٩٩٩م
٢١٨-	صحيفة الإهرام	١١/٢٧/١٩٩٩م
٢١٩-	صحيفة الإهرام	١١/٤/١٩٩٩م
٢٢٠-	صحيفة الإهرام	١١/١٠/١٩٩٩م
٢٢١-	صحيفة الإهرام	١١/٢٢/١٩٩٩م
٢٢٢-	صحيفة الإهرام	١١/٢٢/١٩٩٩م
٢٢٣-	صحيفة الإهرام	١٢/٢٦/١٩٩٩م
٢٢٤-	صحيفة الإهرام	١١/٣٠/١٩٩٩م
٢٢٥-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٢٦-	صحيفة الإهرام	١٢/٣/١٩٩٩م
٢٢٧-	صحيفة الإهرام	١٢/٣/١٩٩٩م
٢٢٨-	صحيفة الإهرام	١٢/٥/١٩٩٩م
٢٢٩-	صحيفة الإهرام	١٢/١٣/١٩٩٩م
٢٣٠-	صحيفة الإهرام	١٢/١٤/١٩٩٩م
٢٣١-	صحيفة الإهرام	١٢/١٤/١٩٩٩م
٢٣٢-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٣-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٤-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٥-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٦-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٧-	صحيفة الإهرام	١٢/١٥/١٩٩٩م
٢٣٨-	صحيفة الإهرام	١٢/١٦/١٩٩٩م
٢٣٩-	صحيفة الإهرام	١٢/١٦/١٩٩٩م
٢٤٠-	صحيفة الإهرام	١٢/١٧/١٩٩٩م
٢٤١-	صحيفة الإهرام	١٢/١٨/١٩٩٩م
٢٤٢-	صحيفة الإهرام	١٢/١٨/١٩٩٩م
٢٤٣-	صحيفة الإهرام	١٢/١٩/١٩٩٩م
٢٤٤-	صحيفة الإهرام	١٢/٢٠/١٩٩٩م
٢٤٥-	صحيفة الإهرام	١٢/٢٠/١٩٩٩م
٢٤٦-	صحيفة الإهرام	١٢/٢٠/١٩٩٩م
٢٤٧-	صحيفة الإهرام	١٢/٢١/١٩٩٩م
٢٤٨-	صحيفة الإهرام	٢/١/١٩٩٩م
٢٤٩-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٥٠-	صحيفة الإهرام	٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥١-	صحيفة الإهرام	٢/١/١٩٩٩م
٢٥٢-	صحيفة الإهرام	١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٣-	صحيفة الإهرام	٢/٢/١٩٩٩م
٢٥٤-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٥٥-	صحيفة الإهرام	١/١٢/١٩٩٩م
٢٥٦-	صحيفة الإهرام	١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٧-	صحيفة الإهرام	١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٥٨-	صحيفة الإهرام	١/١٢/١٩٩٩م
٢٥٩-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٦٠-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٦١-	صحيفة الإهرام	١٢/١٢/١٩٩٩م
٢٦٢-	صحيفة الإهرام	١/١٢/١٩٩٩م
٢٦٣-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م
٢٦٤-	صحيفة الإهرام	١٢/١/١٩٩٩م

١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٦٥
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٦٦
١٩٩٩/١٢/٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٦٧
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٦٨
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٦٩
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٠
١٩٩٩/١٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٧١
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٢
١٩٩٩/١/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٣
١٩٩٩/١/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٤
١٩٩٩/٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٥
١٩٩٩/١٢/٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٦
١٩٩٩/١٢/٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٧
١٩٩٩/١٢/٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٨
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٧٩
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٠
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨١
١٩٩٩/٢/٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٢
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٣
١٩٩٩/١٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٤
١٩٩٩/١٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٥
١٩٩٩/٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٦
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٧
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٨
١٩٩٩/١٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٨٩
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٠
١٩٩٩/٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩١
١٩٩٩/١/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٢
١٩٩٩/٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٣
١٩٩٩/٢/١٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٤
١٩٩٩/١٢/٢٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٥
١٩٩٩/١٢/٢٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٦
١٩٩٩/١٢/٢٢ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٧
١٩٩٩/١٢/٢٣ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٨
١٩٩٩/١٢/٢٣ م	صحيفة الإهرام	-٢٩٩
١٩٩٩/١٢/٢٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٠
١٩٩٩/١٢/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٠١
١٩٩٩/١٢/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٢
١٩٩٩/١٢/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٣
٢٠٠٠/١/١ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٤
٢٠٠٠/١/١ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٥
٢٠٠٠/١/٢ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٦
٢٠٠٠/١/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٧
٢٠٠٠/١/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٨
٢٠٠٠/١/٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٠٩
٢٠٠٠/١/١٥ م	صحيفة الإهرام	-٣١٠
٢٠٠٠/١/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣١١
٢٠٠٠/١/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣١٢
٢٠٠٠/١/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣١٣
٢٠٠٠/١/٢١ م	صحيفة الإهرام	-٣١٤
٢٠٠٠/١/٣٠ م	صحيفة الإهرام	-٣١٥

٢٠٠٠/١/٣١ م	صحيفة الإهرام	-٣١٦
٢٠٠٠/٢/١ م	صحيفة الإهرام	-٣١٧
٢٠٠٠/٢/٥ م	صحيفة الإهرام	-٣١٨
٢٠٠٠/٢/٥ م	صحيفة الإهرام	-٣١٩
٢٠٠٠/٢/٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٠
٢٠٠٠/٢/١٧ م	صحيفة الإهرام	-٣٢١
٢٠٠٠/٣/٢٢ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٢
٢٠٠٠/٣/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٣
٢٠٠٠/٣/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٤
٢٠٠٠/٤/٧ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٥
٢٠٠٠/٤/١٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٦
٢٠٠٠/٤/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٧
٢٠٠٠/٤/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٨
٢٠٠٠/٥/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٢٩
٢٠٠٠/٥/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٠
٢٠٠٠/٥/٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٣١
٢٠٠٠/٥/٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٢
٢٠٠٠/٥/١٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٣
٢٠٠٠/٥/١١ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٤
٢٠٠٠/٥/١٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٥
٢٠٠٠/٥/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٦
٢٠٠٠/٥/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٧
٢٠٠٠/٥/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٨
٢٠٠٠/٥/٢٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٣٩
٢٠٠٠/٥/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٠
٢٠٠٠/٥/٣١ م	صحيفة الإهرام	-٣٤١
٢٠٠٠/٦/٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٢
٢٠٠٠/٧/٢ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٣
٢٠٠٠/٧/٧ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٤
٢٠٠٠/٧/١٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٥
٢٠٠٠/٧/٢١ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٦
٢٠٠٠/٧/١٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٧
٢٠٠٠/٧/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٨
٢٠٠٠/٧/١٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٤٩
٢٠٠٠/٧/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٠
٢٠٠٠/٨/٢٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٥١
٢٠٠٠/٨/٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٢
٢٠٠٠/١٠/١ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٣
٢٠٠٠/١٠/٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٤
٢٠٠٠/١١/١٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٥
٢٠٠٠/١١/٢٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٦
٢٠٠٠/٥/٢١ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٧
٢٠٠٠/٥/٢١ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٨
٢٠٠٠/١١/٧ م	صحيفة الإهرام	-٣٥٩
٢٠٠٠/١١/١١ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٠
٢٠٠٠/١١/١٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٦١
٢٠٠٠/١١/٧ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٢
٢٠٠٠/١١/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٣
٢٠٠٠/٢/١٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٤
٢٠٠٠/٢/٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٥
٢٠٠٠/٢/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٦

٢٠٠٠/٣/١ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٧
٢٠٠٠/٥/١٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٨
٢٠٠٠/٦/٣٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٦٩
٢٠٠٠/٧/٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٠
٢٠٠٠/٧/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٧١
٢٠٠٠/٨/١٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٢
٢٠٠٠/٢/٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٣
٢٠٠٠/٧/٢٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٤
٢٠٠٢/٧/٢٥ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٥
٢٠٠٢/٧/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٦
٢٠٠٢/٧/٢٨ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٧
٢٠٠٢/٧/٣٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٨
٢٠٠٢/٧/٣١ م	صحيفة الإهرام	-٣٧٩
٢٠٠٢/٨/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٠
٢٠٠٢/٨/٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٨١
٢٠٠٢/٨/١٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٢
٢٠٠٢/٧/٢٦ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٣
٢٠٠٢/٧/٣٠ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٤
٢٠٠٢/٨/٣ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٥
٢٠٠٢/٨/٩ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٦
٢٠٠٢/٨/١٤ م	صحيفة الإهرام	-٣٨٧

1990 2000 ()

المياصرة المصرية ومعباد الخليل قسي،
يقدم . أحمد يوسف القرعبي

[illegible][illegible]

10/11/4723

Page 2 of 4

[illegible][illegible]

10/11/1423

[illegible][illegible][illegible]

10/11/1423

1999/5/20:OPIN3 HTM

۲۲۹

والخبر أن كتاب د. عوده وهو من إصدارات مركز الدراسات
بالأهرام يمتد لمرامح كثيرة والمكتبة العربية التي لا تزال تفتقر
للمناسبة الجادة.

المسحوق الكافور
تحليلات
مصر
كشافة و آراء
الكتاب
الويلات العربية
القصيدة
أحمد

01/10/99/5/20/01P13 HIM
PT.



بسم الله الرحمن الرحيم

من هموم شركة زين للاتصالات ترقية حركة البحث العلمي ودعمها في كل المجالات ومع جميع الباحثين والجامعات على امتداد السودان، وفي خطوة رمزية لتأكيد هذا الاتجاه قامت الشركة بطباعة عدد من بحوث الدكتوراه والماجستير بالتعاون مع جامعة إفريقيا العالمية، التي تضم طلاباً من معظم دول القارة الإفريقية، وتتناول هذه الدراسات قضايا السياسة واللغة والثقافة في أنحاء القارة المختلفة.

ونرجو أن يتسع هذا التعاون ليشمل كل الجامعات السودانية.

والله ولي التوفيق»

الفاتح عروة

العضو المنتدب للشركة السودانية للهاتف السيار

(زين)



إشراف وتنفيذ مركز سلام للدراسات الإستراتيجية



